اعداد مكتبة الروضة الحيدرية

المكتبة الرقمية

الرسائل الجامعية

جمهوريـــــــــــــــــــة العـــــــــــــــــراق
وزارة التعلـــــيم العـــــالي والبحـــــث العلمـــــي
جامعـــة بابـــل/ كليـــة التربيـــة للعلـــوم الإنســـانية
قســـــم اللغـــــة العربيـــــة/ الدراســـــات العليـــــا

كلامُ الإمامِ علَـيٍّ(A) والصِّناعة النَّحوية

"دِراسةٌ في النَّقْدِ النَّحْويّ"

رسالة قدَّمها الطالبُ

حَيْدر هَـادي خِلخال الشَّيْبانِيّ

إلى مجلس كلية التربية للعلوم الإنسانية في جامعة بابل، وهي جزء من متطلبات شهادة دكتوراه فلسفة في اللغة العربية وآدابها/ لغة

بإِشراف

الأُستاذ الدكتور

رَحيم جَبر أَحمد الحَسْناويّ

ذو الحجة ١٤٣٨هـ — أيلول ٢٠١٧م

بسم الله الرحمن الرحيم

إقرار المشرف

أشهدُ أنَّ رسالةَ طالبِ الدكتوراه (**حيدر هادي خلخال**) الموسومة بـ(**كلام الإمام علي(عليه السلام) والصناعة النحوية "دراسةٌ في النقد النحوي"**) أُعِدَّتْ بإشرافي في قسم اللغة العربية، كلية التربية للعلوم الإنسانية - جامعة بابل، وقد استوفتْ خطَّتها استيفاءً تامًّا يؤهِّلُها للمناقشة .

الإمضاء:

الاسم: أ.د. رحيم جبر أحمد الحسناوي

التاريخ: ١٤/ ٩/ ٢٠١٧م

بناءً على التوصيات المتوافرة أرشّح هذه الرسالةَ للمناقشة .

الإمضاء:

الاسم: أ.م.د شعلان عبد علي سلطان

رئيس قسم اللغة العربية

التاريخ: ١٤/ ٩/ ٢٠١٧م

بسم الله الرحمن الرحيم

قرار لجنة المناقشة

نحن رئيسَ لجنة المناقشة، وأعضاءَها نشهد أنّنا اطّلعنا على الرسالة الموسومة بـ

(كلام الإمام علي(عليه السلام) والصناعة النحوية دراسة في النقد النحوي) التي أعدَّها الطالب **(حيدر هادي خلخال الشيباني)**، وقد ناقشناه في محتوياتها، وفي ما له علاقة بها، ونرى أنَّها جديرةٌ بالقبول لنَيل درجة دكتوراه فلسفة في اللغة العربية / لغة ، بتقدير **(مستاز)**.

الإمضاء:

أ.د. فاخر جبر مطر

(رئيسُ اللجنة)

التاريخ: ٢/ ٢/ ٢٠١٨م

الإمضاء:

أ.د. سعد حسن عليوي

(عضوٌ)

التاريخ: ٥/ ٢/ ٢٠١٨م

الإمضاء:

أ.د. حسن عبد الغني الاسدي

(عضوٌ)

التاريخ: ٦/ ٢/ ٢٠١٨م

الإمضاء:

أ.د. سعاد كريم خشيف

(عضوٌ)

التاريخ: ١١/ ٢/ ٢٠١٨م

الإمضاء:

أ.م.د. أمين عبيد جيجان

(عضوٌ)

التاريخ: ١٥/ ٢/ ٢٠١٨م

الإمضاء:

أ. د. رحيم جبر الحسناوي

(عضوٌ ومشرفٌ)

التاريخ: ١١/ ٢/ ٢٠١٨م

أقرّ مجلس كلية التربية بما جاء في قرار لجنة المناقشة وأمضاه.

الإمضاء:

أ.د. رياض طارق كاظم

عميد الكلية (وكالةً)

٣/١٨

الإهداء..

إلى أُمَراءِ اَلْكَلاَمِ وَمن فيهم تَنَشَّبَتْ عُرُوقُهُ وعليهم تَهَدَّلَتْ غُصُونُهُ،مُحَمَّدٍ (9) وآلِ مُحَمَّدٍ(E)، شَمَلَنا الله تعالى بشفاعَتِهم جميعًا.

وإلى مَنْ قَضَى ربّي بالإحسان إليهما وَالدَيَّ العَزيزينِ. أَطالَ اللهُ تَعالى بقاءهما، ومَتَّعهُما بِمَوفور الصِّحة والعَافِية.

وإلى كلِّ مَنْ عَلَّمني حَرفًا وأنارَ لي في سَبيلِ العِلمِ طَريقًا: أَساتذتي الأجلّاء حَفِظَهُم اللهُ جَميعًا وَرَحِمَ الماضينَ منهم.

وإلى إخوتي الأعِزّاء؛ فقد شغلهم أنْ أسعى لأبلغ، وفَقَهم البَاري جميعًا.

وإلى مَن خالطَ الثَّرى جَسَده الغَالي، صَديقي الحَبيبِ السَّيدِ نَاصر العنكوشي . رَحمَه الله تعالى وأسْكنهُ فَسيحَ جنّاتهِ.

وإلى مَن قاسَمَتْني مَتاعِبَ البَحثِ وهُمومِهِ زَوجتي الغَالية، رَعاها الله.

وإلى فَلذاتِ كَبِدي ، واستمرار وجودي ، أولادِي الأحِبَّة (كرّار، وأمِّ البنين، وزهراء) جعلَهم اللهُ تَعالى ذريةً طيبةً صالحةً.

وإلى كلِّ مَن قَدَّم لي عَونًا ، أو بَذلَ ليَ مَعْروفًا.

إليهم جَميعًا أهدي هذا الجهد.

حيدر

شُكْر وعِرفان

إلهي لك الحمدُ على حُسن بلائك وسَبوغ نعمائك حمدًا يوافق رضاك، فقد أذهلني عن إقامة شُكرك تتابع طَولِك، وأعجزني عن إحصاء ثنائِك فيضُ فضلك، وشَغَلني عن ذِكر مَحامدك ترادف عوائدِك. [من مناجاة الشاكرين، للإمام السجاد (A)، بتصرّف].

بعد أنْ وفقني الله تعالى لإنجاز هذا البحث المتواضع يطيب لي امتثالًا لقول أمير المؤمنين (A) : ((إِذَا وَصَلَتْ إِلَيْكُمْ أَطْرَافُ اَلنِّعَمِ فَلاَ تُنَفِّرُوا أَقْصَاهَا بِقِلَّةِ اَلشُّكْرِ)) [نهج البلاغة]، أنْ أقدِّمَ جزيل شكري و عظيم امتناني إلى كلِّ من أبدى لي عونًا أو أسدى إلي معروفًا، برأيٍ أو كتابٍ أو مشورةٍ ، أو بكلمةٍ طيبة أو بدعاء بالتوفيق في ظهر الغيب ، وأخصُّ بالذكر منهم :

- الأُستاذ الدكتور رحيم جبر أحمد الحسناوي ، المشرف على هذه الرسالة، على ما أولانيه من لِين الجانب، وحسن المعاشرة ، ودماثة الخلق، فلم يألُ جهدًا ولم يدَّخر وسعًا في التوجيه والنصح والإرشاد وحسبي منه التشجيع المتواصل لإنجاز هذا البحث، فلولا آراؤه السديدة ، وتصويباته العلمية الدقيقة لما اكتملَ البحث على هذه الصورة، فجزاه اللهُ خيرَ جزاء المحسنين، وحفظه ذخرًا للعربية وطلابها.
- وإنّ واجب العرفان يدعوني إلى أنْ أتقدّم بالشكر والثناء إلى قسم اللغة العربية برئيسه الأُستاذ المساعد الدكتور شعلان عبد علي سلطان، والأُستاذ المساعد الدكتور موسى خابط الرئيس السابق للقسم على حسن رعايتهما لطلبة الدراسات العليا، وإلى كلِّ أساتذتي في مرحلة الدراسات الأولية والعليا الذين تشرَّفتُ بالأخذ عنهم والاستفادة منهم والانتساب إليهم، أخص بالذكر منهم الأُستاذ الدكتور علي ناصر غالب، والأُستاذ الدكتور صباح عباس السالم، والأُستاذ الدكتور صباح عطيوي عبود، والأُستاذ الدكتور حامد عبد المحسن كاظم، والأُستاذ الدكتور سعدون أحمد علي ، والأُستاذ الدكتور محسن حسين علي ، والأُستاذ الدكتور علي عبد الفتّاح مُحيي .
- ولا يفوتني أن أخُصَّ بالشُّكرِ أساتذتي أعضاء لجنة المُناقشةِ التي ستتولَّى ـ إنْ شاء الله تعالى ـ إصلاح خللِ هذه الرسالةِ، وتقويمَ مُعوَجِّها ، والإبانةَ عن مواطنِ القُصورِ والتقصير فيها، فجزاهم الله تعالى خيرًا.
- وختامًا أقدم شكري وامتناني إلى كلِّ مَن أسهم في إتمام هذا العمل ، والحمد لله أولًا وآخرًا، وصلى الله تعالى على نبيّنا محمد وآله الطاهرين، وصحبه المنتجبين.

الباحث

المحتويات

المقدِّمة ..... أ ـ ح

التمهيد: الاستقراء بين كلام أمير المؤمنين(A) والنحويين..... ١ــ ٢٧

- المطلب الأول: مفهوم الاستقراء في اللغة والاصطلاح..... ٢ ــ ٤
- المطلب الثاني: أنواع الاستقراء ..... ٥ ـ ٦
- المطلب الثالث: علاقة الاستقراء الناقص بالاستقراء التام..... ٦ــ ٧
- المطلب الرابع: علاقة الاستقراء الناقص بالقياس..... ٨ ـ ٩
- المطلب الخامس: أسباب نقص الاستقراء..... ٩ـ ١٧
- المطلب السادس: أهمية كلام الإمام علي(A) في معالجة نقص الاستقراء..... ١٧ـ٢٧

الباب الأول: ما منعَهُ أغلبُ النحويين وورد في كلام الإمام (A)..... ٢٨ ـ ١١٦

توطئة ٢٩ ـ٣٢

الفصل الأول: ما منعَهُ أغلب النحويين في الأسماء ..... ٣٣ ـ ٨٧

- المسألة الأُولى: جواز زيادة (الباء) في الخبر المثبَت ..... ٣٤ ـ ٣٦
- المسألة الثانية: جواز اقتران الخبر بـ(الفاء) من غير تضمّنه معنى الشرط ٣٧ـ٤٢
- المسألة الثالثة: جواز إظهار متعلق شبه الجملة الواقعة خبرًا ٤٣ ـ٤٨
- المسألة الرابعة: جواز دخول (لام) الابتداء على خبر (لكنّ)..... ٤٩ـ٥١
- المسألة الخامسة: جواز إعمال (لا) النافية للجنس في المعارف ..... ٥٢ ـ ٥٦
- المسألة السادسة: جواز بناء (أمسِ) على الكسر عند تنكيره..... ٥٧ ـ٦١
- المسألة السابعة: جواز استعمال (مهما) ظرفية ٦٢ـ٦٦
- المسألة الثامنة: جواز عدم مشاركة الفاعل للمفعول له ٦٧ـ٦٩
- المسألة التاسعة :جواز الإضافة الظرفية ٧٠ـ٧٥
- المسألة العاشرة: جواز حذف الموصول الإسمي ٧٦ـ٨١
- المسألة الحادية عشرة : جواز تقديم الصلة أو ما يتعلَّق بها على الموصول ٨٢ ــ٨٧

الفصل الثاني: ما منعَهُ أغلبُ النحويين في الأفعال والحروف.....٨٨ . ١١٦
المبحث الأول: ما منعَهُ أغلبُ النحويين في الأفعال ..... ٨٩ ــ ١٠٢
- المسألة الأُولى:جواز وقوع الفعل الماضي خبرًا لـ(كان) ٨٩ـ٩٤
- المسألة الثانية :جواز إجراء الفعل (عدَّ) مجرى الظن .....٩٤ ـ ٩٦
- المسألة الثالثة: جواز وقوع الفعل الماضي المثبَت المجرَّد من(قد) حالًا. ٩٦ـ١٠٢
المبحث الثاني: ما منعَهُ أغلبُ النحويين في الحروف ١٠٣ ـ١١٦
- المسألة الأُولى: جواز ورود (أنْ) ناصبة مسبوقةً بأفعال التحقيق ١٠٣ـ١٠٥
- المسألة الثانية : جواز استعمال (في)في الدلالة على التعليل ١٠٦ـ١٠٩
- المسألة الثالثة : جواز استعمال (مِن) في الدلالة على الزمان.....١١٠ـ ١١٣
- المسألة الرابعة: جواز زيادة (مِن) في الإيجاب .....١١٣ ـ ١١٦

الباب الثاني: ما حَملَهُ أغلبُ النحويين على الضرورة الشعرية وورد في كلام الإمام(A).....١١٧ـ١٩٦
توطئة ١١٨ـ١٢١
الفصل الأول : ما حُمِلَ على الضرورة الشعرية فيما أُثبِتَ في الكلام..... ١٢٢ـ١٤٧
- المسألة الأُولى: جواز توكيد جواب الشرط بـ(نون) التوكيد.....١٢٣ـ١٢٩
- المسألة الثانية :جواز إبقاء ألف (ما) الاستفهامية عند جرِّها بحرف الجر.....١٣٠ ـ١٣٥
- المسألة الثالثة: جواز اقتران خبر(كاد) بـ(أنْ).....١٣٥ـ١٤١
- المسألة الرابعة: جواز اقتران خبر (لعل) بـ(أنْ) أو وقوعه فعلًا ماضيًا.....١٤٢ـ١٤٧

الفصل الثاني : ما حُمِلَ على الضرورة الشعرية فيما اعتوَرَهُ الحذف ومسائل أُخر.....١٤٨ـ١٩٦
المبحث الأول: ما حُمِلَ على الضرورة الشعرية فيما اعتوَرَهُ الحذف.....١٤٩ـ ١٦٨
- المسألة الأُولى: جواز حذف همزة الاستفهام.....١٤٩ــ ١٥٤
- المسألة الثانية : جواز حذف حرف العطف (الواو).....١٥٥ـ١٦٠
- المسألة الثالثة: جواز بقاء الشرط مسبوقًا بـ(إنَّ) بلا تقدير ضمير شأن بعدها.....١٦١ـ١٦٨

المبحث الثاني: ما حُمِلَ على الضرورة الشعرية في مسائل أُخر.....١٦٩ـ ١٩٦

- المسألة الأُولى: جواز دخول أداة الشرط على الأسماء.....١٦٩ــ١٧٣
- المسألة الثانية: جواز ورود فعل الشرط مضارعًا مجزومًا والجواب ماضيًا.....١٧٣ـ١٧٨
- المسألة الثالثة: جواز وقوع الجواب للشرط و إن تقدَّم القسم عليه.....١٧٩ـ١٨٥
- المسألة الخامسة: جواز ثبوت (ميم) (فم) عند الإضافة.....١٨٦ـ١٩١
- المسألة الرابعة: جواز إضافة الصفة المشبهة المجرّدة إلى معمولها المشتمل على ضمير الموصوف ١٩٢ـ١٩٦

الباب الثالث :ما لم يَذكرْهُ أغلبُ النحويين وورد في كلام الإمام (A).....١٩٧ـ٢٤٠

توطئة ١٩٨ــ١٩٩

الفصل الأول : ما لم يَذكرْهُ أغلبُ النحويين في أُسلوبَي القسم والشرط ٢٠٠ـ٢١٦

المبحث الأول : ما لم يذكرْهُ أغلبُ النحويين في أُسلوب القَسَم ١٩٣ــ ١٩٩

- المسألة الأُولى: جواز ورود (كأنَّ) في جواب القسم الخبري.....٢٠١ـ٢٠٥
- المسألة الثانية: جواز وقوع جواب القسم الطلبي مصدرًا مؤولًا.....٢٠٥ـ٢٠٧

المبحث الثاني: ما لم يَذكرْهُ أغلبُ النحويين في أُسلوب الشرط.....٢٠٨ــ٢١٦

- المسألة الأُولى: ورود جواب (لو) جملةً استفهاميةً.....٢٠٨ـ٢١٢
- المسألة الثانية : ورود جواب (لمّا) فعلًا مضارعًا منفيًا بـ(لم).....٢١٣ـ٢١٦

الفصل الثاني : ما لم يَذكرْهُ أغلبُ النحويين في مسائلَ أُخر ٢١٧ـ٢٤٠

- المسألة الأولى: استعمال (أفعل) التفضيل مما لا تفاضل فيه.....٢١٨ـ٢٢١
- المسألة الثانية : ورود الفعل (صار) بمعنى الرَّدِّ والتقسيم ٢٢٢ـ٢٢٤
- المسألة الثالثة : جواز جر (حيثُ) بـ(على) ٢٢٥ـ٢٢٨
- المسألة الرابعة : زيادة (الواو) بعد (ألَا) الاستفتاحية.....٢٢٩ـ٢٣٢
- المسألة الخامسة : جواز إبدال الجملة من المفرد.....٢٣٣ــ ٢٣٧
- المسألة السادسة : ورود (إذا) الفجائية متلوَّة بجملة منسوخة بـ(ليس).....٢٣٨ـ٢٤٠

خاتمة بنتائج البحث ٢٤١ـ٢٤٨

روافد البحث.....٢٤٩ـ٢٨٠

ملخص الرسالة باللغة الإنجليزية .....(A-C)

البَابُ الأَوَّل

ما مَنَعَهُ أغلبُ النَحْويينَ وَوردَ في كَلامِ الإمامِ عليٍّ(A)

توطئة :

من المقرَّر لدى علماء العربية ودارسيها أنَّ الباعث الدِّيني هو السبب الرئيس وراء نشأة علوم اللغة العربية، فالعناية بالقرآن الكريم، وفهم آياته ومعانيه، والكشف عن أنماط بناء جُمَلِه وتراكيبه، وتبيين أسراره البلاغية والإعجازية، فضلًا عن حفظ نصوصه من اللحن والتحريف، كلُّ ذلك حفزهم إلى الاهتمام بلغته و قراءاته وتفاسيره وتاريخه، وحملهم على ضبط اللغة وإحكام قواعدها عبر التوسل بعدد من الأُسس أو الأحكام التي تحفظ اللسان وتُبعده من الوقوع في اللحن أو الخطإ[(١)] .

فبعد أن دُوِّن النحو العربي عبر مراحل من تقصّي المسموع وإحصاء مظاهره وجد النحويون أنفسهم أمام جملة من التراكيب والاستعمالات اللغوية المختلفة التي تحتاج إلى وضع معايير للتقويم والبناء، منها ما يتعلَّق بالجودة والرداءة، ومنها ما يتعلق بالصواب والخطإ، وهذا يعني أنَّ الفصاحة في عُرف النحويين لم تعُد السبيلَ الوحيد لقبول بعض التراكيب أو رفضها كما كانت قبل اكتمال أبواب النحو، بل زادوا عليها معيارًا آخر للصواب والخطإ استخرجوه من الكلام الفصيح ذلك هو القواعد النحوية التي ربما رفضت بعض الفصيح فلم تستند إليه أو تحتج به[(٢)]، وفي ضوء هذا المبدإ دأب النحويون ((على وضع قواعدَ نحويةٍ شكلية يتوكَّأ عليها من ضعُفتْ ملكتُه أو شاب لسانَه خليطٌ من كلام الأعاجم))[(٣)]، ومن بين تلك الأحكام التقويمية التي شاعت في كتب التراث النحوي حكمُ المنع الذي يدور إجمالًا حول مخالفة الوجه النحوي ضوابطَ الصناعة النحوية والمعنى الذي يؤدّيه التركيب النحوي.

والمنع كما ذكرته المعجمات هو مصدر للفعل(منَعَ)، قال الخليل: ((مَنَعْتُه أَمْنَعُه مَنْعًا فامْتَنَعَ، أي: حُلتُ بينه وبين إرادته. ورجل منيع: لا يُخْلَصُ إليه))[(٤)]،وهو ضد الإعطاء[(٥)].

---

(١) يُنظر: فصول في فقه العربية، د. رمضان عبد التواب:١٠٨ ، وفي أصول النحو:١٠٠ .

(٢) يُنظر: الأُصول(تمام حسان):٩٦ .

(٣) نظرية المعنى في الدراسات النحوية ، د. كريم حسين ناصح : ١٩ .

(٤) كتاب العين، تح: د. مهدي المخزومي، ود. إبراهيم السامرائي:١٦٣/٢(منع)، ويُنظر: تهذيب اللغة:١٤/٣(منع).

(٥) يُنظر: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، الجوهري، تح: أحمد عبد الغفور عطار:١٢٨٧/٣ (منع)، ومعجم مقاييس اللغة، ابن فارس،تح: عبد السلام محمد هارون:٢٧٨/٥(منع).

والذي يبدو أنَّ قُدامى النحويين لم يضعوا حدًا أو مصطلحًا لمفهوم المنع بوصفه أَحدَ الأحكام النحوية التقويمية التي زخرت بها كتب النحو قديمًا وحديثًا، وقد يكون سبب ذلك أنَّهم يسعَون في الأساس إلى جمع القواعد النحوية وتبويبها وتفسيرها، أمّا توجيه تلك القواعد بالجواز أو المنع أو الضعف ونحو ذلك من الأحكام فإنَّها لاترد ((إلا لمامًا ؛ لأنَّ النحاة لم يُعنوا بجمعها وتصنيفها، وإنمّا كانوا يُشيرون إليها كلّما سنحتِ الفرصة لِمثل هذه الإشارة ، إمَّـا في معرض الشرح أو في معرض النقاش والمحاجّة))[١]، ومن أجل هذا فقد عمد قِسم من الباحثين المحدَثين إلى تعريف المنع في ضوء الدراسة التي عقدها في باب من أبواب النحو، فقد بيَّنته الدكتورة خديجة الحديثي بأنَّه حكم ((لعدم جواز وجه من أَوجه الإعراب أو وجه من أوجه التعبير))[٢]، كما عرَّفه تلميذُها الباحث مازن عبد الرسول الزيدي بأنَّه ((حكم نحويّ يُراد به رفضُ كلِّ ما يُخلّ بمقتضيات الصحة وقواعدها لعلّة مانعة من ذلك حالتْ بينه وبين الصواب))[٣].

على أنَّ ذلك لا يمنع من وجود شواهد مهمة تدلُّ على عناية علماء العربية بمصطلحات النقد النحوي ولاسيما المنع منها؛ إذ إنَّ لها حضورًا واسعًا فيما كتبوه من مصنفاتٍ نحوية ولغوية، وأوضح مصداق على ذلك ما عقده سيبويه في بابٍ ابتدأ به كتابه كشف فيه عن مستويات الكلام العربي وحكمَ على كلِّ مستوى وأحواله، فقال:((هذا باب الاستقامة من الكلام والإحالة، فمنه مستقيم حسَن، ومُحال ، ومستقيم كذب، ومستقيم قبيح ، وما هو مُحالٌ كذب))[٤]. فسيبويه على وفق هذا النص قد حصر مستويات الكلام بالمستقيم والمُحال، ولاشك في أنَّهما المستويان اللذان لا يخرج التركيب النحوي في العربية عنهما، والمُحال لفظ يدلُّ على المنع، وهذا دليلٌ على منهجِه المُحكَم وسَعة تصوره في استخلاص ضوابط العربية الفصحى[٥].

---

(١) الأصول(تمام حسان) : ١٩٠ .

(٢) الشاهد وأُصول النحو:٢٨٩

(٣) ظاهرة المنع في النحو العربيّ (رسالة ماجستير مخطوطة) : ٢٥ .

(٤) الكتاب: ٢٥/١ .

(٥) يُنظر: الحلقة المفقودة في تاريخ النحو العربيّ، د. عبد العال سالم مكرم : ٣٨١ .

وقد يكون سبب غياب التحديد الدقيق لمفهوم المنع في الدرس النحوي هو ما أدى إلى تعدد المصطلحات التي عبَّر بها النحويون في الدلالة على ما يمتنع من التراكيب النحوية، فالمصطلحات المستعملة في المنع كثيرة ، منها تعبيرات تدلُّ على المنع بلا احتمال لحكم آخر، مثل (المُحال ، ولا يجوز، ولا يستقيم، ومردود ، وباطل، وخطأ، وفاسد، وغير صحيح)، ومنها تعبيرات مرادفة للمنع، مثل(أبى، وتعذّر، وحظر)[١]، هذا زيادةً على ألفاظ اختلطت دلالتها بدلالة المنع ،مثل(الشاذ، والضعيف، والقبيح، والرديء)[٢] .

ويمكن تقسم المنع في النحو العربي على أقسام من أهمها[٣] :

١ـ مَنْع العرب: وهو النوع الذي يستند فيه النحويون إلى كلام العرب في الحكم على منع التراكيب النحوية أو الاستعمالات اللغوية، ولهذا قيل: إنَّ النحو هو علم منتزَع من استقراء لغة العرب نظمًا ونثرًا، على أنَّ ما يمتنع لدى العرب قد يجوز في القياس، وهذا ما أشار إليه ابنُ جني في باب((امتناع العرب من الكلام بما يجوز في القياس))[٤] .

٢– مَنْع النحويين: وهو المنع الذي يُحتكم فيه إلى أقيسة النحويين واجتهاداتهم في إصدار الحكم، فالنحويون أصدروا كثيرًا من القواعد النحوية لم تُسمع عن العرب بناءً على ما وضعوه من أقيسة وأُصول، قال ابنُ السراج: ((فإذا لم يصح سماع الشيء عن العرب لُجِئ فيه إلى القياس)) [٥] ولهذا نجدهم يُكثرون من قولهم إنَّه ((القياسُ وإنْ لم يُسمع))[٦].

والأمثلة على ذلك كثيرة منها ما صرَّح به سيبويه قائلًا : ((فإن بدأ بالمخاطَب قبل نفسه فقال: أعطاكني، أو بدأ بالغائب قبل نفسِه فقال: قد أعطاهوني، فهو قبيح لا تَكلَّم به العرب، ولكنّ النحويين قاسوه))[٧] ، ومثل هذا جاء على لسان المبرّد، إذ قال: ((هذا باب من "الذي" ، و"التي" ألفه النحويون فأدخلوا "الذي" في صلة "الذي" وأكثروا في

(١) يُنظر: ظاهرة المنع :٢٩ ـ٤٦

(٢) يُنظر: المصدر نفسه: ٥٠ ـ ٦٢ .

(٣) يُنظر: المصدر نفسه :٦٤__ ٦٦ .

(٤) الخصائص:١/٣٩١ـ ٣٩٨ .

(٥) الأُصول في النحو :١/٨٨ .

(٦)همع الهوامع : ١/ ٤٣١ .

(٧) الكتاب :٢/٣٦٣ـ٣٦٤ .

ذلك))[١] ، وهو الباب الذي بشأنه قال أبو حيان: ((هذه التراكيب كلّها مِن وضْع النحويين، ولا يوجد نظائرها في لسان العرب))[٢].

٣- مَنْع العرب والنحويين: وهو النوع الذي تكون فيه المسألة ممتنعةً لدى النحويين بسبب امتناعها في كلام العرب .

ويسعى هذا الباب إلى رصد نماذج من مسائل نحوية قد منعها النحويون إمّا نتيجةً لاحتكامهم فيها إلى القياس وحده، أو بسبب عدم الاستقراء الدقيق لشواهد العربية، اتضح في الحالتين جوازها لورودها في كلام الإمام علي(A) ، وقد قَسَّمتُه على النحو الآتي:

الفصل الأول: ما منعه أغلب النحويين في الأسماء:

الفصل الثاني: ما منعه أغلب النحويين في الأفعال والحروف:

(١) المقتضب: ١٣٠/٣ .

(٢) ارتشاف الضرب: ١١٤٠/٣ .

المسألة الأولى: جواز زيادة (الباء) في الخبر المثبَت:

(الباء) حرفُ جرٍ يأتي لمعانٍ متعددة أَشهرها الإلصاق وهو أصل معانيها، ولم يذكر سيبويه غيره، فقال: ((و"باء" الجر إنما هي للإلزاق والاختلاط (...) فما اتّسع من هذا في الكلام فهذا أصله))[١]، وهي ضربان: زائدة، و غير زائدة، أمّا الزائدة فإنَّها تُزاد توكيدًا في مواضعَ ستة هي: الفاعل والمفعول والمبتدأ والخبر والحال المنفي عاملها والتوكيد بـ(النفس)، و(العين)[٢]. وأمّا غير الزائدة فإنَّ لها ثلاثةَ عشر معنى[٣].

وأما زيادتها في الخبر فهي قسمان، أحدهما: زيادة قياسية وتأتي في الخبر المنفي ، والقسم الآخر يتمثل بالزيادة السماعية التي لا يمكن القياس عليها وهي التي ترد في الخبر المثبَت[٤].

وأغلب النحويين يمنعون زيادتها في الخبر المثبَت أصلًا ، فإنْ ورد السماع بذلك خرَّجوا الشواهد على التأويل والتقدير؛ لأنّهم لا يرتضون زيادتها في الخبر الموجب[٥] .

وقد نقل ابنُ جنّي عن الأخفش إجازته زيادة (الباء) في الخبر المثبَت مستشهِدًا بقوله تعالى: چ ٹ ٹ ٹ ٹ ڤ ڤ چ [سورة يونس من الآية: ٢٧] ، فالتقدير عند الأخفش (جزاء سيئة مثلُها) على زيادة (الباء) استدلالًا بقوله تعالى: چ ھ ھ ے ۓ چ [سورة الشورى من الآية: ٤٠][٦]، وقد أورد رأيَ الأخفش هذا علماءٌ آخرون فذكروا في توجيه خبر (جزاء سيئة) في آية سورة يونس وجهين، أحدهما: زيادة (الباء) في (بمثلها)

---

(١) الكتاب: ٢١٧/٤ ، وينظر: ارتشاف الضرب: ١٦٩٥/٤ ، والجنى الداني في حروف المعاني، المرادي،تح: د. فخر الدين قباوة ، والأستاذ محمد نديم فاضل: ٣٦ ، وشرح التسهيل المسمى تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، ناظر الجيش، دراسة وتحقيق: مجموعة من المحققين:٢٩٤٤/٦، وهمع الهوامع: ٤١٧/٢ ، وحروف الجر دلالاتها وعلاقاتها، أبو أوس إبراهيم الشمسان: ٦.

(٢) يُنظر: شرح المفصل(ابن يعيش) : ١٣٨/٨-١٣٩ ، ورصف المباني في شرح حروف المعاني، المالقي، تح: أحمد محمد الخراط:١٤٧-١٥٠ ، والجنى الداني:٥٥ ، ومغني اللبيب: ١٤٤ ـ ١٤٨ .

(٣) يُنظر: الجنى الداني: ٣٦ ، وهمع الهوامع:٤١٧/٢-٤٢٢ .

(٤) يُنظر: شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير) ، ابن عصفور،تح:د. صاحب أبو جناح:٤٩٣/١ ،و مغني اللبيب:١٤٩ .

(٥) يُنظر: الكتاب: ٣٨,٤١,٦٦,٩٢/١، ٢٦/٢ ،١٧٥ ،٣١٦ ، وشرح جمل الزجاجي (ابن عصفور):٤٩٣/١، وارتشاف الضرب: ١٧٠٥/٤ ، ومغني اللبيب:١٤٩ ، وتمهيد القواعد:٢٩٥١/٦، وهمع الهوامع:٤٦٦/١، ودراسات لأُسلوب القرآن الكريم، محمد عبد الخالق عضيمة:٥٢/٢/١ .

(٦) يُنظر: سر صناعة الإعراب، دراسة وتحقيق: د. حسن هنداوي ١٣٨/١ .

موافقةً للأخفش وإنْ لم يُصرِّح بعضهم باسمه، والآخر: الخبر محذوف تقديره (واقع)، و(الباء) متعلّقة بـ(جزاء)، والتقدير: وجزاء سيئة بمثلها واقع[١]، على أنَّ الأخفش استدلَّ لتدعيم رأيه في الجواز بمثال ، ولم أجد الآية في كتابه المطبوع، وربّما لم يصل المحقق إلى النسخة التي نظر فيها ابنُ جني ، وهذا صريح كلام الأخفش: ((وقال [تعالى] "جزاء سيئة بمثلها" وزِيدتْ "الباء" كما زِيدَتْ في قولك "بحسبك قول السوء"))[٢] ، فرجَّح زيادتها في الخبر حملًا على زيادتها في المبتدإِ ؛ ((لأن ما يدخل على المبتدإِ قد يدخل على الخبر ، نحو "لام" الابتداء في قول بعضهم: إنَّ زيدًا وجهه لحسن)) [٣] .

وممّن تابع الأخفشَ على رأيه هذا ابنُ كَيسان (ت:٢٩٩هـ)[٤]، ونقل الطبري (ت:٣١٠هـ) عن بعض نحويي البصرة من دون تصريحٍ بأسمائهم قولهم بزيادة (الباء) في الآية محل الخلاف[٥]، وصرَّح بذلك أبو البركات الأنباري أيضًا[٦]، وقد نسب ابن هشام (ت:٧٦١هـ) إلى جمهور النحويين اعتراضهم على ذلك قائلًا:((وأما قول أبي الحسن وابن كيسان إنَّ "بمثلها" هو الخبر وأن "الباء" زِيدَتْ في الخبر كما زِيدَتْ في المبتدإِ في: بحسبك درهم فمردود عند الجمهور وقد يؤنس قولهما بقوله:[وجزاء سيئة سيئة مثلها﴾))[٧] .

يظهر مما تقدَّم أنَّ الاستدلال بالقرآن نفسِه في ترجيح وجهٍ إعرابيٍ معين لهو السبيل الأَولى بالقبول كما ذهب ابن جني، وكما هو منهج الكثيرِ من النحويين والمفسِّرين[٨] ، على أنَّ القول بزيادتها من دون بيان دلالتها لا يمكن قبوله ولاسيما في القرآن الكريم الذي يختار لكلِّ لفظةٍ موضعَها المناسبَ الدقيقَ، كما أنَّ اللجوء إلى التأويل والتقدير خلاف الظاهر

---

(١) يُنظر: التبيان في إعراب القرآن، العكبري ،تح: علي محمد البجاوي:٦٧٢/٢ ، وشرح المفصل(ابن يعيش):٢٣/٨ ، والبحر المحيط في التفسير، أبو حيان الأندلسي، تح: صدقي محمد جميل : ٤٤/٦ ، والدر المصون:١٨٥/٦.

(٢) معاني القرآن (الأخفش): ٣٧٢/١ .

(٣) شرح المفصل(ابن يعيش):٢٣/٨ .

(٤) يُنظر: البحر المحيط :٤٤/٦ ، والدر المصون: ١٨٥/٦ ، ومغني اللبيب: ٥١٢ . ولم أجد رأي ابن كيسان هذا في كتبه المطبوعة.

(٥) يُنظر: جامع البيان: ٧٤/١٥ .

(٦) يُنظر: البيان في غريب إعرب القرآن، تح :د. طه عبد الحميد طه، مراجعة: مصطفى السقا :٤١٠/١ .

(٧) مغني اللبيب:٥١٢ . والنص القرآني سبق تخريجه.

(٨) يُنظر: الترجيح بالقرآن في إعراب القرآن، د. خالد بن ابراهيم النملة ، بحث منشور في جامعة الإمام محمد بن سعود :٤-٥ .

غالبًا، لهذا فإنَّ ذِكرَ (الباء) ههنا قد يُوحي بدلالة التوكيد، وهي الدلالة التي يمكن استظهارها من السياق والقرائن المحيطة بالنص أيضًا.

ومن شواهد هذه المسألة في نهج البلاغة ما ورد في كلام للإمام علي (A) وقد أَرسلَ رجلاً مِن أَصحابه يعلم له أَحوال قومٍ من الجند أرادوا اللِّحاق بالخوارج، قال فيه: ((**إِنَّ اَلشَّيْطَانَ اَلْيَوْمَ قَدِ اِسْتَفَلَّهُمْ وَهُوَ غَدًا مُتَبَرِّئٌ مِنْهُمْ وَمُتَخَلٍّ عَنْهُمْ فَحَسْبُهُمْ بِخُرُوجِهِمْ مِنَ اَلْهُدَى وَارْتِكَاسِهِمْ فِي اَلضَّلاَلِ وَ اَلْعَمَى**))[1].

بعد أنْ أخبر هذا الرجلُ الإمامَ بأنَّ قومًا من الجند قد خافوا فالتحقوا بالخوارج ، دعا عليهم الإمام بأنْ يُبعدهم الله تعالى عن رحمته، ثمّ نبَّه على أنّ ما صدر عنهم هو من عمل الشيطان، ولمّا كان الأمرُ كذلك (فَحَسْبُهُمْ بِخُرُوجِهِمْ مِنَ اَلْهُدَى)أي: يكفيهم ضَلالًا وانحرافًا خروجهم من الهدى الذي كانوا عليه حينما كانوا مع الإمام (A) ورجوعهم إلى الضلال القديم والجهل، لأنهم خرجوا عن طاعة الإمام[2].

واحتكامًا الى المعنى الذي جاء عليه النص العلَوي فقد صرّح عدد من شُرّاح النهج بزيادة (الباء) في (بخروجهم)[3] .

واستنادًا إلى ما تقدَّم يمكن إعادة صوغ القاعدة بالقول: **يجوز على قلة زيادة (الباء) في الخبر المثبَت لورود ذلك في نهج البلاغة فضلًا عن القرآن الكريم.**

---

(١) شرح (المعتزلي) : ٧٤/١٠ (الرواية المنقولة بإثبات "بخروجهم" هي الأكثر تداولًا في شروح نهج البلاغة ، وانفرد ابن أبي الحديد بعدم إيرادها أو إثباتها في هذا الموضع ،وقد أوردها في موطن آخر بإثبات " بخروجهم" ١٣٧/٣ ، ولم يعلِّق المحقق محمد أبو الفضل على الأمر، ولهذا اعتمدتُ على الرواية الأكثر شهرة وتداولًا التي عليه أغلب شراح النهج) ينظر: حدائق الحقائق في شرح نهج البلاغة، الكيذري تح: عزيز الله العطاردي:١٠١/٢ ، وشرح نهج البلاغة ميثم البحراني :٣٧٩/٣ ، ومنهاج البراعة في شرح نهج البلاغة، حبيب الله الخوئي، عُني بتصحيحه: السيد إبراهيم اليانجي : ١٠/ ٢٩١، وشرح نهج البلاغة ، السيد عباس الموسوي:١٧٠/٣ ، ومصادر نهج البلاغة وأسانيده، السيد عبد الزهراء الحسيني:٤٣٧/٢ . واستفلّهم : من ((فللت الجيش :هزمته)). لسان العرب:٥٣١/١١ (فلل) والمعنى : دعاهم الشيطان إلى الانشقاق و الانهزام عن الجماعة بتزيين ذلك إليهم. يُنظر: شرح (البحراني):٣٧٩/٣.

(٢) يُنظر: منهاج البراعة(الخوئي) :٢٩١/١٠.

(٣) يُنظر: شرح (البحراني) :٣٨٠/٣ ، وفي ظلال نهج البلاغة محاولة لفهم جديد، محمد جواد مغنية:٢٠/٣ ، وتوضيح نهج البلاغة، محمد الحسيني الشيرازي:٨٨/٣ ، وشرح نهج البلاغة المقتطَف من بحار الأنوار للمجلسي، على أنصاريان:٥١٣/٢ ، ونهج البلاغة ، صبحي الصالح:٦٤٣ .

المسألة الثانية: جواز اقتران الخبر بـ(الفاء) من غير تضمّنه معنى الشرط:

منع النحويون اقتران الخبر بـ(الفاء) إلا إذا تضمَّن المبتدأ معنى الشرط ودلَّ الخبر على معنى الجزاء، قال سيبويه: ((فإذا قلت: زيد فاضربْه، لم يستقمْ أنْ تحمله على الابتداء. ألا ترى أنَّك لو قلت: زيد فمنطلق لم يستقم (...)ألا ترى أنك لو قلت: الذي يأتيني فلَهُ درهم، والذي يأتيني فمُكرَمٌ محمود، كان حسنًا. ولو قلت: زيد فله درهم لم يجُز. وإنما جاز ذلك؛ لأنَّ قوله: الذى يأتيني فله درهم، في معنى الجزاء، فدخلت "الفاء" في خبره كما تدخل في خبر الجزاء))[١]. وتابعه المبرّد[٢]،وأخذ بمذهبه ابنُ يعيش (ت:٦٤٣هـ) وابن مالك والرضي[٣] .

وقد ذكر سيبويه هذا المعنى أيضًا في محاورةٍ جرتْ بينه وبين أُستاذه الخليل(Σ)حصر فيها معنى الشرطية أو شبهها بالاسم الموصول ، أو ما جرى عليه حكمه مثل (كل) لجواز اقتران الخبر بـ(الفاء)؛ لأنَّه يجب في المبتدإ ههنا الإبهام والعموم[٤].

وتعليل النحويين لاشتراط الشرطية أو شبهها في المبتدإِ لاقتران خبره بـ(الفاء) هو للدلالة على أنَّ الخبر صار مستحِقًا للمبتدإ ومسببًا عنه، وهو بمنزلة الجزاء له ، فتدخل (الفاء) رابطةً للسبب بالمسبب؛ لأنّها كما تربط الجوابَ ((بشرطِه كذلك تربط شبه الجواب بشبه الشرط وذلك في نحو: الذي يأتيني فله درهم، وبدخولها فهم ما أراده المتكلم من ترتب لزوم الدرهم على الإتيان ولو لم تدخل احتمل ذلك وغيره))[٥].

---

(١) الكتاب:١/١٣٨ .

(٢) يُنظر: المقتضب:٣/١٩٥ .

(٣) يُنظر : شرح المفصل(ابن يعيش):١/١٠٠ ، وشرح التسهيل(ابن مالك):١/٣٢٩ ، وشرح الرضي على الكافية:١/٢٦٨ .

(٤) يُنظر: الكتاب:٣/١٠٣ .

(٥) مغني اللبيب:٢١٩ .

وقد نسب الباقولي (ت:نحو ٥٤٣هـ)إلى الأخفش تجويزه زيادة (الفاء) في خبر المبتدإ مطلقًا[١]، وأكّد تلك النسبةَ أيضًا عددٌ من علماء العربية منهم ابنُ يعيش، وابنُ مالك، والمرادي(ت: ٧٤٩هـ)، وابنُ هشام الأنصاري، والسيوطي[٢].

إنَّ الرأيَ الذي ذكَره الأخفش يُخالف ما نُسِبَ إليه؛ إذ هو يوافق سيبويه في عدم إجازة دخول (الفاء) على خبر المبتدإ، جاء ذلك وهو يعقب على قوله تعالى: چ ٹ ٹ ٹ ٹ چ [سورة المائدة من الآية:٣٨] ، وقوله تعالى: چ پ پ پ ٹ ٹ ٹ ٹ ٹ ٹ چ [سورة النور من الآية:٢] ، فقال الأخفش: ((ليس في قوله "فاقطعوا" و "فاجلدوا" خبر مبتدإ ؛ لأنَّ خبر المبتدإ هكذا لا يكون بـ"الفاء"، فلو قلت "عبد الله فينطلق" لم يحسن)) [٣] .

ولعلّ الفراء (ت:٢٠٧هـ) يقف في صدارة من أجازوا اقتران الخبر بـ(الفاء) والمبتدأ غير موصول ولا نكرة موصوفة فيما إذا كان الخبر أمرًا أو نهيًا كقولك: الشركُ فاحذرْهُ، والنفاقُ فلا تقربْهُ، مستدلًا على ذلك بقوله تعالى:چې ې ې ې □ چ [سورة ص]، فقال:((رفعت "الحميم" و "الغسَّاق" بهذا مقدّمًا ومؤخرًا، والمعْنَى: هذا حَمِيم وغسَّاق فليذوقوه. وإن شئت جعلته مستأنفًا، وجعلت الكلام قبله مكتفِيًا؛ كأنك قلت: هذا فليذوقوه، ثم قلت: منه حميم ومنه غسَّاق))[٤]، وتابعَه المبرّد في رأيه الآخر[٥]، والزجّاج (ت:٣١١هـ) أيضًا[٦]، وذهب الأعلم الشنتمري (ت:٤٧٦هـ) إلى إجازة هذه الصورة أيضًا [٧] [٧] ، وتبنّى هذا المذهبَ الأُستاذُ عباس حسن من المحدَثين[١].

---

(١) يُنظر: إعراب القرآن المنسوب [خطأ] إلى الزجّاج، تحقيق ودراسة: إبراهيم الإبياري:١٩٠/١ .

(٢) يُنظر : شرح المفصل(ابن يعيش):١٠٠/١،وشرح التسهيل(ابن مالك):٣٣٠/١، والجنى الداني:٧١ ، ومغني اللبيب:٢١٩ ، وهمع الهوامع:٤٠٦/١ .

(٣) معاني القرآن (الأخفش):٨٦/١-٨٧ .

(٤) معاني القرآن(الفراء): ٤١٠/٢ ، ويُنظر : التذييل والتكميل في شرح التسهيل، أبو حيان، تح:د. حسن هنداوي:١٠٦/٤ .

(٥) يُنظر : الكامل في اللغة والأدب ،تح: محمد أبو الفضل إبراهيم:١٩٦/٢ ، ويُنظر رأي المبرِّد أيضًا في شرح التصريح:٤٤٦/١.

(٦) يُنظر: معاني القرآن وإعرابه:٣٣٨/٤ .

(٧) يُنظر: النكت في تفسير كتاب سيبويه وتبيين الخفي من لفظه وشرح أبياته وغريبه، قرأه وضبط نصه:د. يحيى مراد: ١١٥/١ ، و التذييل والتكميل:١٠٦/٤ ، وهمع الهوامع : ٤٠٦/١ .

ويُقوّي مذهب المجوِّزين السماع، فمن الشواهد الشعرية المؤيِّدة لمذهبهم البيت الشعري المشهور في كتب اللغة والنحو[٢]: [من الطويل]

وقائلةٍ خَوْلانُ فانْكح فتاتَهم وأكْرُومة الحيَّين خِلْوٌ كَمَا هِيا

وقول الشاعر عدي بن زيد العبادي[٣]: [من الخفيف]

أَرَوَاحٌ مُوَدِعٌ أَمْ بُكُورُ أَنْتَ فَانْظُرْ لأَيِّ ذَاكَ تَصِيرُ

و يبدو أنَّ تلك الشواهد كافيةٌ للحكم بجواز اقتران الخبر بـ(الفاء) إذا كان أمرًا أو نهيًا سواء أكان المبتدأ موصولًا أو موصوفًا بالشرط أو لا ، هذا من جانب الاحتكام إلى السماع ، وأما الاحتكام إلى القياس فإنّه يمكن أنْ تُحملَ هذه المسألة على جواز دخول (الفاء) في خبر (ال) الموصولة وصلتها، فإنّ الفراء وقسمًا من النحويين قد أجازوا هذا الاقتران استنادًا إلى أنّ الرفع يدلُّ على العموم والإبهام في المبتدإ، فاحتجّوا بقوله تعالى :<وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُواْ أَيْدِيَهُمَا>، قال أبو البركات الأنباري في توجيه هذه الآية:((ودخلت "الفاء" في الخبر ؛ لأنّه لم يُرِد سارقًا بعينه وإنما أراد: كلَّ مَن سرق فاقطعوا، فينزل السارق منزلة الذي سرق وهو يتضمّن معنى الشرط والجزاء، والمبتدأ إذا تضمَّن معنى الشرط والجزاء دخلت في خبره "الفاء"))[٤]، وهو ما ارتضاه الرازي أيضًا[٥]، وعلى هذا المعنى يمكن أنْ يُحمَلَ قوله تعالى : ﭽ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟ ﭠ ﭡ ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭧ ﭨ ﭩ ﭪ ﭫ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ ﭱ ﭲ ﭳ ﭼ والشواهد الشعرية أيضًا بعد النظر في سياقاتها وظروف المقال فيها، ولاسيما قول عدي بن زيد، فالضمير(أنت) فيه وإنْ كان المخاطَبُ به ساعةَ إلقائِه مقصودًا إلّا أنَّ معناه عامٌ ينطبق على غيره من الناس أيضًا، هذا فضلًا عن أنَّ الشاهدَ القرآنيَ دليلٌ واضح على توجيه الجواز، زيادة على ما سأُورده من شاهد من نهج البلاغة أيضًا، وبهذا المعنى يصحُّ ما ذهب إليه الفرّاء الذي أجاز دخول (الفاء) في الخبر إذا كان جملةً

---

(١) يُنظر: النحو الوافي:٥٤١/١.

(٢) يُنظر: الكتاب:١٣٩/١ ، والبيت من الشواهد التي لم يُعرَفْ قائلها ، يُنظر: كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب، أبو علي الفارسي، تحقيق وشرح: د. محمود محمد الطناحي: ٢٧٩ .

(٣) يُنظر: الكتاب:١٤٠/١ . والبيت في ديوانه ، حققه وجمعه: محمد جبار المعيبد :٨٤ ، والعجز فيه: لك فاعلم لأيّ حال تصير.

(٤) البيان في غريب إعراب القران:٢٩٠/١ ، ويُنظر: شرح المفصل(ابن يعيش): ١٠٠/١ .

(٥) يُنظر: مفاتيح الغيب، التفسير الكبير:٣٥١/١١ .

طلبيةً على أنَّ الغالب من وجهة نظري أنْ يبقى معنى الإبهام والعموم ــ وهو من معاني الشرط أو ما يُحمل عليه ــ هو الغالب والأَولى لاشتراط دخول (الفاء) وهو ما رآه سيبويه وإنْ كان مذهبُه فيه المنعَ.

ولّما كان مذهبُ سيبويه ومن وافقه عدمَ قبول الاحتجاج بهذه الشواهد وسواها كان التأويلُ حاضرًا لتسويغ ما ذهبوا إليه، لهذا ساق سيبويه بعض هذه الأبيات الشعرية، فخرّجها على حذف المبتدإ، فجعل (خولان) في البيت الأول خبرًا لذلك المبتدإ ، والتقدير: هذه خولان أو هؤلاء خولان، قال سيبويه في هذا البيت : ((فجاء بالفعل بعد أنْ عَمل فيه المضمَرُ)) [(١)]، ويقصد بالفعل ههنا قوله (فانكحْ) والضمير في (فيه) عائدٌ على (خولان) يريد بذلك أنَّ عاملَه محذوف.

وأما بيت عدي بن زيد فقد خرَّجه النحويون على أحد ثلاثة أوجه، إما أنْ يكون (أنت) فاعلًا لفعلٍ محذوف يفسره المذكور، والتقدير: انظرْ فانظرْ، ثم حُذِفَ (انظرْ) الأول وحده فبرز ضميره فقيل: أنت فانظرْ ، وإما أنْ يكون (أنت) مبتدأً وخبره محذوف، والتقدير: أنت الراحل فانظرْ ، وبهذا تكون (الفاء) جوابًا للجملة، وإما أنْ يكون (أنت) خبرًا لمبتدإ محذوف، والتقدير: الراحل أنت[(٢)].

وهي تقديرات تُخرج الشواهد عن ظاهرها، ويبدو تكلّف التقدير جليًا فيها، والأصل عدم التقدير ، ولهذا يمكن القول: إن المبتدأ في هذه الشواهد عام فاقترب من الإبهام والعموم الموجود في الشرط وفيما يشبهه؛ لذا كان اقتران (الفاء)ههنا في محله، ولولا ذلك لكان المختارُ في المبتدإ النصبَ لا الرفعَ؛ إذ تلتْه جملةٌ طلبيةٌ .

ومن شواهد هذه المسألة في نهج البلاغة قوله (A) في خطبة له في استنفار الناس إلى أهل الشام: ((**وَاَللَّهِ إِنَّ اِمْرَأً يُمَكِّنُ عَدُوَّهُ مِنْ نَفْسِهِ يَعْرُقُ لَحْمَهُ وَيَهْشِمُ عَظْمَهُ وَ يَفْرِي**

---

(١) الكتاب :١٤٣/١ ، ويُنظر: شرح الرضي على الكافية:٢٧٠/١ .

(٢) يُنظر : الكتاب:١٤١/١، والتذييل والتكميل:١٠٦/٤ ،والجنى الداني : ٧١-٧٢ ، ومغني اللبيب: ٢٢٠ ، وشرح التصريح:٤٤٥/١-٤٤٦، وهمع الهوامع:٤٠٦/١ ، وخزانة الأدب:٣١٥/١ .

جِلْدَهُ لَعَظِيمٌ عَجْزُهُ ضَعِيفٌ مَا ضُمَّتْ عَلَيْهِ جَوَانِحُ صَدْرِهِ أَنْتَ فَكُنْ ذَاكَ إِنْ شِئْتَ فَأَمَّا أَنَا فَوَ اللَّهِ دُونَ أَنْ أُعْطِيَ ذَلِكَ ضَرْبٌ بِالْمَشْرَفِيَّةِ))[1].

بعد أنِ استهلَّ الإمام خطبته باستنهاض الناس لمواجهة جيش معاوية؛ انتقل إلى بيان مسوِّغ تلك الدعوة بأنَّ الركون إلى الظالم والانقياد له مع القدرة على تغييره، أو المساهمة بتمكينه منهم لهو العجزُ بعينه، فخطابُه (A) متَّجِه إلى هذه الفئةِ من الناس ، وهذا ما لا يرتضيه الإمام لهم ولنفسه بالذات؛ لذا جاء قوله: ((أنت فكنْ ذاك إنْ شئت...)) وهو خطاب لهم ولَمن يصدُقُ عليه هذا الوصف أيضًا ، فهو خطاب عام لكلِّ من يمكِّن عدوَّه من نفسه كائنًا مَن كان، وهذا ما أعربَ عنه الراوندي (ت:٥٧٣هـ)شارح النهج بقوله: ((خاطبَ الذي يمكِّن من نفسه عدوَه كائنًا مَن كان بقوله: "أنت فكنْ ذاك إنْ شئت" فأمّا أنا فدون تمكين العدو من نفسي محاربة شديدة و ضرب بالسيوف، أي لا يكون ذلك منّي إلا بعد العجز))[2]، وأكد عمومَ هذا الخطاب وعدم اختصاصه بشخص بعينِه ابنُ أبي الحديد أيضًا[3]، وذكره الخوئي (ت:١٣٢٤هـ)، فقال: ((خاطبهم بخطاب مجمَل من غير تعيين للمخاطب تقريعًا وتنفيرًا لهم عمّا يلزمهم من الأحوال الرديّة بتمكينهم العدو من أنفسهم فقال: " أنت فكن ذاك إنْ شئت " أي أنت أيُّها المُمَكِّن من نفسه و المسلِّط له عليه كنْ ذاك المرء الموصوف بالعجز و الجبن و الضعف))[4]، لهذا كان ((الخطاب بـ " أنت " لمطلق شخص يضعُف عن عدوِّه و يستسلم له، والمعنى: أنت وما تختار لنفسك أيُّها الجبان من الإذلال والهوان))[5].

---

(١) شرح (المعتزلي):١٨٩/٢ . يعرق لحمه : يكشطه عن العظم ، قال ابن فارس: ((عرق (...) كشط شيء عن شيء، ولا يكاد يكون إلا في اللحم)).معجم مقاييس اللغة: ٢٨٣/٤ (عرق)، والمشرفية : نوع من السيوف منسوبة إلى المشارف وهي قرى من أرض اليمن، وقيل: من أرض العرب تدنو من الريف. ينظر: لسان العرب: ١٧٤/٩ (شرف).

(٢) منهاج البراعة في شرح نهج البلاغة، تح: عبد الطيف الكوهكمري : ٢٤٠/١ .

(٣) يُنظر: شرح (المعتزلي) : ١٩١/٢ ـ ١٩٢ .

(٤) منهاج البراعة (الخوئي) : ٧٦/٤ .

(٥) في ظلال نهج البلاغة :٢٢٩/١ ، ويُنظر: شرح (الموسوي) : ٢٧٠/١ ـ ٢٧١ .

وبهذا يكون اقتران الخبر (فكن) بـ(الفاء) في محلِّه ولم يخرج عمّا أجازه الفراء ومؤيِّدوه، لكنَّه مخالفٌ لِما اشترطه سيبويه ومتابعوه من صور المبتدإ التي يقترن الخبر فيها بـ(الفاء)، وإن كان بالإمكان حمله عليه؛ فالضمير (أنت) هنا كما اتضح في النص عامٌّ مطلَق لم يدلّ على معيَّن وبهذا يقرُب من عموم الشرط وإبهامه، ولهذا دخلت (الفاء) في الخبر لشبهه الجزاء ، ولهذا كان على سيبويه ومن تبعه أن يُفردوا لهذا الاقتران فرعًا من الصور التي ذكروها، ويوسّعوا القاعدة النحوية التي قرّروها، وإذا كانوا معذورين في عدم الوقوف على شاهد نهج البلاغة فإنَّ آية (سورة ص) لا يمكن إغفالها وغض الطَّرف عنها.

فإن قيل: إنَّ (أنت) في النص العلَوي منادى لحرف نداء محذوف، والتقدير: يا أنت... ، قلتُ: نداء ضمير المخاطب شاذ نادر الوقوع في كلام العرب قصره ابن عصفور على لغة الشعر[1] ، بل هو ممنوع عند النحويين ،فلا يجتمع ضمير المخاطب والنداء ؛ لأنَّ أحدهما يُغني عن الآخر[2].

نخلص من هذا إلى تعديل القاعدة النحوية بالآتي : **يجوز اقتران الخبر بـ(الفاء) فيما إذا كان المبتدأ عامًا مطلقًا وكان الخبر جملةً طلبيةً استنادًا إلى ما ورد في نهج البلاغة فضلًا عن القرآن الكريم والشعر العربي، وبالقياس على إبهام الشرط وعمومه.**

المسألة الثالثة: جواز إظهار متعلِّق شبه الجملة الواقعة خبراً :

يرى النحويون أنَّ شبه الجملة من الجار والمجرور أو الظرف إذا وقعت خبرًا أو صفةً أو حالًا يجب أنْ تتعلَّقَ بمحذوف عامل فيها إذا كان كونًا عامًا مطلقًا، فقولك: (زيد

(١) يُنظر: المقرب:١/١٧٦ ، وشرح التصريح:٢/٢٠٧ .

(٢) يُنظر: ارتشاف الضرب:٤/٢١٨٣ ، وتمهيد القواعد: ٧/٣٥٢٦ ، وهمع الهوامع:٢/٤٥ ، وظاهرة المنع:٢٤٠ .

في الدار) يُقدَّر فيه محذوف تتعلَّق به شبه الجملة ويعمل فيها، لذا يعمدون إلى تقدير كلمة مشتقة ،وهي (مستقر) عند البصريين، و(استقر) عند الكوفيين. كلُّ هذا من أجل التمسك بنظرية العامل وما تفرضه من تقدير أو تأويل[١].

ولا يجوز عند النحويين إظهار هذا العاملِ استغناءً بالظرف عنه، فهو واجب الحذف[٢]؛ لأنّهم يعدّونه أصلًا مرفوضًا [٣] .

ونُقِلَ عن ابن جني القول بإجازة إظهار هذا العامل، فيجوز لك على وفق رأيه أنْ تقول: زيد مستقر في الدار، وقد تناقلَ هذا الرأي عددٌ من علماء العربية، منهم ابن يعيش[٤]،وابن هشام[٥]،وناظر الجيش(ت: ٧٧٨هـ)[٦]، والعَيني(ت: ٨٥٥هـ)[٧]، والسيوطي[٨]، والشنقيطي(ت: ١٣٣١هـ)[٩]، وقد نَسب هؤلاء العلماء إلى ابن جني احتجاجه احتجاجه لتقوية هذا الجواز بقوله تعالى: چگ گ گ ں ں ڻ ڻ ڈ ڈ ۀ چ [سورة النمل من الآية: ٤٠] ، وبقول الشاعر[١٠]: [من الطويل]

لكَ العِزُّ إنْ مولاك عزَّ وإن يَهُنْ فأنتَ لدى بحبوحةِ الهونِ كائنُ

---

(١) يُنظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢٤٥/١(المسألة ٢٩)، ونتائج الفكر في النَّحو، السُّهَيلي :٣٢٤ـ٣٢٥، وشرح المفصل(ابن يعيش):٩١/١ ، وشرح التسهيل(ابن مالك):٣١٧/١ ، وهمع الهوامع:٣٧٥/١ .

(٢) يُنظر: شرح التسهيل(ابن مالك):٣١٧/١، والجنى الداني:٥٩٩، والدر المصون:٣٩/١، ومغني اللبيب:٥٨٢ ، وشرح ابن عقيل:٢١١/١، وتمهيد القواعد:١٠٠٠/٢، والمقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بشرح الشواهد الكبرى، العيني، تح:د. علي محمد فاخر وآخرينِ :٥١٧/١ ـ ٥١٨ ، وحاشية الشهاب على تفسير البيضاوي المسماة عناية القاضي وكفاية الراضي على تفسير البيضاوي، شهاب الدين الخفاجي:٤٧/٧، وحاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، الصبان:٢٩٣/١، والدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع، الشنقيطي، وضع حواشيه: محمد باسل عيون السود:١٩٠/١، والنحو الوافي:٤٧٦/١، وظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، د. طاهر سليمان حمودة:٢١٤، والجملة العربية تأليفها وأقسامها، د. فاضل السامرائي:٧٩ .

(٣) يُنظر:شرح المفصل(ابن يعيش):٩٠/١ ، ومغني اللبيب:٥٨٢ ، وهمع الهوامع: ١١٦/٣ .

(٤) يُنظر: شرح المفصل(ابن يعيش):٩٠/١ .

(٥) يُنظر: مغني اللبيب:٥٨٢ .

(٦) يُنظر: تمهيد القواعد:١٠٠٥/٢ .

(٧) يُنظر: المقاصد النحوية : ٥١٨/١-٥١٩ .

(٨) يُنظر: همع الهوامع:١١٦/٣ .

(٩) يُنظر: الدرر اللوامع: ١٩٠/١ .

(١٠) البيت مجهول القائل ، يُنظر: مغني اللبيب:٥٨٢، وشرح ابن عقيل:٢١١/١ ، والمقاصد النحوية:٥١٧/١ ، والمعجم المفصل في شواهد العربية، إيميل بديع يعقوب:١٠٣/٨ .

وقد حُمِلَ هذا الشاهد الشعري على الشذوذ[١]، وحُمِلَتْ الآية على التأويل والتقدير، فقيل: إنَّ معنى الاستقرار الوارد فيها لا يعني الحصولَ المطلقَ بل المرادُ به الثابتُ الذي لا يَتَقَلْقَلُ، وهو رأي العكبري(ت:٦١٦هـ)[٢]،وقد استحسنه أبو حيان، والسمين الحلبي(ت:٧٥٦هـ)، وابن عادل الدمشقي (ت:٧٧٥هـ)[٣]، وقيل: إنَّ (مستقرًا) ليس عاملًا في الظرف، بل هو ظرف للرؤية، و(مستقرًا) حال من (الهاء) في (رآه)[٤] .

إنَّ نسبة القول بجواز إظهار العامل إلى ابن جني تدعو إلى التحقق والتثبّت من صحتها؛ لأنَّ الذين نقلوا عنه لم يذكروا كلامه بنصِّه، ولم يوثِّقوه من كتبه، بل نقل اللاحق منهم عن السابق ، كما نقل ناظر الجيش عن ابن يعيش[٥] ، وكما اعتمد الشنقيطي على العَيني في إيراد هذا الرأي[٦].

ولم يَعمَد المحققون ـ فيما اطَّلعت عليه من مصادر ـ إلى تخريج هذا الرأي من كتب ابن جني إلا محققو (المقاصد النحوية)؛ فقد وثَّقوه من (اللمع) ، غير أنَّ الوارد فيه خلاف المنقول عنه، قال ابن جني: ((تقول: زيد خلفك فـ"زيد" مرفوع بالابتداء والظرف بعده خبر عنه والتقدير: زيد مستقر خلفك))[٧]، فابن جني بحسب هذا النص يرى ضرورة التقدير، وهذا ما عليه العلماء الذين شرحوا عبارته من أمثال الباقولي[٨]، وابن الخبّاز (ت:٦٣٩هـ) الذي يؤكِّد ما أقول؛ إذ نَسبَ ـ وهو يشرح عبارة ابن جني في هذه المسألة ـ إلى ثعلب(ت:٢٩١هـ) إجازته وقوع الظرف خبرًا عن المبتدإ من غير ما يتعلق بشيء[٩].

---

(١) يُنظر: شرح ابن عقيل:٢١١/١ ، والمقاصد النحوية:٥١٩/١ .

(٢) يُنظر: التبيان في إعراب القرآن: ١٠٠٩/٢ .

(٣) يُنظر: البحر المحيط :٢٤١/٨ ، والدر المصون:٦١٦/٨ ، واللباب في علوم الكتاب، ابن عادل، تح: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض :١٦٧/١٥ .

(٤) يُنظر: تمهيد القواعد:١٠٠٦/٢ .

(٥) يُنظر: المصدر نفسه :١٠٠٥/٢ .

(٦) يُنظر: الدرر اللوامع:١٩٠/١ .

(٧) اللمع : ٢٨ .

(٨) يُنظر: شرح اللمع، تحقيق ودراسة: د. إبراهيم بن محمد أبو عباة:٣٠٠ .

(٩) يُنظر: توجيه اللمع، تحقيق ودراسة: أ.د. فايز زكي محمد:١١٢ .

إنّ رأي ابن جني في هذه المسألة ربما خَفي على ناقليه، فهو وارد في باب ((تقاود السماع وتقارع الانتزاع))[١]، فذكر فيه أنَّ ما يؤكد جواز إظهار ما يتعلق به الجار والمجرور أو الظرف وإثباته وهو (ثبت) أو (استقر) كما يرى هو عطف الفعل عليه، ولو لم يكن مُرادًا ثابتًا لما جاز ذلك العطف، فجواز العطف عليه وهو محذوف أدلُّ دليلٍ على بقاء حكمه ، جاء ذلك وهو يشرح قول الشاعر أبي حيّة النميري[٢]: [من المتقارب]

زمَان عليّ غُرَابٌ غُدافٌ فطَيَّره الشيبُ عَنِّي فطَارَا

فقال: ((إنَّ "طيَّره" معطوف على "ثبت" أو "استقر"، وجواز العطف عليه أدلُّ دليلٍ على اعتداده وبقاء حكمه وأنَّ العقد عليه والمعاملة في هذا ونحوه إنما هي معه، ألا ترى أنَّ العطف نظير التثنية، ومُحال أنْ يثنّى الشيء فيصير مع صاحبه شيئين إلا وحالهما في الثبات والاعتداد واحدة، فهذا وجه جواز الاستدلال به على بقاء حكم ما تعلق به الظرف وأنه ليس أصلًا متروكًا ولا شرعًا منسوخًا))[٣]، وفي هذا بيان صريح لرأيه بأنَّ ما تعلَّق به الظرف ليس من الأُصول المتروكة التي يجب حذفها كما يرى النحويون، وقد تابع ابنَ جني في هذا الحكم ابنُ عطية(ت:٥٤٢هـ) في تعقيبه على آية سورة النمل المار ذكرها [٤] .

قد تحصّل لديَّ مما تقدَّم ذكره أنَّ ابن جني ومن تابعه يجيزون إظهار هذا العامل ، وأن ظهوره في القرآن الكريم إنما أُريدَ به دلالة الرسوخ والثبات لا الحصول فقط وهو رأي العكبري ومن قال برأيه ، وبهذا يكون قولنا: (زيد في الدار) مختلفًا عن قولنا بعد التقدير : زيد مستقر في الدار، فظهور هذا المتعلِّق إنما يُعطي دلالةً أُخرى غير التي جاءت بعد التأويل والتقدير.

---

(١) الخصائص :١٠٠/١ . تقاود السماع: اطراده في شيء، وعدم اختلافه فيه، كرفع الفاعل: اتفق السماع فيه وتقارع الانتزاع تخالفه وتعايره، من قولهم: تقارع القوم: تضاربوا بالسيوف والانتزاع الاستنباط. هامش المحقق.

(٢) يُنظر : المصدر نفسه :١٠٧/١ . والبيت في شعره، جمع وتحقيق : عبد الله الجبوري :٤٣ ، ويُنظر : كتاب الحيوان، الجاحظ، تحقيق وشرح: عبد السلام هارون :٤٢٩/٣ . وغراب غداف : أي ذو شعر أسود حالك . يُنظر : لسان العرب:٢٦٢/٩ (غدف) .

(٣) الخصائص: ١/ ١٠٧ .

(٤) يُنظر: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تح: عبد السلام عبد الشافي :٢٦١/٤ .

ويمكن التوفيق بين هذين الرأيين بأنَّ إظهار المتعلق جائز وحذفه ليس واجبًا ، على أن ظهوره يُوحي بدلالة أخرى لا تظهر في حال حذفه وتقديره ، وهذا هو الفرق بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى[١]، وما دام الأمر كذلك فإنّ الاكتفاء بشبه الجملة أَولى من الركون إلى التقدير والتأويل، وقد نصَّ على ذلك قِسمٌ من النحويين المتقدّمين ، منهم ابن السراج الذي قال: ((أما الظروف من المكان فنحو قولك: زيد خلفك، وعمرو في الدار. والمحذوف معنى الاستقرار والحلول وما أشبههما، كأنّك قلت: زيد مستقر خلفك، وعمرو مستقر في الدار، ولكن هذا المحذوف لا يظهر لدلالة الظرف عليه واستغنائهم به في الاستعمال))[٢]، ونجد هذا المعنى عند أبي علي الفارسي أيضًا[٣]،وهو الرأي الذي استحسنه ابن مضاء القرطبي(ت:٥٩٢هـ)، فقال: ((هذا كلُّه كلامٌ تامّ لا يفتقر السّامع له إلى زيادة "كائن" ولا "مستقر"))[٤] ، وأخذ به عدد من المحدثين، منهم الأُستاذ عباس حسن[٥]، والدكتور مهدي المخزومي الذي قال: ((ولا يحتاجُ المعربُ إلى أنْ يُعلِّقَ هذا الخبرَ بشيءٍ مقدَّرٍ وهو الوجودُ العامُّ ، أو الكينونة العامة (...) لأنّـه معلوم للمتكلمِ والسامعِ ، ولأنَّ ذلك ليس هو الخبرَ ، لأنَّ الفائدةَ لا تتم به ، فلو كانَ هو الخبرَ لجازَ للمتكلِّم أن يقتصرَ على قولِه: "محمدٌ استقَرَّ" ، أو "محمدٌ كان" ، أو "محمدٌ حصَلَ" ويسكُت ، ولاكتفى المخاطَب به ، ولكن واقع الأمر غير ذلك))[٦].

ومن شواهد هذه المسألة في كلام الإمام (A) ما جاء في ذِكْر معاني الإيمان وأقسامه ومصاديقه: ((**فَمِنَ اَلْإِيمَانِ مَا يَكُونُ ثَابِتًا مُسْتَقِرًّا فِي اَلْقُلُوبِ وَمِنْهُ مَا يَكُونُ عَوَارِيَّ بَيْنَ اَلْقُلُوبِ وَ اَلصُّدُورِ إلى أَجَلٍ معلوم**))[٧].

---

(١) يُنظر: الخصائص: ٢٧٩/١ .

(٢)الأصول في النحو: ٦٣/١ .

(٣) ينظر: المسائل العسكريات في النحو العربي، دراسة وتحقيق،د. علي جابر المنصوري :٨٤ ، و٨٦ .

(٤) الرّدّ على النحاة ، تح: د.شوقي ضيف : ٨٧ ، ويُنظر: دلالة الاكتفاء في الجملة القرآنية : ١٣٤ ـ١٣٧ .

(٥) يُنظر: النحو الوافي:٤٧٧/١ـ ٤٧٨ .

(٦) في النحو العربي نقد وتوجيه :١٨١ ، ويُنظر: الجملة الخبرية في نهج البلاغة: ٤٨ .

(٧) شرح (المعتزلي) : ١٠١/١٣ ، والعواري : جمع العارِيَّةُ: وتعني ((ما استعرت من شيء)) كتاب العين:٢٣٩/٢ (عور)، (عور)، أراد الإمام(A) عدم الاستقرار.

تعرَّض أمير المؤمنين (A) في هذا المقطع من خطبته الشريفة إلى بيان الإيمان وأقسامه، فابتدأ بذكر أقسامه وصفات كلِّ قِسم، فمنه إيمان ثابت مستقر في القلوب؛ لأنَّ أصحابه اعتقدوا به عن أدلة عقلية مقنِعة وهو الإيمان الحقيقي[1]؛ لذا عبر عنه بقوله: (ثابتًا مستقرًا). فذكرُ المتعلِّق هنا إنما جاء لإيضاح دلالة الثبات والاستقرار، وبهذا يتضح أنّه لو قيل: (فمن الإيمان ما يكون في القلوب) لَما دلَّ على رسوخ الايمان وثباته، بل أعطى دلالة الظرفية والحلول في موضع القلب فقط ، ومما يؤكِّد هذا المعنى أنَّ الإمام عقّب بذكر القِسْم الثاني من الإيمان وهو (العاري) أي: غير الثابت أو المستقر ، وبهذا يظهر أنَّ عدم ذكر المتعلِّق ليس كذكره؛ إذ لو حذفْنا لفظة (عواري) من التركيب وقيل: (... ومنه ما يكون بين القلوب) لقدَّر النحويون كلمة (مستقر) وهذا منافٍ للمعنى المراد، وإنْ كان السياق كاشفًا ودليلًا.

يتحصَّل من هذا كلِّه أنَّ ذكرَ المتعلِّق جائزٌ، غير أنَّ هذا الذكر يُفضي إلى معانٍ مهمة ودلالات متعددة لا يُكشف عنها بعدم ذكرِه، هذا من جهة، ومن جهة أُخرى فإنّه يترجَّح لديَّ ما ذهب إليه فريق من النحويين بأنَّ شبه الجملة لا تحتاج إلى متعلِّق ظاهر أو مقدَّر، فجملةُ (زيد في الدار) مكتفيةٌ بركنَيها، قائمةٌ برأسها، وهي تختلف عن (زيد مستقر في الدار)، وما يعزز هذا ويُقَويه تعذّر هذا التقدير في نحو قوله تعالى: ﭽ ﯝ ﯞ ﯟ ﯠ ﯡ ﯢ ﭼ [سورة القيامة]؛ لأنّ تقدير الآية سيكون: (مُستقِرٌّ أو استقَرَّ إلى ربِّك) على حين أنَّ دلالة الاستقرار مذكورة ولا حاجة لتقديرها.

ومما يؤكِّد تعذّر تقدير المتعلِّق أيضًا قول الإمام (A): ((**خُذِ اَلْحِكْمَةَ أَنَّى كَانَتْ فَإِنَّ اَلْحِكْمَةَ تَكُونُ فِي صَدْرِ اَلْمُنَافِقِ فَتَلَجْلَجُ فِي صَدْرِهِ حَتَّى تَخْرُجَ فَتَسْكُنَ إلى صَوَاحِبِهَا فِي صَدْرِ اَلْمُؤْمِنِ**))[2]، فكيف يصح تقدير المتعلِّق(مستقر) أو (كائن) في (فَإِنَّ اَلْحِكْمَةَ تَكُونُ فِي صَدْرِ اَلْمُنَافِقِ) وقد عبَّر الإمام عن هذه الحكمة بأنّها مما تتلجلج في صدر المنافق، فهل يجتمع الاستقرار والتردد وعدم الثبات في آنٍ معًا؟!.

---

(١) يُنظر: شرح (المعتزلي) :١٠٢/١٣ ، وشرح (الموسوي) :٢٥٧/٣-٢٥٨ .

(٢) شرح (المعتزلي) :٢٢٩/١٨ .

ومن شواهد هذه المسألة أيضًا قوله (A) في ذِكر صفات الباري عزَّ وجلَّ: ((**لَمْ يَحْلُلْ فِي اَلْأَشْيَاءِ فَيُقَالَ هُوَ فِيهَا كَائِنٌ وَ لَمْ يَنْأَ عَنْهَا فَيُقَالَ هُوَ مِنْهَا بَائِنٌ**))[1] .

واحتكامًا إلى ما تقدّم يجب تعديل القاعدة النحوية بالقول: **يجوز إظهار متعلِّق شبه الجملة الواقعة خبرًا استنادًا إلى نهج البلاغة فضلًا عن ورود ذلك في شواهد فصيحة في الموروث اللغوي المحتج به ، على أنَّ ذكر هذا المتعلِّق يُعطي دلالةً أُخرى لا تتحصل بعدم ذكره؛ إذ إنَّ شبه الجملة وحدها مما يصح وقوعها خبرًا ولا داعي لتكلف التقدير والتأويل وهو ما يتعذَّر في الدلالة أحيانًا.**

المسألة الرابعة: جواز دخول(لام) الابتداء على خبر (لكنّ):

عرَّف الزجّاجي(ت:٣٣٧هـ) (لام) الابتداء بأنَّها (اللام) التي تدخل على المبتدإ والخبر مؤكِّدةً، ومانعة ما قبلها من تخطّيها إلى ما بعدها[2]، ولشدّة توكيدها وتحقيقها فإنَّ بعضهم يقدِّر قبلها (لام) القَسَم [3] .

---

(١) المصدر نفسه :١٥٣/٥ .

(٢) يُنظر: اللامات ، تح: مازن المبارك: ٧٨ .

(٣) يُنظر: المصدر نفسه والصحيفة نفسها.

وقد بسَط العلماء القول بذكر مواضع دخولها اتفاقًا واختلافًا[١]، على أنّهم يكادون أنْ يُجمعوا على أنَّ دخولها في خبر (إنَّ) يفيد التوكيد، وقد نُقِل الخلاف في دخولها على خبر (لكنّ) [٢].

فقد نسبَ أبو البركات إلى عامة الكوفيين القول بجواز دخول (اللام) في خبر (لكنَّ) كما يجوز في خبر (إنَّ)، نحو (ما قامَ زَيْدٌ لكِنَّ عَمْرًا لقائمٌ)، أمّا البصريون فقد ذهبوا إلى عدم جواز ذلك ، ثم ذكر أبو البركات أدّلة الفريقين[٣] .

إنَّ رأي الكوفيين في هذه المسألة قد نسبه إليهم عددٌ من النحويين المتأخرين، منهم العكبري[٤]، وابن يعيش[٥]، وابن مالك[٦]، والمرادي[٧]، وابن هشام[٨]، وابن عقيل(ت: ٧٦٩هـ)[٩]، والسيوطي[١٠]، وقد دفعتني تلك النسبة المطلقة إلى عموم الكوفيين إلى إلى تتبع ذلك في أُمّات مصادر النحو الكوفي، فقد قال الفرَّاء في حديثه عن (لكنّ): ((وإنما نصبت العربُ بها إذا شُدّدت "نونها"؛ لأنَّ أصلها: إنّ عبدالله قائم، فزِيدت على "إنَّ" "لام" و"كاف" فصارتا جميعًا حرفًا واحدًا؛ ألا ترى أنَّ الشاعر قال: ولكنني مِن حُبّها لكَميد ،فلم تدخل "اللام" إلا لأنَّ معناها "إنّ"))[١١]، وبهذا يتضح أنَّ أصل (لكن) عند الكوفيين كما كشف عن ذلك كلامُ الفراء هو (إنَّ) زِيدتْ عليها (اللام)، و(الكاف) ، لهذا دخلت في خبرها (لام) الابتداء، لأنَّها عندهم بمنزلة (إنّ)، وهذا هو رأي سيبويه من قبله؛

---

(١)يُنظر: المصدر نفسه:٧٨-٨٠ ، والجنى الداني:١٣١-١٣٣ ،ومغني اللبيب:٣٠٠- ٣٠٦ ، وشرح ابن عقيل:٣٦٢/١-٣٧١ .

(٢) يُنظر: كتاب الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل، البطليوسي،تح: سعيد عبد الكريم سعودي:١٨٢ ، وشرح المفصل(ابن يعيش):٦٢/٨-٦٣ .

(٣) يُنظر: الإنصاف في مسائل الخلاف:٢٠٨/١ ـ ٢١٥ (المسألة ٢٥) .

(٤) يُنظر: اللباب في علل البناء والإعراب، تح:د. عبد الإله نبهان: ٢١٧/١ .

(٥) يُنظر: شرح المفصل(ابن يعيش): ٦٢/٨-٦٣ .

(٦) يُنظر: شرح الكافية الشافية: ٤٩٢/١ .

(٧) يُنظر: الجنى الداني:١٣٢ .

(٨) يُنظر: مغني اللبيب:٣٠٧ .

(٩) يُنظر: شرح ابن عقيل:٣٦٣/١ .

(١٠) يُنظر: همع الهوامع: ٥٠٦/١ .

(١١) معاني القرآن(الفراء):٤٦٥/١ ـ ٤٦٦ .

إذ قال: ((و"لكنّ" المثقلة في جميع الكلام بمنزلة "إنَّ"))[١]، وأغلب الظن أنَّ رأي الكوفيين في هذه المسألة لم يذكرْه سوى الفراء في حدود ما اطلعتُ، وبهذا يتبيَّن الوهم في نسبته إلى عموم الكوفيين ، وهذا ما أكَّده الدكتور محيي الدين توفيق في دراسته كتابَ الإنصاف [٢] .

يبدو أنَّ ما ذكره الفراء أَرجح ويعضُده القياس، فـ(لكنّ) بمنزلة (إنّ)، والحمل على النظير باب واسع في النحو العربي، كما يُقوّي ذلك السماع أيضًا، وإذا كان البيت الشعري لا يرقى دليلًا على جواز هذا الاقتران بحجة الشذوذ أو جهل قائله[٣]؛ فإنَّ ما يقوّيه وروده في نهج البلاغة أيضًا؛ إذ قال الإمام (A) في الخطبة القاصعة التي يذكر فيها منزلته من رسول الله محمدٍ(9): ((**وَلَقَدْ سَمِعْتُ رَنَّةَ اَلشَّيْطَانِ حِينَ نَزَلَ اَلْوَحْيُ عَلَيْهِ (9) فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اَللَّهِ مَا هَذِهِ اَلرَّنَّةُ؟ فَقَالَ: هَذَا اَلشَّيْطَانُ قَدْ أَيِسَ مِنْ عِبَادَتِهِ إِنَّكَ تَسْمَعُ مَا أَسْمَعُ وَ تَرَى مَا أَرَى إِلاَّ أَنَّكَ لَسْتَ بِنَبِيٍّ وَلَكِنَّكَ لَوَزِيرٌ**))[٤].

كلامه(A) في ذكر منزلته من النبي المصطفى(9). وقوله محلُّ الشاهد (ولكنّك لوزير) مَحكيٌّ بنص الإمام (A) على لسان النبيِّ (9) وهو يشير إلى نفي النُّبوة عنه وإثبات الوزارة ، وقد جاء في معرض رفع الوهم الذي قد يحصل من جرّاء ما ورد من منزلةٍ رفيعة للإمام وسماعه رنة الشيطان حين نزول الوحي، ولّما كان التوكيد يراعي حال المخاطَب جاء النص مؤكَّدا بأكثر من مؤكِّد منها(أنَّ)،و(الباء) الزائدة في خبر (ليس)، و(اللام) في خبر(لكنّ)، وقد يكون سياق النص هو ما أفضى إلى استعمال ذلك، فالنص في مقام بيان منزلة الإمام وإزالة الريْب من قلب المتلقي الجاهل بالمنزلة الرفيعة لمقام الإمامة عند سماعه تلك الصفات الرفيعة التي تقترب من منزلة النبوّة، ولو اقتُصِر على توكيد نفي النبوة فقط لما رُفع هذا الوهم؛ إذ لم ينص النبي (9)على ذلك، ولم يدّعِ الإمام مثل هذا، فكان لا بد من بيان تلك المنزلة بيانًا مؤكَّدًا حتى يُرفع اللبس والوهم، وإذا كان البصريون يقصرون ذلك على(إنَّ) وحدَها ، فإنَّ المبرِّد أجاز توكيد خبر (أنَّ) مفتوحة الهمزة استنادًا إلى قراءة سعيد

---

(١) الكتاب:١٤٥/٢ .

(٢) يُنظر:ابن الانباري في كتابه الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: ٢١٦ .

(٣) يُنظر: مغني اللبيب:٣٨٥ ، والموجز في قواعد اللغة العربية، سعيد الأفغاني:٦ .

(٤) شرح (المعتزلي) :١٩٧/١٣ .

بن جُبَير(رضي الله عنه)[1]لقوله تعالى: ﭽ □ □ □ ﭼ [سورة الفرقان من الآية: ٢٠]، بفتح همزة(أنّ)، على حين رأى غيره من العلماء أنَّ (اللام) زائدة؛ لأنهم يعدّون دخولها ليس أصلًا مقيسًا بعد (أنَّ) [2] .

يظهر مما تقدَّم أنَّ رأي الفراء في مسألة دخول (اللام) في خبر (لكنّ) هو الأرجح والأَولى لاعتماده على السماع والقياس، أما السماع فلوروده في نهج البلاغة وهذا كافٍ في صحة هذا الاقتران وجوازه، وأما القياس فبالحمل على (أنّ) مفتوحة الهمزة استدلالًا بقراءة سعيد بن جُبير ووفاقًا لمذهب المبرَّد .

واستنادًا إلى ما تقدَّم ذكره لابد من إعادة صوغ القاعدة بما يأتي: **يجوز اقتران خبر (لكنّ) بـ(اللام) لوروده في نهج البلاغة وفي كلام العرب نظمًا ونثرًا، زيادة على وروده في قراءة قرآنية صحيحة استدلّ بها المبرّد في (أنَّ) مفتوحة الهمزة.**

المسألة الخامسة: جواز إعمال (لا) النافية للجنس في المعارف:

(لا) النافية للجنس من العوامل الحرفية التي تعمل عمل (إنَّ)، وقد اشترط النحويون لعملها النصب في اسمها أنْ يكون نكرة ، قال سيبويه: ((واعلم أنَّ المعارف لا

---

(١) هو سعيد بن جُبَير الأسدي، الكوفي بالولاء ، أبو عبد الله: تابعيّ، كان أعلمهم على الإطلاق. وهو حبشي الأصل، من موالي بني والبة بن الحارث من بني أسد. أخذ العلم عن عبد الله بن عباس وابن عمر، قتله الحجّاج في واسط سنة(٩٥هـ) . يُنظر: ، الطبقات الكبرى:٦/٢٦٧ ـ٢٧٢ ، والأعلام:٣/٩٣ .

(٢) ينظر : الخصائص:٢/٢٨٣ ـ٢٨٤ ، وشرح الكافية الشافية:١/٤٩٢، والبحر المحيط:١٠/٢٤٥ ، وتوضيح المقاصد:١/٥٣٠، ومغني اللبيب:٣٠٧، وشرح ابن عقيل:١/٣٦٧ ، وأثر القرآن والقراءات:٣٥٣، ومعجم القراءات:٦/٣٣٥ .

تجرى مجرى النكرة في هذا الباب؛ لأن "لا" لا تعمل في معرفة أبدًا))[١]. وتابعه على هذا المبرِّد[٢]، وابن السرّاج[٣]، والسيرافي[٤]، وأبو علي الفارسي[٥]، وآخرون[٦].

وتعليل اشتراط التنكير في اسم (لا) أنَّ (لا) تفيد استغراق النفي، فلا يجوز والحال هذه أنْ تتلوَها معرفةٌ دالةٌ على معيَّن، فهي في الاختصاص بالنكرة نظيرة (رُبّ)، و(كم)[٧].

ولعل اللافت في عبارة سيبويه في هذه المسألة تحكيم القاعدة وتقديمها على ما تستند إليه من شواهد وأمثلة؛ لهذا كان التأويل حاضرًا في تخريج المعرفة الواقعة اسمًا لـ(لا) في أكثر من شاهد، فرأى سيبويه أنَّ منفيها إذا كان معرفةً فهو على التأويل بالنكرة، قال: ((فأما قول الشاعر: لا هيثمَ الليلة للمطي فإنه جعله نكرة كأنه قال: لا هيثم من الهيثمين. ومثل ذلك: لا بصرة لكم. وقال ابن الزبير الأسدي:

أَرَى الْحَاجَاتِ عِنْدَ أَبي خُبَيْبٍ نَكِدْنَ وَلا أُمَيَّةَ بِالْبِلادِ

وتقول: قضية ولا أبا حسن، تجعله نكرة. قلت: فكيف يكون هذا وإنما أراد عليًا رضي الله عنه فقال: لأنَّه لا يجوز لك أنْ تُعمل "لا" في معرفة، وإنما تُعملها في النكرة فإذا جعلت أبا حسن نكرة حسن لك أن تعمل "لا"، وعلم المخاطب أنّه قد دخل في هؤلاء المنكورين "علي" وأنه قد غيب عنها))[٨]، فعلى الرغم من الإقرار بأنَّ منفي (لا) في تلك الشواهد وسواها معرفةٌ رأى سيبويه ومن ارتضى قوله وجوبَ التنكير[٩] ، وكان الأجدر أنْ يُصار إلى تفريع قاعدة تُجيز ورود اسم(لا) معرفةً استنادًا إلى ما سُمِعَ عن العرب المحتج بلغتهم؛ إذ السماع

---

(١) الكتاب٢/٢٩٦ .

(٢) يُنظر: المقتضب:٤/٣٥٧، ٣٦٢ .

(٣) يُنظر: الأصول في النحو:١/٣٨٠ .

(٤) يُنظر: شرح كتاب سيبويه، تح: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي : ٣/٣٤ .

(٥) يُنظر: المسائل المنثورة، تحقيق وتعليق: د. شريف عبد الكريم النجار : ٨٨ .

(٦) يُنظر :أمالي ابن الشجري :١/٣٦٥-٣٦٦ ، وكتاب أسرار العربية، أبو البركات، تح: محمد بهجة البيطار:٢٤٧، وارتشاف الضرب:٣/١٣٠٦ ، والمساعد:١/٣٣٩.

(٧) يُنظر: شرح المفصل(ابن يعيش):٢/١٠٣ .

(٨) الكتاب:٢/٢٩٦ ـ٢٩٧ ، والبيت الأول(ولا هيثم...) من الرجز ، وتمامه : ولا فتى مثل ابن خيبري، وهو من شواهد شواهد سيبويه الخمسين التي لا يُعرَفُ قائلها ، ينظر: شرح المفصل(ابن يعيش) :٢/١٠٣ ، وخزانة الأدب :٤/٥٧، والبيت الثاني من (الوافر) : شعر عبد الله بن زبير الأسدي، جمع وتحقيق: د. يحيى الجبوري:١٤٧، ويُنظر: خزانة الأدب :٤/٦١ .

(٩) يُنظر: شرح المفصل(ابن يعيش):٢/١٠٣ .

مقدَّم على القياس؛ فما ورد في الموروث اللغوي نظمًا ونثرًا يؤكِّد جواز إعمال (لا) في المعارف ، من ذلك قولُ النبيِّ مُحمدٍ (9): ((إذا هلك كسرى فلا كسرى بعده، وإذا هلك قيصر فلا قيصر بعده، والذي نفسي بيده لتنفقن كنوزهما في سبيل الله))[١]، كما جاء مثل هذا التركيب فيما قالته العرب في نحو: (لا هو، ولا هي، ولا هذين لك، ولا هاتين لك) وهو مما استند إليه الفراء في إجازته إعمال (لا) في ضمير الغائب واسم الإشارة [٢] .

ولم يقبل المانعون ظاهر هذه الشواهد، فتابعوا سيبويه في تأويله على أنّهم زادوا عليه تعليلات أُخر للخروج مما خالف قواعدهم ، فذهبوا إلى أنَّ المعرفة هنا على تقدير إضافة لفظ (مِثل) إليها[٣]؛ لأنَّ (مِثل) من الألفاظ التي لا تتعرَّف بالإضافة؛ لأنها موغَلَة في الإبهام[٤]، الإبهام[٤]، وقيل: إنَّ التقدير في هذه الشواهد وسواها(لا مُسَمى بهذا الاسم)[٥]، وقد اعترض اعترض ابن مالك على هذا وردَّه قائلًا: ((أما الأول فيدلُّ على فساده أمران: أحدهما: التزام العرب تجرّد المستعمل ذلك الاستعمال من "الألف" و"اللام"، ولو كانت إضافة "مثل" منوية لم يحتج إلى ذلك. الثاني: إخبار العرب عن المستعمل ذلك الاستعمال بـ"مثل" كقول الشاعر:

تبكي على زيدٍ ولا زيدَ مثله بريءٌ من الحمَى سليمُ الجَوانِح

فلو كانت إضافة "مثل" منوية لكان التقدير: ولا مثل زيد مثله وذلك فاسد))[٦]، هذا فضلًا عن أنّ النفي متوجهٌ في هذا التقدير إلى الاسم لا إلى مثيله[٧] .

---

(١) صحيح البخاري:٨٥/٤ (٣١٢٠) ، ويُنظر: بحار الأنوار:١٤١/١٨ .

(٢) يُنظر: الأصول في النحو:٤٠٦/١ ، وارتشاف الضرب:١٣٠٨/٣، والمساعد:٣٤٧/١، وهمع الهوامع:٥٢٣/١ ، ولم أجد رأي الفراء هذا في معاني القرآن في حدود ما اطلعتُ.

(٣) يُنظر : الكتاب:٢٩٧/٢، وشرح الكافية الشافية:٥٣٠/١-٥٣١ ، وشرح الرضي على الكافية: ١٦٦/٢، وخزانة الأدب: ٥٧/٤ .

(٤) يُنظر: شرح المفصل(ابن يعيش):١٠٣/٢ ، ومعاني النحو،د. فاضل السامرائي: ١٠٩/٣ .

(٥) يُنظر: شرح التسهيل(ابن مالك):٦٧/٢ ، ورصف المباني:٢٦٠، وشرح ابن عقيل:٦/٢ .

(٦) شرح الكافية الشافية: ٥٣١/١ . والبيت من الطويل ، وهو بلا نسبة فيه ، وفي المقرب:١٨٩/١ ، وخزانة الأدب:٥٧/٤ ، والمعجم المفصل في شواهد العربية: ١٥٣/٢ .

(٧) يُنظر: حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ١٤١/١ .

وقد زاد الرضي توجيهًا آخر لإعمال (لا) في المعرفة، فقال:((وإما أنْ يُجعَلَ العلم لاشتهاره بتلك الخلة، كأنَّه اسم جنس موضوع لإفادة ذلك المعنى، لأن معنى [قضيته] ولا أبا حسن لها: لا فيصل لها، إذ هو، كرَّم الله وجهه، كان فَيصلًا في الحكومات، على ما قال النبي "صلى الله عليه وسلم": "أقضاكم علي"، فصار اسمه" رضي الله عنه"، كالجنس المفيد لمعنى الفصل والقطع، كلفظ الفيصل))[١]،وهو ما رجّحَهُ الخُضَري (ت:١٣٨٨هـ)[٢]، وأخذ به الدكتور فاضل السامرائي من المحدَثين أيضًا [٣] .

وقد اعتدّ الكوفيون بما سُمِعَ عن العرب، فقد نُسِبَ إلى الكسائي إجازته إعمالها في المعرفة سواء أكان علمًا نحو: لا زيدَ، أو مضافًا نحو: لا أبا محمدٍ ؛لأنَّ الكنية بمنزلة الاسم، أو كان مضافًا إلى لفظ الجلالة(الله)، أو الرحمن أو العزيز ، فيقول: لا عبد الله كما يقول: لا عبد العزيز [٤]، وقال بهذا المذهب الفراءُ إلا أنّه خالف الكسائي فأجاز القول: لا عبد الله، ولم يُجِز: لا عبد العزيز ولا عبد الرحمن بحجة لزوم (ال) في لفظ الجلالة بخلاف غيره كالعزيز والرحمن، كما أوجبَ حذف (ال) إذا كانت فيما أُضيفَ إلى اسم (لا) [٥] .

الظاهر أنَّ مذهبَ الفراء القاضي بإلزامِ حذف (ال) فيما أُضيفَ إلى اسم (لا) كي يُعدَّ نكرة كما في الشاهد(قضية ولا أبا حسنٍ لها) غيرُ دقيق ومردود بما ورد عن الإمام علي(A)؛ فقد كنّى عن نفسِه بـ(أبو حسن)، فقال مخاطبًا معاوية:((**فَأَنَا أَبُو حَسَن قَاتِلُ جَدِّكَ وأَخِيكَ وَخَالِكَ شَدْخًا يَوْمَ بَدْر، وذلكَ السَّيْفُ مَعِي**))[٦]، فـ(أبو حسن) معرفة المقصود به الإمام علي (A) وهذا ما صرّح به سيبويه بقوله: ((قلت: فكيف يكون هذا وإنما أراد عليًا رضي الله عنه))[٧]، غير أنّ ادّعاء تنكيره جاء تقديرًا وتأويلًا من أجل عدم تعارض ما قعّدوا له مع ما خالف تلك القواعد وهو مذهب غير صائب، فالقواعد تابعة للشواهد وليس

---

(١) شرح الرضي على الكافية:١٦٦/٢-١٦٧. لعل ما بين المعقوفتين خطأ طباعي والصواب(قضية).

(٢) يُنظر: حاشية الخضري:١٤١/١ .

(٣) يُنظر: معاني النحو: ٣٣٢/١ .

(٤) يُنظر:الأصول في النحو:٤٠٦/١ .

(٥) يُنظر: المصدر نفسه :٤٠٦/١ ، وارتشاف الضرب:١٣٠٦/٣-١٣٠٧ ، وهمع الهوامع:٥٢٣/١ ، وخزانة الأدب:٥٨/٤ . . ولم يرد هذا الرأي عن الفراء في معاني القرآن في حدود ما اطلعتُ.

(٦) شرح (المعتزلي) :٧٩/١٥ ، ((الشَّدْخ كَسْرُكَ الشيءَ الأَجْوَفَ كالرأْس وَنَحْوه)). لسان العرب :٢٨/٣ (شدخ).

(٧) الكتاب :٢٩٧/٢ .

العكس، غير أنَّ النحويين قد تناولوا الشواهد المخالِفة لأقيستهم ((بالتأويل كي يُخضعوها لشرط التنكير. وهو تأويل لا داعي لتكلفه مع ورود تلك الأمثلة الصريحة، الدالة على أنَّ فريقًا من العرب لا يلتزم التنكير. فعلينا أنْ نتقبل تلك النصوص بحالها الظاهر دون محاكاتها))[١]؛ إذ إنّ الأصل عدم التقدير والتأويل ولاسيما مع كثرة النصوص النحوية المحتَج بها .

ومن الشواهد العَلَوية على هذه المسألة قوله (A) فيمن لم يُسلموا إلا بألسنتهم، وأرادوا اللجوء إلى غيره: ((**وَإِنَّكُمْ إِنْ لَجَأْتُمْ إلى غَيْرِهِ حَارَبَكُمْ أَهْلُ اَلْكُفْرِ ثُمَّ لاَ جَبْرَائِيلَ وَ لاَ مِيكَائِيلَ وَ لاَ مُهَاجِرِينَ وَ لاَ أَنْصَارَ يَنْصُرُونَكُمْ إِلاَّ اَلْمُقَارَعَةَ بِالسَّيْفِ**)) [٢].

الإمام(A)في معرض التحذير لمن يفكر في ترك الإسلام والعودة إلى تقاليد الجاهلية بأنَّه سيُحارَب من أهل الكفر وحينئذٍ لا ينصره أحد؛ لا تنصره الملائكة ولا المهاجرون ولا الأنصار. والضمير في (غيره) قيل: المقصود به الله تعالى، وقيل:عائد على الإسلام وهو أليق بسياق الكلام[٣]. وقد ذكر البحراني(ت:٦٨٩هـ) سبب انعدام النصرة بقوله:((وعدم نصرة الملائكة والمهاجرين والأنصار حينئذ لهم إمّا لأنّ النصرة كانت مخصوصة بوجود الرسول والاجتماع على طاعته وقد زالت بفقده، أو لأنّها مشروطة بالاجتماع على الدين والأُلفة فيه والذبّ عنه، وإذا التجؤوا إلى غيره وحاربهم الكفّار لم يكن ناصر من الملائكة لعدم اجتماعهم على الدين، ولا من المهاجرين والأنصار لفقدهم وهذا اللازم مخوف ينبغي أنْ يُحذَر منه فالملزوم وهو الالتجاء إلى غير الإسلام يجب أنْ يكون كذلك))[٤] .

وقوله (A): (لا جبرائيل...) يُروى بالرفع والنصب، ورواية النصب أشهر وقد اختارها ابن أبي الحديد[٥]، والبحراني[٦]، وتوجيهها عند مَن ذكرها على تأويل تلك

---

(١) النحو الوافي:٦٩٥/١ .

(٢) شرح (المعتزلي) :١٧٩/١٣-١٨٠ .

(٣) يُنظر: شرح (البحراني) : ٣٠٤/٤ ، وشرح (الموسوي) : ٣٠٦/٢ .

(٤) شرح (البحراني) :٣٠٤/٤ ، ويُنظر: منهاج البراعة (الخوئي) : ١٢/١٢ .

(٥) يُنظر: شرح (المعتزلي) :١٣/ ١٨٢ .

(٦) يُنظر: شرح (البحراني) : ٣٠٤/٤ .

الأسماء بالتنكير[١]، وربما الموقع الإعرابي لهذه الأسماء هو ما دعا النحويين ومن تابعهم من شُرّاح النهج إلى جعلها منكَّرات، وإلا فتعريفُها واضحٌ لا يمكن تغافله، ولعلّ عبارة البحراني: نصرة الملائكة كانت مخصوصة بوجود النبي محمد(9) تؤكِّد عَلَمية هذه الأسماء؛ إذ الإمام نفى نصرتهم لمن ترك دينه والتحق بالكفار ، وهذا ما ينطبق تمامًا على المهاجرين والأنصار، فهم مفقودون في زمن خطاب الإمام كما عبّر البحراني أيضًا ؛ لذا جاء تحذيره (A) لمن يقع في قلبه وهمٌ من هذا، وبهذا يكون هذا النص تأكيدًا آخر على جواز مجيء اسم (لا) النافية للجنس معرفة ، ولا داعي لتأويل كلِّ هذه المعارف بالنكرات.

وبهذا لم يبقَ سوى تعديل القاعدة النحوية بالآتي: **الأصل في اسم (لا) النافية للجنس التنكير على أنَّ ذلك لا يمنع من وروده معرفةً لمجيئه في نهج البلاغة وفي الموروث اللغوي المحتَج به من السنة النبوية الشريفة فضلًا عن كلام العرب شعرًا ونثرًا.**

المسألة السادسة: جواز بناء (أمسِ) على الكسر عند تنكيره:

(أمس) ظرف زمان مبني ذكر له النحويون حالتين: إحداهما أنْ يأتي معرفة ، فيدل على اليوم الذي قبل يومِك الذي أنت فيه ، فيُبنَى حينئذٍ على الكسر، وقد يُبنى على الفتح [٢].

(١) يُنظر: شرح (المعتزلي) : ١٨٢/١٣ ، وشرح (البحراني) :٣٠٤/٤ ، ومنهاج البراعة(الخوئي) :٤/١٢ ، وفي ظلال نهج البلاغة:١٤٨/٣ .

(٢) يُنظر: ارتشاف الضرب :١٤٢٧/٣ ، وتوضيح المقاصد:١٢١٨/٣، وهمع الهوامع:١٨٧/٢ .

ويرى النحويون أنَّ علة بنائه في هذه الحالة ـ وهي لغة الحجازيين ـ متأتية من تضّمنه معنى (لام) التعريف، فلما كان (أمس) معرفةً في دلالتِه على وقتٍ محدَّد مخصوص ـ وليس هو أحد المعارف ـ دلَّ ذلك على تضمّنه معنى (لام) التعريف[١] .

وأما الحالة الأخرى فيكون فيها نكرة ، فيُراد به يوم من الأيام الماضية، فلا يدلُّ على أمس بعينه، فيُعربُ عندئذٍ ، قال المبرَّد: ((أما "أمس" و "قبل" ونحوهما فمعارف ولو جعلتهن نكرات لرجعن إلى الإعراب كما رجعن إليه في الإضافة والألف واللام)) [٢]، وأيَّد هذا المذهبَ ابنُ السراج [٣]، والزجّاجي [٤]،وأبو حيان[٥].

وقد عُدَّ إعراب(أمس) في هذه الحالة من المسائل المُجمَع عليها في النحو، قال ابن مالك: ((ولا خلاف في إعرابه إذا أُضيف، أو لُفظ معه بـ"الألف" و"اللام" أو نُكِّر، أو صُغِّر، أو كُسِّر))[٦]،وأكد ذلك الرضي[٧]، وأبو حيان[٨]، وابن هشام[٩]، والأزهري(ت: ٩٠٥هـ)[١٠]، والسيوطي[١١] .

وقد علّل النحويون إعراب (أمسِ) في هذه الحالة على حذف الجار وبقاء عمله ، وحذف (ال) تخفيفًا ، فصار بمنزلة حرف واحد فبنوه، وهو التعليل الذي عزاه سيبويه إلى الخليل، فقال: ((وزعم الخليل أنَّ قولهم: لاه أبوك ولقيته أمس، إنما هو على: للّه أبوك،

---

(١) يُنظر:الخصائص:٣٠٠/٢ ، وكتاب أسرار العربية:٣٢، وشرح المفصل(ابن يعيش): ١٠٦/٤، وشرح الرضي على الكافية:٢٢٦/٣ ، وتوضيح المقاصد:١٢١٨/٣ ، وشرح الأشموني:٤٧/١ ، وشرح التصريح:٣٤٩/٢ ، وهمع الهوامع:١٨٧/٢ .

(٢) المقتضب :١٨٠/٢ .

(٣) يُنظر: الأُصول في النحو:١٤٣/٢ .

(٤) يُنظر: اللامات :٥٤ ، وشرح جمل الزجّاجي(ابن عصفور):٤٠٠/٢ .

(٥) يُنظر: ارتشاف الضرب :١٤٢٩/٣ .

(٦) شرح الكافية الشافية: ١٤٨٢/٣ ويُنظر: تمهيد القواعد: ١٩٨٢/٤ ، ولابد من بيان أنَّ النحويين يمنعون تصغير (أمس) ، قال سيبويه: ((وأما "أمس" و"غد" فلا يُحقَّران)) الكتاب:٤٧٩/٣ ، ويُنظر : شرح الرضي على الكافية:٢٢٩/٣، والتذييل والتكميل:٢٣/٨ .

(٧) يُنظر: شرح الرضي على الكافية: ٢٢٩/٣ .

(٨) يُنظر: التذييل والتكميل:٢٢/٨ .

(٩) يُنظر: شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تح:عبد الغني الدقر :١٢٩ .

(١٠) ينظر: شرح التصريح :٣٤٩/٢.

(١١) ينظر: همع الهوامع :١٨٧/٢ .

ولقيته أمس، ولكنهم حذفوا الجار و"الألف" و"اللام" تخفيفًا على اللسان، وليس كلُّ جار يُضمَر؛ لأنَّ المجرور داخل في الجار، فصارا عندهم بمنزلة حرف واحد))[١]. ولم يرتضِ سيبويه هذا التعليل، فقال: ((ولا يقوى قول الخليل في "أمس"؛ لأنك تقول: ذهب أمس بما فيه))[٢]، وما نسبه سيبويه لشيخه لم يرد في أهم كتبه المطبوعة، فقد قال الخليل: ((أَمْسِ: ظرف مبنيّ على الكَسْر، ويُنسَب إليه: إمسِيٌّ))[٣]، وقال أيضًا: ((تقول: أتيته أمس وذهب وذهب أمس بما فيه وكان أمس يومًا مباركًا وإنّ أمس يومٌ مبارك فإذا أدخلت عليه "الألف" و"اللام" أو أضفته إلى شيء أو جعلته نكرة أجريته تقول: كان الأمس يومًا مباركًا وإن الأمس الماضي يوم مبارك وكان أمسكم يومًا طيبًا))[٤].

وقد ارتضى تعليلَ الخليل المنسوب إليه عددٌ من العلماء منهم ناظر الجيش، فقال: ((وقد زال البناء لزوال التضمين ومشابهة ضمير الغائب، فتكون الكسرة كسرة إعراب على تقدير [ياء] حُذِفت وبقي عملها كما حُذفت "من" وبقي عملها))[٥]،كما ذكره السيوطي[٦]، والصبّان(ت: ١٢٠٦هـ) أيضًا [٧].

ويبدو أنَّ في هذا التعليل خروجًا واضحًا عن أقيسة النحويين ، فالوارد في ((مذهب الجمهور أنَّه لا ينقاس حذف حرف الجر مع غير "أنَّ" و "أنْ"، بل يقتصر فيه على السماع))[٨]، وهذا ما نبّه عليه الخليل من قبل في النص المار ذكره، إذ قال : ((وليس كلُّ جار يُضمَر))[٩].

وقد زاد الرضي علة أُخرى على علة إعراب (أمس) إذا جاء نكرة فذهب إلى أنَّ السبب عائد إلى زوال علة البناء وهي تقدير (اللام)[١٠].

---

(١) الكتاب : ١٦٢/٢ـ١٦٣ .

(٢) المصدر نفسه : ٢/ ١٦٤ .

(٣) كتاب العين: ٣٢٥/٧ (أمس).

(٤) كتاب الجمل في النحو ، تح: فخر الدين قباوة: ١٨١ .

(٥) تمهيد القواعد :١٩٨٤/٤ . ولعل مابين المعقوفتين خطأ طباعي والصواب (باء).

(٦) يُنظر: همع الهوامع :١٩١/٢ .

(٧) يُنظر: حاشية الصبان:٣٩٣/٣ .

(٨) شرح ابن عقيل: ١٥١/٢ ، وينظر: ظاهرة الحذف :٢٦٨ .

(٩) الكتاب: ١٦٣/٢ .

(١٠) يُنظر: شرح الرضي على الكافية:٢٢٩/٣

إنَّ تنكير (أمس) واقترانه بـ(اللام) لم يمنع من بنائه في عدد من الشواهد النحوية من ذلك قول الشاعر نصيب بن رَباح[١]: [من الطويل]

وإني وَقفتُ اليَوْمَ والأمْسِ قَبْلَه بِبابِك حتى كادَتِ الشمسُ تَغْرُبُ

كان على النحويين أنْ يحتكموا إلى هذا الشاهد وسواه في تعديل ما بوّبوا له من قواعد وضوابط إلا أنهم جَرْيًا على عادتهم ذهبوا إلى تأويل ذلك بما يتسق وتلك القواعد التي وضعوها، فقد عدُّوا (الألف)، و(اللام) زائدة لا للتعريف بل للتوكيد، وعلى هذا يكون تعريف (أمس) بـ(لام) أُخرى غير هذه التي فيه[٢]، وأنا أوافق المحققَ محمد محيي الدين في استغرابه من هذا التوجيه؛ إذ قال: ((وهذا عجيب منهم، لانهم ألغوا الموجود، واعتبروا المعدوم))[٣].

ويبدو أنَّ التكلف في تأويل هذا الشاهد واضحٌ لا يمكن دفعه أو تسويغه؛ لذا فالقول ببناء (أمس) في حالة اقترانه بـ(ال) وجه مقبول قد ذهب إليه ابن مالك في رأيه الآخر؛ إذ صرَّح قائلًا: ((فإن نُكِّر أو كُسر أو صُغِّر أو أُضيفَ أو قارن "الألف" و"اللام" أُعرب باتفاق، وربما بُنيَ المقارِن لهما))[٤]، وتابعه على هذا الرضي أيضًا[٥] ، وأشار إليه السيوطي بالقول: بالقول: ((فإنْ قارن "ال" أُعرِبَ غالبًا (...) ومن العرب من يستصحب البناء مع"ال"))[٦]))[٦] ، غير أنّهم عمدوا إلى تأويل ما جاء من ذلك كما اتّضح.

وقد أبدى الدرس النحوي الحديث رأيه في هذه المسألة فكان للأُستاذ عباس حسن توجيهٌ نحويٌّ وافق فيه ابن مالك ومتابعيه، فأجاز البناء على الكسر عند الاقتران بـ(ال)

---

(١) يُنظر: الخصائص:٣/٥٩ـ٦٠ ، وتمهيد القواعد:٤/١٩٨٤، والبيت في شعره، جمع وتحقيق: داوود سلوم :٩ ، على على رواية: وإني ثَويتُ اليَوْمَ والأمْسِ قَبْلَه على الباب حتى كادَتِ الشمسُ تَغْرُبُ .

(٢) يُنظر: الخصائص:٣/٦٠ ، وشرح شذور الذهب(ابن هشام):١٣١ ، وتمهيد القواعد :٤/١٩٨٤ .

(٣) شرح ابن عقيل :١/١٧٩ ـ ١٨٠ .

(٤) شرح التسهيل(ابن مالك): ٢/٢٢٣ .

(٥) يُنظر: شرح الرضي على الكافية:٣/٢٢٩ .

(٦) همع الهوامع:٢/١٩٠ .

والاضافة، بل ذهب إلى إنَّ ((الأحسن بناؤه على الكسر أيضًا في جميع أحواله))[١]، وهو رأي صائب وسليم يؤيده ما جاء في نهج البلاغة من شواهد.

فمن الشواهد العَلَوية على هذه المسألة قولُه(A) في كتابٍ له إلى معاوية جوابًا عن كتابٍ منه إليه: ((**وَأَمَّا طَلَبُكَ إلى اَلشَّامِ فَإِنِّي لَمْ أَكُنْ لَأُعْطِيَكَ اَلْيَوْمَ مَا مَنَعْتُكَ أَمْسِ**))[٢].

كان معاوية قد طلب مِرارًا من الإمام (A)أنْ يجعلَه واليًا على الشام حتى يبايعَه، وكان جوابُ الإمام واحدًا وهو المنع والرفض. واستمرارُ منع الإمام ناظرٌ إلى المحافظة على دين الله تعالى[٣]، وبهذا تكون دلالة الظرف على التنكير هي المرادة؛ إذ لم يكن غرض الإمام الإشارة إلى اليوم الذي سبقه؛ لأنَّ معاوية إنما كرَّر هذا الطلب مرات متعددة بلا جدوى، ومع عموم (أمس) وتنكيره فقد جاء مبنيًا على الكسر وعامله الفعل (منع)، وهذا دليل على نقص استقراء النحويين في هذه المسألة وإصرارهم على هَدْر ما لا يوافق قواعدهم من التراث اللغوي، على أنَّ الزجّاجي قد حمل ذلك على المجاز، فقال: ((فإن كان ظرفًا فهو مبني على الكسر ويكون له معنيان: أحدهما: أن يُريد به اليوم الذي قبل يومك والآخر : أنْ تريد به ما تقدّم يومك، وذلك لا يكون إلا مجازًا))[٤] .

ومن الشواهد العلوية أيضًا قوله (A) لمّا اضطرب عليه أصحابه في أمر الحكومة: ((**لَقَدْ كُنْتُ أَمْسِ أَمِيراً فَأَصْبَحْتُ اَلْيَوْمَ مَأْمُوراً**))[٥]، فـ (أمس) ظرف زمان مبني على الكسر، عامله الفعل (كنت)، وهو نكرة [٦]؛ إذ لم يكن مقصده (A) من ذلك أنه أميرٌ في اليوم الذي سبق حديثه.

---

(١) النحو الوافي:٢/٢٨٢ .

(٢) شرح (المعتزلي) : ١١٧/١٥ .

(٣) يُنظر: شرح (البحراني) : ٣٩١/٤ ، ومنهاج البراعة(الخوئي) :٢٤٧/١٨ ، وشرح (الموسوي) :١٨٠/٤ .

(٤) شرح جمل الزجاجي(ابن عصفور) :٤٠٠/٢ .

(٥) شرح (المعتزلي) : ٢٩/١١ .

(٦) يُنظر: منصوبات الأسماء في نهج البلاغة، فلاح رسول حسين (أُطروحة دكتوراه مخطوطة) :٩٣ .

ومنه قوله (A) في الحضِّ على التقوى: ((**مَا فَاتَ أَمْسِ مِنَ اَلْعُمُرِ لَمْ يُرْجَ اَلْيَوْمَ رَجْعَتُهُ**))[1]، فـ(أمسِ) ظرف زمان نكرة لا يدل على معيَّن أو محدد؛((لأنّ العمر عبارة عن زمان الحياة و مدّته و الزّمان كمّ متّصل غير قارّ الذات))[2]، وهو كما ترى قد جاء مبنيًا على الكسر عامله الفعل (فات).

نخلص مما تقدَّم إلى تعديل القاعدة النحوية بالقول: **إنَّ تنكير (أمس) لا يمنع من بنائه على الكسر لورود ذلك في نهج البلاغة وفي كلام العرب نثرًا ونظمًا .**

المسألة السابعة: جواز استعمال (مهما) ظرفية:

(مهما) أداة شرط جازمة بمعنى (ما)؛ لذا هي تدلُّ على الإبهام والعموم[3]، وأما بناؤها فإنَّ النحويين قد اختلفوا فيه، فمنهم من قال ببساطتها ومنهم من قال بتركيبها[4]، وحاصل هذا الخلاف خلاف آخر في تصنيفها ، فمذهب الجمهور يرجِّح القول بإسميتها، دونما دلالةٍ فيها على الظرفية، قال المبرَّد:((هذا باب المجازاة وحروفها وهي تدخل للشرط ومعنى الشرط وقوع الشيء لوقوع غيره فمن عواملها من الظروف "أين" و"متى" و"أنّى"

(١) شرح (المعتزلي): ٢٥١/٧ ـ٢٥٢ .

(٢) منهاج البراعة (الخوئي) :٦٨/٨.

(٣) يُنظر: المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات، أبو علي الفارسي، دراسة وتحقيق: صلاح الدين عبد الله :٣١٣ ، وشرح الرضي على الكافية:٨٨/٤ ، وارتشاف الضرب: ١٨٦٣/٤ .

(٤) يُنظر هذا الخلاف والقائلين بكلّ مذهب : الكتاب:٥٩/٣-٦٠ ، والبغداديات:٣١٣ ، وشرح المفصل(ابن يعيش):٤٢/٧-٤٣ ، والجنى الداني:٦١٢-٦١٣ ، والمساعد:١٣٧/٣ .

و"حيثما "ومن الأسماء "من" و"ما" و"أي" و"مهما "))[١]، على أنّ سيبويه من قبله لم يذكرها في عِداد أدوات الشرط[٢]؛ لأنها عنده مركبة من (ما) أعقبتها مثلها، أو هي (مه) تلتها(ما)[٣] .

وذهب قِسم من النحويين إلى أنَّ (مهما) لا تخلو من الظرفية المتضمّنة معنى الشرط، ولعل الزمخشري(ت:٥٣٨هـ) يتصدَّر من أشار إلى ذلك، وهذا نصُّ كلامه:((وهذه الكلمة في عداد الكلمات التي يُحرّفها من لا يدَ له في عِلم العربية، فيضعها غير موضعها، ويحسب "مهما" بمعنى "متى ما"، ويقول مهما جئتني أعطيتك، وهذا من وضعه وليس من كلام واضع العربية في شيء))[٤].

وكان ابن مالك قد أثبتَ لها معنى الظرفية محتجًا بطائفة من الشواهد النحوية، فقد صرَّح برأيه قائلًا: ((جميع النحويين يجعلون "ما" و"مهما" مثل "من" في لزوم التجرّد عن الظرفية مع أن استعمالهما ظرفين ثابت في أشعار الفصحاء من العرب (...) وكقول حاتم الطائي:

وإنَّكَ مَهْما تُعْطِ بَطْنَكَ سُؤْلَهُ وفَرْجَكَ نالا مُنْتَهى الذَّمِّ أجْمَعا))[٥]

وإلى نحو هذا أشار الرضي أيضًا [٦].

والظاهر أنَّ قول ابن مالك:(جميع النحويين) فيه إطلاق يقيِّده أنَّ الزمخشري من قبله أشار إلى أنَّ بعض النحويين قد ذهب إلى عدِّ (مهما) شرطية ظرفية، كما أكد هذا المعنى الرضي أيضًا ، على أنَّه قد يُغتفر هذا لابن مالك بسبب عدم تصريح الزمخشري بمن عدَّها ظرفيةً.

---

(١) المقتضب:٤٦/٢ ، وينظر : كتاب المقتصد في شرح الإيضاح، عبد القاهر الجرجاني، تح: كاظم بحر المرجان :١١٠٨/٢ ،وشرح المفصل(ابن يعيش):٤٢/٧ ، شرح الكافية الشافية:١٦٢٥/٣ ، والجنى الداني:٦٠٩ ، والمساعد :١٣٧/٣ ، وهمع الهوامع:٥٤٧/٢ .

(٢) يُنظر: الكتاب:٥٦/٣ .

(٣) يُنظر: المصدر نفسه : ٥٩/٣ ـ ٦٠ .

(٤) الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل :١٤٦/٢ ، وينظر: البحر المحيط:١٤٩/٥ ، والدر المصون:٤٣٠/٥ .

(٥) شرح الكافية الشافية:١٦٢٥/٣ ـ١٦٢٧ ، والبيت الشعري من الطويل ، ديوان شعر حاتم بن عبد الله الطائي وأخباره، صنعة يحيى بن مدرك الطائي، رواية :هشام الكلبي، دراسة وتحقيق: د. عادل سليمان جمال:١٧٤ .

(٦) ينظر:شرح الرضي على الكافية:٨٩/٤ ،وهمع الهوامع:٥٤٧/٢ ، والاستقراء الناقص:٢٨٤.

وقد اعترض عددٌ من النحويين على حمل (مهما) على معنى الظرفية، فقد تَتَبّع ابنُ الناظم(ت: ٦٨٦هـ) أباه في ذلك وردَّ عليه قائلًا: ((ولا أرى في هذه الأبيات حجة، لأنه كما يصح تقدير "ما" و"مهما" فيها بظرف زمان، كذلك يصح تقديرهما بالمصدر))[١]،ثم بيَّن سبب ترجيحِهِ معنى المصدرية على الظرفية مع جواز ذلك فقال: ((لأن في كونهما ظرفين شذوذًا وقولًا بما لا يعرفه جميع النحويين بخلاف كونهما مصدرين؛ لأنه لا مانع أنْ يُكنَّى بـ " ما، ومهما" عن مصدر فعل الشرط كما لا مانع من أنْ يُكنَّى بهما عن المفعول به ونحوه؛ إذ لا فرق))[٢]،وأيَّد هذا الاعتراضَ أبو حيان[٣] ، والسمين الحلبي[٤].

ويبدو أنَّ اعتراض ابن الناظم ليس دقيقًا؛ إذ إنَّه استند في ردِّه إلى ما ظنَّه غير معروف عند جميع النحويين، والحال خلاف ذلك فوجه الظرفية في (مهما) وارد كما هو وجه الشرطية أشار إليه غير ابن مالك كالرضي، وهو وجه جائز وليس ممنوعًا، وبهذا لا يمتنع توجيه (مهما) على معنى الظرفية ، ولهذا أخذ ناظر الجيش برأي ابن مالك، مخالفًا بذلك رأيَ شيخه أبي حيان، ورادًّا على ابن الناظم، فقال: ((والظاهر أَنَّ ما قاله المصنف أولى وأقرب، والطباع تقبله، بخلاف ما ذكره ولده، والمصنف يقول لولَده كما قلت: إنَّه لا مانع من أَنْ يُكَنَّى بـ "ما" و"مهما" عن مصدر فعل الشرط، كما لا مانع من أَنَّ يُكنّى بهما عن المفعول، أنا أقول لا مانع من أَنْ يُكنّى بـ"ما" و"مهما"، عن زمان فعل الشرط، كما لا مانع من أَنْ يُكنّى بهما عن المفعول به))[٥]. المفهوم من إجازة ناظر الجيش أنَّه قد احتكم إلى إلى وجه المشابهة، فلما كان جائزًا أَنَّ يُكنّى بـ(ما) و(مهما) عن مصدر فعل الشرط، والمفعول كان من باب أولى جواز أَنْ يُكنّى بـ (ما)، و(مهما) عن زمان فعل الشرط أيضًا، وهذا ما أكَّده السماع أيضًا؛ فقد احتج ابن مالك لإجازته تلك بعدد من الشواهد الشعرية منها قول الشاعر طفيل الغنوي[٦]: [من الكامل]

---

(١) شرح التسهيل(ابن مالك): ٦٩/٤ ، ولم أجد رأي ابن الناظم هذا في شرحه على الألفية.

(٢) المصدر نفسه:٦٩/٤-٧٠ .

(٣) يُنظر: البحر المحيط: ١٤٩/٥ .

(٤) يُنظر:الدر المصون:٤٣٠/٥ .

(٥) تمهيد القواعد: ٤٣٣٦/٩-٤٣٣٧.

(٦) يُنظر: شرح الكافية الشافية: ١٦٢٧/٣ ، والبيت في: ديوانه، شرح الأصمعي،تح: حسان فلاح أوغلي:١٣٣ .

نُبِّئت أنَّ أبا شُتَيمٍ يدَّعي مَهما يعشْ يُسمِعْ بما لم يُسْمعِ

وقول ساعدة بن جؤبة[١]: [من البسيط]

قد أُوبيَتْ كلَّ ماءٍ فَهْي طاوِيَةٌ مَهْما تُصِبْ أُفُقًا من بارقٍ تَشِمِ

والمعنى: (أي وقت تصب بارقًا من أفق)[٢]، ومما يؤيِّد ظرفيتها هنا أنّ البيت قد رُوي بلفظ (متى تُصِبْ...) أيضًا [٣].

ولم يرتضِ المانعون هذا فأوّلوا هذا البيتَ على أَنَّ (مهما) فيه مفعول (تصب)، و(افقا) ظرف،و(من بارق) تفسير لـ(مهما)، أو متعلق بـ(تصب)، فمعنى (من) ههنا التبعيض، وعلى هذا يكون معنى البيت: (أي شيء تصب في أفق من البوارق تشم) [٤].

إنَّ التكلّف في تأويل هذه الشواهد واضحٌ لا يمكن أنْ يُغضَّ الطرف عنه، على حين أنَّ حمل (مهما) على الزمان لا تكلف فيه، وهو أقلُّ تأويلًا وتقديرًا، فهو يجري على سنن العربية وضوابطها في التقدير؛ إذ النحويون يرجّحون في الشواهد التي تحتمل تقديرين ما كان أدلَّ على المعنى الذي لا يتعارض مع قواعد نحوية أساسية[٥]، ولا شك في أنَّ توجيه (مهما) على الظرفية من هذا القبيل، فهو يستند إلى عدد من الشواهد الشعرية التي يتضح معنى الزمان فيها جليًا ، ومما يؤكد هذا لجوء النحويين إلى التقدير والتأويل، ولو كانت (مهما) في تلك الشواهد جارية على ما قعدوا له لما فعلوا هذا[٦].

نخلص مما تقدّم ذكرُه إلى أنَّ حمل (مهما) على الظرفية لا يمكن دفعه أو تأويله ، وتوجيهها في بعض الشواهد على المصدرية لا يمنع من حملها على الظرفية؛ إذ قد ترد ظرفيةً وهذا ما يُفهم من عبارة ابن مالك[٧] .

---

(١) يُنظر: مغني اللبيب:٤٣٥ . والبيت في كتاب شرح أشعار الهذليين، صنعة أبي سعيد السكري، رواية أبي الحسن النحوي عن أبي بكر الحلواني، تح: عبد الستار أحمد فراج، مراجعة: محمود أحمد شاكر:١١٢٨/٣ ، وخزانة الأدب: ١٦٣/٨ .

(٢) يُنظر: مغني اللبيب : ٤٣٦ ، وهمع الهوامع: ٥٤٨/٢ ،وخزانة الأدب: ١٦٥/٨ .

(٣) يُنظر: شرح التصريح: ٤٧٩/١ .

(٤) يُنظر: مغني اللبيب : ٤٣٦ ، وخزانة الأدب :١٦٥/٨ ، والاستقراء الناقص:٢٨٦ .

(٥) يُنظر: مغني اللبيب: ٧٩٩-٨٠٢ ، والجملة العربية تأليفها وأقسامها: ٨٥ .

(٦) يُنظر :النحو الوافي:٤٢٩/٤ .

(٧) يُنظر: شرح التسهيل(ابن مالك):٦٩/٤ .

ومن شواهد هذه المسألة في نهج البلاغة ما جاء في كتاب له (A) إلى مالك الأشتر النخْعي(A)[١] قال فيه: ((**ومهما كانَ في كُتَّابِكَ منْ عيبٍ فتغابيتَ عنه أُلزمته**))[٢].

هذا النص من جملة وصايا أو أوامر كتبها الإمام (A) للأشتر النخعي حينما ولّاه مصر، ينهاه فيها عن التغافل عمّا يكون في كُتّابه من عيب مُدلًّا على ذلك بأُسلوب شرطي تصدَّرته (مهما)، يريد بذلك نهيه عن عدم حصول تلك الغفلة منه في أيِّ وقتٍ من الأوقات، والتقدير(متى كان في كتّابك من عيب فتغابيت عنه ألزمته)، ومما يعزز ظرفية (مهما) ههنا ودلالتها على الزمان جواب الشرط(ألزمته) الذي يدل على أنّ استمرار التغافل عن عيوب الكُتّاب يؤدي إلى لزوم ذلك منهم ، ثم ينعكس هذا النقص والعيب على الوالي الذي يمثلُه الكاتب، ولعلّ ما يقوّي ظرفيتها أيضًا ورود فعل الشرط بعدها بصيغة الماضي، على أنَّ الشائع في القاعدة النحويَّة أنْ يليها المُضارع ،وهذا النصُّ أوضح دليل على جواز هذا الأُسلوب وفصاحته [٣]،وبهذا يترجَّح لديَّ مذهبُ ابن مالك ومن تبعه .

ومن الشواهد العَلَوية أيضًا قوله (A) في إحدى حِكَمه: ((**إِنَّ لِلْخَيْرِ وَلِلشَّرِّ أَهْلاً، فَمَهْمَا تَرَكْتُمُوهُ مِنْهُمَا كَفَاكُمُوهُ أَهْلُهُ**))[٤].

قول الإمام(A) في سياق الترغيب في الخير والتنفير من الشر بأنَّ لكلٍّ منهما ـ الخير والشر ـ أهلًا ، فمتى تركتم الخير فإنَّ أهله سيكتفون به، وكذلك الشر فمتى تركتموه تُرِكَ لأهله. وفي هذا تحذير لكلِّ عاقل بأنْ يختار فعلَ الخير ويبتعد عن فعل الشر[٥]، وبهذا وبهذا تكون ظرفية(مهما)هي المرادة والمرجَّحة، وهذا ما أدلى به الراوندي شارحًا نصَّ الأمير

---

(١) وهو مالك بن الحارث بن عبد يغوث النخعي، المعروف بالأشتر: أمير، من كبار الشجعان. كان رئيس قومه. أدرك الجاهلية شهد يوم الجمل، وأيام صفين مع علي، وولاه على " مصر " فقصدها، فمات في الطريق سنة (٣٧هـ)، فقال الإمام علي(A): رحم الله مالكًا فلقد كان لي كما كنتُ لرسول الله(9) وله شعر جيد، ويعدّ من الشجعان الأجواد العلماء الفصحاء. ينظر: أعيان الشيعة ، السيد محسن الأمين، تحقيق وتخريج : حسن الأمين: ٤١/٩ ، و الأعلام:٢٥٩/٥.

(٢) شرح (المعتزلي) :٧٦/١٧ .

(٣) يُنظر: تيسيرات لغوية،د. شوقي ضيف ١٣١ - ١٣٢، و من قضايا اللغة، أ. د. مصطفى النحّاس ٢٣٢ .

(٤) شرح (المعتزلي) : ٦٧/٢٠ .

(٥) يُنظر: شرح (البحراني) : ٤٤٧/٥ ، وشرح (الموسوي) :٥١٣/٥ .

بقوله: ((فمتى تركتم واحدًا منهما))[١]؛ إذ إنَّ المقصودَ من دلالة الترك هذه الاستمرارُ في كلِّ حال دونما حصرٍ بوقت معين ومحدد .

واستنادًا إلى ما تقدَّم يجب تعديل القاعدة النحوية بالآتي: **يجوز استعمال (مهما) ظرفيةً لورود ذلك في نهج البلاغة وهو من أصح مصادر الاستشهاد بعد القرآن الكريم فضلًا عن وروده في الشعر العربي أيضًا.**

المسألة الثامنة: جواز عدم مشاركة الفاعل للمفعول له:

حدَّ ابن هشام المفعول له بأنَّه ((المصدر الفضلة المعلِّل لحدَثٍ شاركَه في الزمان والفاعل))[٢] .

وقد اشترط النحويون فيه مجموعة شروط أفصح عن قسم منها المتقدمون، فقد ذكر سيبويه شرطَي العلة والمصدرية، فقال: ((باب ما ينتصب من المصادر؛ لأنَّه عذر لوقوع الأمر فانتصب لأنه موقوع له، ولأنه تفسير لما قبله لِمَ كان؟))[٣] ، فقوله (من المصادر) يُشير إلى اشتراط مصدرية المفعول له، وقوله(لأنّه عذر) يبيِّن اشتراط إفادة العلة.

---

(١) يُنظر: منهاج البراعة(الراوندي):٤٣٩/٣ .

(٢) شرح شذور الذهب(ابن هشام) : ٢٩٥ .

(٣) الكتاب:٣٦٧/١ ، ويُنظر: الأصول في النحو:٢٠٦/١ .

وقد زاد المتأخرون على ذلك شروطًا أُخرى منها أنْ يكون مشارِكًا الحدثَ في الفاعل[١]، أي أنْ يأتي فاعل الحدث المعلَّل وفاعل المصدر واحدًا، نحو: ضربته تأديبًا ، ففاعل الضرب والتأديب واحد هو المتكلم ، قال أبو حيان: ((وهذا الذي ذكره الزمخشري من شرط اتحاد الفاعل فيهما ليس مُجمَعًا عليه، بل مِن النحويين مَن لا يشترط ذلك، وهو مذهب ابن خروف))[٢]،وأكد ذلك السيوطي[٣].

وتعليل اشتراط تلك المشاركة هو أنَّ المفعول له لا يمكن حصوله إلّا عن فاعلٍ عارفٍ سببَ ما يقوم به، وإلا كان الفعل خُلوًا من علّة تقتضي حصوله[٤].

إنَّ استلزام تلك المشاركة محجوج بما ورد من شواهد قرآنية، منها قوله تبارك وتعالى : چ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ چ [سورة الرعد] ((ففاعل "الإراءة" هو الله تعالى، وفاعل "الخوف" و"الطمع" المخاطَبون))[٥]، وهذه حجة ابن خروف(ت:٦٠٩هـ) في إجازته النصبَ مع اختلاف الفاعل؛ إذ قال: ((لم ينص على منعه أحدٌ من المتقدمين))[٦].

ولم يُجانب ابن خروف الصواب فيما رأى؛ إذ إنَّ ظاهر كلام سيبويه يُشعر بجواز عدم الاشتراك[٧]، فيجوز عنده (جئت حذرَ زيد) ويشهد له قول امرئ القيس[٨]: [من الطويل]

أرى أمَ عمْرٍو دَمْعُها قَدْ تَحَدَّرَا بكاءً على عَمْرٍو. وما كان أصبرا!

ففاعل التحدّر هو (الدمع) وفاعل البكاء هو (أُم عمرو)[١] .

---

(١) يُنظر : المفصل:٦٠، والكشاف:٥١٨/٢، وشرح المفصل(ابن يعيش):٥٣/٢ ، وتوضيح المقاصد:٦٤٥/٢ ، وشرح ابن عقيل:١٨٦/٢ .

(٢) البحر المحيط:٣٦٣/٦ ـ٣٦٤ ، ولم أعثر على رأي ابن خروف هذا في كتبه المطبوعة.

(٣) يُنظر :همع الهوامع : ١٣١/٢-١٣٢ وكتاب المطالع السعيدة في شرح الفريدة في النحو والصرف والخط، السيوطي، تح:د. نهان ياسين حسين: ٣٩٨/١-٣٩٩ .

(٤) يُنظر :شرح المفصل(ابن يعيش) :٥٣/٢ .

(٥) شرح التصريح: ٥١١/١ ، ويُنظر: حاشية الخضري:١٩٤/١ ، ومعاني النحو:١٩٥/٢ .

(٦) ارتشاف الضرب:١٣٨٣/٣ . ولم أجد رأي ابن خروف هذا في كتبه المطبوعة في حدود ما اطلعتُ.

(٧) يُنظر : المصدر نفسه والصحيفة نفسها، وهمع الهوامع:١٣٢/٢ ، وروح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، الآلوسي ، تح: علي عبد الباري عطية:١١١/٧ .

(٨) ديوانه : ٦٩ .

وعمد المانعون إلى تأويل ذلك بما ينسجم والقاعدة التي وضعوها، فذهبوا إلى أنَّ (خوفًا) و(طمعًا) منصوبان على العلة، وقد اختلفوا في بيان مسوِّغها، فقيل: على تقدير حذف مضاف وإنابة المضاف إليه على معنى (إرادة خوف)، و(إرادة طمع) وقد نُسِبَ هذا الرأي إلى الزجّاج[٢]، واختاره الزمخشري، والبيضاوي(ت: ٦٨٥هـ)[٣]، وقيل: هما منصوبان على العلة ، لكن ليس على الاشتراك اللفظي بين الفعل وبينهما في الفاعل، بل على الاشتراك المعنوي، والتقدير: (يجعلكم رائين أو ترونه خوفًا وطمعًا)، ذهب إلى هذا الزمخشري في رأيه الآخر، وابن مالك والأُشموني(ت: ٩٠٠هـ)[٤]، وقيل: إنَّ المراد بـ(الخوف والطمع) هو الإخافة والإطماع[٥]، وقيل: هما منصوبان على الحالية [٦]، أو على المفعولية المطلقة على تقدير: لتخافوا خوفًا ولتطمعوا طمعًا [٧] .

الظاهر أنَّ كلَّ تلك الوجوه بحاجةٍ إلى تقدير وتأويل، وعدم التقدير أَولى من التقدير لكثرة الشواهد التي لم ترد فيها المشاركة في الفاعل[٨]، هذا فضلًا عن أنَّ تلك التأويلات بعيدة دعا إليها تحكيم القاعدة وتقديمها على النصوص المستقراة[٩].

ومن أجل ذلك ذهب الرضي إلى جواز عدم الاشتراك، فقال: ((وبعض النحاة لا يشترط تشاركهما في الفاعل، وهو الذي [يقوي] في ظني وإنْ كان الاغلب هو الأول، والدليل على جواز عدم التشارك قول أمير المؤمنين علي رضي الله عنه في نهج البلاغة: " فأعطاه الله

---

(١) يُنظر: شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية لابن هشام، د. هادي نهر: ٢٠٧/٢ .

(٢) يُنظر: البحر المحيط:٣٨٣/٨ ، ولم يرد هذا الوجه عند الزجّاج في كتابه المطبوع ، بل صرَّح بأنَّه مفعول له منصوب، يُنظر: معاني القرآن وإعرابه: ١٨٢/٤ .

(٣) يُنظر: الكشاف:٥١٨/٢ ، وأنوار التنزيل وأسرار التأويل، تح: محمد عبد الرحمن المرعشلي:١٨٣/٣ .

(٤) يُنظر: الكشاف: ٤٧٤/٣ ، وشرح التسهيل(ابن مالك):١٩٧/٢، وشرح الأشموني:٤٨١/١ .

(٥) يُنظر: أنوار التنزيل:١٨٣/٣ ، وروح المعاني: ١١٢/٧ .

(٦) يُنظر: الكشاف :٤٧٥/٣ ، والبحر المحيط:٣٦٤/٦ ، والميزان في تفسير القرآن، الطباطبائي : ٣١٦/١١ .

(٧) يُنظر: مجمع البيان في تفسير القرآن، الطبرسي، تح: مجموعة من العلماء: ٥٣/٨ ، وروح المعاني:١١٢/٧ .

(٨) يُنظر: معاني النحو:١٩٥/٢-١٩٦ .

(٩) يُنظر: المصدر نفسه:١٩٥ .

النظرة استحقاقا للسخطة، واستتمامًا للبلية "، والمستحق للسخطة إبليس والمعطي للنظرة هو الله تعالى))[١] .

وزاد الرضي على ذلك قائلًا: ((لا يجوز أنْ يكون " استحقاقاً " حالاً من المفعول ؛ لأنّ " استتمامًا " إذن يكون حالاً من الفاعل (...) ولا يُعطَف حال الفاعل على حال المفعول))[٢]،ووافق الرضيَّ على هذا الآلوسي (ت: ١٢٧٠هـ)،والسيد الطباطبائي (ت: ١٤٠٢هـ) في أحد قولَيه والدكتور فاضل السامرائي[٣].

نخلص ممّا تقدَّم ذكره إلى أنَّ المفعول له يجوز فيه عدم الاشتراك في الفاعل استنادًا إلى مجيء ذلك في القرآن الكريم ونهج البلاغة، وهو مذهب ابن خروف الرضي ومن تابعهما ، ولهذا لابد من تقديم تعديلٍ للقاعدة بالقول: **يجوز في المفعول له ألا يكون مشارِكًا في الفاعل لورود ذلك في نهج البلاغة فضلًا عن القرآن الكريم والشعر العربي**.

المسألة التاسعة: جواز الإضافة الظرفية:

الإضافة عند النحويين ضربان: إضافة محضة وأخرى غير محضة[٤]، والحديث ههنا يقتصر على الأولى منهما، وسُميت أيضًا معنوية؛ لأنّها إضافة لفظًا ومعنًى، ولأنّها تتطلّب وجود حرف إضافة مقدَّر وظيفته إيصال معنى ما قبله إلى ما بعده [٥]، وهي تفيد

(١) شرح الرضي على الكافية :٥١١/١،وينظر : روح المعاني: ١١٢/٧ ، ومنهاج البراعة(الخوئي):٦٢/٢ ،ومعاني النحو:١٩٦/٢ . ولعل ما بين المعقوفتين خطأ طباعي والأسلم (يَقوَى).

(٢) شرح الرضي على الكافية:٥١١/١ .

(٣) يُنظر: روح المعاني:١١١/٧-١١٢ ، والميزان: ٣١٦/١١ ، ومعاني النحو:١٩٦/٢ .

(٤) يُنظر: الأصول في النحو:٥/٢ ، وشرح ابن عقيل:٤٤/٣-٤٦ ، والنحو الوافي:١/٣ .

(٥) يُنظر: شرح المفصل(ابن يعيش):١١٨/٢ ، والنحو الوافي :١٦/٣ .

المضاف إمّا تعريفًا إذا أُضيفَت النكرة إلى معرفة، نحو:(غلامُ زيدٍ)، وإمّا تخصيصًا إذا أُضيفَتْ النكرة إلى نكرة، نحو:(غلامُ امرأةٍ)[١].

والإضافة الظرفية هي الإضافة الخالصة من نيّة الانفصال [٢]((لأصالتها، ولأن المضاف –في الغالب– خالٍ من ضمير مستتر يفصل بينهما))[٣].

ولّما كان النحويون يشترطون تقدير حرف جر بين المضاف والمضاف إليه اختلفوا في المعاني التي تحتملها الإضافة المحضة تبعًا لاختلافهم في تقدير الحرف، فمنهم من قصر الإضافة على حرفين هما (اللام)، و(من)، ومنهم من ذهب إلى أنّها لا تكون إلّا بمعنى (اللام) وعليه اقتصر الزجّاج[٤]، وابن الضائع(ت: ٦٨٠هـ)[٥]، وتعليل ذلك أنّ معنى الإضافة الإضافة أصلها (اللام)[٦] .

وقد اختلفت كلمة النحويين في الإضافة الظرفية، أي: التي بمعنى (في)، فمنهم من أيّدها واستشهد لها، ومنهم من أنكرها ورفض شواهدها أو أوّلها، فقد ذهب المتقدِّمون من النحويين إلى أنَّ الإضافة إنما تقتصر على حرفين هما (اللام)، و(من)، وقيل: هو مذهب سيبويه وعليه الجمهور[٧]، ونُسِبَ هذا الرأي إلى الجرمي(ت: ٢٢٥هـ) وعليه أكثر النحويين النحويين المتأخرين [٨]، وما أوهم معنى (في) فهو على تأويل (اللام) اتساعًا أو مجازًا [٩] .

وممّن صرَّح بمنع الإضافة الظرفية السيرافي، إذ قال: ((والإضافة تكون على معنى أحد الحرفين وهما "من"، و"اللام" فـ "من" إذا كانت الإضافة على معناها تبعيض كقولك:

---

(١) يُنظر: الأصول في النحو:٥/٢ ، والخصائص:٢٤/٣ ، والنحو الوافي:٢٣/٣ .

(٢) يُنظر: الإيضاح العضدي ، أبو علي الفارسي ، تح: د. حسن شاذلي فرهود:٢٦٧ .

(٣) النحو الوافي :٣/٣ .

(٤) يُنظر: شرح التصريح :٦٧٥/١ .

(٥) يُنظر: توضيح المقاصد:٧٨٥/٢، والمساعد :٣٣٠/٢ ، وشرح التصريح :٦٧٦/١ .

(٦) يُنظر: همع الهوامع : ٥٠١/٢ .

(٧) يُنظر: شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ابن الناظم، تح: محمد باسل عيون السود :٢٧٣، وتوضيح المقاصد :٧٨٤/٢ ، وشرح الأشموني :١٢٣/٢ ، وحاشية الصبان: ٣٥٩/٢ ،

(٨)يُنظر: شرح الكافية الشافية:٩٠٦/٢، وارتشاف الضرب:١٨٠٠/٤-١٨٠١ ، وتوضيح المقاصد:٧٨٤/٢ ، والمساعد :٣٣٠/٢ ، وهمع الهوامع:٥٠٢/٢ .

(٩) يُنظر: شرح ابن الناظم:٢٧٣ ، وشرح الأشموني: ١٢٣/٢ .

"هذا ثوب خز" و"خاتم حديد" أي : "ثوب من خز"، و"خاتم من حديد"، وما كان على معنى "اللام" فإضافته على وجه الاستحقاق، كقولك: " هذه دارُ زيد" و" دارٌ لزيد" (...)، وربما أوهمتك الإضافة الخروج عن هذين الوجهين، فإذا رددتها إلى أُصول ما وضعت له رأيتها لازمة لأحد الحرفين كقولك: "أفضلهم زيد" أي: "الفاضل منهم زيد"))[١]، فالسيرافي فالسيرافي بحسب نصِّه هذا قد قصر الإضافة على حرفين، وما خرج عنهما فيرجع إليهما بالتأويل ، وتابعه على هذا جمع من النحويين منهم أبو علي الفارسي[٢]، وابن جني[٣]، وعبد القاهر الجرجاني(ت: ٤٧١هـ)[٤]، وغيرهم [٥].

إنَّ ما منعه النحويون هنا تنقضه الكثير من الشواهد القرآنية التي جاءت فيها الإضافة دالةً على الظرفية الحقيقية بلا تقدير أو تأويل، من ذلك قوله تعالى: چ □ □ □ □ □ چ[سورة البقرة من الآية:١٩٦]، وقوله تعالى: چ ڈ ژ ژ ڑ ڑ ک ک ک ک ڈ ڈ ژ ژ ڑ ڑ ک چ [سورة البقرة]، وقوله تعالى: چ ٹ ٹ ٹ ٹ چ[سورة سبأ من الآية:٣٣]، وقول النبيِّ محمدٍ(9):((رباط يوم في سبيل الله خير من الدنيا وما عليها))[٦]، كما أنَّ تلك الاضافة ثابتة في ((قول العرب: "شهيد الدار وقتيل الكربلاء"))[٧].

واستنادًا إلى تلك النصوص العربية الفصيحة وما ناظرها قرَّر جملة من النحويين أنَّ الإضافة الظرفية ثابتة في لغة العرب ولا يمكن إنكارها أو تأويلها، وهذا ما عليه فريق من المفسرين[٨]،على أنَّ إفرادها بباب والاحتجاج لها قد يُحسب لابن مالك الذي صرَّح برأيه

---

(١) شرح كتاب سيبويه:٣١١/٢ .

(٢) يُنظر: كتاب الإيضاح، تحقيق ودراسة: د. كاظم بحر المرجان :٢١٠ .

(٣) يُنظر: الخصائص : ٢٦/٣ .

(٤) يُنظر: الجمل، حقّقه وقدَّم له: علي حيدر :٣٠

(٥) يُنظر: شرح المفصل (ابن يعيش) :١١٩/٢ ، وشرح ابن الناظم :٢٧٢-٢٧٣ ، والبحر المحيط:٢٩/١ ، و ١٧٥/٥ .

(٦) صحيح البخاري: ٣٥/٤ (٢٨٩٢)، ويُنظر: بحار الانوار: ١٧٧/٦١ باختلاف في بعض ألفاظه.

(٧) شرح التسهيل(ابن مالك) : ٢٢١/٣ .

(٨) يُنظر : الكشاف :٢٢٥/١ ، والإيضاح في شرح المفصل، تح: د. إبراهيم محمد عبد الله:٣٦٨/١ ،والدر المصون:٣٥١/٢، وغرائب القرآن ورغائب الفرقان، النيسابوري، تح: الشيخ زكريا عمران:٥٧٥/١ ، وحاشية الشهاب:٢٩٤/٢ .

قائلًا: ((وأغفل أكثر النحويين الإضافة بمعنى "في" وهي ثابتة في الكلام الفصيح))[١]، وتابعه على هذا المرادي[٢]، وقد انتهج ابنُ هشام وابن عقيل هذا المذهب إلا أنهما اشترطا أنْ يكون الثاني ظرفًا للأول[٣]، وتبنّى هذا الشرطَ الأُستاذُ عباس حسن من المحدَثين أيضًا[٤].

ولم يرتضِ المانعون ظاهر تلك الشواهد النحوية فذهبوا إلى تأويلها بما ينسجم وما قرّروه، فرأوا أنَّ قسمًا من الشواهد المحتج بها على الإضافة الظرفية هي من قبيل إضافة المصدر إلى ما هو ظرف زمان بالأصل، إلا أنَّه اتُسِع فيه فصار مفعولًا به وعلى هذا خرَّجوا قوله تعالى: <فَصِيامُ ثَلاثَةِ أَيَّامٍ>، وقوله تعالى:< تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ> [٥]، كما حملوا بعض الشواهد على أنَّ الاضافة فيها محمولة على معنى (اللام) مجازًا، وقد استدلَّ ابن الناظم على ذلك بأنَّ الإضافة إذا كانت على معنى (في) استلزم ذلك كثرة الاشتراك في معناها، وهو خلاف الأصل لذا الحمل على المجاز أَولى من الاشتراك[٦]، هذا، وقيل: إن (في) المقدّرة في (قتيل كربلاء) بمعنى (اللام) بدعوى معنى الاختصاص بين المتضايفين وهو مما تدلُّ عليه (اللام) لا (في)[٧].

وقد استعرض ابنُ مالك أغلبَ تلك الاعتراضات وردّ عليها، فأشار إلى أنّ حَمْلَ الإضافة فيما ورد من شواهد على معنى (اللام) لا يصح إلا على نحوٍ بعيد ومتكلف[٨]، فقال: ((فلا يخفى أنَّ معنى "في" في هذه الشواهد كلِّها صحيح ظاهر لا غنى عن اعتباره ، وأن اعتبار غيره ممتنع، أو متوصل إليه بتكلف لا مزيد عليه))[٩]، ثم إنَّ تأويل تلك

---

(١) شرح الكافية الشافية:٩٠٦/٢ ، ويُنظر: الاستقراء الناقص:٢٠٣ .

(٢) يُنظر: شرح التسهيل (المرادي)، القسم النحوي، تحقيق ودراسة: محمد عبد النبي محمد عبيد :٧٤٢ .

(٣) يُنظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، تح: يوسف الشيخ محمد البقاعي :٧٢/٣ ، وشرح ابن عقيل:٤٣/٣ .

.

(٤) يُنظر: النحو الوافي : ٢٠/٣ .

(٥) يُنظر: شرح ابن الناظم : ٢٧٤ ، والبحر المحيط:٤٤٨/٢ ، وهمع الهوامع:٥٠١/٢-٥٠٢ .

(٦) يُنظر: شرح ابن الناظم : ٢٧٣ .

(٧) يُنظر: حاشية الخضري:٣/٢ .

(٨) يُنظر: شرح الكافية الشافية :٩٠٩/٢ .

(٩) شرح التسهيل(ابن مالك):٢٢٢/٣-٢٢٣ .

النصوص الكثيرة وجهٌ ضعيف في العربية[١]، ولاسيما مع كثرة الشواهد النحوية المؤيِّدة للإضافة الظرفية في نهج البلاغة، فهي ليست قليلة كما قِيل[٢] ،

إنَّ ما ادَّعاه المعترضون بأنَّ الإضافة الظرفية محمولة على المجاز كلام غير دقيق ومردود؛ لأنه لا يُعدَل من الحقيقة إلى المجاز إلا بقرينة ، زيادة على أنَّ هذا العدول إنما يكون ((لمعانٍ ثلاثة، وهي: الاتساع والتوكيد والتشبيه)) [٣] وليس فيما ورد من شواهد أيُّ معنى من تلك المعاني كما يظهر إلاّ على نحو متكلّف وبعيد.

وأما القول بأنَّ الاختصاص الظاهر في بعض الشواهد المحمولة على الإضافة الظرفية يجعلها على معنى (اللام) فغير دقيق أيضًا؛ لأنَّ ذلك سيؤدي إلى تساوي الإضافة التي بمعنى (من) مع التي بمعنى (في) فلِمَ اعتُبِرَ الحمل في الأولى دون الثانية؟[٤] .

واستنادًا إلى كلِّ ما تقدَّم يظهر صِحَّة المذهب القاضي بثبوت الإضافة الظرفية لورودها في الموروث اللغوي الفصيح ، وادّعاء خلاف ذلك لا يستند إلى دليل، وبناءً على هذا ذهب كلٌّ من المرادي، وابن هشام، وابن عقيل، والسيوطي إلى أنَّها قِسم آخر ينبغي أنْ يُضاف إلى نوعَي الإضافة في العربية[٥] .

ومن شواهد الإضافة الظرفية في الكلام العَلَوي المبارك قوله (A) في بيان معنى اليقين: ((**وَالْيَقِينُ مِنْهَا عَلَى أَرْبَعِ شُعَبٍ عَلَى تَبْصِرَةِ الْفِطْنَةِ وَتَأَوُّلِ الْحِكْمَةِ وَ مَوْعِظَةِ الْعِبْرَةِ وَ سُنَّةِ الْأَوَّلِينَ فَمَنْ تَبَصَّرَ فِي الْفِطْنَةِ تَبَيَّنَتْ لَهُ الْحِكْمَةُ**))[٦].

بعد أن بيَّنَ الإمام (A) الإيمان ومصاديقه وأركانه جاعلًا اليقين من أهم تلك الأركان شرَع بإيضاح دعائم اليقين، فابتدأ بالشعبة الأُولى التي يستند إليها وهي (تبصرة الفطنة)،

---

(١) يُنظر:التذييل والتكميل :١٨٩/٩، و همع الهوامع:٣٢٦/٢ .

(٢) يُنظر: كناب المطالع السعيدة:٨٧/٢ .

(٣) الخصائص: ٤٤٢/٢ ، وينظر: أبنية المبالغة وأنماطها: ٢٠ .

(٤) يُنظر: حاشية الصبان:٣٥٩/٢ .

(٥) يُنظر: توضيح المقاصد: ٧٨٤/٢ ،وأوضح المسالك:٧٢/٣ ، وشرح ابن عقيل :٤٣/٣ ، وهمع الهوامع: ٥٠٢/٢ .

(٦) شرح (المعتزلي) :١٤٢/١٨.

يريد بذلك أنْ يكون الإنسان ((حاذقًا بصيرًا في الامور عميقًا في حقائقها))[١]، وهي إضافة ظرفية بمعنى (في) بدليل أنّ الإمام قد أردف ذلك بقوله: ((فمن تبصّر في...)) فعدّى الفعل (تبصر) بـ(في)للدلالة على التأمل والتدبّر، وهذا من قبيل التفصيل بعد الإجمال، قال التستري(ت: ١٤١٥هـ): ((على تبصرة الفطنة " الإضافة في" التبصرة" بمعنى " في " كما يشهد له قوله بعد " فمن تبصّر في الفطنة "))[٢]، ومما يقوّي هذا أنَّ النصّ الشريف قد رُوِيَ في موضع آخر بإثبات (في)، فقال(A): ((وَالْيَقِينُ عَلَى أَرْبَعِ شُعَبٍ عَلَى تَبْصِرَةٍ فِي الْفِطْنَةِ)) [٣] ، وبهذا تكون الإضافة الظرفية صحيحة فصيحة ولا موجِب لإنكارها؛ لكون المضاف اليه كالوعاء الذي يقع فيه المضاف [٤].

ومن الشواهد أيضًا قوله (A) في التحذير من التعلّق بالدنيا: ((**فَمَا خَيْرُ دَارٍ تُنْقَضُ نَقْضَ اَلْبِنَاءِ وَ عُمُرٍ يَفْنَى فِيهَا فَنَاءَ اَلزَّادِ**))[٥]، ومحل الشاهد (خير دار) وتقديره : فما خير خير في دارٍ... ، فالإضافة ظرفية[٦]، ومما يؤكّد هذا المعنى قولُ النبيِّ مُحمّدٍ (9): ((لَا خَيْرَ خَيْرَ فِي دَارٍ قَدْ عُصِيَ اللهُ فِيهَا ، وَلَا خَيْرَ فِي دَارٍ لَا تُدْرَكُ الْآخِرَةُ إِلَّا بِتَرْكِهَا))[٧]، فأظهر حرف الجر (في)، والأصل: لا خيرَ دارٍ.

ومن الشواهد العَلَوية أيضًا قوله(A) في التقوى: ((**فَإِنَّ تَقْوَى اللهِ دَوَاءُ دَاءِ قُلُوبِكُمْ ، وَبَصَرُ عَمَى أَفْئِدَتِكُمْ ، وَشِفَاءُ مَرَضِ أَجْسَادِكُمْ ، وَصَلَاحُ فَسَادِ صُدُورِكُمْ ، وَطُهُورُ دَنَسِ أَنْفُسِكُمْ**)) [٨] .

---

(١) شرح (الموسوي) :٢٢٨/٥ .

(٢) بهج الصباغة في شرح نهج البلاغة:٣٥٥/١٢ .

(٣) شرح أُصول اعتقاد أهل السُّنة والجماعة، أبو القاسم الطبري، تح:أحمد بن سعيد بن حمدان الغامدي :٩٢٤/٤ (١٥٧٠) .

(٤) يُنظر: حاشية الصبان:٣٥٨/٢ .

(٥) شرح (المعتزلي) :٢٤٦/٧ .

(٦) يُنظر: منهاج البراعة (الخوئي) : ٤٥/٨

(٧) حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، الأصبهاني :١٤٥/٨ .

(٨) شرح (المعتزلي) :١٨٨/١٠ .

فالإضافة الظرفية واضحة في هذا النص، فالمعنى: فإنَّ تقوى الله دواءُ داءٍ في قلوبكم ، وبصرُ عمًى في أفئدتكم، وشفاءُ مرضٍ في أجسادكم ، وصلاحُ فسادٍ في صدوركم، وطُهور دنسٍ في أنفسكم.

يظهر مما تقدَّم ذكره ترجيح مذهب من أَجاز ورود الإضافة الظرفية في كلام العرب دون تأويل أو تقدير، لورودها في أصح مصادر السماع العربي من القرآن الكريم والسُّنّة النبوية ونهج البلاغة ، ولهذا يجب تعديل القاعدة النحوية بالآتي: **الإضافة الظرفية قسم آخر من أقسام الإضافة يجوز استعماله والقياس عليه استنادًا إلى وروده في نهج البلاغة فضلًا عن القرآن الكريم وكلام العرب شعرًا ونثرًا.**

المسألة العاشرة: جواز حذف الموصول الإسمي:

يُقسِّم النحويون الموصول على ضربين: إسمي وحرفي، فالموصول الإسمي: ما افتقر إلى الوصل بجملة معهودة مشتملة على ضمير لائق بالمعنى، والموصول الحرفي هو كلُّ حرف يؤوَّل مع صلته بمصدر[1].

وأما الموصول الإسمي فهو على قسمين؛ خاص وهو (الذي، والتي) وفروعهما، وعام وألفاظه ستة وهي(من، وما، وأي، وذو، وذا، وأي)، وقد بسط علماء العربية القول في بيان

(١) يُنظر: شرح ابن عقيل: ١٣٨/١ ـ ١٤١ ، وشرح الأشموني:١٦٤/١،وشرح التصريح:١٤٨/١، وهمع الهوامع:٣١٤/١ ، والنحو الوافي:٤٠٧/١ .

أحكام الموصول [١]، ومن بين تلك الأحكام التي ذكروها حذف الموصول الإسمي إذا عُلم غير (أل) [٢] .

وهو حُكمٌ قد اختلف النحويون فيه على مذاهبَ وآراء، فذهب البصريون إلى منعِه ، فقد صرَّح المبرَّد بهذا وهو يوجِّه قوله تعالى: ﭽ ک ک گ گ ڳ ڳ ڳ ڳ ڱ ڱ ڱ ڱ ﭼ [سورة الرحمن]، فقال: ((فالقول عندنا أنَّ "من" مشتملة على الجميع؛ لأنَّها تقع للجميع على لفظ الواحد وقد ذهب هؤلاء القوم إلى أنَّ المعنى "ومن في الأرض" وليس المعنى عندي كما قالوا ، وقالوا في بيت حسّان:

فَمَنْ يَهْجو رَسُولَ اللهِ مِنْكُمْ ويَمْدحُهُ ويَنْصُرُهُ سَوَاءُ

إنما المعنى "ومن يمدحه وينصره" وليس الأمر عند أهل النظر كذلك، ولكنه جعل "من" نكرة وجعل الفعل وصفًا لها ثم أقام في الثانية الوصف مقام الموصوف فكأنَّه قال: وواحد يمدحه وينصره؛ لأنَّ الوصف يقع في موضع الموصوف [إذ] كان دالًا عليه)) [٣]، فالمبرَّد على وفق هذا النص لا يُجيز حذف الموصول ، لهذا حاول تأويل بيت حسان على إقامة الوصف مقام الموصوف، فالتقدير لديه: وواحد يمدحه وينصره ... ، فهو في الوقت الذي رفض فيه تقدير الموصول قدّر لفظة (واحد) كي يستقيم معنى البيت، فرفض حذف الموصول على حين أجاز حذف (من) الموصوفة.

وقد أخذ بمذهب العلماء القائلين بمنع حذف الموصول الإسمي جمعٌ من النحويين منهم ابن السراج[٤]، وأبو علي الفارسي[٥]، وأبو حيان[٦]، والسيوطي[٧] .

وقد علّل أبو علي الفارسي منعَ هذا الحذف بقوله: ((الموصول لا يُحذَفُ ويُترَكُ شيء من صلته، كما لا يُحذَفُ بعض الاسم ويترك بعضه))[١]، أي إنَّ الموصول وصلته

---

(١) يُنظر: شرح الرضي على الكافية:١٦/٣ ـ ٦٤ ، وشرح التصريح:١٦٧/١-١٧١ ، والنحو الوافي:٣٩٠/١-٣٩٣ .

(٢) يُنظر: شرح الأشموني:١٦٣/١ ، وهمع الهوامع:٣٤٣/١ ، وحاشية الصبان:٢٥٣/١ .

(٣) المقتضب:١٣٧/٢ ، والبيت من الوافر، ديوانه، حقّقه وعلّق عليه: د. وليد عرفات:١٨/١ . وما بين المعقوفتين خطأ والأسلم (إذا).

(٤) يُنظر: الأصول في النحو:١٧٧/٢ .

(٥) يُنظر: التعليقة على كتاب سيبويه، تحقيق وتعليق: د. عوض بن حمد القوزي:٦٥/٢ .

(٦) يُنظر: ارتشاف الضرب:١٠٤٤/٢ ـ ١٠٤٥ .

(٧) يُنظر: همع الهوامع:٣٤٤/١ ـ٣٤٥ .

كالكلمة الواحدة[٢] ، وقد اعترض الرضي على هذا، فقال: ((ولا وجه لمنع البصريين من ذلك، من حيث القياس، إذ قد يُحذَف بعض حروف الكلمة، وإن كانت "فاء"، أو "عينًا"، كـ"شية"، و"سه"، وليس الموصول بألزق منهما)) [٣].

وقد ذهب الكوفيون والبغداديون والأخفش من البصريين إلى جواز حذف الموصول الإسمي إذا عُلِم[٤]، على أنْ تدلَّ عليه صلتُه بعد الحذف، هذا ما نصَّ عليه الفراء في توجيه قوله تعالى:چ ې ې ې ى ى ئا ئا ئە ئە ئو ئو ئۇ ئۇ ئۆ ئۆ ئۈ ئۈ ئې ئې چ[سورة العنكبوت] [٥]،وعلى هذا وجّه قوله تعالى أيضًا:چ ک ک گ گ گ گ ڳ ڳ ڳ ڳ ڱ ڱ ڱ ڱ ں ں چ [سورة مريم] فجعله على تقدير: إلا مَن هو واردها[٦]، وعلى هذا حَمل قوله تعالى: چ ڈ ژ ژ ڑ ڑ ک ک چ [سورة الصافات] أيضًا [٧]، واشتراط الدليل على الحذف نابع من أنَّ العرب ((لا يحذفون شيئًا إلا وفيما أبقوا دليلٌ على ما ألقوا))[٨].

وقد رجَّح مذهبَ الكوفيين ابنُ مالك بعد أنْ عضَده بشواهد نثرية وشعرية ، فاحتج له بقول النبيِّ محمدٍ (9): ((إذا كان يوم الجمعة وقفتْ الملائكة على باب المسجد يكتبون الأول فالأول، ومثل المهجر كمثل الذي يهدي بدنة، ثم كالذي يهدي بقرة، ثم كبشًا، ثم دجاجةً، ثم بيضةً، فإذا خرج الإمام طووا صُحُفَهم))[٩]،ثم قال: ((فإنَّ فيه حذف الموصول وأكثر الصلة ثلاث مرات ؛لأن التقدير : (ثم كالذي يهدي كبشًا ثم كالذي يهدي دجاجة ثم كالذي يهدي بيضة) وإذا حُذِفَ الموصول وأكثر الصلة، فأنْ يُحذفَ الموصول وتبقى الصلة

---

(١) التعليقة :٦٥/٢ .

(٢) يُنظر: شرح الرضي على الكافية:٦٨/٣.

(٣) المصدر نفسه: ٧١/٣ .

(٤) ينظر : شرح التسهيل(ابن مالك):٢٣٥/١ ، وارتشاف الضرب:١٠٤٥/٢ ، ومغني اللبيب:٨١٥ ، وهمع الهوامع:٣٤٣/١ ـ٣٤٤ ، والحذف والتقدير في النحو العربي، د. علي ابو المكارم:٢٦٦، والنحويون والقرآن:١٠٤

(٥) يُنظر: معاني القرآن (الفراء):٣١٥/٢ ، و اللباب في علوم الكتاب:٣٣٤/١٥ ، وفتح القدير، الشوكاني:٢٢٨/٤ .

(٦) يُنظر : معاني القرآن (الفراء):٢٦٤/٢ ، وجامع البيان:٢٥٢/١٩ ، والدر المصون:٦٢٦/٧ ، واللباب في علوم الكتاب:١١٦/١٣ ، والنحويون والقرآن:١٠٥ .

(٧) يُنظر: معاني القرآن (الفراء) :٢٦٤ ، والنحويون والقرآن:١٠٤ .

(٨) الأصول في النحو :٢٥٤/٢ .

(٩) صحيح البخاري:١١/٢(٩٢٩) .

بكمالها أحقُّ بالجواز وأولى))[١] ، واختار هذا المذهبَ الرضي الاسترابادي[٢] ، واستند إليه أبو حيان، والسمين الحلبي، وابن عادل الدمشقي في توجيه نصوص من القرآن الكريم[٣] .

ولم تقتصر إجازة هذا الحذف على السماع فقط ، بل يعضدها القياس أيضًا؛ إذ إنَّ النحويين يُجيزون حذف الموصول الحرفي (أنْ) مع بقاء صلته، ودلالة صلة الموصول الحرفي عليه أضعف من دلالة الإسمي عليه بعد الحذف، فلما كان حذفُ الأول جائزًا جازَ حذفُ الثاني لقوة الدلالة عليه بالعائد[٤] ، هذا فضلًا عن أنَّ الموصول الإسمي وصلته بمنزلة المضاف المضاف والمضاف إليه، وحذف المضاف جائز إذا عُلم فكذلك ما أشبهَهُ[٥]، والمعنى يُثبت هذا ويؤكِّده أيضًا، فإنَّ بعض الشواهد لا يستقيم معناها إلّا على الحذف ، ففي بيت حسّان المذكور آنفًا لا بد من تقدير الاسم الموصول ((ولولا هذا التقدير لكان ظاهر الكلام أنَّ الهجاء والمدح والنصر، كلٌّ أولئك من فريق واحد ومن هذا قوله تعالى: ﭽ ﭟ ﭠ ﭡ ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﭽ أي: والذي أُنزل إليكم؛ لأنَّ المنزَّل إلى المسلمين ليس هو المنزَّل إلى غيرهم من أهل الكتاب))[٦] .

ولم يقبل المانعون ما وجَّه به المجيزون ،فهم وإن أقرّوا الحذف إلا أنَّهم ذهبوا إلى تفسير الشواهد بعيدًا عن حذف الموصول الإسمي ، فحملوا بيت حسان على أنَّ المحذوف فيه (من) الموصوفة لا الموصولة[٧] ، كما حملوا قوله تعالى: < وَما مِنَّا إِلاَّ لَهُ مَقامٌ مَعْلُومٌ> على تقدير: ما منّا أحد أو ملك إلا له مقام معلوم[٨]، وهو وجهٌ جائزٌ إلا أنّ الأرجح تقدير

---

(١) شواهد التوضيح :١٣٤ ، ويُنظر: الاستقراء الناقص:٢٧٧ .

(٢) يُنظر: شرح الرضي على الكافية:٣/٧١ .

(٣) يُنظر:البحر المحيط:٢/٨٠ ، والدر المصون: ٧/٦٢٦ ، واللباب في علوم الكتاب: ١٣/ ١١٦ .

(٤) يُنظر:شرح التسهيل(ابن مالك):١/٢٣٥ .

(٥) يُنظر: المصدر نفسه والصحيفة نفسها.

(٦) النحو الوافي:١/٣٩٣ ، وينظر: النحويون والقرآن:١٠٤ . والنص القرآني من سورة العنكبوت من الآية: ٤٦ .

(٧) يُنظر: المقتضب: ٢/١٣٧ .

(٨) يُنظر: الجامع لأحكام القرآن ، القرطبي ، تح: أحمد البردوني ، وإبراهيم أطفيش:١٥/١٣٧ ، وفتح القدير، :٤/٤٧٦ .

الموصول لقيامه على دليل من القرآن الكريم؛ إذ كثر حذف الموصول بخلاف (أحد) أو (ملك)، وترجيح القرآن بالقرآن أَولى[١].

ومما يُحتجُ به على صحة هذا الحذف وجوازه ما جاء في نهج البلاغة من شواهد لا يستقيم معناها إلّا على الحذف من ذلك قوله (A) في كتابٍ له إلى معاوية: ((**فَأَنَا أَبُو حَسَنٍ قَاتِلُ جَدِّكَ وَ أَخِيكَ وَ خَالِكَ شَدْخًا يَوْمَ بَدْرٍ وَذَلِكَ اَلسَّيْفُ مَعِي وَ بِذَلِكَ اَلْقَلْبِ أَلْقَى عَدُوِّي مَا اِسْتَبْدَلْتُ دِينًا وَلاَ اِسْتَحْدَثْتُ نَبِيًا وَإِنِّي لَعَلَى اَلْمِنْهَاجِ اَلَّذِي تَرَكْتُمُوهُ طَائِعِينَ وَ دَخَلْتُمْ فِيهِ مُكْرَهِينَ**))[٢].

الإمام (A) في معرض توبيخ معاوية وتنبيهه على غفلته وانشغاله في ملذاته ودنياه التي حجبتْ عنه رؤيةَ الحق، وكلامه هذا إنما جاء ردًّا على دعوة كان وجّهها معاوية إلى الإمام(A) للحرب، فذكَّره الإمام بحال أسلافه الذين قُتلوا بسيفه ذي الفقار، ثم أردف القول: بأنَّه (على المنهاج ...) يريد بذلك ثباتَه على الدِّين القويم والشريعة الحقة، ذلك النهج المحمَّدي الأصيل الذي تركه الأمويون باختيارهم وملء حريتهم ولم يدخلوا فيه إلا خوفًا من السيف، وفي هذا توبيخ لمعاوية[٣].

وقد وصف الإمام (A) ذلك المنهاج الذي سار عليه بثبات وعقيدة راسخة بأنّه ذلك الطريق (الذي تركوه طائعين)، فالموصول الإسمي وصلته في محل جر صفة لـ(المنهاج) ، ومن صفته أيضًا أنّهم قد دخلوا فيه مكرَهين، وهذا ما أفصحت عنه جملة (دخلتم فيه مكرهين) فهي صلة اسم موصول محذوف دَلَّ عليه ما قبله، والتقدير(الذي دخلتم فيه مكرهين)، ثم إنَّ دلالة هذا الحذف قد توحي بأنَّ الإمام (A) يريد بيان أنَّ صفة هذا المنهاج الذي هو عليه واحدٌ لا يتغير أو يتبدل، وهذا ما تؤكِّده العبارة السابقة (مَا اِسْتَبْدَلْتُ دِيناً وَلاَ اِسْتَحْدَثْتُ نَبِيًّا)، ولّما كان هذا المنهاج واحدًا كان من الواجب حذفُ الموصول والاكتفاء

---

(١) يُنظر : الجملة العربة تأليفها وأقسامها:٨٦، والنحويون والقرآن:١٠٤-١٠٥ ، ودلالة الاكتفاء في الجملة القرآنية:١٥٥ ـ ١٦٠ .

(٢) شرح (المعتزلي) :٧٩/١٥ .

(٣) يُنظر: شرح (الموسوي)١٥٨/٤-١٥٩ .

بصلته؛ إذ لو ذُكِرَ هذا الموصول لأحال المعنى إلى تعدد المنهاج الذي يعتقد به (A)، والحق خلاف ذلك؛ لأنَّ طريق الحق واحد وطرق الشر كثيرة ومتشعبة[١].

وبهذا تكون قرائن النص وظروف القول فيه توجب حذف هذا الموصول؛ لأنَّ إعادته تعطي دلالة الاختلاف في هذا المنهاج ، ولهذا أوجب المفسرون تقدير الموصول في قوله تبارك وتعالى: چ ٹ ٹ ٹ ٹ ٹ ٹ ٹ ٹ ٹ ٹ ٹ ٹ ڤ ڤ چ [سورة العنكبوت من الآية:٤٦]؛ لأنَّ عدم تقديره سيجعل الكتاب المنزَل إلى المسلمين والكتاب المنزَل إلى غيرهم من أهل الكتاب واحدًا، وهذا خلاف المراد بدليل قوله تعالى: چ چ چ چ چ چ چ چ چ ڍ ڍ ڌ ڌ ڎ ڎ ڈ ڈ ژ ژ چ [سورة النساء من الآية: ١٣٦] [٢].

ومن الشواهد العَلَوية أيضًا ما جاء في كلام له (A) متحسِّرًا على فَقْد أصحابه الخُلَّص بعد أن قَامَ إِلَيْهِ رَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِهِ فَقَالَ نَهَيْتَنَا عَنِ اَلْحُكُومَةِ ثُمَّ أَمَرْتَنَا بِهَا فَمَا نَدْرِي أَيُّ اَلْأَمْرَيْنِ أَرْشَدُ ، فقال(A): ((**أَيْنَ اَلْقَوْمُ اَلَّذِينَ دُعُوا إِلَى اَلْإِسْلاَمِ فَقَبِلُوهُ وَ قَرَؤوا اَلْقُرْآنَ فَأَحْكَمُوهُ**))[٣].

الشاهد فيه قوله(وَقَرَؤوا اَلْقُرْآنَ فَأَحْكَمُوهُ) فالجملة صلة اسم موصول محذوف دَلَّ عليه ما قبله وهو قوله(اَلَّذِينَ دُعُوا إِلَى اَلْإِسْلاَمِ)؛ لأنَّ في ذكر هذا الموصول ما يشير إلى تعدّد هؤلاء القوم الذين وصفهم (A)، والحال أنَّهم ليسوا متعددين، فالذين قبلوا دعوة الإسلام من أصحابه هم أنفسهم الذين قرؤوا القرآن وأتْقنوا تلاوته وعملوا بمضامينه.

نخلص مما تقدم إلى ترجيح مذهب من جوّز هذا الحذف؛ إذ إنَّ القول بالمنع لا يتسق والنصوص اللغوية الكثيرة التي كانت دلالاتها واضحةً في استلزام هذا التقدير، وبهذا فإن

(١) يُنظر: البرهان في علوم القران، الزركشي، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم:١٢/٤ .

(٢)يُنظر: البحر المحيط:٨٠/٢ ، والتحرير والتنوير (تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد)، ابن عاشور:٨/٢١ ، والنحو الوافي: ٣٩٣/١ ، وإعراب القرآن وبيانه، محيي الدين درويش:٤٤١/٧ .

(٣) شرح (المعتزلي):٢٩١/٧ .

القاعدة النحوية ستكون على النحو الآتي: **يجوز حذف الموصول الإسمي إذا عُلِمَ استنادًا إلى ما جاء في نهج البلاغة فضلًا عن القرآن الكريم والسنة النبوية والشعر العربي.**

المسألة الحادية عشرة: جواز تقديم الصلة أو ما يتعلَّق بها على الموصول [١]:

تنتظم اللغة العربية الكثير من الظواهر التركيبية التي وقف العلماء على إظهارها وبيان خصائصها وسماتها، من ذلك مثلًا التلازم التركيبي بين الألفاظ أو التراكيب، كتلازم الموصول وصلته، فالموصول وصلته يؤلِّفان وحدة لغوية لايمكن الاستغناء عن أحدهما في التركيب النحوي، ومن هنا ذكر النحويون أحكامًا خاصة لذلك المركَّب، من ذلك مسألة التقديم والتأخير بينهما، وهذا ما ستبحثه هذه المسألة.

إنَّ باب الموصول في الدرس النحوي واسع يشمل الكثير من المفردات التي لا تخرج عن أحكام الموصول وصلته، فالموصول لدى النحويين يشمل الموصول الإسمي والحرفي والمصدر الصريح[٢]؛ لأنَّ المصدر الصريح إنما يُقدَّر ((بفعلٍ وحرفٍ مصدري جُعل هو ومعموله كموصول

---

(١) إنما ذكرتُ المسألة ههنا مع عِلمي بأنَّ صلة الموصول تكون جملة أو شبه جملة لترابطها علائقيًا مع القاعدة السابقة لها وهي(جواز حذف الموصول الإسمي).

(٢) يُنظر: المقتضب:٤/ ١٥٧ ، والأصول في النحو:١/١٣٧ -١٣٩ ، ١٦٧ ، وشرح المفصل (ابن يعيش) :٦/٦٧ ، والجملة العربية تأليفها وأقسامها:٥٧ .

وصلة فلا يتقدَّم ما يتعلق به عليه، كما لا يتقدَّم شيء من الصلة على الموصول))[١]،وقد بسط علماء العربية القول في بيان أحكام الموصول وصلته من ذلك تقديم الصلة على الموصول ، فمنهم من منع هذا التقديم ومنهم من أجازه .

فقد منعَ فريقٌ من النحويين تقديمَ الصلة أو جزء منها على الموصول؛ لأنهم يعدّون الموصول وصلته كالكلمة الواحدة، فغير جائز تقديم الصلة عليه كما لا يجوز تقديم جزء الكلمة عليها ، قال المبرِّد: ((فإنما الصلة والموصول كاسم واحد لا يتقدَّم بعضه بعضًا، فهذا القول الصحيح الذى لا يجوز في القياس غيره))[٢]، ولذلك عُدَّ قولنا مثلًا:(أعجبني اليوم ضرب زيد عمرًا) مُحالًا لا يجوز في الكلام [٣]، وقد علَّلَ ابن الحاجب(ت:٦٤٦هـ) هذا المنع بأنَّ الموصول وصلته إجمال وتفصيل، فالتفصيل يجب أنْ يلي الإجمال ويعقبه وليس العكس[٤] .

وقد احتكم بعض النحويين إلى أصل المصدر الصريح قبل التأويل بالمفرد، أي(أنْ) والفعل المضارع في تعليل عدم جواز تقديم الصلة على الموصول، إذ إنَّ المصدر بتقدير (أنْ) والفعل، وشيء مما في حيز (أنْ) لا يتقدّم عليه، فلا يُقال: (أعجبني عمرًا ضرب زيد) وهو تعليل المبرِّد كما مرَّ ، وابن السراج[٥]، وابن يعيش[٦]، وقد ذكر هذا التعليلَ الرضي أيضًا [٧].

إنَّ إصرار النحويين على منع التقديم ههنا ينسحب على الصلة التي تكون ظرفًا أو جارًا ومجرورًا أيضًا، لهذا ذهبوا إلى تأويل ما جاء على وفق ذلك بتقدير مصدر من لفظ المصدر المذكور، من ذلك تأويلهم قوله تعالى: چ □ □ □ ى چ [سورة الصافات من الآية:١٠٢]، وقوله تعالى: چ □ □ □ □ □ □ □ چ [سورة الكهف]،

---

(١) شرح الكافية الشافية:١٠١٨/٢ .

(٢) المقتضب:١٩٧/٣ .

(٣)يُنظر: المصدر نفسه :١٥٧/٤ ، والأصول في النحو::٢٦٩/٢ ، واللمع :١٩٥ ، والتبصرة والتذكرة:٢٤١/١ ، وشرح المفصل(ابن يعيش):٦٧/٦ ، وشرح الكافية الشافية:١٠١٨/٢-١٠١٩ ، ومغني اللبيب:٦٨٨.

(٤) يُنظر: الإيضاح في شرح المفصل:٤٦١/١ .

(٥) يُنظر: الأصول في النحو:١٣٨/١-١٣٩ .

(٦) يُنظر: شرح المفصل(ابن يعيش): ٦٧/٦ .

(٧) يُنظر: شرح الرضي على الكافية: ٤٠٦/٣ .

وقوله تعالى: چ ڈ ژ ڑ ک ک ڱ ڱ چ [سورة النور من الآية:٢] ، وقول الفند الزماني، واسمه شهل بن شيبان[١]: [من الهزَج]

وبعضُ الحلمِ يوم الجَهْـ ـلِ للذّلةِ إذعانُ

فقالوا: التقدير (فلما بلغ السعي معه السعي) في الآية الأُولى، والتقدير(لا يبغون حولًا عنها حولًا) في الثانية، والتقدير (ولا تأخذكما رأفة بهما رأفة) في الثالثة، والتقدير(وبعض الحلم عند الجهل إذعان للذلة إذعان) في البيت الشعري[٢]، وهي تقديرات لا داعي لها سوى إثبات ما قعَّدوا له استنادًا إلى استقراء ناقص، ولهذا ذهب الرضي إلى إجازة هذا التقديم إذا كانت الصلة ظرفًا أو جارًا أو مجرورًا، فقال: ((وأنا لا أرى منعًا من تقدم معموله عليه إذا كان ظرفًا أو شبهه، نحو قولك: "اللهم ارزقني من عدوك البراءة، وإليك الفرار"، قال تعالى: ولا (تأخذكم بهما رأفة)، وقال: (فلما بلغ معه السعي)، وفي نهج البلاغة: "وقلّت عنكم نبوته"، ومثله في كلامهم كثير، وتقدير الفعل في مثله تكلّف، وليس كلُّ مؤوَّل بشيء حكمُه حكم ما أُوِّل به، فلا منع من تأويله بالحرف المصدري من جهة المعنى، مع أنه لا يلزمه أحكامه)) [٣]، وقد نَسب السيوطي إلى ابن السراج إجازته تقديم صلة المصدر عليه[٤]، والتحقيق يُثبتُ خلاف ذلك، فابن السراج يمنع ذلك، وهذا نص كلامه: ((المصادر التي في معنى "أن نفعل" لا يجوز أن يتقدَّم ما في صلتها عليها))[٥]، وممن تابع الرضي في إجازته التفتازاني(ت:٧٩٣هـ)[٦]، والكفوي(ت: ١٠٩٤هـ)[٧]، والآلوسي الذي لم يرتضِ ما أوَّل به المانعون معللًا ذلك بأنَّ ((التأويل المذكور على المشهور في المصدر المنكَّر دون المعرَّف، وأما ثانيًا فلأنه إذا سلم العموم فليس كلُّ ما أُوِّل بشيء حكمُه حكم ما أُوِّل به، وأما ثالثًا فلأنَّ المقدَّم هنا ظرف وقد اشتهر أنه يُغتفر فيه ما لا يُغتفر في

---

(١) شعره ، حاتم صالح الضامن:٢٥ ، وينظر: خزانة الأدب:٤٣٢/٣ ، والمعجم المفصل في شواهد العربية:١٠٩/٨ .

(٢) يُنظر: شرح الكافية الشافية:١٠١٩/٢ ، وشرح الرضي على الكافية:٤٠٦/٣ ، وشرح الأشموني:٢١٢/٢-٢١٣ ، وهمع الهوامع:٥٧/٣ ، والنحو الوافي:٢١٦/٣ .

(٣) شرح الرضي على الكافية:٤٠٦/٣ ، والآيتان سبق تخريجهما.

(٤) يُنظر: همع الهوامع:٥٧/٣ .

(٥) الأصول في النحو:٢٢٤/٢ .

(٦) يُنظر: مختصر المعاني (مختصر لشرح تلخيص المفتاح) : ٣١٠ ، وروح المعاني:١٢٢/١٢ .

(٧) يُنظر: الكليات:٥٩١ .

غيره)) [١]، وأيَّد هذا من المحدثين الشيخ مصطفى الغلاييني(ت: ١٣٦٤هـ)[٢]، والأُستاذ عباس حسن الذي قال:((أما المعمول شبه الجملة فالأحسن الأخذ بالرأي الذي يبيح تقديمه؛ لوروده في القرآن الكريم (...)ولا داعي للتكلّف والتأويل للمنع، من غير داعٍ، وبخاصة في القرآن))[٣] ، وتبنَّى هذا الدكتور فاضل السامرائي ورأى أنّه رأي أولى بالقبول، والحكم بمنعه تعسّف[٤] ، وهو الصواب لوروده في أكثر من موضع في نهج البلاغة.

فمن الشواهد العَلَوية قوله(A)في تعظيم الله تعالى وتمجيده:((**وَافْتَرَضَ مِنْ أَلْسِنَتِكُمُ الذِّكْرَ وَأَوْصَاكُمْ بِالتَّقْوَى**)) [٥].

لمّا كان لكلٍّ من الجوارح عبادة مفترَضة عليه كانت العبادة المفروضة على اللسان هي الذكر؛ فهو سبيل عظيم الأثر في تهذيب سلوك الإنسان وتنظيم عباداته[٦]، وهو معنى مستوحى من قوله تعالى: چ □ □ ى ى ي ي □ □ چ [سورة الأحزاب]، يريد به الإمام(A)أنَّ الله تعالى أوجبَ عليكم أنْ تذكروه سبحانه بألسنتكم[٧].

ومحلُّ الشاهد في النص تقديمُ الجار والمجرور (من ألسنتكم) على المصدر العامل فيهما (الذكر)، وقد وجَّه ابنُ أبي الحديد هذا توجيهًا تابع فيه مذهب المانعين، فقال: ((قوله: "وافترض من ألسنتكم الذكر" افترض عليكم أنْ تذكروه و تشكروه بألسنتكم و "من" متعلقة بمحذوف دلَّ عليه المصدر المتأخر تقديره: وافترض عليكم الذكر من ألسنتكم الذكر))[٨]، ولم يرتضِ ذلك الخوئي فذهب إلى متابعة الرضي قائلًا: (("أنْ" موصول حرفي لا يتقدّم معموله عليه فلا يجوز تعلّقه [بنفس المصدر المذكور] إلاّ أنه يتوجّه عليه أنّ الظرف و الجارّ والمجرور يتّسع فيه ما لا يتّسع في غيره كما صرّح به المحقّقون من علماء الأدبية ، ومثله قوله تعالى: ﴿فلمّا بلغ معه السّعي﴾ فيصحّ فيهما تعلّقهما بالمصدر المذكور و لا حاجة

---

(١) روح المعاني:١٢٢/١٢ .

(٢) يُنظر: جامع الدروس العربية:٢٧٨/٣ـ٢٧٩.

(٣) النحو الوافي:٢١٦/٣ .

(٤) يُنظر: الجملة العربية تأليفها واقسامها:٦٠ .

(٥) شرح (المعتزلي) :١١٦/١٠ .

(٦) يُنظر: شرح (البحراني) : ٤٠٣/٣ .

(٧) يُنظر: منهاج البراعة(الخوئي) :٣٨٧/١٠ .

(٨) شرح (المعتزلي) :١١٩/١٠ .

إلى التقدير))[١]؛ لأنَّ هذا التقدير سيُفضي ـ بلا شك ـ إلى دلالة غير التي يقصدها الإمام (A)، فالذي يبدو أنَّ تقديم شبه الجملة واستعمال (مِن) يوحي بدلالة الابتداء، وقد يكون هذا ما أدى إلى تعدية الفعل (اقترض) بـ(من) على حين أنَّ المشهور في إرادة الوجوب أنْ يتعدى بـ(على)، وكأن الإمام يشير بذلك إلى أنَّ الذكر اللساني يعدُّ مقدِّمةً لغيره من العبادات، ولعل ما يعضد هذا التوجيه ما ورد من الحديث النبوي الشريف: ((الإيمانُ قولٌ باللسان، ومعرفة بالقلب، وعمل بالأركان))[٢]، والحق أنَّ اللجوء إلى التقدير والتأويل لا يؤدي إلى تلك الدلالات، زيادةً على أنَّ هذا التقدير لا يزيد شيئًا على التركيب إنْ لم نقل يُفقد النص فصاحته وبلاغته، وإلا فما الداعي إلى تقدير مصدر مذكور في الجملة سوى الحفاظ على قاعدة بُنِيتْ في الأساس على استقراء ناقص وأُريدَ لها أنْ تطَّردَ.

ومن الشواهد العَلَوية أيضًا قوله (A) في كتاب إلى المنذر بن الجارود العبدي[٣] وقد كان الإمام استعمله على بعض النواحي فخان الأمانة في بعض ما ولّاه من أعماله: ((**أَمَّا بَعْدُ فَإِنَّ صَلاَحَ أَبِيكَ غَرَّنِي مِنْكَ وَ ظَنَنْتُ أَنَّكَ تَتَّبِعُ هَدْيَهُ وَ تَسْلُكُ سَبِيلَهُ فَإِذَا أَنْتَ فِيمَا رُقِّيَ إِلَيَّ عَنْكَ لاَ تَدَعُ لِهَوَاكَ اِنْقِيَادًا وَ لاَ تُبْقِي لآِخِرَتِكَ عَتَادًا**))[٤].

(١) منهاج البراعة(الخوئي): ٣٧٦/١٠ ، والنص القرآني سبق تخريجه ، يذهب الباحثون إلى أنَّ ما بين القوسين خطأ ، لاستعمال (النفس) في غير التوكيد ؛ لذلك يقولون : الشيء نفسه ، غير أنَّه لا مانع من ذلك في اللغة والنحو ، قال سيبويه : ((وتجري هذه الأشياء التي هي على ما يستخفُّون بمنزلة ما يحذفون من نفس الكلام)) ١/ ٢٦٦، وقال أيضًا: ((وذلك قولك: نزلت بنفس الجبل)) ٣٧٩/٢. وينظر: الخصائص:١٨٩/٣ ، وكناشة النوادر : ١١٤ ـ ١١٥ .

(٢) بحار الأنوار: ٦٨/٦٦ .

(٣) المنذر بن الجارود (واسمه بشر) ابن عمرو بن خنيس العبديّ: أمير، من السادة الأجواد، وُلد في عهد النبي (9) وشهد الجمل مع الإمام عليّ (A) وولّاه عليّ إمرة إصطخر وهي بلدة بفارس ثم بلغه عنه ما ساءَه، فكتب إليه الكتاب الذي أوردته في المتن فعزله. ثم ولاه عبيد الله بن زياد ثغر الهند سنة(٦١هـ) فمات فيها وقيل سنة(٦٢هـ). ينظر : الإصابة في تمييز الصحابة، العسقلاني، تح: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض :٢٠٩/٦،والأعلام:٢٩٢/٧ .

(٤) شرح (المعتزلي) :٥٤/١٨ .

والشاهد فيه قوله (ولا تدعُ لهواك انقيادًا) ، فقدَّم شبه الجملة على العامل فيها وهو المصدر (انقيادًا) ، وقد ذكر ابن ابي الحديد والخوئي من شُرّاح النهج هذا الوجه، لكنَّهما ذهبا إلى متابعة من قال بمنع هذا التقديم من النحويين[١].

ومن الشواهد العَلَوية أيضًا قوله(A) في خطبة ذكر فيها منِ انحرف عن القرآن الكريم: ((**وَسَمَّوْا صِدْقَهُمْ عَلَى اَللَّهِ فِرْيَةً**))[٢]،فتعلَّقت شبه الجملة(على الله) بالمصدر المتأخِّر عنها(فرية) وهو العامل فيها .

ومن الشواهد العَلَوية أيضًا قوله (A) في الوصية بالتقوى: ((**وَعَظُمَتْ فِيكُمْ سَطْوَتُهُ وَ تَتَابَعَتْ عَلَيْكُمْ عَدْوَتُهُ**))[٣].

ومن الشواهد العَلَوية أيضًا قوله(A)في مقطع من دعاء كُميل بن زياد(Λ)[٤]: ((**وعَظُم فيما عندَكَ رغْبتُه**))[٥].

بعد هذا الحشد من الشواهد الفصيحة يبدو أنَّ القول بمنع تقديم شبه الجملة على المصدر العامل فيها غير مقبول ولا يمكن التعويل عليه، ثم إنَّ اللجوء إلى التأويل والتقدير لا ينسجم وظاهر هذه النصوص، وهو خلاف أُسس التقعيد النحوي التي ينبغي أنْ تستند إلى النصوص الفصيحة، ولا شك في أنَّ نهج البلاغة من تلك النصوص وأهمها بعد القرآن الكريم والسنة النبوية المطهَّرة.

واحتكامًا إلى كلِّ ما تقدَّم يجب تعديل القاعدة النحوية بالنحو الآتي: **يجوز تقدّم شبه الجملة على المصدر العامل فيها لورود ذلك في نهج البلاغة فضلًا عن القرآن الكريم وكلام العرب نظمًا ونثرًا.**

---

(١) يُنظر: المصدر نفسه: ٥٧/١٨ ، ومنهاج البراعة (الخوئي) : ٣٩٧/٢٠ .

(٢) شرح (المعتزلي) : ١٠٤/٩ .

(٣) المصدر نفسه: ٥/١٣ ، عدوته : عدوانه أو ظلمه . ينظر: معجم مقاييس اللغة: ٢٥١/٤ (عدو).

(٤) هو كميل بن زياد النخعي ، تابعي ثقة ، من أصحاب الإمام علي (A) ، كان شريفًا مُطاعًا في قومه ، شهد صفين مع الإمام علي (A) ، سكن الكوفة ، وروى الحديث ، قتله الحجّاج صبرًا سنة (٨٢ هـ) . يُنظر :الطبقات الكبرى: ٢١٧/٦ ،والأعلام: ٢٣٤/٥ .

(٥) مصباح المتهجد ، الطوسي:٨٤٥ ، ويُنظر: إقبال الأعمال ، ابن طاووس، تح: جواد القيومي الأصفهاني:٣٣٢/٣

المبحث الأول: ما منعَهُ أغلبُ النحويين في الأفعال:

المسألة الأولى: جواز وقوع الفعل الماضي خبراً لـ(كان) بلا (قد):

الأصل في الخبر الإفراد[١]، وقد يقع جملةً[٢]، ((لتضمّنها للحكم المطلوب من الخبر، كتضمن المفرد له))[٣]، والجملة الواقعة خبرًا هي ((الجملة المتمِّمة لمبتدإ الجملة الإسمية ويكثر أنْ تُتَمم الجملة الفعلية مبتدأ الكلام في الجملة الإسمية مثل" زيد حضر"))[٤]، وتكون خبرًا لمبتدإ، أو لفعلٍ من الأفعال الناقصة، أو لحرفٍ مشبَّه بالفعل [٥]. وموضعها رفعٌ في بابَي المبتدإ أو (إنَّ)، ونصبٌ في بابَي (كان)، و(كاد) .

وقد اختلف النحويون في وقوع الجملة المصدَّرة بالفعل الماضي خبرًا لـ(كان وأخواتها)، فالكوفيون يشترطون (قد) ظاهرةً أو مقدَّرةً، وفي هذا قال الفراء: ((وقولك للرجل: أصبحتَ كَثُرَ مالُك، لا يجوز إلاّ وأنتَ تريدُ: قد كَثُرَ مالُك؛ لانّهما جميعًا قد كانا، فالثاني حال للأوّل، والحالُ لا تكون إلا بإضمار "قد" أو بإظهارها))[٦]، وأكد مذهبه هذا في موضع

---

(١) يُنظر: اللباب في علل البناء والإعراب :١٤٠/١ ، ومغني اللبيب:٥٨٤ ، وهمع الهوامع:٣٧٥/١ .

(٢) يُنظر: المقرب:٨٣/١ ، وشرح الرضي على الكافية:٢٣٧/١.

(٣) شرح الرضي على الكافية:٢٣٧/١ .

(٤) تجديد النحو ،د. شوقي ضيف:٢٥٨.

(٥) يُنظر: إعراب الجمل وأشباه الجمل، د. فخر الدين قباوة: ١٤٧ .

(٦) معاني القرآن (الفراء):٢٤/١ .

آخر[١]، وهو مذهب نُسِبَ إلى عامة الكوفيين أيضًا[٢]، وقد نَسب الرضي إلى ابن درستويه(ت:٣٤٧هـ) القول بمنع وقوع الماضي خبرًا لـ(كان) مطلقًا ،وقد اعترض عليه الرضي وردَّه فأجاز وقوع الماضي خبرًا لـ(كان) من دون اشتراط(قد) ظاهرة أو مقدَّرة [٣].

وقد علَّل أصحاب هذا المذهب اشتراطهم هذا التقدير ((بأنّ الفعل الذي يقع خبرًا إذا كان ماضيًا لم يحتج معه إلى "كان وأخواتها "؛ لأنَّها إنما دخلت على الجملة لتدلّ على الزمان، فإذا كان الخبر يعطي الزمان لم يحتج إليها وكان ذكرها فضلًا))[٤]، فاشتراط (قد) قبل الماضي إنما جاء من وجهة نظرهم ليكتسب الفعل دلالة التقريب من الحال، وتصبح جملة: كان زيد قام، المرفوضة لديهم بعد دخول (قد) أو تقديرها بمعنى: كان زيد يقوم[٥]، وهو رأي غير دقيق؛ فلو صحّ لَما جاز القول: يكون زيد يقومُ؛ إذ إنَّ دلالة الاستقبال مفهومةٌ من الفعل وخبره [٦].

ويرى النحويون البصريون جواز وقوع الماضي خبرًا لـ(كان وأخواتها) دونما (قد) ظاهرة أو مقدَّرة، لورود ذلك في الشعر والنثر[٧]، والكثرة تُجيز القياس، بل هي دليل من أدلته[٨]، ومن أجل هذا ذهب ابن مالك إلى جوازه إلا في (صار)، و(ليس)، وكذلك فيما تصدّره النفي (مادام) وأخواتها، فاشترط لوقوع الماضي خبرًا لـ(ليس) بأن يكون اسمُها ضميرَ شأنٍ[٩] ،ولم يرتضِ أبو حيان ذلك [١٠]، وهو على حق؛ لأنَّ مجيءَ خبر (ليس) فعلًا ماضيًا

(١) ينظر:المصدر نفسه:٢٨٢/١ .

(٢) يُنظر: ارتشاف الضرب:١١٦٧/٣ ، وهمع الهوامع: ٤١٨/١ .

(٣) يُنظر:شرح الرضي على الكافية:١٤٣/٢ ، والجملة الخبرية في نهج البلاغة:١٨٢ ، ولم أجد رأي ابن درستويه هذا في المطبوع من كتبه.

(٤) شرح جمل الزجاجي(ابن عصفور):٣٨٠/١ ، ويُنظر: همع الهوامع: ٤١٨/١ .

(٥) يُنظر: شرح جمل الزجاجي(ابن عصفور):٣٨٠/١ ، وهمع الهوامع: ٤١٨/١ ، والنحويون والقرآن:٣٨ .

(٦) يُنظر: شرح الرضي على الكافية: ١٤٣/٢.

(٧) يُنظر: شرح التسهيل(ابن مالك):٣٦٧/١ ، وشرح الرضي على الكافية:١٤٣/٢، وهمع الهوامع:٤١٨/١ .

(٨) يُنظر: شرح الرضي على الكافية:١٤٣/٢، والتذييل والتكميل :١٨٩/٩،و همع الهوامع:٣٢٦/٢ .

(٩) يُنظر: شرح التسهيل(ابن مالك):٣٤٤/١ ، ٣٦٨،٣٦٧.

(١٠) يُنظر: ارتشاف الضرب: ١١٦٧/٣ .

مجردًا من (قد) ثابتٌ في لغة العرب شعرها ونثرها، ومنه في نصوص نهج البلاغة؛ إذ قال الإمام(A): ((**لَيْسَ كُلُّ مَنْ رَمَى أَصَابَ**))[١] .

وأخذ برأي البصريين في عدم اشتراط (قد) في خبر (كان) أبو حيان ايضًا، جاء ذلك في معرض تفسيره لقوله تعالى: ﭽ ﯣ ﯤ ﯥ ﯦ ﯧ ﯨ ﯩ ﯪ ﯫ ﯬ ﯭ ﯮ ﯯ ﯰ ﯱ ﭼ [سورة النساء من الآية:٤٣]: ((في قوله: أو جاء، أو لامستم دليل على جواز وقوع الماضي خبرًا لـ"كان" من غير (قد)، وادّعاء إضمارها تكلف خلافًا للكوفيين لعطفها على خبر "كان" والمعطوفُ على الخبرِ خبَر))[٢]، ونحا هذا المنحى علماء آخرون أيضًا [٣].

وقد احتج المجوّزون لذلك بجملة من الشواهد النحوية، فمن القرآن الكريم[٤] قوله تعالى: ﭽ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﮏ ﮐ ﮑ ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﭼ [سورة يوسف من الآية:٢٦].

يتضح مما تقدّم ذكره رجحان مذهب البصريين وابن مالك؛ لأنَّ الشواهد التي جاءت مجرَّدةً من (قد) كثيرة في القرآن الكريم والشعر، وبهذا يظهر أنَّ مذهب المانعين محجوج بالسماع والقياس أيضًا؛ إذ بالإمكان حمله على الماضي بعد(كان) في صيغة (ما أفعله) الدالة على التعجب في نحو: ما كانَ أحسنَ زيدًا، والقول بزيادة (كان) في هذا الموضع لا يُبطِلُ الاستدلال به [٥] .

والشواهد على هذه المسألة في نهج البلاغة كثيرة، منها ما جاء في كتابٍ له (A)إلى بعض عمّاله: ((**أَمَّا بَعْدُ فَقَدْ بَلَغَنِي عَنْكَ أَمْرٌ إِنْ كُنْتَ فَعَلْتَهُ فَقَدْ أَسْخَطْتَ رَبَّكَ وَعَصَيْتَ إِمَامَكَ وَ أَخْزَيْتَ أَمَانَتَكَ**))[٦].

الشاهد فيه قوله(A): (إِنْ كُنْتَ فَعَلْتَهُ)، فـ(كان) واسمه ضمير الرفع(التاء)، والجملة الفعلية المصدَّرة بالفعل الماضي المجرَّد من(قد) لفظًا وتقديرًا في محل نصب خبر، وإنما حكمتُ بعدم تقديرها ههنا استنادًا إلى المعنى الذي تؤديه وهو تقريب الفعل الماضي من

---

(١) شرح (المعتزلي) :١١٣/١٦ .

(٢) البحر المحيط:٦٥٤/٣ ، ويُنظر: ارتشاف الضرب:١١٦٧/٣ .

(٣) يُنظر: الدر المصون:٦٠٨/٤ ، واللباب في علوم الكتاب:١١٧/٨ ، وهمع الهوامع:٤١٧/١ .

(٤) يُنظر: شرح الرضي على الكافية:١٤٢/٢-١٤٣، وهمع الهوامع:٤١٧/١ ، والنحويون والقرآن:٣٩ .

(٥) يُنظر: النحويون والقرآن:٣٩ .

(٦) شرح (المعتزلي) :١٦٤/١٦ .

الحال وهذا متعذّر في النص؛ إذ الإمام(A)في معرض سَوق اتهامات بخيانة الأمانة وصَلَتْه عن هذا العامل، فالكلام عن وقائع جرت في الماضي، ولهذا لم يأتِ بـ(قد)؛لأنها تقرِّب الحدث من الحال، هذا فضلًا عن أنَّها حرف تحقيق وتوكيد للماضي[١]، وهذا المعنى لا يتفق وسياق النص، فالإمام يريد التحقق من اتّهام قد يصدق وقد لا، فكيف يؤكِّد ما لم يثبُت أو يتحقَّق؟

ولعلّ ما يؤكِّد ما ذهبتُ إليه هو مضي الشرط في هذا النص على حين أنّ النحويين ينكرون ذلك ويمنعونه[٢]، فأداة الشرط عندهم تُحيل زمن الماضي بعدها إلى المستقبل، غير أنَّ هذا الحكم لا ينسجم والمعنى المتحصِّل من ظروف القول في هذا النص، فمعنى المضي ثابت فيه لا يمكن تأويله أو تقديره، ولهذا ذهب المبرِّد إلى إجازة ذلك بشرط مجيء (كان) بعد الأداة؛ إذ إنَّها تبقى على مُضيِّها لفظًا ومعنًى مستندًا بذلك إلى قوله تعالى: ﭽ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ ﮜ ﮝ ﮞ ﮟ ﮠ ﮡ ﮢ ﮣ ﮤ ﮥ ﮦ ﮧ ﮨ ﮩ ﮪ ﮫ ﮬ ﮭ ﮮ ﮯ ﮰ ﮱ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﯠ ﯡ ﯢ ﯣ ﯤ ﯥ ﯦ ﯧ ﯨ ﯩ ﯪ ﯫ ﯬ ﯭ ﯮ ﯯ ﯰ ﯱ ﯲ ﯳ ﯴ ﯵ ﯶ ﯷ ﯸ ﯹ ﯺ ﯻ ﯼ ﯽ ﯾ ﯿ ﰀ ﰁ ﰂ ﰃ ﰄ ﰅ ﰆ ﰇ ﰈ ﰉ ﰊ ﰋ ﰌ ﰍ ﰎ ﰏ ﰐ ﰑ ﰒ ﰓ ﰔ ﰕ ﰖ ﰗ ﰘ ﰙ ﰚ ﰛ ﰜ ﰝ ﰞ ﰟ ﰠ ﰡ ﰢ ﰣ ﰤ ﰥ ﰦ ﰧ ﰨ ﰩ ﰪ ﰫ ﰬ ﰭ ﰮ ﰯ ﰰ ﰱ ﰲ ﰳ ﰴ ﰵ ﰶ ﰷ ﰸ ﰹ ﰺ ﰻ ﰼ ﰽ ﰾ ﰿ ﱀ ﱁ ﱂ ﱃ ﱄ ﱅ ﱆ ﱇ ﱈ ﱉ ﱊ ﱋ ﱌ ﱍ ﱎ ﱏ ﱐ ﱑ ﱒ ﱓ ﱔ ﱕ ﱖ ﱗ ﱘ ﱙ ﱚ ﱛ ﱜ ﱝ ﱞ ﱟ ﱠ ﱡ ﱢ ﱣ ﱤ ﱥ ﱦ ﱧ ﱨ ﱩ ﱪ ﱫ ﱬ ﱭ ﱮ ﱯ ﱰ ﱱ ﱲ ﱳ ﱴ ﱵ ﱶ ﱷ ﱸ ﱹ ﱺ ﱻ ﱼ ﱽ ﱾ ﱿ ﲀ ﲁ ﲂ ﲃ ﲄ ﲅ ﲆ ﲇ ﲈ ﲉ ﲊ ﲋ ﲌ ﲍ ﲎ ﲏ ﲐ ﲑ ﲒ ﲓ ﲔ ﲕ ﲖ ﲗ ﲘ ﲙ ﲚ ﲛ ﲜ ﲝ ﲞ ﲟ ﲠ ﲡ ﲢ ﲣ ﲤ ﲥ ﲦ ﲧ ﲨ ﲩ ﲪ ﲫ ﲬ ﲭ ﲮ ﲯ ﲰ ﲱ ﲲ ﲳ ﲴ ﲵ ﲶ ﲷ ﲸ ﲹ ﲺ ﲻ ﲼ ﲽ ﲾ ﲿ ﳀ ﳁ ﳂ ﳃ ﳄ ﳅ ﳆ ﳇ ﳈ ﳉ ﳊ ﳋ ﳌ ﳍ ﳎ ﳏ ﳐ ﳑ ﳒ ﳓ ﳔ ﳕ ﳖ ﳗ ﳘ ﳙ ﳚ ﳛ ﳜ ﳝ ﳞ ﳟ ﳠ ﳡ ﳢ ﳣ ﳤ ﳥ ﳦ ﳧ ﳨ ﳩ ﳪ ﳫ ﳬ ﳭ ﳮ ﳯ ﳰ ﳱ ﳲ ﳳ ﳴ ﳵ ﳶ ﳷ ﳸ ﳹ ﳺ ﳻ ﳼ ﳽ ﳾ ﳿ ﴀ ﴁ ﴂ ﴃ ﴄ ﴅ ﴆ ﴇ ﴈ ﴉ ﴊ ﴋ ﴌ ﴍ ﴎ ﴏ ﴐ ﴑ ﴒ ﴓ ﴔ ﴕ ﴖ ﴗ ﴘ ﴙ ﴚ ﴛ ﴜ ﴝ ﴞ ﴟ ﴠ ﴡ ﴢ ﴣ ﴤ ﴥ ﴦ ﴧ ﴨ ﴩ ﴪ ﴫ ﴬ ﴭ ﴮ ﴯ ﴰ ﴱ ﴲ ﴳ ﴴ ﴵ ﴶ ﴷ ﴸ ﴹ ﴺ ﴻ ﴼ ﴽ ﴾ ﴿ ﵀ ﵁ ﵂ ﵃ ﵄ ﵅ ﵆ ﵇ ﵈ ﵉ ﵊ ﵋ ﵌ ﵍ ﵎ ﵏ ﵐ ﵑ ﵒ ﵓ ﵔ ﵕ ﵖ ﵗ ﵘ ﵙ ﵚ ﵛ ﵜ ﵝ ﵞ ﵟ ﵠ ﵡ ﵢ ﵣ ﵤ ﵥ ﵦ ﵧ ﵨ ﵩ ﵪ ﵫ ﵬ ﵭ ﵮ ﵯ ﵰ ﵱ ﵲ ﵳ ﵴ ﵵ ﵶ ﵷ ﵸ ﵹ ﵺ ﵻ ﵼ ﵽ ﵾ ﵿ ﶀ ﶁ ﶂ ﶃ ﶄ ﶅ ﶆ ﶇ ﶈ ﶉ ﶊ ﶋ ﶌ ﶍ ﶎ ﶏ ﶐ ﶑ ﶒ ﶓ ﶔ ﶕ ﶖ ﶗ ﶘ ﶙ ﶚ ﶛ ﶜ ﶝ ﶞ ﶟ ﶠ ﶡ ﶢ ﶣ ﶤ ﶥ ﶦ ﶧ ﶨ ﶩ ﶪ ﶫ ﶬ ﶭ ﶮ ﶯ ﶰ ﶱ ﶲ ﶳ ﶴ ﶵ ﶶ ﶷ ﶸ ﶹ ﶺ ﶻ ﶼ ﶽ ﶾ ﶿ ﷀ ﷁ ﷂ ﷃ ﷄ ﷅ ﷆ ﷇ ﷈ ﷉ ﷊ ﷋ ﷌ ﷍ ﷎ ﷏ ﷐ ﷑ ﷒ ﷓ ﷔ ﷕ ﷖ ﷗ ﷘ ﷙ ﷚ ﷛ ﷜ ﷝ ﷞ ﷟ ﷠ ﷡ ﷢ ﷣ ﷤ ﷥ ﷦ ﷧ ﷨ ﷩ ﷪ ﷫ ﷬ ﷭ ﷮ ﷯ ﷰ ﷱ ﷲ ﷳ ﷴ ﷵ ﷶ ﷷ ﷸ ﷹ ﷺ ﷻ ﷼ ﷽ ﷾ ﷿ ﭼ [سورة المائدة من الآية:١١٦] [٣]، وبهذا يكون هذا النصُّ دليلًا على جواز مُضي الشرط لفظًا ومعنًى؛ فالزمن الشرطي لا تفرضه الأداة ولا فعل الشرط ، بل الفيصل في ذلك السياق والقرائن المحيطة بالنص[٤].

ومن الشواهد أيضًا قوله (A) مخوِّفًا أهلَ النهروان: ((**قَدْ طَوَّحَتْ بِكُمُ اَلدَّارُ وَ اِحْتَبَلَكُمُ اَلْمِقْدَارُ وَقَدْ كُنْتُ نَهَيْتُكُمْ عَنْ هَذِهِ اَلْحُكُومَةِ فَأَبَيْتُمْ عَلَيَّ إِبَاءَ اَلْمُخَالِفِينَ**))[٥].

محل الشاهد (كنت نهيتكم) والفعل الماضي لا يحتاج هنا إلى (قد) مُضمَرة ؛ فالإمام في معرض إنذار الخوارج في النهروان وتحذيرهم، بعد أنْ نهاهم عن قبول التحكيم في صفّين

---

(١) ينظر: الجنى الداني:٢٥٥ ، ومغني اللبيب: ٨٢٦ ــ ٨٢٩ .

(٢) يُنظر: الأصول في النحو:١٩٠/٢ ، وشرح التسهيل(ابن مالك): ٩٢/٤-٩٣، وارتشاف الضرب:١٨٨٧/٤ .

(٣) يُنظر: الأصول في النحو:١٩٠/٢ ، وشرح التسهيل(ابن مالك):٩٢/٤، وارتشاف الضرب:١٨٧٨/٤، وشفاء العليل في إيضاح التسهيل، السلسيلي، دراسة وتحقيق: د. الشريف عبد الله علي الحسيني:٩٦٧/٣ ، ولم أجد رأي المبرِّد هذا في كتابه المطبوع.

(٤) يُنظر: اللغة العربية معناها ومبناها، د. تمام حسان : ١٠٥ ، والزمن واللغة،د. مالك يوسف المطلبي: ٨٠ - ٨١ .

(٥) شرح (المعتزلي): ٢٦٥/٢ . ((طَوَّحَهُ، أي توَّهَهُ وذهب به هَهُنا وهَهُنا، فَتَطَوَّحَ في البلاد، إذا رمى بنفسه ههنا وههنا. وههنا. وتطاوَحَتْ بهم النَوى، أي ترامَتْ)) . الصحاح: ٣٨٩/١ (طوح) ، وينظر: شرح (البحراني):٩١/٢ . احتبلكم: أوقعكم في حبالة الصائد، يقال: احتبل الصيد إذا صاده بالحبالة. يُنظر: معجم مقاييس اللغة:١٣١/٢ (حبل) .

لكنهم رفضوا قوله[١]، فالمعنى قائم على بيان حدَثٍ في الماضي وهو ما وقع في صِفّين سنة(٣٧هـ).

ومن الشواهد أيضًا قوله (A) لشُرَيْح القاضي[٢]: ((**فَانْظُرْ يَا شُرَيْحُ لاَ تَكُونُ ابْتَعْتَ هذِهِ الدَّارَ مِنْ غَيْرِ مَالِكَ، أَوْ نَقَدْتَ الثَّمَنَ مِنْ غَيْرِ حَلاَلِكَ! فَإِذَا أَنْتَ قَدْ خَسِرْتَ دَارَ الدُّنْيَا وَدَارَ الاْخِرَة**)) [٣]. فالفعل الماضي (ابتعت) وقع هو وفاعله ومفعوله خبرًا لـ(كان) وهو كما ترى مجردًا من (قد) ولا موجِبَ لتقديرها أيضًا؛ لأنَّ الخبر في سياق الاحتمال، على حين أنَّ (قد) تدلُّ على التحقيق والتوكيد.

ومن الشواهد على هذه المسألة أيضًا قوله (A) في خطبة له بعد اتّهامه بقتل الخليفة عثمان: ((**وَإِنْ كَانُوا وَلُوهُ دُونِي فَمَا اَلتَّبِعَةُ إِلاَّ عِنْدَهُمْ**))[٤].

ومحل الشاهد هو (كانوا ولوه...) إذ تصدّرت الجملة بالفعل الماضي، وهي في محل نصب خبر لـ(كان)، وهي مجردة من (قد).

ومثله أيضًا قوله (A) في خطبة له لما بُويعَ بالمدينة:((**وَلَيَسْبِقَنَّ سَابِقُونَ كَانُوا قَصَّرُوا، وَلَيُقَصِّرَنَّ سَبَّاقُونَ كَانُوا سَبَقُوا**))[٥].

وبهذا يتضح أنَّ السياق هو الحاكم في مسألة اقتران الفعل الماضي الواقع خبرًا لـ(كان وأخواتها) بـ(قد) من عدمه، واشتراط ذلك لفظًا أو تقديرًا ما لا تؤيِّده الشواهد الكثيرة الواردة في النهج – فضلًا عن الشواهد القرآنية والشعرية – وهذه الشواهد لا تُرد مادامتْ من

---

(١) ينظر: شرح (الموسوي) : ٢٨٤/١ .

(٢) هو شُرَيْح بن الحارث بن قيس بن الجهم الكندي، أبو أمية، من أشهر القضاة الفقهاء في صدر الإسلام. أصله من اليمن وهو ممن أسلم في حياة النبي محمد (9) ولم يرَهُ، وليَ قضاء الكوفة في زمن الخليفة عمر وعثمان والإمام علي(A) ومعاوية، قال ابن أبي الحديد: وأقرّ عليٌّ (A) شُرَيحًا على القضاء مع مخالفته له في مسائل كثيرة في الفقه مذكورة في كتب الفقهاء، وسُئِل شريح عن الحجّاج الثقفي: أكان مؤمناً؟ فقال: نعم، بالطاغوت، كافراً باللّه تعالى، واستعفى في أيام الحجاج، فأعفاه سنة (٧٧ هـ) ، له باع في الأدب والشعر. وعمر طويلًا وتُوفي سنة(٧٨هـ). ينظر:الطبقات الكبرى:١٨٢/٦-١٩٤، وشرح (المعتزلي):٢٨/١٤، والأعلام:١٦١/٣ .

(٣)شرح (المعتزلي) :٢٧/١٤ .

(٤)المصدر نفسه: ٣٠٣/١ .

(٥) المصدر نفسه: ٢٧٢/١ .

عصر الاحتجاج، ثم إنّ الذهاب إلى تقدير كلِّ هذه الشواهد مما لا يمكن قبوله بحال ، زيادة على أنَّه يبدو متكلفًا ومتعذرًا أحيانًا، فضلًا عن الأصل عدم التقدير في الغالب.

واستنادًا إلى كلِّ ما تقدَّم يجب تعديل القاعدة النحوية بالقول: **يجوز وقوع الماضي خبرًا لـ(كان) بلا (قد) ظاهرةً أو مقدَّرةً لورود ذلك كثيرًا في نهج البلاغة، فضلًا عن القرآن الكريم و كلام العرب شعرًا ونثرًا ، كما يجوز ذلك في (ليس) خلافًا لتقييد ابن مالك.**

المسألة الثانية: جواز إجراء الفعل (عدَّ) مجرى الظَّن:

(ظن وأخواتها) من النواسخ الفعلية التي تباشر الجملة الإسمية، وهي مجموعة من الأفعال تدخل على المبتدإ والخبر فتنصبهما مفعولين لها، وتنقسم على قسمين: أفعال القلوب وأفعال التحويل[١]، ولمشابهة بعض الأفعال أفعالَ الظن معنًى وعملًا حُمِلَتْ عليها في نصب المفعولين،من ذلك الفعل (عدَّ)، وهو فعل قد اختلف النحويون في حَمله على معنى الظن على مذاهب وآراء .

فقد أنكرَ ابن عصفور إجراءه مجرى الظن[٢]، وتابعه على هذا أبو حيان[٣]، ونسب السيوطي هذا المنع إلى أكثر النحويين[٤] .

ويرى ابنُ مالك أنَّ إجراء الفعل (عدَّ) مجرى الظن كثيرٌ في لغة العرب إلا أنَّ النحويين أغفلوا التصريح به، فقال: ((وإجراء "عدَّ " مجرى "ظن" معنى وعملًا مما أغفله أكثر النحويين وهو كثير في كلام العرب))[٥]،محتجًا لذلك بشواهد من الحديث النبوي الشريف والشعر العربي، فمن الحديث ما رُوي عن بعض الصحابة:((جاء جبريل "A" إلى النبي (9) فقال: ما تعدّون أهل بدر فيكم، قال: من أفضل المسلمين))[٦] .

---

(١) يُنظر: ارتشاف الضرب :٢٠٩٧/٤ ـ ٢٠٩٨ ،وشرح ابن عقيل:٢٨/٢.

(٢) يُنظر: شرح جمل الزجاجي(ابن عصفور) :٣٧٦/١ .

(٣) يُنظر: ارتشاف الضرب :٢٠٩٩/٤ .

(٤) يُنظر:همع الهوامع :٥٣٧/١ .

(٥) شواهد التوضيح:١٨٣ ، ويُنظر: شرح الكافية الشافية:٥٤٥/٢ ، والاستقراء الناقص:٣٦٧ .

(٦) صحيح البخاري :٨٠/٥ (٣٩٩٢) ، وينظر: شواهد التوضيح:١٨٣

وأما الشواهد الشعرية فمنها قول النعمان بن بشير الأنصاري[١] : [من الطويل]

فلا تَعْدُدِ المولى شَريكَك في الغِنى ولكنَّما المولى شريكُك في العُدْمِ

ومثله قول الشاعر أبي دواد الإيادي[٢]: [من الخفيف]

لاَ أَعُدُّ الإِقْتَارَ عُدْمًا وَلَكِنْ فَقْدُ مَنْ قَدْ رُزِئْتُه الإِعْدَامُ

لهذا فلا حجة لمن منع ورود (عدَّ) بمعنى الظن، ومن هنا ذهب الكوفيون وبعض البصريين إلى إجازة استعماله في هذا المعنى[٣]، وممن أيّد هذا المذهب ابن هشام اللخمي(ت:٥٧٧هـ)[٤]، كما صرَّح به الرضي[٥]، وابنُ ابي الربيع(ت:٦٨٨هـ)[٦]، وابن هشام[٧]، وابن عقيل[٨]، واختاره آخرون[٩] .

وقد تأوَّل المانعون هذه الشواهد على إرادة الحال ، فقد ذهب ابنُ عصفور إلى أنّه لا وجه لمعنى الظن في (عدَّ) في مثل قولهم: عددت زيدًا عالمًا ؛ لأنَّ (عالمًا) حالٌ ؛ لأنَّ التنكير لازمٌ فيها فلا يُقال: عددتُ زيدًا العالم[١٠] ، وهو تأويل بعيد يرفضه المعنى أو يُضعفه[١١] .

ومن شواهد هذه المسألة في الكلام العَلَوي المبارك قوله (A) في وصف الزمان: ((**أَيُّهَا اَلنَّاسُ إِنَّا قَدْ أَصْبَحْنَا فِي دَهْرٍ عَنُودٍ وَزَمَنٍ شَدِيدٍ يُعَدُّ فِيهِ اَلْمُحْسِنُ مُسِيئًا وَيَزْدَادُ اَلظَّالِمُ فِيهِ عُتُوًّا**))[١٢] .

---

(١) يُنظر: شواهد التوضيح:١٨٣، وخزانة الأدب:٥٧/٣. والبيت في شعره، حقّقه وقدَّم له: د. يحيى الجبوري :١٤٠ .

(٢) يُنظر: شرح التسهيل(ابن مالك):٧٧/٢، وخزانة الأدب:٥٦/٣-٥٧. والبيت في ديوانه، جمعه وحققه: أنوار محمود الصالحي،ود. أحمد هاشم السامرائي:١٦٣ .

(٣) يُنظر: ارتشاف االضرب:٢٠٩٩/٤ ، وهمع الهوامع:٥٣٧/١ .

(٤) يُنظر: شرح الكافية الشافية:٥٤٥/٢ .

(٥) يُنظر: شرح الرضي على الكافية:١٥١/٤ .

(٦) يُنظر: البسيط في شرح جمل الزجاجي، تحقيق ودراسة:د. عياد بن عيد الثبيتي:٤٣٤/١ .

(٧) يُنظر: تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، ابن هشام، تحقيق وتعليق: د. عباس مصطفى الصالحي:٤٣١ .

(٨) يُنظر: المساعد:٣٥٥/١ .

(٩) يُنظر: شفاء العليل:٣٩٠/١-٣٩١ ، وشرح التصريح:٣٦٠/١-٣٦١ ، وهمع الهوامع :٥٣٧/١ .

(١٠) يُنظر: شرح جمل الزجاجي(ابن عصفور) :٣٠١/١ -٣٠٢ ، وتخليص الشواهد :٤٣١ ، وخزانة الأدب:٥٦/٣-٥٧ .

(١١) يُنظر: تخليص الشواهد :٤٣١ ، وخزانة الأدب :٥٦/٣-٥٧ .

(١٢) شرح (المعتزلي) :١٧٤/٢ .

كلامه (A) في وصف جَور زمانِه وما حلَّ فيه من المفاسد والشرور فضلًا عن سوء الظن الذي استولى على عقول الناس وسلوكهم وطبائعهم؛ لذا هم يعتقدون بأنَّ الباعث على كلِّ عمل حسن هو الرياء أو السُّمعة أو الخوف ونحو ذلك من الأُمور الناشئة من سوء الظن[١]؛ لهذا فاستعمال الفعل (عدَّ) جاء منسجمًا وما يعتقده هؤلاء الناس في ذلك الزمان ، ولا مجال لرفض معنى الظن في هذا الفعل أو إنكاره .

فيما تقدَّم من نصوص تبيّن أنّ الفعل (عدَّ) من الأفعال التي تنصب مفعولين كغيره من أفعال القلوب استنادًا إلى النصوص اللغوية الفصيحة المؤيِّدة لهذا، ومن أجل هذ فلابد من تقديم تعديل على القاعدة بما يأتي: **يجوز إجراء الفعل (عدَّ) مجرى الظن احتكامًا إلى نهج البلاغة وإلى الموروث اللغوي الفصيح المحتج به من الشعر والنثر.**

المسألة الثالثة: جواز وقوع الفعل الماضي المثبَت المجرَّد من (قد) حالًا:

يُقسِّمُ علماء العربية الحالَ أقسامًا كثيرة باعتبارات متعددة، من ذلك تقسيمها بحسب الإفراد والجملة، فهي بموجب هذه الضابطة تنقسم على الحال المفردة والحال الجملة وشبه الجملة.

أما إذا كانت الحال جملة فهي إما إسمية أو فعلية، وقد ذكر النحويون شروطها في كل حالة، وقد أجازوا مجيء الحال جملةً فعلية فعلُها ماضٍ غير أنَّهم اختلفوا في مسألة اقترانها بـ(قد)، فمنهم من أوجب اقترانها بها في حال الإثبات ومنهم من أجاز.

فقد اشترط جماعة من النحويين في الجملة الماضوية الواقعة حالًا أنْ تقترن بـ(قد) ، مظهرةً أو مضمرةً، ولعلَّ الفرّاء يقف في مقدمتهم ، فقد أعربَ عن رأيه وهو يوجه قوله تبارك وتعالى: ﭽ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﭼ [سورة البقرة من الآية:٢٨] ، فقال: ((المعنى ـ والله أعلم ـ وقد كنتم، ولولا إضمار "قد" لم يجز مثله في الكلام))[٢]، وأكد مذهبَه هذا في موضع آخر أيضًا[٣].

---

(١) ينظر: منهاج البراعة(الخوئي) :٥١/٤

(٢) معاني القرآن(الفراء):٢٤/١.

(٣) يُنظر: المصدر نفسه:٢٨٢/١ .

وقد سار على هذا المذهب جمعٌ من علماء العربية، منهم المبرَّد [١] والزجّاج[٢]، وابن السراج[٣] ،وابن جني[٤]،والزمخشري[٥]،وآخرون[٦] .

وقد احتجّ المانعون لمذهبهم بأنَّ الحالَ وصفٌ للهيأة الحاضرة، والماضي يدلُّ على ما انقطع ومضى فليس مناسبًا وقوعُه في الدلالة على الحال ؛لذا اشترطوا وجود (قد) ظاهرةً أو مقدَّرةً؛ لأنها تقرِّب الفعل الماضي من الحال[٧].

وقد نُسِبَ إلى الأخفش القول بجواز عدم الاقتران[٨]، كما نُسب القول بذلك إلى عامة عامة الكوفيين عدا الفراء[٩]، وهذا ما سوّغ لأبي البركات الأنباري دراسة ذلك كمسألة خلافية بين المدرستين [١٠].

وقد حقَّق أَحدُ الباحثين في صِحة تلك النسبة فخلص إلى أنَّ الكوفيين لا يختلفون عما رآه البصريون في هذه المسألة، فهم يُوجِبون(قد) ظاهرةً أو مضمرةً[١١]، وأنَّ رأيَ الأخفش مُجمَلًا لم يُفهم منه الجواز؛ إذ وجَّه قوله تعالى: ﭽ ﮋ ﮊ ﮉ ﮈ ﮇ ﮆ ﮅ ﮄ ﮃ ﭼ [سورة النساء من الآية: ٩٠]،فقال: (("حصرةً" اسم نصبته على الحال، و"حصرت" "فعلت" وبها نقرأ))[١٢] .

---

(١) يُنظر: المقتضب:١٢٣/٤ .

(٢) يُنظر: معاني القرآن وإعرابه:٨٩/٢ .

(٣) يُنظر: الأصول في النحو:٢٥٤/١-٢٥٥ .

(٤) يُنظر: المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تح: علي النجدي ناصف وآخرين:٢٥٠/١.

(٥) يُنظر: الكشاف:٥٤٧/١.

(٦) يُنظر : الإنصاف في مسائل الخلاف:٢٥٢/١(المسألة ٣٢) ، وشرح المفصل(ابن يعيش):٦٧/٢ ، وهمع الهوامع:٣٢٦/٢ ، وأثر القراءات القرآنية في الدراسات النحوية، د. عبد العال سالم مكرم:٥٩ .

(٧) يُنظر:المقتضب:١٢٣/٤، وعلل النحو:٥٦٤، والإنصاف في مسائل الخلاف :٢٥٤/١(المسألة ٣٢) ، واللباب في علل علل البناء والإعراب:٢٩٣/١ ،وكتاب التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، العكبري، تحقيق ودراسة: د.عبد الرحمن سليمان العثيمين(رسالة ماجستير مخطوطة): ٣٢٧ .

(٨) يُنظر: المقتضب:١٢٣/٤، والإنصاف في مسائل الخلاف:٢٥٢/١ (المسألة ٣٢) .

(٩) يُنظر: الإنصاف في مسائل الخلاف:٢٥٢/١ (المسألة ٣٢)، وشرح المفصل(ابن يعيش):٦٧/٢ .

(١٠) يُنظر: الإنصاف في مسائل الخلاف:٢٥٢/١ (المسألة ٣٢)، و مغني اللبيب:٢٢٩ .

(١١) يُنظر: ظاهرة المنع :١٤١ .

(١٢) معاني القرآن(الأخفش):٢٦٣/١ .

وذهب الطبري أيضًا إلى ضرورة التقدير ففسَّر الآية نفسَها بقوله: ((وذلك أنَّ معناه: أو جاؤوكم قد حصرت صدورهم، فترك ذكر "قد"؛ لأنَّ من شأن العرب فعل مثل ذلك ، تقول: أتاني فلان ذهبَ عقله، بمعنى: قد ذهب عقله؛ ومسموع منهم: أصبحت نظرت إلى ذات التنانير ، بمعنى: قد نظرت))[١]، وهو قول ابن الأنباري (ت:٣٢٨هـ) أيضًا [٢].

وقد نقل أبو منصور الأزهري(ت:٣٧٠هـ) عن ثعلب رأيَه في الآية مدار الخلاف، فقال: ((وقال أحمد بن يحيى: إذا أضمرت "قد" قربت من الحال وصارت كالاسم، وبها قرأ من قرأ: "حصرة صدورهم"))[٣]، وليس في كلام ثعلب ما يُشير إلى الجواز، على أنَّ ما نقله ابن خالويه (ت:٣٧٠هـ) عن الكسائي يُشير إلى إجازته التجرّد من(قد) على قلّة، فقد قال الأول: ((ولا يكون الماضي حالًا إلا مع "قد" الا ما حدثني أبو عمر عن ثعلب عن سلمة عن الفراء عن الكسائي قال: قد يكون الماضي حالًا بغير "قد"))[٤] .

يظهر مما تقدَّم أنَّ تلك المسألة من المسائل التي يكاد يُجمع البصريون وأغلب الكوفيين على ضرورة تقدير (قد)، وهذا مخالف أتم المخالفة للنقل والقياس، أما النقل فالشواهد القرآنية التي جاءت مجردة من (قد) كثيرة من ذلك قوله تعالى:< أَوْ جاؤُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ>، فـ(حصرت صدروهم) حالٌ من الضمير في (جاؤوكم) [٥].

ومنه قول امرئ القيس[٦]: [من الطويل]

لَهُ كَفَلٌ كالدِّعْصِ لَبَّدهُ النّدَى إلى حَارِكٍ مِثْلِ الغَبيطِ المُذَأّبِ

---

(١) جامع البيان: ٢٢/٨ .

(٢) يُنظر: شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات: تح: عبد السلام محمد هارون:٣٧/١ ـ٣٨ .

(٣) تهذيب اللغة:١٣٦/٤(حصر) ، ويُنظر: ظاهرة المنع:١٤١.

(٤) إعراب القراءات السبع وعللها، حقّقه وقدّم له:د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين:٥٤١/٢-٤٤٢ .

(٥) يُنظر: الإنصاف في مسائل الخلاف : ٢٥٢/١ (المسألة ٣٢) ، ودلالة الاكتفاء في الجملة القرآنية:١٣٨ ـ١٤٠ .

(٦) يُنظر: شرح التسهيل(ابن مالك):٣٧١/٢ . والبيت في ديوانه :٤٧ ، والدعص : الكثيب الصغير من الرمل المتجمع : : يُنظر: لسان العرب: ٣٥/٧(دعص) ،الغبيط : مَرْكب الهودج وهو مُشرف . يُنظر: لسان العرب: ٣٦١/٧ (غبط) ، المذأب: الموسَّع ، أي له فرجة أو ذؤابة. يُنظر: لسان العرب:٣٨٠/١ (ذأب).

ومنه قول العرب في المثل: ((افْعَلْ كَذَا وخَلاَكَ ذَمٌّ))[١]، فالفعل (خلا) في محل نصب حال وهو مجرد من (قد)[٢]،ولهذه الشواهد نظائر أُخر يطول المقام بذكرها كلِّها[٣].

وأما القياس فقد استند المؤيِّدون إلى أنَّ الماضي يصح أنْ يكون نعتًا للنكرة، فيجوز حملًا على هذا وقوعُه حالًا من المعرفة كالفعل المضارع، نحو(مررت بالرجل قعد، وبالغلام قام)[٤]، هذا فضلًا عن جواز قيام الماضي مقام المستقبل، وإذا جاز هذا جاز أنْ يقوم مقام الحال أيضًا[٥] .

وعلى الرغم من كثرة الشواهد المؤيِّدة لعدم الاقتران ـ فضلًا عن القياس ـ نرى أنَّ الذين ذكروا هذا الخلاف أو صوّروه قد ركَّزوا في حديثهم في شواهد قليلة ولعل من أبرزها قوله تعالى: ﴿أَوْ جاؤُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾،وكأنَّه ((الشاهد الفرد الذي لا نظير له من القرآن لمجيء الفعل الماضي حالًا)) [٦] .

والحق أنَّ الشواهد كثيرة وقد احتجَّ ببعضها جمعٌ من النحويين المتأخرين في الرد على من أوجب هذا الاقتران، وهذا ما أشار إليه ابن مالك بعد أنِ استعرض جملة منها، ثم كشف عن رأيه قائلًا: ((وزعم قوم أنَّ الفعل الماضي لفظًا لا يقع حالًا وليس قبله "قد" ظاهرة إلا وهي قبله مقدَّرة، وهذه دعوى لا تقوم عليها حجة؛ لأنَّ الأصل عدم التقدير، ولأن وجود "قد" مع الفعل المشار إليه لا يزيد معنى على ما يفهم به إذا لم توجد، وحق المحذوف المقدر ثبوته أنْ يدل على معنى لا يدرك بدونه))[٧]، وارتضى هذا أبو حيان الأندلسي أيضًا فقال:((والصحيح جواز ذلك؛ لكثرة ما ورد منه بغير "قد"، وتأويل الشيء الكثير ضعيف جدًا لأنّا إنما نبني المقاييس العربية على وجود الكثرة))[٨]، وأيَّد ذلك

---

(١) مجمع الأمثال ، الميداني، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد:٢/٨٠ .

(٢) يُنظر: المصدر نفسه: ٢/٨٠ .

(٣) يُنظر: شرح التسهيل(ابن مالك):٢/٣٧١، وهمع الهوامع:٢/٣٢٦ ،والنحويون والقرآن:٤٣-٤٤ .

(٤) يُنظر: الإنصاف في مسائل الخلاف:١/٢٥٣ (المسألة ٣٢)، وشرح المفصل(ابن يعيش):٢/٦٧ .

(٥) يُنظر: الإنصاف في مسائل الخلاف:١/٢٥٤ (المسألة ٣٢)، وكتاب التبيين عن مذاهب النحويين: ٣٢٧ .

(٦) النحويون والقران:٤٣ .

(٧) شرح التسهيل(ابن مالك):٢/٣٧٢-٣٧٣ .

(٨) التذييل والتكميل :٩/١٨٩، ويُنظر: همع الهوامع:٢/٣٢٦ ، والنحو الوافي:٢/٣٩٩ .

المرادي [١]، والسمين الحلبي[٢]، وابن عقيل[٣]، والأُشموني[٤]، والأُستاذ عباس حسن والدكتور أحمد مكي الأنصاري والدكتور خليل بنيان الحسون من المحدَثين[٥] .

وأما المانعون فلم يرتضوا ذلك وعلّلوا مذهبهم بأنّ ((الفعل الماضي لا يدل على الحال، فينبغي ألا يقوم مقامه))[٦]، فهو لا يدل على الحال إلا بقرينة[٧] ، ولهذا سعوا إلى تأويل قوله تعالى: <أَوْ جاؤُكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ> على إضمار (قد)، أو أنْ يكون الفعل(حصرت) صفةً للفظ (القوم) المجرور في أول الآية! أو لقوم مقدَّر، والتقدير (أو جاؤوكم قومًا حصرت...)[٨] ومن ((العجب أنْ يكون "حصرت" صفة لـ"قوم" المقدَّر ولا يكون حالًا من الضمير المجاور في "جاؤوكم"))[٩] ولهذا فالتكلّف واضح، ثم إنَّ في استدلال المبرَّد ما يدفع لزوم تقدير (قد)، فإنَّه قد احتج بقراءة(حصرة صدورهم) وفي هذا تعضيد لمعنى الحال في الفعل (حصرت) بلا (قد)؛ فقد دأب النحويون على الاستدلال بالقراءة الصحيحة لتوجيه حكم نحوي مناظر[١٠] ، هذا فضلًا عن أنهم يؤوّلون الحال الجملة بالمفرد، والتأويل حاصل بين القراءتين وهذا دليل كافٍ على إرادة معنى الحال.

ولعلَّ الراجح في نظري أنَّ القول بجواز عدم الاقتران لا يمكن دفعه أو تأويله لكثرة الشواهد المؤيِّدة له، فهي ليستْ قليلة كما نُقِلَ عن الكسائي[١١]، وكما صرَّح بذلك الدكتور الأنصاري أيضًا[١٢]، زيادة على أنِّ الأصل عدم التقدير ولاسيما أنَّ التقدير في هذه المسألة في أغلبه ضعيف واضح التكلّف.

---

(١) يُنظر: توضيح المقاصد:٢/٧٢٤ .

(٢) يُنظر: الدر المصون:٤/٦٦ .

(٣) يُنظر: المساعد:٢/٤٧ .

(٤) يُنظر: شرح الأشموني:٢/٤١ .

(٥) يُنظر: النحو الوافي: ٢/٣٩٩ ، ونظرية النحو القرآني:١٦٦، والنحويون والقرآن :٤٥ .

(٦) الإنصاف في مسائل الخلاف:١/٢٥٤ (المسألة ٣٢)، ويُنظر: كتاب التبيين عن مذاهب النحويين : ٣٢٧ .

(٧) يُنظر: الإنصاف في مسائل الخلاف:١/٢٥٤ (المسألة ٣٢) .

(٨) يُنظر: البحر المحيط:٤/١٤ ، واللباب في علوم الكتاب:٦/٥٥٣ ، والنحويون والقرآن:٤٤ .

(٩) النحويون والقرآن:٤٥ .

(١٠) يُنظر: المصدر نفسه:٤٣ .

(١١) يُنظر: إعراب القراءات السبع وعللها:٢/٥٤١-٤٤٢ .

(١٢) يُنظر: نظرية النحو القرآني:١٦٦ .

ومن الشواهد العَلَوية على هذه المسألة قول الإمام (A) في بيان حاله: ((**وَمَضَيْتُ بِنُورِ اَللَّهِ حِينَ وَقَفُوا وَكُنْتُ أَخْفَضَهُمْ صَوْتًا وَأَعْلاَهُمْ فَوْتًا**))[١].

يذكر الإمام (A) بعض مفاخرِه ردًّا على من اتَّهمه بما لا يليق به[٢] ، فمِن سماته (A) أنَّه سلك سبيل الله تعالى في زمن سلك الناس فيه سُبُل الشيطان فأصبحوا حيارى تائهين ضلّوا سواء السبيل فالإمامُ هو الأعلم بوحي النبوة بعد النبي(9)، وتلك المراتب وسواها قد زادتْه خِشيةً وتواضعًا، فهو والمراتب تلك كان أخفضَ صوتًا بحضرة النبي(9) تأدّبًا بقوله تعالى: چ ۇ ۆ ۆ ۈ ۈ ۇٴ ۋ ۋ ۅ ۅ ۉ ۉ ې ې ى ى چ [سورة الحجرات]،وكان أيضًا أشدَّ ثباتًا وأربطَ جأشًا[٣]، وهذا ما أفصحتْ عنه الجملة الحالية المصدَّرة بالفعل الماضي: (وكنت...) وصاحب الحال هو (تاء) ضمير الفاعل في الفعل (مضيت) العائد على أمير المؤمنين(A)، وبهذا تكون الجملة حاليةً من دون اللجوء إلى تقدير (قد) كما اشترط ذلك جمهور النحويين البصريين.

ومن الشواهد أيضًا قوله (A) يصفُ النبيَّ محمدًا(9): ((**وَنَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ خَاضَ إلى رِضْوَانِ اَللَّهِ كُلَّ غَمْرَةٍ وَ تَجَرَّعَ فِيهِ كُلَّ غُصَّةٍ**))[٤] ، فالجملة الفعلية المصدَّرة بالفعل الماضي (خاض) في محل نصب حال من اسم (إنَّ) (محمدًا) الذي أصله مبتدأ على رأي سيبويه الذي أجاز وقوع الحال من المبتدإ[٥]، وهي كما ترى مجرَّدة من (قد).

ومثله قوله (A) في بيان إحدى معجزات النبيِّ محمدٍ(9): ((**وَالَّذِي بَعَثَهُ بِالْحَقِّ لاَنْقَلَعَتْ بِعُرُوقِهَا وَجَاءَتْ وَ لَهَا دَوِيٌّ شَدِيدٌ وَقَصْفٌ كَقَصْفِ أَجْنِحَةِ اَلطَّيْرِ حَتَّى وَقَفَتْ بَيْنَ يَدَيْ رَسُولِ اَللهِ (9) مُرَفْرِفَةً وَأَلْقَتْ بِغُصْنِهَا اَلْأَعْلَى عَلَى رَسُولِ اَللَّهِ (9) وَ بِبَعْضِ أَغْصَانِهَا عَلَى مَنْكِبِي وَكُنْتُ عَنْ يَمِينِهِ**))[٦].

---

(١) شرح (المعتزلي):٢٨٤/٢ ، والفوت: ((السبق إلى الشيء دون الائتمار)) . معجم مقاييس اللغة:٤٥٧/٤(فوت) .

(٢) يُنظر: شرح (الموسوي) :٢٩٦/١.

(٣) يُنظر: منهاج البراعة (الخوئي) :١٤٣/٤ ، وفي ظلال نهج البلاغة:٢٤٠/١ ، وشرح (الموسوي) :٢٩٦/١ .

(٤) شرح (المعتزلي) :١٦٣/١٠ .

(٥) ينظر: الكتاب: ١٢٢/٢، والنحو الوافي:٣٦٤/٢ .

(٦) شرح(المعتزلي) :٢١٢/١٣ .

وبهذا نصل إلى ثمرة هذا النقاش والتحليل بتعديل القاعدة النحوية بالقول: **يجوز تجرّد الفعل الماضي الواقع حالًا من(قد) لورود ذلك كثيرًا في نهج البلاغة فضلًا عن القرآن الكريم وكلام العرب نظمًا ونثرًا.**

المبحث الثاني: ما منعَهُ أغلبُ النحويين في الحروف:

المسألة الأولى: جواز ورود (أنْ) ناصبةً مسبوقةً بأفعال التحقيق:

قرَّر النحويون أنَّ (أنْ) من نواصب الفعل المضارع[١] ، وقد اشترطوا لعملها النصب جملة شروط من بينها ألّا يعمل فيها فعلٌ من أفعال التحقيق، نحو: عَلِم، ورأى، فلا يجوز عندهم القول: علمت أنْ يقومَ زيد بالنصب، قال سيبويه في ((باب آخر تكون "أنْ" فيه مخففة ،وذلك قولك: قد علمت أنْ لا يقولُ ذاك، وقد تيقنت أنْ لا تفعلُ ذاك، كأنّه قال: أنّه لا يقول وأنك لا تفعل (...)وليست "أنْ" التي تنصب الأفعال تقع في هذا الموضع؛ لأنَّ ذا موضع يقين وإيجاب))[٢]، لذا عدّوها في تلك الحالة مخففةً من الثقيلة والفعل بعدها مرفوع، وأخذ بهذا الأخفش[٣]، وابن السراج[٤] ، والصّيْمري[٥]، وأبو علي الفارسي[٦] ، ونُسِبَ القول بذلك إلى الجمهور[٧] .

وقد علَّل أصحاب هذا المذهب المسألة بأنَّ (أنْ) الناصبة موضوعةٌ للاستقبال؛ لذا فهي تدخل على ما ليس بثابت مستقر فلا يناسب وقوعها بعد ما يدل على التحقّق واليقين المتمثل بأفعال التحقيق[٨]، فإنْ تأوّلَ العلم بالظن جاز فتقول: ما علمت إلا أن يقومَ زيد ، والمعنى: ما أشرت لك إلا بأنْ تقومَ[٩].

ولعل المبرَّد انفرد برأيٍ ذهب فيه إلى منع النصب بـ(أنْ) الواقعة بعد العِلم مطلقًا سواء تأوّل بالظن أم لا [١٠] ، والشواهد تردُّ ما ذهب إليه.

ولّما كانت القراءات القرآنية مصدرًا مهمًا من مصادر بناء القواعد النحوية أو تقويمها ، ومنبعا ثرًّا للشواهد النحوية الفصيحة[١]؛ كان مما لاشك فيه أن يَعتمدَ عليها الفرّاء شيخُ

---

(١) يُنظر: الكتاب:٣/١١٠ ـ ١١١ ، والأصول في النحو: ٢/٢٣١ ، وهمع الهوامع:٢/٣٥٩ .

(٢) الكتاب :٣/١٦٥-١٦٦ ، ويُنظر: معاني النحو:٣/٢٩١ .

(٣) يُنظر: معاني القرآن(الأخفش): ١/١٢٢ ، و١٢٩ ، وارتشاف الضرب:٤/١٦٣٩. وشفاء العليل:٢/٩٢٠ .

(٤) يُنظر: الأصول في النحو:٢/٢٠٩ .

(٥) يُنظر: التبصرة والتذكرة:١/٤٦٢ .

(٦) يُنظر: الإيضاح العضدي:١٣٢ ، وارتشاف الضرب:٤/١٦٣٩ .

(٧)يُنظر: ارتشاف الضرب:٤/١٦٣٩، وتوضيح المقاصد:٣/١٢٣٦،وتمهيد القواعد:٨/٤١٣٢،وحاشية الصبان:٣/٤١٤. الصبان:٣/٤١٤.

(٨) ينظر: الإيضاح العضدي:١٣٢، وتمهيد القواعد:٨/٤١٣٢، و حاشية الصبان:٣/٤١٤ ، وروح المعاني:٨/٥٥٨.

(٩) يُنظر: الكتاب :٣/١٦٦، ١٦٨ ، وشرح الكافية الشافية:٣/١٥٢٥ ، وارتشاف الضرب:٤/١٦٣٩ ، وتوضيح المقاصد:٣/١٢٣٦ ، وهمع الهوامع:٢/٣٦٠ ـ ٣٦١ ، وحاشية الصبان:٣/٤١٤ .

(١٠) يُنظر: المقتضب : ٣/٧ ، و٣٠ ، وارتشاف الضرب:٤/١٦٣٩، وتوضيح المقاصد:٣/١٢٣٦، وشفاء العليل:٢/٩٢٠.

الكوفيين ورئيسُهم في الاستدلال على جواز النصب بـ(أنْ) بعد أفعال اليقين بقراءة النصب للفعل(يرجع) [٢] في قوله تعالى: چ ٹ ٹ ٹ ٹ ٹ ٹ ٹ ٹ ٹ ڤ چ [سورة طه]، فأجاز النصبَ بـ(أنْ) بعد أفعال التحقيق بلا تأويل أو تقدير[٣]، ثم وضعَ ضابطةً لترجيح النصب أو الرفع أو احتمالهما معًا، فذهب إلى تجربة إدخال الضمير مثل(الكاف)،أو (الهاء) على (أنْ) فإنْ صحَّ ذلك التقدير كانت (أنْ) مخففةً من الثقيلة أو ناصبةً، وإنْ لم يصحْ كانت ناصبةً فقط[٤]. وهو على صواب؛ إذ يمكن تطبيق هذا المعيار والقياس عليه في قوله تعالى: ﴿ أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ ﴾، وقوله تعالى: چ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ چ [سورة المائدة من الآية: ٧١].

ولم تقفْ حدود الاستدلال على إجازة هذه المسألة على القراءات القرآنية فحسب، بل يدعهما الشعر العربي أيضًا، من ذلك قول جرير[٥]: [من البسيط]

نرضى عن الله أنَّ الناسَ قد عَلِموا أنْ لا يُدانينا من خلقهِ بشرُ

وممّن أخذ برأي الفراء وتابعه ابن الانباري[٦]، والنحّاس (ت: ٣٣٨هـ) الذي ذكر وجهَي الرفع والنصب وعدَّ الرفع أَولى[٧]، على حين حمله آخرون على الضعف والشذوذ [٨] ، واستحسنه ابن مالك فوصفَ النصب بـ(أنْ) بعد أفعال التحقيق بأنه((مذهب حسن؛ لأنه قد جاء به السماع ولا يأباه القياس))[٩] .

---

(١) يُنظر: أثر القراءات القرآنية في الدراسات النحوية:٥٧-٥٨.

(٢) وهي قراءة أبي حيوة وأبان وابن صبيح والزعفراني والإمام الشافعي، يُنظر: البحر المحيط:٣٧٠/٧ ، ومعجم القراءات:٤٨٢/٥ .

(٣) يُنظر: معاني القرآن(الفراء):١٣٥/١ ،١٦٢/٢، وارتشاف الضرب:١٦٣٩/٤ ، وشفاء العليل:٩٢٠/٢ ، وتمهيد القواعد:٤١٣٢/٨ ، وهمع الهوامع:٣٦٠/٢ ، أثر القرآن والقراءات ٣٤٩ .

(٤) يُنظر: معاني القرآن(الفراء) :١٦٣/٢ .

(٥)يُنظر: شرح الكافية الشافية:١٥٢٦/٣ ، وحاشية الصبان: ٤١٤/٣ . والبيت في ديوانه بشرح محمد بن حبيب ، تح:د. نعمان محمد أمين طه:١٥٧/١ ورواية العجز فيه: ألا يفاخرنا من خلقه بشر.

(٦) يُنظر: المساعد:٦٣/٣ ، وشفاء العليل:٩٢٠/٢ ،وتمهيد القواعد:٤١٣٢/٨ . ولم أجد رأي ابن الأنباري هذا في كتبه المطبوعة في حدود ما اطلعتُ .

(٧) يُنظر: إعراب القرآن ، تح: د. زهير غازي زاهد:٥٥/٣ .

(٨) يُنظر: التبيان في إعراب القرآن:٢/ ٩٠١ ، و شرح الكافية الشافية:١٥٢٥/٣ .

(٩) شرح التسهيل(ابن مالك):١٣/٤ .

ومن شواهد تلك المسألة في نهج البلاغة ما ورد من خطبة له (A)عند المسير إلى الشام، قال فيها: ((**أَمَّا بَعْدُ فَقَدْ بَعَثْتُ مُقَدِّمَتِي وَ أَمَرْتُهُمْ بِلُزُومِ هَذَا الْمِلْطَاطِ حَتَّى يَأْتِيَهُمْ أَمْرِي وَقَدْ رَأَيْتُ أَنْ أَقْطَعَ هَذِهِ النُّطْفَةَ إلى شِرْذِمَةٍ مِنْكُمْ**))[1] .

عندما توجَّه الإمام إلى صِفّين أرسل بعض قادة جيشه وأمرهم بأنْ يلزموا جانب الفرات، على أنّه (A) قرّر أنْ يعبر الفرات باتجاه المدائن حيث أهلها القلة يستنهضهم لقتال معاوية ومواجهته[2] ، ولّما كان هذا قرارًا من الإمام يعتقد صوابه كان مناسبًا استعمال الفعل (رأيت) الدال على التحقيق واليقين في إشارة إلى الاعتقاد الجازم بهذه الخطة، على أنَّ هذا لم يمنع من نصب الفعل (أقطع) المضارع الدال على الاستقبال، وبهذا يكون حصر النصب بـ(أن) الواقعة بعد الشك مدفوع ومردود، ويترجَّح مذهب الفراء ومن تابعه.

وبهذا يمكن إعادة صوغ القاعدة النحوية بالقول: **يجوز نصب الفعل المضارع بـ(أنْ) الواقعة بعد أفعال اليقين لثبوت ذلك في نهج البلاغة وفي كلام العرب نثرًا ونظمًا.**

المسألة الثانية: جواز استعمال (في) في الدلالة على التعليل:

حروف المعاني من المباحث اللغوية التي نالت حيِّزًا واسعًا من عناية علماء العربية واهتمامهم؛ لِما لها من أثرٍ كبيرٍ في بيان معنى التركيب النحوي، ومصداق تلك العناية

---

(١) شرح (المعتزلي) : ٢٠٠/٣ ، ((الملطاط : حافة الوادي وشَفيره، وساحلُ البحر)) الصحاح:١١٥٦/٣(لطط) ، ((الشِّرذمة: الجماعة القليلة)). كتاب العين:٣٠٢/٦(شرذم) .

(٢) يُنظر: شرح (الموسوي) : ٣٤٠/١ .

كثرة ما أُلِف فيها من مصادر أغنت المكتبة العربية، وحروف الجر قسم رئيس من تلك الحروف.

وقد اختلف النحويون في معاني حروف الجر، أتلتزم معانيَها الأصلية أم أنّها تخرج إلى معانٍ أُخر؟ فيرى الكوفيون أنّه يجوز تنوّع معاني الحرف الواحد، فجوّزوا نيابة حروف الجر بعضها عن بعض(١)، وذهب البصريّون إلى عدم جواز ذلك، وعندهم أنّ حرف الجر باقٍ على معناه الأصلي، وما أوهم ذلك فهو مؤوَّل على التضمين أو على المجاز(٢) .

وحرف الجر (في) مما وقع فيه الخلاف بين النحويين، فرأى جملة منهم أنَّ دلالته تقتصر على الظرفية حقيقةً أو مجازًا، وما أوهم خلاف هذا رُدَّ بالتأويل إليه، قال سيبويه: ((أما "في" فهي للوعاء، تقول: هو في الجراب، وفي الكيس، وهو في بطن أُمه، وكذلك: هو في الغل، لأنه جعله إذ أدخله فيه كالوعاء له. وكذلك: هو في القبة، وفي الدار، وإن اتسعت في الكلام فهي على هذا وإنما تكون كالمثل يُجاء به يقارب الشيء وليس مثله)) (٣) ، وتابعه على هذا المبرَّد (٤)، وابن السراج(٥)، وأكثر البصريين ومن ذهب مذهبهم(٦) .

وصرَّح قسم آخر من النحويين بجواز استعمال (في) في الدلالة على التعليل ، جاء ذلك في سياق تعقيبهم على مجموعة من الشواهد، منها قوله تعالى: ﭽ ﭧ ﭨ ﭩ ﭪ ﭽ [سورة النساء من الآية: ٣٤] ، فقد احتمل النحّاس في الآية ثلاثة أقوال إلا أنه رجَّح معنى

(١) يُنظر: معاني القرآن (الفراء):١٨٦/٢ ، وتأويل مشكل القرآن، ابن قتيبة، تح: إبراهيم شمس الدين:٢٩٨ ، والجنى الداني:٨٦ ، ومغني اللبيب:١٥١ ، ومعاني النحو:٦/٣ .

(٢) يُنظر: مغني اللبيب:١٥١، وشرح التصريح :٦٣٧/١ .

(٣) الكتاب:٢٢٦/٤ .

(٤) يُنظر: المقتضب:٤٥/١-٤٦ .

(٥) يُنظر: الأصول في النحو:٤١٢/١ .

(٦) يُنظر: التبصرة والتذكرة: ٢٨٦/١ ، و كتاب المقتصد:٨٢٤/٢ ، وشرح المفصل(ابن يعيش):٨/٢٠-٢١، ورصف المباني:٣٨٨.

السببية في (في) [١]، وأكد هذا الرأيَ مكي القيسي (ت: ٤٣٧هـ) [٢]، وأبو البركات الأنباري [٣]، والعكبري [٤] .

إنّ الاستدلال على صحة استعمال (في) لمعنى السببية له ما يعضده من الشواهد القرآنية والحديثية والشعرية فقد احتج ابن مالك بقوله تبارك وتعالى: چ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ ى چ [سورة الأنفال]، واحتج أيضًا بقول النبيِّ محمدٍ (9): ((عُذبتْ امرأة في هِرَّةٍ سَجَنَتْها حتى ماتتْ، فدخلتْ فيها النار))[٥]، ثم قال: ((تضمّن هذا الحديث استعمال "في" دالة على التعليل وهو مما خفي على أكثر النحويين مع وروده في القرآن العزيز والحديث والشعر القديم))[٦] .

وقد تابع ابنَ مالك في حُكمِه هذا عددٌ من النحويين منهم ابنُه[٧]، والرضي الذي الذي عدَّ السببية في (في) ضربًا من الظرفية المجازية[٨]، وقد ارتضى رأيَ ابن مالك أيضًا المرادي[٩]، وابن هشام[١٠] .

إنَّ توجيه الرضي لمعنى السببية على الظرفية المجازية إنْ صحَّ فيما استشهد به فإنه لا يستقيم في غيره من الشواهد فهو غير مطَّرد؛ إذ إنَّ الشواهد على هذا كثيرة، ومن غير الممكن تأويلها كلّها على الظرفية المجازية، ومن أجل هذا قد أيّد الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة صحة هذا الاستعمال مستدلًا له بعدد من الشواهد القرآنية مستندًا فيها على ما ذكره فريق من النحويين والمفسرين، من ذلك قوله تعالى: چ ذ ث ث ڈ ڈ ژ ژ ڑ ڑ ک ک چ [سورة المائدة من الآية: ٩١] ، فقد أورد رأيَ العكبري الذي يقول: ((قوله تعالى (في الخمر والميسر) "في" متعلِّقة بـ"يوقع"، وهي بمعنى

(١) يُنظر: إعراب القرآن(النحاس):٤٥٣/١ .
(٢) يُنظر: مشكل إعراب القرآن، تح:د. حاتم صالح الضامن:١٩٧/١.
(٣) يُنظر: البيان في غريب إعراب القرآن :٢٥٢/١ .
(٤) يُنظر: التبيان في إعراب القرآن :٣٥٤/١،و ٤٥٩ .
(٥) صحيح البخاري:١٧٦/٤ (٣٤٨٢) .
(٦) شواهد التوضيح :١٢٣ ، ويُنظر : أثر القرآن والقراءات: ٢٥٧ .
(٧) يُنظر: شرح ابن الناظم :٢٦٣ .
(٨) يُنظر: شرح الرضي على الكافية:٢٧٨/٤ .
(٩) ينظر: الجنى الداني :٢٥٠ .
(١٠) ينظر: مغني اللبيب :٢٢٤ .

السبب، أي: بسبب شرب الخمر وفعل الميسر))[١]، وقوله تعالى: چ ڈ ژ ژ ڑ ڑ ک ک ک ک ڭ چ [سورة البقرة]، ثم ذكر رأي أبي حيان الذي يقول: ((وفي القتلى "في" هنا للسببية، أي: بسبب القتلى، مثل: "دخلت امرأةٌ النارَ في هِرة "))[٢] .

ومن شواهد هذه المسألة في الكلام العلَوي المبارك قوله(A): ((**هَلَكَ فِيَّ رَجُلاَنِ مُحِبٌّ غَالٍ وَ مُبْغِضٌ قَالٍ**))[٣].

يشير الإمام (A) إلى صنفين من الناس يهلكان نتيجة اعتقادهما الخاطئ فيه، صنف غالى في حبِّه وزاد فيه حتى أوصله إلى درجة الألوهية وهذا صريح الكفر المستلزم للهلاك، وآخر مبغض له وهذا مستحق للهلاك ايضًا؛ لأنَّ من عادى أولياء الله تعالى المنصوص عليهم بصحيح السُّنة فقد عادى الله تعالى وكان من الهالكين[٤]، والذي دلَّ على هذا المعنى استعمال حرف الجر (في) الدال على التعليل.

ومن الشواهد أيضًا قوله(A) في خطبة له يذكر فيها ما جرى يوم الشورى بعد مقتل الخليفة عمر بن الخطّاب(A): ((**قَالُوا: أَلاَ إِنَّ فِي اَلْحَقِّ أَنْ تَأْخُذَهُ وَفِي اَلْحَقِّ أَنْ تَتْرُكَهُ**))[٥] . فقوله(في الحق) معناه: بسبب الحق ،أي لك أخذ هذا الأمر بسبب الحقّ[٦].

ومن الشواهد العَلَوية أيضًا قوله (A) في خطبة له في ذمِّ الغافلين:((**وَاَللَّهِ لَوْ شِئْتُ أَنْ أُخْبِرَ كُلَّ رَجُلٍ مِنْكُمْ بِمَخْرَجِهِ وَ مَوْلِجِهِ وَ جَمِيعِ شَأْنِهِ لَفَعَلْتُ وَ لَكِنْ أَخَافُ أَنْ تَكْفُرُوا فِيَّ بِرَسُولِ اَللَّهِ (9)))**[٧].

---

(١) التبيان في إعراب القرآن: ٤٥٩/١ ، ويُنظر: دراسات لأُسلوب القرآن:٢٨٢/٢/١ .

(٢) البحر المحيط : ١٤٣/٢ ، ويُنظر: دراسات لأُسلوب القرآن :٢٨٢/٢/١ .

(٣) شرح (المعتزلي) :٢٨٢/١٨ . قالٍ : شديد البغض. يُنظر: الصحاح: ٢٤٦٧/٦ (قلا).

(٤) يُنظر: شرح (البحراني) : ٣٠٤/٥ ، وشرح (الموسوي) :٢٩٥/٥ .

(٥) شرح (المعتزلي): ٣٠٥/٩ .

(٦) يُنظر: في ظلال نهج البلاغة:٥٠٥/٢ .

(٧) شرح (المعتزلي) : ١٠/١٠ .

وبهذا يكون حرف الجر(في) استنادًا إلى السياق الوارد فيه دالًا على معنى التعليل ، وإن كان أصلُ معناه هو الظرفية، على أنَّ ذلك لا يمنع من خروجه إلى معانٍ أُخر يكشف عنها السياق والقرائن المحيطة بكلِّ نص ، لكن ليس على اطِّراد وهذا ما كشف عنه ابن جني الذي ذهب إلى أنّ تعاور حروف الجر فيما بينها وجه مقبول في العربية ، على أنه لا يمكن القياس عليه وجعله حُكمًا مطّردا[١]، وأيّده الدكتور فاضل السامرائي من المحدثين [٢].

نخلص مما تقدم إلى تعديل القاعدة النحوية بالقول: **يجوز استعمال حرف الجر (في) للدلالة على التعليل لورود ذلك في نهج البلاغة فضلًا عن القرآن الكريم والسُّنة النبوية الشريفة و كلام العرب نظمًا ونثرًا.**

المسألة الثالثة: جواز استعمال (مِن) في الدلالة على الزمان:

اختلف النحويون في الدلالة النحوية التي تؤديها (من) في الجملة العربية ، فمنهم من قصر دلالتها على ابتداء الغاية المكانية وما يجري مجراها، وذهب آخرون إلى إجازة استعمالها في الزمان فضلًا عن استعمالها في المكان، فقد ذهب سيبويه إلى منع مجيئها في

(١) يُنظر: الخصائص :٣٠٨/٢ ـ ٣٠٩ .

(٢) يُنظر: معاني النحو :٧/٣-٩ .

الغاية الزمانية؛ لأنّها موضوعة للدلالة على الغاية المكانية وما يقوم مقامها، فقال: ((وأما "من" فتكون لابتداء الغاية في الأماكن، وذلك قولك: من مكان كذا وكذا إلى مكان كذا وكذا. وتقول إذا كتبت كتابًا: من فلان إلى فلان. فهذه الأسماء سوى الأماكن بمنزلتها))[١]، وما رآه سيبويه ههنا هو مذهب عامة البصريين[٢].

وذهب الكوفيون إلى جواز استعمالها في الغاية المكانية والزمانية[٣] استنادًا إلى ورودها في قوله تعالى: ﴿ ۇ ج ج ج ج ج ج ج ج ج ﴾[سورة التوبة من الآية:١٠٨]، وقوله تعالى : ﴿ ۇ ۇ و و ۇ ۇ ﴾[سورة الروم من الآية:٤].

وللمبرد رأيٌ ذهب فيه إلى جواز استعمال (من) في ابتداء كلِّ غاية[٤]،وهو ما ارتضاه ابن درستويه أيضًا[٥] .

واختار مذهبَ الكوفيين وصححه ابنُ مالك، فاحتج له بطائفة من الشواهد القرآنية والحديثية والشعرية ،من ذلك آية التوبة المار ذكرها، وأما الشواهد الحديثية[٦] فمنها قول النبي محمد (9): ((مَثَلكم ومثل أهل الكتابين، كمثل رجل استأجر أُجَراء، فقال: من يعمل لي من غدوة إلى نصف النهار على قيراط؟ فعملت اليهود، ثم قال: من يعمل لي من نصف النهار إلى صلاة العصر على قيراط؟ فعملت النصارى))[٧]،ثم قال ابن مالك: ((تضمّن هذا الحديث استعمال "من" في ابتداء غاية الزمان أربع مرات ، وهو مما خفي على أكثر

---

(١) الكتاب:٤/٢٢٤ .

(٢) يُنظر: الأصول في النحو:١/٤٠٩ ، والإنصاف في مسائل الخلاف:١/٣٧٠ (المسألة ٥٤) ، والتبيان في إعراب القرآن:٢/٦٦٠، وشرح المفصل(ابن يعيش):٨/١٠، وشرح الكافية الشافية:٢/٧٩٧ ، والجنى الداني:٣٠٨ .

(٣) يُنظر: الإنصاف في مسائل الخلاف:١/٣٧٠(المسألة ٥٤) ، وشرح الكافية الشافية:٢/٧٩٧ ، والجنى الداني:٣٨٠ .

(٤) يُنظر: المقتضب :٤/١٣٦ ،والأصول في النحو:١/٤٠٩ ، وشرح المفصل(ابن يعيش):٨/١٠.

(٥) يُنظر: شرح المفصل(ابن يعيش):٨/١١ ، ومغني اللبيب:٤١٩ .

(٦) يُنظر: شواهد التوضيح: ١٨٩ .

(٧) صحيح البخاري:٣/٩٠ (٢٢٦٨) .

النحويين فمنعوه تقليدًا لسيبويه))[١]، لذا عدّه صحيحًا منقاسًا لصحة السماع به[٢]؛ كما أورد طائفة من الشواهد الشعرية[٣]، منها قول النابغة الذبياني[٤]: [من الطويل]

تَخَيرن من أزمانِ يومِ حليمةٍ إلى اليومِ قد جُرِبْنَ كلَّ التَّجاربِ

وقد اختار مذهبَ الكوفيين وأيدّه أيضًا كلٌّ من العكبري[٥]، وابنِ الناظم[٦]، وأبي حيان[٧]، وابن هشام [٨]، وابن عقيل[٩]، والأشموني[١٠]، والسيوطي[١١]، ومن المحدثين الأستاذ عباس حسن [١٢]، والدكتور إبراهيم الشمسان الذي عدَّ إصرار البصريين على قصر (مِن) على الدلالة المكانية أمرًا غريبًا[١٣]، ووافق الكوفيين أيضًا الدكتور خليل بنيان الحسون[١٤] .

ولم يرتضِ البصريون ومن تابعهم تلك النصوص، فأخضعوها للتأويل والتقدير من أجل سلامة ما قعَّد له سيبويه من أنّ (من) تُستعمل في الغاية المكانية على الرغم من تلك الشواهد الصريحة الناقضة لما ذهبوا اليه، لذا أشاروا إلى أن آية سورة التوبة إنما هي على

---

(١) شواهد التوضيح :١٨٩ .

(٢) يُنظر: شرح الكافية الشافية :٧٩٧/٢ .

(٣) للمزيد من الشواهد يُنظر: شواهد التوضيح:١٩٠-١٩١ ، وشرح الكافية الشافية:٧٩٧/٢ ، وشرح التسهيل(ابن مالك):١٣٠/٣-١٣١ .

(٤) ينظر : شواهد التوضيح: ١٩٠ ، وشرح ابن عقيل:١٦/٣ ، وشرح الأشموني:٧٠/٢ ، والبيت في ديوانه، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم :٤٥ ، ورواية البيت فيه (تورثن ...).

(٥) ينظر: التبيان في إعراب القران:٦٦٠/٢ .

(٦) يُنظر: شرح ابن الناظم:٢٥٩ .

(٧) يُنظر: البحر المحيط:٥٠٤/٥ .

(٨) يُنظر: أوضح المسالك:١٩/٣-٢٠ .

(٩) يُنظر: شرح ابن عقيل:١٥/٣-١٦ .

(١٠) يُنظر: شرح الأشموني:٧٠/٢ .

(١١) يُنظر:الإتقان في علوم القرآن، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم:٢٩٣/٢ .

(١٢) يُنظر: النحو الوافي:٤٥٩/٢-٤٦٠ .

(١٣) يُنظر:حروف الجر دلالاتها وعلاقاتها:٤٧ .

(١٤) يُنظر: النحويون والقرآن :٢٣-٢٥ .

تقدير (من تأسيس أول يوم) [١]، وهو ما ضعّفه أبو البقاء العكبري[٢]،وعدّه المرادي تعسّفًا[٣].
تعسّفًا[٣].

بقي أنْ أذكر أنَّ (مِن) تأتي زمانية أيضًا فيما إذا دخلتْ على (بعد) أيضًا؛ لأنّ قوله تعالى:< للّهِ الأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ >((فيه دلالة ظاهرة على الابتداء وعلى الاستمرار))[٤]، ومما يدفع مذهب البصريين أنَّ تقديرهم يُدخلهم فيما ينقضونه هم، فـ (مِن) على وفق مذهبهم لا تدخل إلا على المكان، لكنها في تقديراتهم دخلت على لفظة (تأسيس) وهو مصدر وليس مكانًا ولا زمانًا ، وإنْ كانت المصادر تُضارع الأزمنة من حيث هي منقضية مثلها[٥]، هذا فضلًا عن أنَّ عدم التقدير أولى من التقدير .

وخلاصة ما تقدَّم أنَّ (من) تجيء دالة على الغاية المكانية والزمانية، لورودها في أصح أدلة النحو العربي من القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة والشعر العربي، ومن غير الممكن اللجوء إلى تقدير كلِّ هذه الشواهد بدعوى الحفاظ على القاعدة، فالقواعد تخضع للنصوص الصحيحة وتستند إليها وليس العكس .

ومن شواهد ذلك في نهج البلاغة قول أمير المؤمنين(A) في ذِكرِ حال الناس بعد البعثة :((**وما أنتُم اليومَ من يوم كنتُم في أصلابِهم ببعيدٍ**))[٦].

بعد أن ذكرَ الإمام (A) أحوال الناس بعد البعثة النبوية الشريفة، وما جرى عليهم في الأزمان الغابرة شرَعَ ببيان تقارب الأزمان وتشابه الأحوال بين الماضين والغابرين، غرضه من هذا اعتبار القوم اليوم بما جرى على آبائهم وأسلافهم[٧]؛ إذ إنَّ الزمن بينهما ليس

---

(١) يُنظر: الإنصاف في مسائل الخلاف : ٣٧١/١ (المسألة ٥٤)، والبحر المحيط: ٥٠٤/٥ ، والجنى الداني:٣٠٩ ، ومغني اللبيب:٤٢٠، وشرح التصريح:٦٣٨/١ .

(٢) يُنظر: التبيان في إعراب القران:٦٦٠/٢ .

(٣) يُنظر: الجنى الداني:٣٠٩ .

(٤) النحويون والقرآن:٢٣ .

(٥) يُنظر: شرح المفصل(ابن يعيش):١٠/٨-١١ .

(٦) شرح (المعتزلي) : ٣٨٧/٦ .

(٧) يُنظر: منهاج البراعة(الخوئي) :٢٦١/٦ .

ببعيد. كلُّ ذلك من أجل التنفير عن حال مَن سبق من العاصين في هذه الدنيا[١]، لهذا فدلالةُ (من) على الزمان واضحة جلية، ومن المستبعد إغفالُ ذلك وتأويله بدلالة المكان.

واستنادًا إلى ما تقدّم أرى ضرورة تعديل القاعدة النحوية على النحو الآتي: **يجوز استعمال(من) للغاية الزمانية لورود ذلك في نهج البلاغة فضلًا عن القرآن الكريم والسُّنة النبوية والشعر العربي، ودعوى التقدير والتأويل لا تتفق وكثرة النصوص .**

المسألة الرابعة: جواز زيادة (مِن) في الإيجاب:

لحرف الجر (مِن) في كلام العرب معانٍ مختلفة ومتعددة، فقد ذكر لها ابن هشام سبعة معانٍ مرة [٢]، ثم أوصلها إلى خمسةَ عشرَ معنى مرة أُخرى[٣]، وجعل لها السيوطي اثني عشر معنى[٤].

ومن معانيها المختلف فيها بين النحويين معنى الزيادة، فرأى سيبويه أنَّ زيادتها مشروطة بأن يتقدمها كلامٌ غير موجب وأن يكون مجرورها نكرة، هذا ما يُفهم مما جاء في نصوصه، فقال: ((وما حذف في الكلام لكثرة استعمالهم كثير. ومن ذلك: هل من طعام؟ أي هل من طعام في زمان أو مكان، وإنما يريد: هل طعام، فمن طعام في موضع: طعام، كما كان ما أتاني من رجل في موضع: ما أتاني رجل، ومثله جوابه: ما من طعام))[٥]، وكشف عن مذهبه هذا في مواضع أُخر من كتابه[٦].

وللمبرد في هذه المسألة أقوال تبدو متباينة فيما بينها[٧]، فمرة أنكر زيادة (من) مطلقًا[٨]، ووافق سيبويه في موطنين آخرين، يظهر من أحدهما صراحة تلك الموافقة، فقال:

---

(١) يُنظر :شرح (الموسوي) :٤٦/٢

(٢) يُنظر: أوضح المسالك:١٨/٣ .

(٣) يُنظر: مغني اللبيب:٤١٩ .

(٤) يُنظر: الإتقان في علوم القرآن:٢٩٣/٢ـ٢٩٥ .

(٥) الكتاب:١٣٠/٢ .

(٦) يُنظر:المصدر نفسه: ٣٨/١، ٢٧٦/٢،و ٢٢٤/٤-٢٢٥ .

(٧) قد تنبَّه إلى موقف المبرِّد هذا المحقق الأُستاذ محمد عبد الخالق عضيمة ، يُنظر :المقتضب :٤٥/١ ، وحروف الجر دلالاتها وعلاقاتها:٥٧ .

(٨) يُنظر: المقتضب: ٤٥/١ .

((”من” زائدة وإنما تُزاد في النفي ولا تقع في الإيجاب زائدة))[١]، وقد اشترط النفيَ والتنكيرَ عددٌ من النحويين[٢]، وهو مذهب البصريين إلا الأخفش[٣]، وتعليل ذلك أنَّها لم تُفِدْ معنًى جديدًا قبل دخولها، فدخولها وخروجها سواء[٤].

ونُسِبَ إلى عامة الكوفيين القول بجواز زيادتها في الإيجاب[٥]، كما نُسب القول بذلك إلى الكسائي ايضًا[٦]، وهذا ما أَدلى به الفراء في تفسيره قولَه تعالى: <ﮩ ﮪ ﮫ ﮬ ﮭ ﮮ > [سورة الكهف من الآية: ٣١][٧]، واستحسنه أبو علي الفارسي[٨]، وتلميذه ابن جني [٩] ، واختار هذا المذهبَ ابنُ مالك ايضًا [١٠] .

وقد احتجَّ المؤيدون لورودها زائدة في الإيجاب بطائفةٍ من الشواهد القرآنية والشعرية منها قوله تعالى: ﭽ ﮓ ﮔ ﮕ ں ڻ ڻ ڻ ۀ ﭼ [سورة آل عمران من الآية: ٨١] ، وقوله تعالى: ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﭼ [سورة البقرة من الآية: ٢٦٦]،فذهب الأخفش إلى أنَّ (من) فيها زائدة[١١]، كما رجَّح الأخفش زيادتها في قوله تعالى:ﭽ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﭼ [سورة البقرة من الآية: ٢٧١][١٢] استنادًا إلى قوله تعالى: ﭽ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﮏ ﮐ ﮑ ﭼ [سورة النساء من الآية: ٣١]

---

(١) المقتضب:٤/٤٢٠ .

(٢) يُنظر: الأصول في النحو :١/٤١٠ ، والتبصرة والتذكرة :١/٢٨٥ ، والمفصل:٢٨٣ ، وكتاب أسرار العربية:٢٥٩، وشرح المفصل(ابن يعيش):٨/١٢ـ ١٣ .

(٣) يُنظر: شرح جمل الزجاجي(ابن عصفور):١/٤٨٥ ، وشرح الكافية الشافية:٢/٧٩٨ ، وأثر القرآن والقراءات :١٠٠

(٤) يُنظر: التبصرة والتذكرة :١/٢٨٦ .

(٥) يُنظر: شرح ابن عقيل:٣/١٧ ، وشرح الأُشموني:٢/٧١ .

(٦) يُنظر: البغداديات:٢٤٢ ، وشرح الكافية الشافية:٢/٧٩٩، وشرح التصريح:١/٦٤٠ .

(٧) يُنظر: معاني القرآن (الفراء):٢/١٤٠-١٤١ .

(٨) يُنظر: المسائل البغداديات:٢٤٢-٢٤٣ ، ومغني اللبيب:٤٢٨ .

(٩) يُنظر: المحتسب:١/١٦٤ .

(١٠) يُنظر: شرح الكافية الشافية:٢/٧٩٩ .

(١١) يُنظر: معاني القرآن (الأخفش) :١/٢٢٥ ، و٢٩٨ ، والمحتسب:١/١٦٤ ، والتبيان في إعراب القرآن:١/٢١٧، والبحر المحيط:٢/٦٧٢ ، ومغني اللبيب:٤٢٨ .

(١٢) يُنظر: معاني القرآن (الأخفش):١/١٠٥ .

، كما قال بزيادة(من) بعد الإيجاب عددٌ من المفسرين[١] ، كما استند مَن أجاز ورود (من) زائدة إلى قول العرب: قد كان من مطر[٢]، أي: قد كان مطر.

إنَّ ما يقوّي زيادتها في (من أساور) هو قوله تعالى: چ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ چ[سورة الإنسان]، ((إذ تعدّى الفعل إلى "أساور" من غير تعلّق بحرف، فالعطف عليه مع ظهور الدليل على زيادة "من" اظهر وأَولى من تقدير عطفه على المجرور بحرف غير زائد))[٣]، وأَولى كذلك من تقدير فعل، وهذا من قبيل ترجيح القرآن بالقرآن، وهو منهج سليم قد اتبعه جُلُّ علماء العربية في توجيه الكثير من مسائل الخلاف في إعراب القرآن الكريم[٤] .

وقد عمد البصريون ومؤيدوهم إلى تأويل تلك النصوص بما ينسجم وعدم زيادة (من) فيها، فذهبوا إلى أنَّ (من) ومجرورها صفة لموصوف محذوف، وعلى هذا التأويل حملوا قوله تعالى: چ □ □ □ □ □ □ چ[سورة الأنعام من الآية: ٣٤] فأعربوا (من نبإ) صفةً لموصوفٍ محذوف والتقدير((جاء من الخبر كائنًا من نبإ المرسلين))[٥]، وقد ضعّفه ابن هشام[٦] .

يبدو مما تقدم أن إجازة مجيء (من) زائدة في الإيجاب لا يمكن دفعه لكثرة الشواهد المؤيِّدة لذلك، هذا فضلًا عن أنَّ تلك الإجازة أَولى من التقدير والتأويل.

ومن شواهد ذلك في نهج البلاغة قوله (A) في بيان أحوال زمانه، وذِكْر أصناف الناس: ((**وَمِنْهُمْ مَنْ يَطْلُبُ اَلدُّنْيَا بِعَمَلِ اَلْآخِرَةِ وَلاَ يَطْلُبُ اَلْآخِرَةَ بِعَمَلِ اَلدُّنْيَا قَدْ طَامَنَ مِنْ شَخْصِهِ وَ قَارَبَ مِنْ خَطْوِهِ وَ شَمَّرَ مِنْ ثَوْبِهِ وَ زَخْرَفَ مِنْ نَفْسِهِ لِلْأَمَانَةِ وَاتَّخَذَ سِتْرَ اَللَّهِ ذَرِيعَةً إِلَى اَلْمَعْصِيَةِ**)) [٧].

---

(١) يُنظر: جامع البيان:١٨/٥٩٤ ـ ٥٩٥ ، ومعاني القرآن وإعرابه:٤/٢٧٠ ، والتبيان في إعراب القرآن:٢/٩٣٨، والبحر المحيط:٧/٤٩٧ .

(٢) يُنظر: مغني اللبيب:٤٢٨ ،وشرح ابن عقيل:٣/١٧ ، وشرح التصريح:١/٦٤٠ ، وهمع الهوامع:٢/٤٦٤ .

(٣) النحويون والقرآن:١٨-١٩ .

(٤) يُنظر: الترجيح بالقرآن في إعراب القرآن: ٥ .

(٥) مغني اللبيب:٤٢٩ .

(٦) يُنظر: المصدر نفسه والصحيفة نفسها .

(٧) شرح (المعتزلي) :٢/١٧٤ .

كلامه(A)في بيان صفات المُرائين الذين يسعَون إلى التقرّب إلى العِباد وكسب قلوبهم بما يمقته الله تعالى ويذمُّه، وأُولى هذه الصفات إظهار التواضع الزائف وقد عبّر عنه بقوله(طامن من شخصه)،أي: خفض أو خضع وسكن إظهارًا للتواضع، وطامن الرجل ظهره إذا حناه وخفضه[١]، والفعل كما تورده المعجمات متعدٍ بلا واسطة، لذا فـ(من) في النص زائدة في المفعول به من دون أنْ يتقدمها النفي، وهي زائدة في الصفة الثانية أيضًا وهي قوله(قَارَبَ مِنْ خَطْوِهِ) ، أي يمشي ببطء وتمهّل إظهارًا للوقار[٢].

واللغويون في ضوء تفسيرهم بعضَ المواد اللغوية يذكرون عبارة (قارب الخطو) بلا (من)، أي إنَّ الفعل(قارب) متعدٍ بلا وساطة أيضًا ، قال ابن دريد:((رَسَفَ يرسِف ويرسُف رَسْفاً ورَسيفاً ورَسَفاناً، وَهُوَ مشي المقيَّد إذا قَارب خطوَه))[٣] ، وبهذا يتضح زيادة (من) في قول الإمام (A) على الرغم من عدم تقدّم النفي خلافًا للبصريين ومن تابعهم، وهي زائدة أيضًا في قوله(وشمر من ثوبه وزخرف من نفسه).

يظهر مما تقدم أنَّ ما ذهب إليه البصريون مردودٌ ويخالف ما عليه القرآن الكريم ونهج البلاغة فضلًا عن الشعر العربي، لذا فالأَولى أن تستندَ القواعد إلى تلك النصوص العربية الفصيحة ما دامت هي منتمية إلى عصر الاحتجاج.

وصفوة القول وثمرته تعديل القاعدة بما يأتي: **يجوز استعمال (من) زائدة في الإيجاب استنادًا إلى ثبوت ذلك في نهج البلاغة فضلًا عن القرآن الكريم وكلام العرب شعرًا ونثرًا.**

---

(١) يُنظر: تهذيب اللغة: ١٣/ ٢٥٤ (طمن).

(٢) يُنظر: منهاج البراعة(الخوئي):٤/٥٤-٥٥،وشرح (الموسوي):١/٢٥٨ .

(٣) جمهرة اللغة ، تح: رمزي منير بعلبكي: ٢/٧١٦ (رسف)، وينظر: تهذيب اللغة:٥/٢٥٦ (قهد) ، والصحاح:١/٣١٦ والصحاح:١/٣١٦ (دهج) ،ولسان العرب:٢/٢٧٦(دهمج).

البَابُ الثَّانِي

ما حَمَلَهُ أغلبُ النَّحْويينَ على الضَّرورةِ الشِّعْريَةِ وَوَردَ في كلامِ الإِمامِ عَلّيٍ (A).

توطئة:

درجَ أعلامُ الدرس النحوي على الاستشهاد بالشعر بوصفِه مصدرًا مهمًا من مصادر التقعيد النحوي، ومن المسلَّم به أنَّ لغة الشعر تتسم بركيزتين أساسيتين هما الوزن والقافية فضلًا عن اتّسامها بطابع الانفعال بخلاف لغة النثر ، ومن هنا قد يضطر الشاعر إلى الخروج عن قواعد النحو من أجل إيصال أفكاره، قال ابن جني:((الشعر موضع اضطرار، وموقف اعتذار. وكثيرًا ما يُحرَفُ فيه الكَلِم عن أبنيته وتُحال فيه المُثُل عن أوضاع صِيَغها لأجله))[١]، ومن هنا كانت للغة الشعر خصوصية في طريقة استعمال المفردات جرْسًا وبنيةً ، وفي صَوْغ التراكيب واستعمال الأساليب؛ لإيصال الانفعال من جهة، والتأثير في المتلقي من جهة أُخرى[٢]، وسُمِيَ هذا الخروج في التراث اللغوي العربي بالضرورة الشعرية.

والضرورة كما تناولتها معجمات اللغة مشتقة من مادة (ضرر)، وهي اسم لمصدر (الاضطرار) وهو الحاجة إلى الشيء أو الإلجاء إليه، ورجلٌ ذو ضرورة، أي: ذو حاجة، وقد اضطر إلى الشيء، أي: أُلجِئ إليه[٣]، ومنه قوله تعالى: ﭽ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ ﮜ ﮝ ﮞ ﮟ ﮠ ﮡ ﮢ ﮣ ﮤ ﮥ ﮦ ﮧ ﮨ ﮩ ﮪ ﮫ ﮬ ﮭ ﮮ ﮯ ﮰ ﮱ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﯠ ﯡ ﯢ ﯣ ﯤ ﯥ ﯦ ﯧ ﯨ ﯩ ﯪ ﯫ ﯬ ﯭ ﯮ ﯯ ﯰ ﯱ ﯲ ﯳ ﯴ ﯵ ﯶ ﯷ ﯸ ﯹ ﯺ ﯻ ﯼ ﯽ ﯾ ﯿ ﰀ ﰁ ﰂ ﰃ ﰄ ﰅ ﰆ ﰇ ﰈ ﰉ ﰊ ﰋ ﰌ ﰍ ﰎ ﰏ ﰐ ﰑ ﰒ ﰓ ﰔ ﰕ ﰖ ﰗ ﰘ ﰙ ﰚ ﰛ ﰜ ﰝ ﰞ ﰟ ﰠ ﰡ ﰢ ﰣ ﰤ ﰥ ﰦ ﰧ ﰨ ﰩ ﰪ ﰫ ﰬ ﰭ ﰮ ﰯ ﰰ ﰱ ﰲ ﰳ ﰴ ﰵ ﰶ ﰷ ﰸ ﰹ ﰺ ﰻ ﰼ ﰽ ﰾ ﰿ ﱀ ﱁ ﱂ ﱃ ﱄ ﱅ ﱆ ﱇ ﱈ ﱉ ﱊ ﱋ ﱌ ﱍ ﱎ ﱏ ﱐ ﱑ ﱒ ﱓ ﱔ ﱕ ﱖ ﱗ ﱘ ﱙ ﱚ ﱛ ﱜ ﱝ ﱞ ﱟ ﱠ ﱡ ﱢ ﱣ ﱤ ﱥ ﱦ ﱧ ﱨ ﱩ ﱪ ﱫ ﱬ ﱭ ﱮ ﱯ ﱰ ﱱ ﱲ ﱳ ﱴ ﱵ ﱶ ﱷ ﱸ ﱹ ﱺ ﱻ ﱼ ﱽ ﱾ ﱿ ﲀ ﲁ ﲂ ﲃ ﲄ ﲅ ﲆ ﲇ ﲈ ﲉ ﲊ ﲋ ﲌ ﲍ ﲎ ﲏ ﲐ ﲑ ﲒ ﲓ ﲔ ﲕ ﲖ ﲗ ﲘ ﲙ ﲚ ﲛ ﲜ ﲝ ﲞ ﲟ ﲠ ﲡ ﲢ ﲣ ﲤ ﲥ ﲦ ﲧ ﲨ ﲩ ﲪ ﲫ ﲬ ﲭ ﲮ ﲯ ﲰ ﲱ ﲲ ﲳ ﲴ ﲵ ﲶ ﲷ ﲸ ﲹ ﲺ ﲻ ﲼ ﲽ ﲾ ﲿ ﳀ ﳁ ﳂ ﳃ ﳄ ﳅ ﳆ ﳇ ﳈ ﳉ ﳊ ﳋ ﳌ ﳍ ﳎ ﳏ ﳐ ﳑ ﳒ ﳓ ﳔ ﳕ ﳖ ﳗ ﳘ ﳙ ﳚ ﳛ ﳜ ﳝ ﳞ ﳟ ﳠ ﳡ ﳢ ﳣ ﳤ ﳥ ﳦ ﳧ ﳨ ﳩ ﳪ ﳫ ﳬ ﳭ ﳮ ﳯ ﳰ ﳱ ﳲ ﳳ ﳴ ﳵ ﳶ ﳷ ﳸ ﳹ ﳺ ﳻ ﳼ ﳽ ﳾ ﳿ ﴀ ﴁ ﴂ ﴃ ﴄ ﴅ ﴆ ﴇ ﴈ ﴉ ﴊ ﴋ ﴌ ﴍ ﴎ ﴏ ﴐ ﴑ ﴒ ﴓ ﴔ ﴕ ﴖ ﴗ ﴘ ﴙ ﴚ ﴛ ﴜ ﴝ ﴞ ﴟ ﴠ ﴡ ﴢ ﴣ ﴤ ﴥ ﴦ ﴧ ﴨ ﴩ ﴪ ﴫ ﴬ ﴭ ﴮ ﴯ ﴰ ﴱ ﴲ ﴳ ﴴ ﴵ ﴶ ﴷ ﴸ ﴹ ﴺ ﴻ ﴼ ﴽ ﴾ ﴿ ﵀ ﵁ ﵂ ﵃ ﵄ ﵅ ﵆ ﵇ ﵈ ﵉ ﵊ ﵋ ﵌ ﵍ ﵎ ﵏ ﵐ ﵑ ﵒ ﵓ ﵔ ﵕ ﵖ ﵗ ﵘ ﵙ ﵚ ﵛ ﵜ ﵝ ﵞ ﵟ ﵠ ﵡ ﵢ ﵣ ﵤ ﵥ ﵦ ﵧ ﵨ ﵩ ﵪ ﵫ ﵬ ﵭ ﵮ ﵯ ﵰ ﵱ ﵲ ﵳ ﵴ ﵵ ﵶ ﵷ ﵸ ﵹ ﵺ ﵻ ﵼ ﵽ ﵾ ﵿ ﶀ ﶁ ﶂ ﶃ ﶄ ﶅ ﶆ ﶇ ﶈ ﶉ ﶊ ﶋ ﶌ ﶍ ﶎ ﶏ ﶐ ﶑ ﶒ ﶓ ﶔ ﶕ ﶖ ﶗ ﶘ ﶙ ﶚ ﶛ ﶜ ﶝ ﶞ ﶟ ﶠ ﶡ ﶢ ﶣ ﶤ ﶥ ﶦ ﶧ ﶨ ﶩ ﶪ ﶫ ﶬ ﶭ ﶮ ﶯ ﶰ ﶱ ﶲ ﶳ ﶴ ﶵ ﶶ ﶷ ﶸ ﶹ ﶺ ﶻ ﶼ ﶽ ﶾ ﶿ ﷀ ﷁ ﷂ ﷃ ﷄ ﷅ ﷆ ﷇ ﷈ ﷉ ﷊ ﷋ ﷌ ﷍ ﷎ ﷏ ﷐ ﷑ ﷒ ﷓ ﷔ ﷕ ﷖ ﷗ ﷘ ﷙ ﷚ ﷛ ﷜ ﷝ ﷞ ﷟ ﷠ ﷡ ﷢ ﷣ ﷤ ﷥ ﷦ ﷧ ﷨ ﷩ ﷪ ﷫ ﷬ ﷭ ﷮ ﷯ ﷰ ﷱ ﷲ ﷳ ﷴ ﷵ ﷶ ﷷ ﷸ ﷹ ﷺ ﷻ ﷼ ﷽ ﷾ ﷿ ﭼ [سورة البقرة من الآية: ١٧٣].

والضرورة من مصطلحات الفقهاء والمفسرين، إذ تعني عندهم ((الحالة المُلجِئة إلى ما لا بدَّ منه، والضرورة أشدُّ درجات الحاجة))[٤]، وعلى هذا فهي تشمل ((كلَّ ما أدّى إلى الاضطرار، كالمشقة التي لا مدفع لها، وما به حفظ النفس وغيرها، كالحاجة الشديدة إلى الماء أو الأكل. ومنها " الضرورات تُبيح المحظورات "))[٥].

ومفهوم الضرورة الشعرية في الاصطلاح اللغوي إجمالًا يعني ((الخروج على القواعد والأُصول بسبب الوزن والقافية، وقد جوَّز القدماء للشاعر ما لم يجوّزوا [للتأثير]))[٦]؛ لأنّ

---

(١) الخصائص:١٨٨/٣ ، ويُنظر: ضرائر الشعر:١٣ .

(٢) يُنظر: تاريخ النقد الأدبي والبلاغة حتى نهاية القرن الرابع الهجري ، د. محمد زغلول سلام : ٥٩ ، والأصول(تمام حسان):٧٩-٨٠ .

(٣) يُنظر: كتاب العين: ٧/٧ (ضر) ، وتهذيب اللغة:٣١٥/١١(ضر) ، ولسان العرب: ٤٨٣/٤(ضرر) .

(٤) القواعد الفقهية وتطبيقاتها في المذاهب الأربعة، د. محمد مصطفى الزحيلي:٢٨٨/١ .

(٥) معجم ألفاظ الفقه الجعفري،د. أحمد فتح الله:٢٦٣ .

(٦) معجم النقد العربي القديم،د.أحمد مطلوب:١٠٠/٢ ، ومابين المعقوفتين خطأ طباعي والصواب: للناثر.

احتفال العرب بالشعر أدَّى إلى أنْ يُقال: ((الشعراء أُمَراء الكلام، يقصرون الممدود، ولا يمدُّون المقصور، ويقدّمون ويؤخرون، ويومِئون ويشيرون، ويختلسون ويُعيرون ويستعيرون))[١] .

وقد اختلفت كلمة النحويين في معنى الضرورة الشعرية على مذهبين، فمذهب الجمهور يرى أنَّ الضرورة مما تقع في الشعر دون النثر سواء أكان عنها مندوحة(سعة أو فسحة) أم لا [٢]، فلم يشترطوا فيها اضطرارَ الشاعر إلى الخروج عن بعض الأقيسة النحوية بل جوّزوا له في الشعر ما لم يجُز في الكلام[٣]، ويُمثل هذا الرأيَ ابنُ جني، إذ قال: ((ألَا تراهم كيف يدخلون تحت قبح الضرورة مع قدرتهم على تركها، ليعدّوها لوقت الحاجة إليها))[٤]،واختار هذا المذهبَ ابنُ عصفور قائلًا: ((اعلمْ أنَّ الشعر لما كان كلامًا موزونًا يخرجه الزيادة فيه والنقص منه عن صحة الوزن ويحيله عن طريق الشعر أجازت العرب فيه ما لا يجوز في الكلام اضطروا إلى ذلك أو لم يضطروا إليه))[٥]، وأخذ بهذا المذهب أيضًا الرضي[٦]،وابن هشام[٧]، والبغدادي (ت: ١٠٩٣هـ) [٨]، ومحمود شكري الآلوسي[٩] .

ومذهب آخر يرى في الضرورة أنّها تقع فيما ليس للشاعر عنه مندوحة[١٠]، أي تقع بشرط الاضطرار ، وهو المذهب الذي نسبه بعض النحويين إلى سيبويه[١١]، وعليه يكون سيبويه إمامَ ابن مالك الذي هو رائد هذا المذهب والمشتهر به كثيرًا، فقد صرَّح ابن مالك

---

(١) الصاحبي :٤٦٨ ، وينظر: المزهر في علوم اللغة وأنواعها: ٣٩٩/٢ .

(٢) ينظر: شرح جمل الزجاجي(ابن عصفور):٥٤٩/٢، وخزانة الأدب:٣٣/١ ، لغة الشعر دراسة في الضرورة: ٩٨، والضرورة الشعرية دراسة اسلوبية، إبراهيم محمد:٦١ .

(٣) ينظر: الضرورة الشعرية ومفهومها لدى النحويين دراسة على ألفية ابن مالك،إبراهيم بن صالح الحندود:٤٠٤ .

(٤) الخصائص:١٨٨/٣ ، وينظر: شرح جمل الزجاجي(ابن عصفور):٥٩٤/٢، ولغة الشعر دراسة في الضرورة: ١٠٠ ـ١٠٣ .

(٥) ضرائر الشعر:١٣ ، وينظر: شرح جمل الزجاجي(ابن عصفور):٥٩٤/٢ ، وارتشاف الضرب:٢٣٧٧/٥ ، وهمع الهوامع:٢٧٣/٣ .

(٦) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٤٤/١ ، وخزانة الأدب:٣٣/١ .

(٧) ينظر: مغني اللبيب:٧٢ ، وخزانة الأدب:٣١/١ ، وهمع الهوامع:٢٧٣/٣، ولغة الشعر دراسة في الضرورة:٩٨.

(٨) ينظر: خزانة الأدب:٣١/١ .

(٩) ينظر: الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر:٦ .

(١٠) ينظر: خزانة الأدب:٣١/١ ،والضرائر وما يسوغ للشاعر:٦.

(١١) ينظر: شرح جمل الزجاجي(ابن عصفور):٥٤٩/٢ ، وارتشاف الضرب:٢٣٧٧/٥ ، ولغة الشعر دراسة في الضرورة:٩٢ ، والضرورة الشعرية ومفهومها لدى النحويين:٣٩٧ .

معقِّبًا على بعض الأبيات الشعرية قائلًا: ((فإذ لم يفعلوا ذلك مع استطاعته ففي ذلك إشعار بالاختيار وعدم الاضطرار))[١]، وأشار آخرون إلى أنّ سيبويه يرى رأيَ الجمهور في الضرورة الشعرية[٢]. ولعل السرّ في هذا الاختلاف والاضطراب يرجع إلى التباين في تحليل كلِّ فريق لكلام سيبويه.

وأغلب الظنِّ أنَّ ما ذكره سيبويه أقرب إلى فهم الجمهور في هذه المسألة؛ ((لأنَّ كثيرًا من الشواهد التي أوردها في أقسام الضرورة المختلفة من تلك الشواهد التي وردت فيها روايات أُخرى تُخرجها من مجال الضرورة، ومع ذلك لم يذكرْ سيبويه شيئًا من تلك الروايات في كتابه))[٣] ، على أَنَّ ختام الباب الذي عرض فيه (ما يحتمل في الشعر) ولا يجوز في الكلام جاء فيه: ((وليس شيء يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجهًا))[٤]، وعلى وفق هذا فإنَّ الضرورة عنده ـ وإن كانت تقتصر على الشعر ولا تجوز في سَعة الكلام ـ إلا أنَّ الشاعر لا بد من أنْ يسعى من وراء ارتكابها إلى معنى تُجيزه أقيسة العربية المستنبَطة من النثر، وإلا يُعدُّ ما جاء به مخالِفًا للقواعد، ودليل هذا المعنى ما قاله في باب الممنوع من الصرف: ((اعلم أنَّه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام من صرف ما لا ينصرف، يشبهونه بما قد حُذف واستُعمل محذوفًا))[٥]، كما جرى حمل المسائل بعضها على بعض على نحو التشابه بينها في الأحكام في مواضع أُخر من كتابه [٦]، ولهذا قيل: ((علة الضرائر الضرائر التشبيه لشيء بشيء أو الرد إلى الأصل)) [٧]، ومن أجل هذا ذهب السيد إبراهيم محمد إلى أنَّ ((المعنى الذي تتوجه عليه الضرورة الشعرية عند سيبويه أنها بلوغ مستوى من التعبير مبلغ مستوى آخر))[٨]، فالفرق بين ما يقع في الشعر والنثر من خروج عن القواعد

---

(١) شرح التسهيل(ابن مالك):٢٠٢/١ ، ويُنظر: شرح الكافية الشافية:٣٠٠/١ ، والضرورة الشعرية ومفهومها لدى النحويين:٣٩٩ .

(٢) يُنظر: الضرائر وما يسوغ للشاعر:٦، وسيبويه والضرورة الشعرية، إبراهيم حسن:٣٥، وشواهد الشعر في كتاب كتاب سيبويه،د.خالد عبد الكريم جمعة:٤٣٨ .

(٣) شواهد الشعر في كتاب سيبويه:٤٣٧ .

(٤) الكتاب:٣٢/١ ، ويُنظر: الضرائر وما يسوغ للشاعر:١٨ .

(٥) الكتاب: ٢٦/١ ، ويُنظر: الأشباه والنظائر:٢٠١/٢-٢٠٢ .

(٦) يُنظر: الكتاب: ٢٩/١ ،٣٢، ٤٨ ، ٩٩ .

(٧) الأشباه والنظائر:٢٠١/٢ .

(٨) الضرورة الشعرية دراسة أسلوبية: ١٣ .

القواعد النحوية واحد ((فكلاهما خروج عن القياس، وإنما الفرق بينهما أنَّ الشعر وقع فيه من ذلك ما لم تَثبت الرواية بوقوعه في الكلام ، وهذا هو محل الضرورة))[١]، وهذا هو وجه الكلام في هذا الباب الذي وسمتُه بـ (ما حمله أغلب النحويين على الضرورة الشعرية وورد في كلام الإمام (A))، إذ ليس مهمًا لديَّ سواء أكان الشاعر مُختارًا في ارتكابه الضرورات أم مضطرًا إلى ذلك، فالغاية الرئيسة ههنا تنصب حول التماس شيءٍ من النظائر النثرية الواردة في كلامه (A) لجملة من القواعد النحوية التي حُكِمَ عليها بأنَّها من الضرائر الشعرية، لأُثبت بذلك أنّها ليست مقتصرة على لغة الشعر فقط، بل هي واردة في النثر أيضًا، وبهذا يظهر مدى نقص استقراء النحويين بسبب إغفالهم لنصوص نهج البلاغة في التقعيد النحوي.

ولّما كانت الضرورات مرتبطة بالشعر، والشعر ما لا يحيط به أحد تعذّرَ حصرُها وإحصاؤها، على أنَّ هذا لم يمنع علماء العربية من وضع تقسيمات عامة تنطوي تحت كلِّ قسم مباحث فرعية، ولعل لابن السراج قصب السبق في تثبيت مبادئ التصنيف في الضرورة، إذ قال: ((ضرورة الشاعر أنْ يضطر الوزن إلى حذف، أو زيادة، أو تقديم، أو تأخير في غير موضعه، وإبدال حرف، أو تغيير إعراب عن وجهه على التأويل، أو تأنيث مذكر على التأويل وليس للشاعر أنْ يحذفَ ما اتفق له ولا أنْ يزيد ما شاء بل لذلك أُصول يعمل عليها))[٢]، وقد راعى تلك الأُصولَ أغلبُ من جاء بعده من العلماء منهم السيرافي[٣]، وابن عصفور[٤]، وأبو حيان[٥] .

وقد سار هذا الباب في عرض القواعد النحوية ــ إجمالًا ـــ استنادًا إلى تلك التقسيمات وإن استدعى تنظيم المنهج تقسيمه على فصلين:

الفصل الأول: ما حُمِل على الضرورة الشعرية فيما أُثبتَ في الكلام:

الفصل الثاني: ما حُمِل على الضرورة الشعرية فيما اعتوره الحذف ومسائل أُخر:

---

(١) الضرورة الشعرية دراسة أُسلوبية:١٥ .

(٢) الأُصول في النحو: ٤٣٥/٣ .

(٣) يُنظر: ما يحتمل الشعر من الضرورة، تح: د. عوض بن حمد القوزي:٣٤ـ٣٥.

(٤) يُنظر: ضرائر الشعر: ١٦ـ ١٧ .

(٥) يُنظر: ارتشاف الضرب:٢٣٧٨/٥.

المسألة الأولى: جواز توكيد جواب الشرط بـ(نون) التوكيد:

للتوكيد في العربية أنماط مختلفة وأساليب متعددة من ذلك التوكيد بنونَي التوكيد الثقيلة أو الخفيفة، وهما حرفان من حروف المعاني قد اتفق النحويون على دلالتهما على التوكيد، وإنْ كان التوكيد بالثقيلة أشدَّ دلالةً كما نُقل عن الخليل[١].

وقد دار خلافٌ بين النحويين في أصلهما، فذهب البصريون إلى أنهما أصلان، على حين يرى الكوفيون أنَّ المشددة هي الأصل[٢]، وهما حرفان يختصان بالدخول على الأفعال، فيؤكَّد بهما الفعل المضارع جوازًا أو وجوبًا[٣].

ومن المواضع التي اختلف فيها النحويون دخول (نون) التوكيد في جواب الشرط، فقد ذهب فريق منهم إلى أنّ هذا التوكيد إنّما يجوز في الشعر لا في النثر، وفي هذا قال سيبويه: ((وقد تدخل "النون" بغير "ما" في الجزاء، وذلك قليلٌ في الشعر، شبهوه بالنهي حين كان مجزومًا غير واجب))[٤] نحو قول الشاعر كميل بن معروف[٥]: [من الطويل]

فمهما تَشَأ مِنْهُ فَزارةُ تُعْطِكُمْ ومهما تَشَأ مِنْه فزارَةُ تَمْنَعَا

وقد انتهج مذهبَ سيبويه هذا جمعٌ من علماء العربية منهم الفرّاء وهو يعرض لقوله تعالى: چ ڱ ڱ ڱ ڱ ں ں چ [سورة النمل من الآية: ١٨] [٦]، والمبرّدُ[٧]، وابنُ السراج[٨]، والسيرافي[٩]، وأبو علي الفارسي[١٠]، والقزّاز (ت: ٤١٢هـ)[١]، وأبو البركات البركات الأنباري[٢]، والزمخشري[٣]، وابن الحاجب[٤]، وعلماء آخرون[٥].

---

(١) يُنظر: الكتاب: ٥٠٩/٣، وشرح المفصل(ابن يعيش): ٣٧/٩، والنحو الوافي: ١٦٧/٤.

(٢) يُنظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢/ ٦٥٠ (المسألة ٩٤)، ومغني اللبيب: ٤٤٣.

(٣) يُنظر: تمهيد القواعد: ٣٩١٧/٢-٣٩٣٣، والتراكيب اللغوية في العربية، د. هادي نهر: ١٣٥ـ١٣٨.

(٤) الكتاب: ٥١٥/٣، ويُنظر: المقاصد الشافية: ٥٥٠/٥.

(٥) يُنظر: الكتاب: ٥١٥/٣، وتمهيد القواعد: ٣٩٣٤/٨، والمقاصد الشافية: ٥٥١/٥، وخزانة الأدب: ٣٨٨/١١، والبيت في الحماسة، البحتري، تح: د. محمد إبراهيم حور، وأحمد محمد عبيد: ٥٨.

(٦) يُنظر: معاني القرآن(الفراء): ١٦٢/١، وخزانة الأدب: ٣٨٩/١١.

(٧) يُنظر: المقتضب: ١٤/٣.

(٨) يُنظر: الأُصول في النحو: ٢٠٠/٢.

(٩) يُنظر: ما يحتمل الشعر من الضرورة: ٨١.

(١٠) يُنظر: التعليقة: ١٨/٤.

إنَّ حمل الشاهد الشعري على الضرورة الشعرية لا يمنع من تعليله وبيان وجهه في العربية، إذ ((ليس شيء يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجهًا))[٦]، ومن هنا ذهب علماء العربية إلى أنَّ علة توكيد جواب الشرط ـ وهو مما لا يجوز في سعة الكلام ـ هي مشابهته للنهي، وقد فسَّر هذا أبو علي الفارسي بقوله: ((شبهوا الجزاء لمّا أدخل "النون" عليه بالنهي؛ لأن الجزاء فعل مجزوم كما أنَّ النهي فعل مجزوم وهو غير واجب كما أنَّ النهي غير واجب))[٧]، أي إنَّ العلة علة مشابهة، فالعرب ((يشبِّهون الشيء بالشيء وإن لم يكن مثله في جميع الأشياء))[٨]، وبحسب هذا الفهم فالمفترض أنْ يكون هذا داعيًا إلى قبول هذا التوكيد في غير الشعر لا قصره عليه، ولعلّ الذي دعاهم إلى هذا هو نقص استقرائهم وعدم التقصّي بدقة عن شواهد في غير الشعر؛ لأنَّ الشواهد على تلك المسألة كثيرة من القرآن الكريم وغيره.

فمن الشواهد القرآنية في هذا الباب[٩] قوله تعالى: ﭽ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟ ﭠ ﭡ ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭧ ﭨ ﭩ ﭪ ﭫ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ ﭱ ﭲ ﭳ ﭼ [سورة الأعراف]، وقوله تعالى: ﭽ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟ ﭠ ﭡ ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭧ ﭨ ﭩ ﭪ ﭫ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ ﭱ ﭲ ﭳ ﭼ [سورة المائدة].

كان على النحويين أنْ يستندوا إلى هذه النصوص القرآنية وسواها في تعديل القاعدة النحوية؛ فالضوابط النحوية يجب أنْ تخضع للنصوص الفصيحة المسموعة وتستند إليها وليس العكس، لكنّهم تمسكوا بما تقرَّر لديهم محاولين تأويل هذه النصوص على الحذف

---

(١) يُنظر : ما يجوز للشاعر في الضرورة ، حقّقه وقدَّم له ووضع فهارسه: د. رمضان عبد التواب، ود. صلاح الدين الهادي:٣٢٦ .

(٢) يُنظر: البيان في غريب إعراب القرآن:٣٨٦/١ ، والنحويون والقرآن:١٣٣ .

(٣) يُنظر : المفصل :٣٣١ .

(٤) يُنظر : الإيضاح في شرح المفصل :٢٧٥/٢ ـ٢٧٦ ، وشرح التصريح :٣٠٧/٢ .

(٥) يُنظر : ضرائر الشعر : ٢٩ ، وارتشاف الضرب :٦٥٦/٢ .

(٦) الكتاب:٣٢/١ ، ويُنظر : الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر :١٨ .

(٧) التعليقة :١٨/٤-١٩ .

(٨) الكتاب:٦٤٦/٣ .

(٩) يُنظر : النحويون والقرآن :١٣٣ .

والتقدير، بل جزم ابن السراج بعدم جواز توكيد جواب الشرط بـ(نون) التوكيد فقال: ((لا يجوز: إنْ تأتِني لأفعلن))[١].

وإيضاح ما تقدَّم أنَّ النحويين — من أجل الخروج من تضارب السماع والقياس– قد ذهبوا إلى أنَّ الفعل المؤكَّد بـ(النون) ههنا لم يقع في جواب الشرط، بل وقع في جواب قسَمٍ دلَّتْ عليه (اللام) الموطِّئة للقسم المحذوفة في (إنْ)، وعلى هذا يكون التركيب قائمًا على الشرط، إلا أنَّ جوابه قد حُذِفَ لدلالة جواب القسم المقدَّر عليه، لحذف (اللام) الموطِّئة للقسم قبل (إنْ). وتأكيدهم على حذف (اللام) الموطِّئة للقسم إنما أصله الخلاف في جواز وقوع الجواب للشرط مع تقدَّم القسم عليه، فإنَّ الثابت لدى أكثر النحويين أنه إذا اجتمع الشرط والقسم فإنَّ الجواب للسابق منهما؛ قال سيبويه: ((فلو قلت: إنْ أتيتني لأُكرمنَّك، وإن لم تأتني لأغمنَّك، جاز لأنَّه في معنى: لئن أتيتني لأُكرمنَّك، ولئن لم تأتني لأغمنَّك، ولا بد من هذه "اللام" مضمرة أو مظهرة؛ لأنها لليمين، كأنك قلت: والله لئن أتيتني لأُكرمنَّك))[٢].

وهذا الرأي لم يصمد أمام كثرة الشواهد النحوية المخالفة لما قرّروه[٣]، هذا من وجه، وجه، ومن وجه آخر فإنَّهم في الوقت الذي يُصرُّون فيه على تقدير (اللام) الموطِّئة للقسم كي يسوّغوا دخول (اللام) في فعل الجواب نجدهم حين يُجاب القسم بالشرط يحملون (اللام) الموطِّئة على الزيادة أو على الضرورة الشعرية[٤]،وفي هذا خلط واضح وجلِي أساسه تقديم القاعدة والقياس على أدلة السماع الموثوق بها، لهذا تراهم قد ذهبوا في توجيه الأفعال التي اقترنت بـ(نون) التوكيد في جواب الشرط على تقدير القسم[٥].

لما تقدَّم كلِّه كان ينبغي الوقوف عند تلك الشواهد والنظر في سياقاتها والقرائن المحيطة بها للوصول إلى ضوابط نحوية تؤسس لقاعدة عامة بلا إغفال لما يتفرّع منها من

---

(١) الأصول في النحو:١٦١/٢ .

(٢) الكتاب:٦٥/٣-٦٦ ، وينظر: الأُصول في النحو:١٦١/٢، والبيان في غريب إعراب القرآن:١٦١/٢ ،وشرح الكافية الشافية:١٦١٥/٣ ، والنحويون والقرآن:٢٤١.

(٣) يُنظر : الصحيفة (١٧٩ـ١٨٥) من هذا البحث.

(٤) يُنظر: شرح الرضي على الكافية:٤٥٧/٤ ، وتوضيح المقاصد:١٢٩٠/٣ ، وحاشية الخضري:١٢٦/٢ .

(٥) يُنظر: المحرر الوجيز:٤٦٥/١، واللباب في علوم الكتاب :٤٦١/٧ ، وإعراب القرآن وبيانه :٥٣٢/٢ ـ ٥٣٤ .

مسائل استنادًا إلى الموروث اللغوي المحتج به، وإذا كان استقراء النحويين قد أوصلهم إلى قاعدة ترى إجابة المتقدم من الشرط والقسم واجبة عند اجتماعهما فإنَّ ورود عدد من الشواهد العلوية التي جاء فيها الشرط ــ إن تقدّم القسم عليه ــ مُجابًا بالشرط تخرق ذلك الاستقراء وتنقضه[١] .

واذا تقرَّر هذا فإنَّ للقرائن الدلالية المحيطة بالنص أثرًا في فهمه وبيان المراد منه؛ لهذا فإنَّ توجيه تلك النصوص على حذف (اللام) الموطِّئة للقسم فيه بُعد وتكلّف، إذ التركيب لم يكن بحاجة إلى توكيد الشرط والقسم عليه ، فمدار الكلام في آية سورة الأعراف هو الحديث عن قصة نبيِّنا آدم وحواء (H) وبيان خشيتهما من الخسران المهدِّد لهم؛ لذا عمدَ النص الكريم إلى توكيد الفعل بـ(النون)؛ لأنهما يخافان تحققه ووقوعه، لكنّهما يطمعان بغفران ذنوبهما والعفو عنهما؛ لهذا لم يُقسما على هذا، وهذا ما دعاهما إلى التذلّل والمسكنة للتعبير عمّا صدر عنهما من المخالفة؛ لهذا عبر القرآن الكريم عن حالهما بقوله تعالى: ﴿ وإن لم تغفر لنا وترحمنا لنكونن من الخاسرين ﴾ والمعنى أنَّ ((خسران الحياة يهددنا وقد أطلَّ بنا وما له من دافع إلا مغفرتك للذنب الصادر عنا وغشيانك إيانا بعد ذلك برحمتك وهي السعادة لِما أنَّ الانسان بل كل موجود مصنوع يشعر بفطرته المغروزة أنَّ من شأن الأشياء الواقعة في منزل الوجود ومسير البقاء أن تستتم ما يعرضها من النقص والعيب، وإن السبب الجابر لهذا الكسر هو الله سبحانه وحده فهو من عادة الربوبية))[٢]، وبهذا يكون فعل الشرط قد أُجيب بالقسم[٣] بفعل مؤكَّد بـ(نون) التوكيد، وما يعضُد هذا أنَّ القرآن الكريم أشار إلى قصة النبي نوح (A)، فقال الله تعالى: چ ڤ ڤ ڤ ڤ ڦ ڦ ڦ ڦ ڄ ڄ ڄ ڄ ڃ ڃ ڃ ڃ چ چ چ چ ڇ ڇ ڇ ڇ ڍ ڍ [سورة هود]، فلم يذهب النص إلى استعمال (اللام) الموطئة للقسم، بل جاء على الشرط فقال: ((وإلا تغفر...))؛لأن النبيَّ (A) ـ كغيره من البشرـ يطمع في مغفرة الله تعالى ورحمته ؛ لذا لم يؤكَّد الشرط المنفي.

---

(١) ينظر: الجملة الخبرية في نهج البلاغة:٣٩٠ .

(٢) الميزان :٢٦٤/٦ ـ ٢٦٥ .

(٣) يُنظر : إعراب القرآن وبيانه:٥٣٤/٢ ـ ٥٣٥ .

وكذا الحال في آية سورة المائدة فإنَّ الذي دعا إلى أن يُعتنى بتوكيد جواب الشرط بـ(نون) التوكيد دون توكيد الشرط هو مراعاة السياق وظروف المقال أيضًا ، فإنَّ توكيد الفعل (لَيَمَسَّنّ) فيها إنما جاء لبيان أنَّ مستحِق العقوبة هو من أصرَّ على فعلته ، وتنبيهًا على أنَّ العذاب هو جزاء مَن دام على الكفر ولم ينقلع عنه[١]. فمدارُ القول وأهميته تشديد العقوبة على هذا الصنف من الناس ، أمّا الذين لم ينتهوا فلهم فرصة في التوبة والعودة إلى الصواب؛ لهذا لم يكن ثمة ما يدعو إلى التوكيد والتشديد باستعمال (اللام) الموطِّئة للقسم، ودليل هذا أن الله تعالى قال في عَقب الآية: ﴿أَفَلا يَتُوبُونَ إلى اللَّه ويَسْتَغْفِرُونَه ﴾ .

ومن الشواهد العلوية على هذه المسألة قوله (A) في خطبة له في قسمة الأرزاق بين الناس: ((**فإِنْ رَأَى أَحَدُكُمْ لِأَخِيهِ غَفِيرَةً فِي أَهْلٍ أَوْ مَالٍ أَوْ نَفْسٍ؛ فَلاَ تَكُونَنَّ لَهُ فِتْنَةً**)) [٢].

كلامه (A) في النهي عن الحسد بأنّ من يرى عند أخيه زيادةً أو نماءً في أمرٍ ما فلا يحمله ذلك على الافتنان المُفضي إلى الحسد والغيرة[٣]؛ ((لأنَّ مَن نظر في أحوال الدنيا إلى من فوقه يستحقر ما عنده من نعم اللّه، فيكون ذلك فتنة عليه))[٤]، فالتعليق الشرطي قائم في التركيب بدليل أنَّ الإمام قرنَ النهي بـ(الفاء): (فلاتكونن) وهي جملة جواب الشرط، وقد جاء فعلها مؤكَّدًا بـ(نون) التوكيد.

ومثله قوله (A) في مقطع من كتاب إلى مالك الأشتر[٥]: ((**وإِن ابْتُلِيتَ بِخَطإٍ، وأفْرَط عَلَيْكَ سَوْطُكَ أَوْ سَيْفُكَ أَوْ يَدُكَ بِالْعُقُوبَةِ، فَإِنَّ فِي الْوَكْزَةِ فَما فَوْقَها مَقْتَلَةً، فلا تطْمَحَنَّ بِكَ نَخْوَةُ سُلْطانِكَ عَنْ أَنْ تُؤَدِّيَ إلى أَوْلِياءِ المَقْتُولِ حَقَّهُمْ**))[٦].

فالفعل (تطمحن) الواقع في جواب شرط (إن ابتُليت)إنما جاء مؤكَّدًا بـ(نون) التوكيد ؛لأن مدار القول وأهميته تقع على جواب الشرط المتمثلة دلالته بضرورة النهي عن التكبّر والتسلط على أولياء المقتول، والامتناع عن أداء حق ولي المقتول[١].

---

(١) يُنظر :أنوار التنزيل: ١٣٨/٢ .

(٢) شرح (المعتزلي) : ٣١٢/١ . ((الغفيرة : الكثرة والزيادة)). لسان العرب:٢٧/٥ (غفر).

(٣) يُنظر: شرح (البحراني) :٥/٢ ، وفي ظلال نهج البلاغة:١٦٨/١ .

(٤) منهاج البراعة(الراوندي) :١٩٢/١ .

(٥) تقدَّمت ترجمته في الصحيفة (٦٥) من هذا البحث.

(٦) شرح (المعتزلي) : ١١١/١٧ ، الوكزة : الطعنة ، ووكزه : طعنه: يُنظر : كتاب العين٣٩٤/٥ (وكز).

ومثله قوله (A)في إحدى حِكَمه: ((**مَنْ وَضَعَ نَفْسَهُ مَوَاضِعَ التُّهَمَةِ فَلاَ يَلُومَنَّ مَنْ أَسَاءَ بِهِ الظَّنَّ**))[٢]، فـ(مَن) اسم شرط جازم، و(وضع) فعل الشرط، وجوابه جملة (فلايلومن) المنفي فعلها بـ(لا)، والمؤكَّد بـ(نون) التوكيد .

والنحويون يقدِّرون في مثل هذه الشواهد (لامًا) مضمَرة موطِّئة للقسم قبل(إن) والتقدير(لئن)[٣]، وهذا لا يصح مع وجود (الفاء) في الأفعال (تكونن)، و(تطمحن)، فهي ممّا تربط فعلَ الشرط بجوابه.

ولعلّ ما يدحض تلك التقديرات كثرة الشواهد النثرية من القرآن الكريم وكلام الإمام (A) فهي كافية للرد على من قال بالضرورة، ولهذا ذهب ابن مالك إلى جوازه في سعة الكلام[٤]، وتابعه الرضي فقال: ((وقد تدخل "نون" التأكيد اختيارًا في جواب الشرط))[٥]، وهو ما رآه ناظر الجيش[٦]، والشاطبي(ت: ٧٩٠ هـ)[٧]، ، وارتضاه الأُشموني[٨]، وتبنّاه من المحدثين الدكتور خليل بنيان الحسون[٩].

وصفوة ما ورد آنفًا أنَّ القسم يصح أنْ يقع جوابًا للشرط، ولا داعي إلى تكلّف التقدير والتأويل؛ لأنه ليس من الصواب أن يُعمدَ إلى تأويل تلك النصوص النحوية الكثيرة، وممّا ينتج عن وقوع هذا القسم في الجواب توكيد الفعل المضارع بـ(نون) التوكيد ، فأصل المسألة هو جواز وقوع القسم جوابًا للشرط، وهو ما تحقق بورود الفعل مسبوقًا بـ(لا) الناهية ، لهذا جاء الفعل المضارع مؤكَّدًا جوازًا[١٠]؛ لأنَّ مدار الكلام معتمِدٌ على الجواب ومنعقِدٌ على توكيده .

---

(١) يُنظر: توضيح نهج البلاغة:١٩٥/٤ .

(٢) شرح (المعتزلي): ٣٨٠/١٨ .

(٣) يُنظر : الكتاب:٦٥/٣-٦٦ ، والأُصول في النحو:١٦١/٢، وشرح الرضي على الكافية:١١٠/٤ .

(٤) يُنظر : شرح الكافية الشافية :١٤٠٤/٣-١٤٠٥ ، وخزانة الأدب:٣٨٨/١١ .

(٥) شرح الرضي على الكافية:٤٨٥/٤ ، ويُنظر: خزانة الأدب:٣٨٨/١١ .

(٦) يُنظر: تمهيد القواعد: ٣٩٣٤/٨ .

(٧) يُنظر:المقاصد الشافية:٥٥٠/٥ ، وخزانة الأدب:٣٨٨/١١ .

(٨) يُنظر :شرح الأُشموني:١٢٢/٣ .

(٩) يُنظر : النحويون والقرآن:١٣٣ .

(١٠) يُنظر : أساليب التوكيد في القرآن الكريم، عبد الرحمن المطردي:٤٣ .

واستنادًا إلى ما تقدَّم ذكرُه يمكن إعادة صوغ القاعدة النحوية بالآتي: **يجوز توكيد جواب الشرط بـ(نون) التوكيد في السعة والاختيار استنادًا إلى ما ورد في نهج البلاغة فضلًا عن القرآن الكريم.**

المسألة الثانية :جواز إبقاء ألف (ما) الاستفهامية عند جرها بحرف الجر :

قرَّر النحويون أنَّ ألف (ما) الاستفهامية تُحذف إذا سُبقت بحرف جر، على أنْ تبقى الفتحة دليلًا عليها، وتعليل هذا الحذف إما للفرق بين الاستفهامية والموصولة[١]،أو للتخفيف لكثرة الاستعمال[٢]،أو للدلالة على التركيب؛ إذ إنَّ تركيب حرف الجر مع (ما) الاستفهامية يصيِّرهما ككلمةٍ واحدة موضوعة للاستفهام للحفاظ على صدارة الاستفهام[٣]، على أنَّ وجوبَ حذف ألف(ما) الاستفهامية مقصورٌ على المجرورة بحرف الجر، أما المجرورة بالإضافة في نحو: مجيء ما جئت، فالحذف ليس لازمًا[٤].

---

(١) يُنظر : معاني القرآن (الفراء) :٢٩٢/٢ ، وأمالي ابن الشجري:٣٣٠/١ ، وشرح المفصل(ابن يعيش) :٩/٤ ، ومغني ومغني اللبيب :٣٩٤، والإتقان في علوم القرآن:٢٨٨/٢ .

(٢) يُنظر : الانصاف في مسائل الخلاف :٥٧٢/٢ (المسألة ٧٨) .

(٣) يُنظر : المصدر نفسه والصحيفة نفسها ، وشرح الرضي على الكافية :٥٠/٣ ، والبرهان في علوم القرآن : ٤٠٣/٤ ٤٠٣/٤ ، وأساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين،د. قيس اسماعيل الأوسي :٣٨١ .

(٤) يُنظر : الكتاب:١٦٤/٤ ، والمقاصد الشافية:٩٦/٨-٩٧ .

وقد اختلفت آراء العلماء في حكم هذا الحذف، فقد ذهب ابن جني إلى أنَّ حذف الألف لغة ضعيفة [١]،وأشار آخرون إلى أنّه واجب[٢]، ورأى الثعالبي (ت: ٤٢٩هـ) أنه من سنن العربية[٣]، وللزمخشري رأيان في توجيه هذا الحذف، فرأى في أحدهما أنَّ إثبات الألف جائز[٤]، وأشار في الآخر إلى أنّ اثباتها قليلٌ شاذ[٥]، وقد عدَّه السيوطي حذفًا مَقيسًا[٦].

ولّما كان الوجوب النحوي في تلك المسألة منتقِضًا بعدد من الشواهد الشعرية التي جاءت فيها الف (ما) الاستفهامية مثبتة بالرغم من جرها بحرف الجر في مثل قول حسان بن ثابت[٧]: [من الوافر]

على مَا قَامَ يَشْتمنِي لئيم كخنزيرٍ تَمرّغ فِي رَمادِ

ذهب جملة من النحويين إلى حمل هذا الإثبات على الضرورة الشعرية وقصروه عليها، ومن بينهم القزّاز[٨] ، والعكبري[٩]، وأبو حيان الذي قال: ((والمشهور أنَّ إثبات الألف في "ما" الاستفهامية، إذا دخل عليها حرف جر، مختص بالضرورة))[١٠]. وعلى ذلك ابن هشام[١١]، والأُشموني[١]، وخالد الأزهري[٢]، ومن المحدَثين محمود شكري الآلوسي(ت: ١٣٤٢هـ)[٣]، وأحمد الحملاوي(ت: ١٣٥١هـ)[٤]، وعبد السلام هارون[٥].

---

(١) يُنظر :المحتسب :٣٤٧/٢، وكتاب الأزهية في علم الحروف، الهروي،تح: عبد المعين ملوحي :٨٦ ،والبحر المحيط:٣٨٣/١٠ ، والقرآن الكريم واثره في الدراسات النحوية،د. عبد العال سالم مكرم:٣٢٧ .

(٢) يُنظر: كتاب الأزهية في علم الحروف، الهروي،تح: عبد المعين ملوحي:٨٥، ومغني اللبيب:٣٩٤، والإتقان في علوم القرآن:٢٨٨/٢ ، والأساليب الإنشائية في النحو العربي، عبد السلام هارون:١٩٥.

(٣) يُنظر : فقه اللغة وسر العربية، تح: السقا وآخرين:٣٤٨ .

(٤) يُنظر : الكشاف:١١/٤-١٢، والبحر المحيط:٥٨/٩ .

(٥) يُنظر: الكشاف:٩٢/٢ .

(٦) يُنظر : همع الهوامع:٤٦١/٣ .

(٧) يُنظر: المحتسب: ٣٤٧/٢ ، ومغني اللبيب:٣٩٤ ، وهمع الهوامع:٤٦١/٣ ، وخزانة الأدب:٩٩/٦، والبيت في ديوانه :٢٥٨/١ ، وهو فيه على خلاف ما يرويه النحويون فروايته فيه: ففيم تقول يشتمني لئيم كخنزير تمرغ في رماد ، وعلى هذا فلا شاهد فيه في مسألتنا هذه.

(٨) يُنظر: ما يجوز للشاعر في الضرورة:٣١٧ .

(٩) يُنظر : إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث النبوي، تح:د. عبد الحميد هنداوي:٦٦ .

(١٠) البحر المحيط:٥٨/٩ .

(١١) يُنظر : مغني اللبيب:٣٩٤ .

إنَّ اثبات (ألف) (ما) الاستفهامية عند جرها بحرف الجر لم يكن مقتصرًا على الشعر فقط ، بل هو وارد في الموروث اللغوي الفصيح ، فقد جاء في مواطن متعددة من الحديث النبوي الشريف ، هذا فضلًا عن مجيئه في قراءة عيسى وعكرمة التي مرّ ذكرها ، من ذلك قول النبيِّ محمَّدٍ (9) للإمام علي (A): ((بِمَا أَهْلَلْتَ يَا عَلِيُّ؟ قَالَ: بِمَا أَهَلَّ بِهِ النبي(9) قَالَ: فَاهْدِ وَامْكُثْ حَرَامًا كَمَا أَنْتَ))[٦]، وقوله (9): ((لَيَأْتِيَنَّ عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ لَا يُبَالِي الْمَرْءُ بِمَا أَخَذَ مِنَ الْمَالِ، أمِنْ حلالٍ أم مِن حَرامٍ))[٧] .

وربما وقع نظر عدد من النحويين على بعض هذه الشواهد فاستند إليها في تجويز هذا الاثبات مطلقًا، ولعلّ الفراء يقف في مقدمتهم، إذ قال: ((وإذا كانت "مَا" في موضع "أي" ثم وصلت بحرفٍ خافضٍ نُقصت الألف من "مَا" ليعرف الاستفهام من الخبر. ومن ذلك قوله: ﴿فِيمَ كُنْتم﴾و ﴿عَمَّ يتساءَلُونَ﴾وإن أتممتها فصواب))[٨]، وأخذ به الزمخشري في أحد قولَيه[٩] وقد مرَّ ذكره ، وصرَّح بمثل هذا الرازي في توجيه (ما) في قوله تعالى: ﭽ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟ ﭠ ﭡ ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭧ ﭨ ﭩ ﭪ ﭫ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ ﭱ ﭲ ﭳ ﭴ ﭵ ﭶ ﭷ ﭸ ﭹ ﭺ ﭻ ﭼ ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ ﮆ ﮇ ﮈ ﮉ ﮊ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﮏ ﮐ ﮑ ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ ﮜ ﮝ ﮞ ﮟ ﮠ ﮡ ﮢ ﮣ ﮤ ﮥ ﮦ ﮧ ﮨ ﮩ ﮪ ﮫ ﮬ ﮭ ﮮ ﮯ ﮰ ﮱ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﯠ ﯡ ﯢ ﯣ ﯤ ﯥ ﯦ ﯧ ﯨ ﯩ ﯪ ﯫ ﯬ ﯭ ﯮ ﯯ ﯰ ﯱ ﯲ ﯳ ﯴ ﯵ ﯶ ﯷ ﯸ ﯹ ﯺ ﯻ ﯼ ﯽ ﯾ ﯿ ﰀ ﰁ ﰂ ﰃ ﰄ ﰅ ﰆ ﰇ ﰈ ﰉ ﰊ ﰋ ﰌ ﰍ ﰎ ﰏ ﰐ ﰑ ﰒ ﰓ ﰔ ﰕ ﰖ ﰗ ﰘ ﰙ ﰚ ﰛ ﰜ ﰝ ﰞ ﰟ ﰠ ﰡ ﰢ ﰣ ﰤ ﰥ ﰦ ﰧ ﰨ ﰩ ﰪ ﰫ ﰬ ﰭ ﰮ ﰯ ﰰ ﰱ ﰲ ﰳ ﰴ ﰵ ﰶ ﰷ ﰸ ﰹ ﰺ ﰻ ﰼ ﰽ ﰾ ﰿ ﱀ ﱁ ﱂ ﱃ ﱄ ﱅ ﱆ ﱇ ﱈ ﱉ ﱊ ﱋ ﱌ ﱍ ﱎ ﱏ ﱐ ﱑ ﱒ ﱓ ﱔ ﱕ ﱖ ﱗ ﱘ ﱙ ﱚ ﱛ ﱜ ﱝ ﱞ ﱟ ﱠ ﱡ ﱢ ﱣ ﱤ ﱥ ﱦ ﱧ ﱨ ﱩ ﱪ ﱫ ﱬ ﱭ ﱮ ﱯ ﱰ ﱱ ﱲ ﱳ ﱴ ﱵ ﱶ ﱷ ﱸ ﱹ ﱺ ﱻ ﱼ ﱽ ﱾ ﱿ ﲀ ﲁ ﲂ ﲃ ﲄ ﲅ ﲆ ﲇ ﲈ ﲉ ﲊ ﲋ ﲌ ﲍ ﲎ ﲏ ﲐ ﲑ ﲒ ﲓ ﲔ ﲕ ﲖ ﲗ ﲘ ﲙ ﲚ ﲛ ﲜ ﲝ ﲞ ﲟ ﲠ ﲡ ﲢ ﲣ ﲤ ﲥ ﲦ ﲧ ﲨ ﲩ ﲪ ﲫ ﲬ ﲭ ﲮ ﲯ ﲰ ﲱ ﲲ ﲳ ﲴ ﲵ ﲶ ﲷ ﲸ ﲹ ﲺ ﲻ ﲼ ﲽ ﲾ ﲿ ﳀ ﳁ ﳂ ﳃ ﳄ ﳅ ﳆ ﳇ ﳈ ﳉ ﳊ ﳋ ﳌ ﳍ ﳎ ﳏ ﳐ ﳑ ﳒ ﳓ ﳔ ﳕ ﳖ ﳗ ﳘ ﳙ ﳚ ﳛ ﳜ ﳝ ﳞ ﳟ ﳠ ﳡ ﳢ ﳣ ﳤ ﳥ ﳦ ﳧ ﳨ ﳩ ﳪ ﳫ ﳬ ﳭ ﳮ ﳯ ﳰ ﳱ ﳲ ﳳ ﳴ ﳵ ﳶ ﳷ ﳸ ﳹ ﳺ ﳻ ﳼ ﳽ ﳾ ﳿ ﴀ ﴁ ﴂ ﴃ ﴄ ﴅ ﴆ ﴇ ﴈ ﴉ ﴊ ﴋ ﴌ ﴍ ﴎ ﴏ ﴐ ﴑ ﴒ ﴓ ﴔ ﴕ ﴖ ﴗ ﴘ ﴙ ﴚ ﴛ ﴜ ﴝ ﴞ ﴟ ﴠ ﴡ ﴢ ﴣ ﴤ ﴥ ﴦ ﴧ ﴨ ﴩ ﴪ ﴫ ﴬ ﴭ ﴮ ﴯ ﴰ ﴱ ﴲ ﴳ ﴴ ﴵ ﴶ ﴷ ﴸ ﴹ ﴺ ﴻ ﴼ ﴽ ﴾ ﴿ ﵀ ﵁ ﵂ ﵃ ﵄ ﵅ ﵆ ﵇ ﵈ ﵉ ﵊ ﵋ ﵌ ﵍ ﵎ ﵏ ﵐ ﵑ ﵒ ﵓ ﵔ ﵕ ﵖ ﵗ ﵘ ﵙ ﵚ ﵛ ﵜ ﵝ ﵞ ﵟ ﵠ ﵡ ﵢ ﵣ ﵤ ﵥ ﵦ ﵧ ﵨ ﵩ ﵪ ﵫ ﵬ ﵭ ﵮ ﵯ ﵰ ﵱ ﵲ ﵳ ﵴ ﵵ ﵶ ﵷ ﵸ ﵹ ﵺ ﵻ ﵼ ﵽ ﵾ ﵿ ﶀ ﶁ ﶂ ﶃ ﶄ ﶅ ﶆ ﶇ ﶈ ﶉ ﶊ ﶋ ﶌ ﶍ ﶎ ﶏ ﶐ ﶑ ﶒ ﶓ ﶔ ﶕ ﶖ ﶗ ﶘ ﶙ ﶚ ﶛ ﶜ ﶝ ﶞ ﶟ ﶠ ﶡ ﶢ ﶣ ﶤ ﶥ ﶦ ﶧ ﶨ ﶩ ﶪ ﶫ ﶬ ﶭ ﶮ ﶯ ﶰ ﶱ ﶲ ﶳ ﶴ ﶵ ﶶ ﶷ ﶸ ﶹ ﶺ ﶻ ﶼ ﶽ ﶾ ﶿ ﷀ ﷁ ﷂ ﷃ ﷄ ﷅ ﷆ ﷇ ﷈ ﷉ ﷊ ﷋ ﷌ ﷍ ﷎ ﷏ ﷐ ﷑ ﷒ ﷓ ﷔ ﷕ ﷖ ﷗ ﷘ ﷙ ﷚ ﷛ ﷜ ﷝ ﷞ ﷟ ﷠ ﷡ ﷢ ﷣ ﷤ ﷥ ﷦ ﷧ ﷨ ﷩ ﷪ ﷫ ﷬ ﷭ ﷮ ﷯ ﷰ ﷱ ﷲ ﷳ ﷴ ﷵ ﷶ ﷷ ﷸ ﷹ ﷺ ﷻ ﷼ ﷽ ﷾ ﷿ ﭼ [سورة آل عمران من الآية: ١٥٩][١٠] .

وممن أيَّد ذلك أيضًا ابن مالك بعد أنِ احتجَّ له بقِسمٍ من الشواهد الحديثية التي ذكرتُها ،ورأى جواز إثبات الألف إلا أنه حكم عليها بالشذوذ، إذ قال:((وشذ ثبوت "الألف" في "بما أهللت"،و" لا يبالي المرء بما اخذ المال" و" إني عرف مما عوده"(...) ،لأنّ "ما" في المواضع الثلاثة استفهامية مجرورة فحقّها أنْ تُحذفَ ألفها فرقًا بينها وبين

---

(١) يُنظر : شرح الأشموني :١٦/٤ .

(٢) يُنظر: شرح التصريح: ٦٣٥/٢ .

(٣) يُنظر: الضرائر وما يسوغ للشاعر: ٢٢٧ .

(٤) يُنظر: شذا العرف في فن الصرف، تح: نصر الله عبد الرحمن نصر الله:١٦٠ .

(٥) يُنظر: الأساليب الإنشائية في النحو:١٩٥ .

(٦) صحيح البخاري :١٤٠/٢(١٥٥٧) ، وينظر: السنن الكبرى ، النسائي ،تح :حسن عبد المنعم شلبي:٥١/٤(٣٧١٠) ، وبحار الأنوار:٦٢٧/٣٠.

(٧) صحيح البخاري :٥٩/٣ (٢٠٨٣) .

(٨) معاني القرآن (الفراء):٢٩٢/٢ .

(٩) يُنظر: الكشاف:١١/٤-١٢ .

(١٠) يُنظر: مفاتيح الغيب: ٤٠٧.٤٠٦/٩ .

الموصولة))[١]، ثم حمل بيت حسّان على الاختيار لا الاضطرار لإمكانه أنْ يقول (علام قام... قام...)[٢]، وابن مالك في حُكمِه على تلك الشواهد بالشذوذ يُخالف المنهج الذي سار عليه في كتابه (شواهد التوضيح) الذي عمد فيه إلى تعديل الكثير من القواعد النحوية احتكامًا إلى نصوص الحديث النبوي الشريف، وهذا ما نبّه عليه محقق الكتاب الدكتور طه محسن[٣] ، على أنَّ وصف الشاهد الحديثي في هذه المسألة بالشذوذ لم يقتصر على ابن مالك بل سبقه في ذلك العكبري أيضًا [٤] .

يبدو لي مما تقدم أنَّ القصد بشذوذ الشواهد الحديثية خروجها عن الباب وقياس النحويين، إلا أنَّها لم تشذ في استعمال العرب ولاسيما عند فُصَحائِهم وبُلَغائِهم ، وهذا ما نصَّ عليه ابن السراج فذكر أنواع الشاذ بقوله: ((والشاذ على ثلاثة أضرب: منه ما شذَّ عن بابه وقياسه ولم يشذ في استعمال العرب له))[٥]؛ لذا يجب أنْ يُستنَد إلى تلك الشواهد في تعديل القاعدة النحوية، لأنها بُنِيت على استقراء ناقص؛ لأنَّ من أنماط الشاذ ((الشاذ المقبول؛ فهو الذي يجيء على خلاف القياس، ويُقبل عند الفُصَحاء، والبُلَغاء))[٦]، ولاشك في أنَّ النبيَّ محمدًا (9) أفصحُ من نطق بالضاد، ويحدِّث الناس بما يعرفون وبما هو شائع عندهم ؛ لذا قيل: إنَّ الشاذ هو ما ((يكون في كلام العرب كثيرًا لكن بخلاف القياس))[٧].

القياس))[٧].

ولهذا فالاحتكامُ إلى ما سُمِعَ في تعديل أقيسة النحويين أصلٌ يُعتدُّ به[٨]، ومن أجل هذا ذهب الفراء إلى تجويز هذا الاثبات مطلقًا من دون قصره على لغة الشعر، وهو منطق صائب وسليم يفرضه الواقع اللغوي المؤيِّد لهذا الإثبات الذي وردَ في النثر الفصيح من كلام

---

(١) شواهد التوضيح :٢١٧ .

(٢) يُنظر المصدر نفسه :٢١٨ .

(٣) يُنظر : المصدر نفسه :٣١ .

(٤) يُنظر: إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث :٦٦ .

(٥) الأُصول في النحو :٥٧/١ .

(٦) كتاب التعريفات:١٢٤ .

(٧) المصدر نفسه والصحيفة نفسها.

(٨) يُنظر: الخصائص:١٢٥/١ .

العرب[١]، الأمر الذي جعل الرضي يحكم على هذا الحذف بالجواز لا الوجوب[٢]، ولهذا فإنَّ الأَولى تصحيحُ القاعدة بالاستناد إلى ما سُمِعَ وإن كانت قياسًا، وهذا ما عليه الأَزهري الذي وصف المسألة بالضرورة في موضع، لكنَّه صرَّح في موضع آخر بجواز ورودها في الشعر والنثر مستندًا في ذلك إلى قراءة عكرمة وعيسى[٣].

وخلاصة ما تقدَّم أنَّ إثبات ألف (ما) الاستفهامية عند سبقها بحرف الجر في غير التركيب ليس وقفًا على لغة الشعر، بل هو وارد في النثر في أفصح النصوص وأبلغها أيضا ، من ذلك قول الإمام علي (A) في دعاء كميل (Λ) : ((**يا اِلهي وَرَبّي وَسَيِّدِي وَمَوْلايَ لأَيِّ الأُمُورِ اِلَيْكَ أَشْكُو؟ وَلِما مِنْها أَضِجُّ وَاَبْكي؟ لأَليمِ الْعَذابِ وَشِدَّتِهِ، أَمْ لِطُولِ الْبَلاءِ وَمُدَّتِهِ؟**))[٤] .

وإذا كان النحويون قد امتنعوا من توجيه إثبات (ألف) (ما)الاستفهامية دلاليًا ؛لأنَّهم يعدّونه اضطرارًا يلجأ إليه الشاعر للهروب من عيوب الوزن على رأي من حمل الضرورة على هذا المعنى[٥]؛ فإنَّ بوسعنا الاستدلال بالسياق لبيان ذلك، إذ إنَّ الناظر في الشواهد التي وردت آنفًا يجد أنَّ ثمة جامعًا مشتركًا بينها وهو وجود القرينة الدالة على استفهامية (ما)، وهذا أحد الأسباب التي يذكرها النحويون على وجوب حذف ألف(ما) الاستفهامية، فهم يسعَون إلى إيجاد دليل للفرق بين الاستفهامية والموصولة ، والدليل واضح وموجود فيما ورد من شواهد، وهي (أم) المعادلة والسياق ، فهما كافيان لبيان استفهامية(ما) من دون الحاجة إلى حذف ألفها؛ لذا يمكننا القول: إن(أم)المعادلة كما كانت شرطًا يدل على همزة الاستفهام المحذوفة يمكن الاستدلال بها على تحديد (ما) الاستفهامية من الخبرية ، فالشيء يردُ مع نظيره كما يردُ مع نقيضه كما قال ابن جني[٦] .

---

(١) يُنظر : شرح شافية ابن الحاجب، تح: محمد نور الحسن وآخرين:٢٩٧/٢ .

(٢) يُنظر : شرح الرضي على الكافية:٥٠/٣ ، وخزانة الأدب:٩٩/٦ .

(٣) يُنظر : موصل الطلاب الى قواعد الإعراب،تح: عبد الكريم مجاهد :١٤٩ .

(٤) إقبال الأعمال :٣٣٥/٣ ، ويُنظر:المصباح ، الكفعمي :٥٥٨ .

(٥) يُنظر: المقاصد الشافية:٩٧/٨ .

(٦) يُنظر : الخصائص:٢٠١/٢ .

وقد يُقال: ما الدليل على الإثبات في قراءة عكرمة وعيسى، قلتْ: الدليل موجود وواضح، وهو السياق، فإنّ الإجابة التي وردت في الآية اللاحقة دليلٌ على الاستفهام، فقال تعالى: چ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ چ [سورة النبإ].

وبهذا نصل إلى تعديل القاعدة النحوية في ضوء تلك النصوص الفصيحة بالقول: **يجوز إثبات (ألف) (ما) الاستفهامية في السَّعة والاختيار بشرط أمن اللبس وإيضاح المُراد لورود ذلك في نهج البلاغة.**

المسألة الثالثة: جواز اقتران خبر(كاد) بـ(أنْ):

(كاد) فعل من الافعال الناسخة يدخل على الجملة الإسمية، فيرفع المبتدأ اسمًا له، ويكون الخبر خبرًا له في موضع نصب، وهو من أفعال المقاربة، فقولنا : (كاد زيد يقوم) معناه: (قارب القيام ولم يقُم) [(١)].

وقد منع النحويون وقوع خبره اسمًا حملًا على ما يناظره في المعنى، من مثل (عسى)[(٢)]؛ لذا فالغالب في خبره أن يكون فعلًا مضارعًا متجردًا من (أنْ)؛ لأن (أنْ) تخلص الفعل للاستقبال و (كاد) موضوع للقرب فيتدافع المعنيان[(٣)] .

على أنَّ أقيسة علماء العربية لم تمنع الشعراء من استعمال (أنْ) في خبر (كاد)، فقد وردت بعض الشواهد الشعرية مخالفةً لما قرروه من ذلك قول رؤبة [(٤)]: [من الرجز]

رسمٌ عفا مِن بَعد ما قَد امَّحَى قد كادَ مِن طول البلى أنْ يَمْصحا

---

(١) ينظر:شرح المفصل(ابن يعيش) :١١٩/٧ .

(٢) يُنظر :الكتاب :١٢/٣ ،والمقتضب:٧٥/٣، وتوضيح المقاصد:٥١٥/١ـ٥١٧، والنواسخ في كتاب سيبويه ، د. حسام النعيمي:٧٨ .

(٣) يُنظر : الأُصول في النحو : ٢٠٧/٢ ، واللباب في علل البناء والإعراب:١٩٤/١ ،وشرح المفصل(ابن يعيش) :١١٩/٧،والإيضاح في شرح المفصل:٨٥/٢، وتوضيح المقاصد:٥١٥/١، وشرح ابن عقيل : ٣٣٠/١ .

(٤)يُنظر : الكتاب:١٦٠/٣، والمقتضب:٧٥/٣ ، والبيت في ديوانه :١٧٢ ،وقوله (يمصحا) من : ((مصح الشيء مصوحا: ذهب وانقطع)) الصحاح :٤٠٥/١ (مصح).

لهذا قرر سيبويه أنه محمول على الضرورة الشعرية، فقال: ((وكدتُ أنْ أفعلَ لا يجوز إلا في شعر؛ لأنَّه مثل "كان" في قولك: كان فاعلًا ويكون فاعلًا))[١] ، وأكَّد ذلك في موضع آخر محتجًا ببيت رؤبة المذكور آنفًا [٢] .

يظهر من تعليل سيبويه أنَّه حمل (كاد) على (كان) في أنَّ خبرهما لا يأتي مقترنًا بـ(أنْ) فهما متشابهان من هذه الناحية ، إلا أنَّ ابن بابشاذ(ت: ٤٦٩ هـ) عدَّ ذلك نوعًا من المخالفة بينهما، ذكر ذلك وهو يوازن بين (عسى) و(كاد) من حيث اقتران خبرهما بـ(أن) فقال: ((فإنْ رأيت «أن» في أخبار هذه الأفعال فإنما هي مشبهة بـ"عسى"، وإذا رأيتها محذوفة من خبر عسى فإن "عسى" مشبهة بـ"كاد" وأخواتها للتقارب الذي بينهما. فمثال مجيء «أنْ» في «كاد» قول الشاعر: قد كاد من طول البلى أنْ يمصحا (...)فهذا وجه مخالفة هذه الأفعال لـ"كان وأخواتها"؛ لأن "كان وأخواتها" لا تدخل "أن" في أخبارها، لا يجوز: كان زيد أنْ يقوم))[٣] .

فسيبويه على وفق هذا التعليل قد حمل(كاد) على (كان) في عدم مجيء خبرهما مقترنًا بـ(أنْ) على الضرورة الشعرية، أما ابنُ بابَشاذ فرأيه يتّجه إلى تجويز اقتران خبر (كاد) بـ(أنْ)، إذ قرنه بما يخالفه وهو عدم جواز اقتران خبر كان بـ(أن)، ويبدو لي أنَّ كلا التعليلين ـ فيما يخص مشابهة (كان) ـ يفتقر إلى الدقة والاستقراء التام، فليس كلام سيبويه دقيقًا، ولا تعليل ابن بابَشاذ سليمًا؛ لأنَّ اقتران خبر(كان) بـ(أنْ) ليس ضرورةً شعرية كما ذهب الأول، ولا ممنوعًا كما رأى الثاني، فهو وارد في فصيح الكلام في قوله تبارك وتعالى : چگ گ گ ں ں چ [سورة يونس من الآية:٣٧] [٤]، وفي قول الإمام علي (A): ((فَإِذَا كَانَ ذلِكَ كَانَ أَكْبَرُ مَكيدَتِهِ أَنْ يَمْنَحَ الْقَوْمَ سُبَّتَهُ))[٥] .

---

(١) الكتاب : ١٢/٣ .

(٢) يُنظر :المصدر نفسه :١٦٠/٣ ، و إعراب القرآن (النحاس): ٢٣٧/١.

(٣) شرح المقدمة المُحسِبة، تح: د. خالد عبد الكريم : ٣٥٢/٢-٣٥٣ .

(٤) يُنظر : النحويون والقرآن : ٢٧٤ .

(٥) شرح (المعتزلي) : ٢٨٠/٦ . السُّبّة بالضم : الإست ، وهو مما يحرص الإنسان على إخفائه، وسبَّه يسبّه طعنَه في السبة ، والسُّبة : العار. ينظر: الصحاح: ١٤٤/١ـ١٤٥ (سبب) ، وشرح(المعتزلي): ٢٨٠/٦.

أما وجه التعليل الآخر وهو حمل (كاد) على (عسى) فإنَّ الذي دعا إليه هو المشابهة بينهما في معنى المقاربة ، فـ(عسى) لمقاربة حصول الفعل في المستقبل ؛لأنه يدل على طمع وترج[١] ، لهذا اقترن خبره بـ(أن) الدالة على المستقبل ،أما (كاد) فهي لمقاربة الفعل في الحال لذلك لا يقترن خبره بـ(أنْ)[٢]، وهذا سبيل في العربية واسع استعان به العلماء في تفسير الكثير من مسائل النحو العربي، قد ذكره ابن جني قائلًا: ((العرب إذا شبَّهت شيئًا بشيء مكَّنت ذلك الشبه لهما، وعمرت به الحال بينهما))[٣] .

وقد سلك مذهبَ سيبويه في حمل تلك المسألة على الضرورة الشعرية عددٌ من العلماء منهم المبرّد[٤]، وابن السراج[٥]، والزجّاجي[٦]، والفارسي[٧]، وعبد القاهر الجرجاني[٨]، وأبو وأبو البركات الأنباري[٩]، وغيرهم [١٠] .

والحق أنَّ هذا النمط التركيبي واردٌ في عدد من الشواهد النثرية – ولم يكن بابه الشعرَ كما صرَّح بذلك سيبويه ومتابعوه — فقد ورد في الحديث النبوي الشريف في أكثر من موضع منها قول النبيِّ محمدٍ(9):((كاد الفقر أنْ يكون كفرًا، وكاد الحسد أن يغلبَ القدر)) [١١]،كما ورد مثل هذا الاقتران في مواضع أُخر من السُّنة المطهَّرة[١٢]، وجاء هذا

---

(١) يُنظر : لسان العرب :٥٤/١٥(عسا) .

(٢) ينظر:شرح المفصل(ابن يعيش) :١٢٤/٧ ،والتوطئة، أبو علي الشلوبيني، دراسة وتحقيق:د. يوسف أحمد المطوع :٢٩٩ .

(٣) الخصائص : ٣٠٤/١ .

(٤) يُنظر : المقتضب :٧٥/٣ .

(٥) يُنظر : الأصول في النحو: ٢٠٧/٢ .

(٦) يُنظر : حروف المعاني والصفات، تح: علي توفيق الحمد : ٦٧ .

(٧) يُنظر : الإيضاح العضدي :٧٨ ـ ٨٠ .

(٨) يُنظر : كتاب المقتصد :٣٦١/١ .

(٩) يُنظر : كتاب أسرار العربية : ١٢٩ .

(١٠) يُنظر : التوطئة :٢٩٩ ، والمقرَّب : ٩٨/١ ، وضرائر الشعر: ٦١ .

(١١) الكافي : ٣٠٧/٢ ،والدعاء للطبراني، تح: مصطفى عبد القادر عطا :٣١٩/١ (١٠٤٨) .

(١٢) يُنظر : الكتاب المصنف في الاحاديث والآثار ، ابن أبي شيبة ، تح: كمال يوسف الحوت:٤٧٨/٧ (٣٧٣٧٠)، ٥٥٥/٧ (٣٧٨٩٥)، والسنة : ابن حنبل، تح: د. محمد سعيد سالم القحطاني : ١٣٣/١ ، وصحيح البخاري :٢٩/٢ (١٠١٥) ، وسنن أبي داوود ،تح:محمد محيي الدين عبد الحميد:٢٧٢/٤ (٤٨٨٨)، والكافي :٢١٧/٨ .

الاقتران أيضًا فيما نقله أبو منصور الأزهري عن العوام غير أنه حكم على قولهم بالمنع فقال : ((وقالت العوام: كاد زيد أن يموت ، و"أنْ" لا تدخل مع "كاد"))[١] .

ومن شواهد هذا الاقتران في الكلام العَلَوي المبارك قوله (A) في فضل الشهيد وأجره: ((**مَا اَلْمُجَاهِدُ اَلشَّهِيدُ فِي سَبِيلِ اَللَّهِ بِأَعْظَمَ أَجْرًا مِمَّنْ قَدَرَ فَعَفَّ لَكَادَ اَلْعَفِيفُ أَنْ يَكُونَ مَلَكًا مِنَ اَلْمَلاَئِكَةِ**))[٢].

يريد الإمام (A) بهذا القول بيان أهمية العفاف وترك القبيح والمنكر في تقويم سلوك الفرد وتهذيب أخلاقه، فأوضحَ أنّ من يمتنع عن فعل القبيح مع قدرته عليه له أجر مجاهد استُشهد في سبيل الله تعالى، ولعل وجه الشبه بين الشهادة والعفاف هو طهارة النفس ونقاؤها ((وذلك لشدة أخذ الانسان زمام نفسه، حتى إنَّ الفاعل لذلك كأنَّه ملائكة في طهارة النفس))[٣]، إذ إنَّ صفة العفّة تلك ترتقي بصاحبها إلى منزلة الملائكة الذين لا يفعلون القبيح أبدًا، وتقترب بسلوكه من صفاتهم، وقد دلَّ الإمام على ذلك باستعمال ما يدل على المقاربة وهو الفعل (كاد) ، غير أنَّ ترك القبيح هي صفة واحدة من بين صفات كثيرة قد تحلى الملائكة بها؛ لهذا فمن شاء الاقتراب من درجة الملائكة عليه امتلاك صفات أُخر، ومن هنا كان استعمال (أنْ) في خبر (كاد)، في إيحاء منه (A) إلى أنَّ درجة القرب تحتاج إلى أنْ تكونَ أشدَّ حين التخلّق بصفات أُخر ، هذا فضلًا عن أنَّ هذا الاقتران يشير إلى تحقق هذه الصفة في المستقبل؛ لأنَّ (أن) المصدرية تدل على المستقبل، ولعل ما يعضُد هذا إيراد صفة (الشهيد)، ومعلوم أنَّ أجر الشهادة إنما يتم في يوم القيامة وهو مستقبل، وهذا يناسب ذكر (أنْ) التي تُحيل المعنى إلى المستقبل؛ فالعفيف إنما يكون من الملائكة وبدرجتهم في يوم الحساب وهو مستقبل، وهذا من بديع التقابل الدلالي.

---

(١) تهذيب اللغة : ١٧٩/١٠ (كود) ، ويُنظر :لسان العرب: ٣٨٢/٣ (كود) ، وتاج العروس من جواهر القاموس، الزبيدي، تح: مجموعة من المحققين:١٢١/٩ (كود).

(٢) شرح (المعتزلي) : ٢٠ /٢٣٣ .

(٣) توضيح نهج البلاغة :٤٨٣/٤ .

ومن الشواهد العَلَوية أيضًا قوله (A) لعقيل بن أبي طالب (ﷺ)[١]: ((**فَأَحْمَيْتُ لَهُ حَدِيدَةً ثُمَّ أَدْنَيْتُهَا مِنْ جِسْمِهِ لِيَعْتَبِرَ بِهَا فَضَجَّ ضَجِيجَ ذِي دَنَفٍ مِنْ أَلَمِهَا وَكَادَ أَنْ يَحْتَرِقَ مِنْ مِيسَمِهَا فَقُلْتُ لَهُ: ثَكِلَتْكَ اَلثَّوَاكِلُ يَا عَقِيلُ أَ تَئِنُّ مِنْ حَدِيدَةٍ أَحْمَاهَا إِنْسَانُهَا لِلَعِبِهِ وَ تَجُرُّنِي إِلى نَارٍ سَجَرَهَا جَبَّارُهَا لِغَضَبِهِ أَ تَئِنُّ مِنَ اَلْأَذَى وَ لاَ أَئِنُّ مِنْ لَظَى؟**))[٢] .

يشير كلام الإمام (A)إلى الحادثة التي جرت بينه وبين أخيه عقيل (ﷺ)، وهي حادثة من حوادث كثيرة يذكرها أرباب السِّيرة والتاريخ في الإشارة إلى عدل الإمام أمير المؤمنين (A)، وقوله (كاد أنْ يحترق) يدلُّ على أنَّه قد أحمى الحديدة ليعتبر عقيل بحرارة نارها لا لإيذائه بها؛ إذ ((الحديدة لم تتصل بجسم عقيل ، وانّما اقتربت منه فحس بلفحها))[٣]، ففعل الإحراق لم يحصل؛ لذا كان مناسبًا إيراد (أن)؛ لأنَّها تدلُّ على تراخي حصول الفعل وتحقيقه في المستقبل[٤]، ولا يمكن أنْ يكون مرادُ الإمام من ذلك إحراقَ عقيل والدليل على ذلك قول الإمام (A) نفسه: (ثم أدنيتها من جسمه...) ، ولا شك في ذلك؛ لأنه لم يُذنب، وحتى وإن افترضناه ذنبًا فليس جزاؤه الإحراق ، ولذا لم يتدافع المعنيان، فاستعمال (كاد) دلَّ على أنَّ الحديدة إنما اقتربت من جسد عقيل قُربًا شديدًا مما جعله يشعر بحرارتها وهذا يتفق مع دلالة(كاد) التي تدل على ((شدة قرب الفعل من

---

(١) عقِيلُ بنُ أَبِي طالب بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف ابن قصي. وأمه فَاطِمَةُ بِنْتُ أَسَدِ بْنِ هَاشِمِ بْنِ عَبْدِ مناف بْن قصي. يُكنى أبا يزيد ولم يزل اسمه في الجاهلية والإسلام عقيلًا، وهو أخو أمير المؤمنين (A) لأُمه وأبيه وكان أسنَّ من جعفر رحمه الله بعشر سنين وجعفر أسن من أمير المؤمنين بعشر سنين. أعلم قريش بأيامها ومآثرها ومثالبها وأنسابها. فصيح اللسان، شديد الجواب وقد قال رسول الله(9) لعقيل يا أبا يزيد إني أحبك حبين حبا " لقرابتك منى وحبا " لما كنت أعلم من حب عمي إياك. وكان عقيل بْن أبي طَالِب فيمن أخرج من بني هاشم كرهًا مع المشركين إِلَى بدْر فشهدها وأسر يومئذٍ وكان لا مال له ففداه الْعَبَّاس بْن عبد المطلب. وكان في حلب وأطرافها جماعة ينتسبون إليه يُعرَفون ببني عقيل، وقد توفي بعد ما عَمِيَ فِي خِلافَةِ معَاوِيةَ بنِ أَبِي سُفْيَانَ سنة (٦٠هـ). ينظر: الطبقات الكبرى: ٣١/٤ـ٣٣ ، والأعلام : ٢٤٢/٤ ـ٤٤٣ .

(٢) شرح (المعتزلي) :٢٤٥/١١ ، ((الدنف: المرض الملازم؛ والمريض دنف، كأنه قد قارب الذهاب)). معجم مقاييس اللغة:٣٠٤/٢(دنف)، الميسم : المكواة أو الحديدة التي يُوسَم بها، والجمع مواسم ومياسم. ينظر: لسان العرب:٦٣٦/١٢(وسم).

(٣) توضيح نهج البلاغة : ٣٨٣/٣ .

(٤) ينظر: الجملة الخبرية في نهج البلاغة: ٢٠٥ .

الوقوع))[١]،لكن مجيء(أنْ) الدالة على الاستقبال أعطى دلالة التراخي وعدم الإحراق، وبهذا لم يتدافع المعنيان؛ معنى القرب المفهوم من(كاد)، ومعنى(أنْ) الدالة على الاستقبال.

ومن هذا يتبيَّن أنَّ ذكر (أنْ) في خبر (كاد) لم يكن الداعي إليه اضطرارَ الشاعر كما قيل، بل لبيان دلالة القرب وشدته، وفي هذا قال عبد القاهر الجرجاني: ((وقد علمنا أنَّ "كاد" موضوع لأنْ يدلَّ على شدة قرب الفعل من الوقوع، وعلى أنَّه قد شارف الوجود))[٢]، وأكد هذا المعنى علماءٌ آخرون[٣].

وقد يكون من أجل هذا اشترط النحويون في خبره أنْ يكون فعلًا لا اسمًا؛ لأنَّ الاسم لا دلالة فيها على الزمن كما هو معلوم، لهذا اشترطوا وقوع الفعل في خبره[٤].

اتضح مما تقدّم أنَّه نمَط شائع في كلام العرب نظمًا ونثرًا، وليس كما نُقل عن بعض اللغويين بأنه تركيب لا يقوله عربي![٥]؛ لذا فإنَّ نقص الاستقراء فيما يخص هذا النمط النحوي واضحٌ وجلي ولا يمكن ردُّه أو نقضه، وهذا ما جعل نحويين آخرين يحتكمون إلى تلك النصوص مقررين جوازه في السَّعة والاختيار، منهم ابن يعيش[٦]، وابن مالك الذي قال: قال: ((وهو مما خفي على أكثر النحويين أعني وقوعه في كلام لا ضرورة فيه والصحيح جواز وقوعه إلا أنَّ وقوعه غير مقرون بـ"أنْ" أكثر وأشهر من وقوعه مقرونًا بـ"أن" ولذلك لم يقع في القرآن إلا غير مقرون بـ"أن"))[٧]، وكذلك في نهج البلاغة فقد ورد الخبر مقترنًا بـ(أنْ) أكثر[٨]، وأكد القولَ برفض حمل تلك المسألة على الضرورة أيضًا الرضي، وابنُ

---

(١) كتاب دلائل الإعجاز، الجرجاني، قرأه وعلق عليه:أبو فهر محمود محمد شاكر : ٢٧٥ ، ويُنظر: الزمن النحوي في اللغة العربية، د. كامل رشيد :١٨٥ .

(٢) كتاب دلائل الإعجاز:٢٧٥ .

(٣) يُنظر شرح المفصل(ابن يعيش) : ١١٩/٧ ، والمقرب :٩٩/١ ، وشرح التصريح:٢٨٤/١ـ٢٨٥.

(٤) يُنظر : الكتاب : ١١/٣ ،وشرح كتاب سيبويه(السيرافي) :٢٠٢/٣ ، والمقرب :٩٩/١ ، والزمن النحوي :١٨٥.

(٥) يُنظر : خزانة الأدب :٣٤٩/٩ وهو رأي أبي عمرو والأصمعي .

(٦) يُنظر : شرح المفصل(ابن يعيش):١٢١/٧ .

(٧) شواهد التوضيح :١٥٩ .

(٨) يُنظر : شرح (المعتزلي): ٢٨٧/٨ ، ٢٦٩/٩ ، ٢٥٧/١٩ .

عقيل، والأُشموني، وخالد الأزهري، والسيوطي[١]، وتبنّى هذا أيضًا الدكتور محمود فجال من المحدثين[٢]، وأُستاذي الدكتور علي عبد الفتاح في دراسته جانبًا من نهج البلاغة[٣].

يظهر مما تقدَّم أنَّ هذا الاقتران يجوز في السَّعة والاختيار وليس وقفًا على الشعر كما ذهب فريق من النحويين. وكان الباعث على هذا الاقتران بيان شدة القرب من عدمه، فشدة القرب من عدمه أو التراخي في حصول الفعل هما الفيصل في توجيه هذا الاقتران كما اتضح هذا في الشواهد العلَوية.

واستنادًا إلى كلِّ ما تقدَّم يجب تعديل القاعدة النحوية على النحو الآتي: **يجوز في السعة والاختيار اقتران خبر (كاد) بـ(أنْ) لبيان الفارق الزمني في تحقق الخبر ، زيادة على إرادة شدة قرب الفعل من الوقوع استنادًا إلى ورود الشواهد النثرية الفصيحة المؤيِّدة لذلك من نهج البلاغة فضلًا عن الحديث النبوي الشريف وكلام العرب.**

(١) يُنظر : شرح الرضي على الكافية :٤/٢٢٠ ، والمساعد :١/٢٩٥ ، وشرح الأُشموني:١/٢٧٦ـ٢٧٨، وشرح التصريح:١/٢٨٤،وهمع الهوامع :١/٤٧٤ـ٤٧٦ .

(٢) يُنظر : الحديث النبوي في النحو العربي ،دراسة مستفيضة لظاهرة الاستشهاد بالحديث في النحو العربي، ودراسة نحوية للأحاديث الواردة في أكثر شروح ألفية ابن مالك : ١٨٩ .

(٣) ينظر: الجملة الخبرية في نهج البلاغة:٢٠٥.

المسألة الرابعة: جواز اقتران خبر (لعلَّ) بـ(أنْ) أو وقوعه فعلا ماضياً[١]:

(لعلَّ) حرف من النواسخ الحرفية المشبَّهة بالفعل يعمل عملَ (إنَّ)، اختلف اللغويون والنحويون فيه من حيث البساطةُ والتركيبُ، فيرى البصريون أنَّه حرف مركَّب و(اللام) فيه زائدة[٢]، على حين ذهب الكوفيون إلى بساطته[٣]، وهو ما نُسب إلى أكثر النحويين[٤] .

ويرد (لعلَّ) لمعان متعددة منها: الترجي، والخوف، والتوقع، والتعليل، والتمني والطمع، والإشفاق، والشك، والتحقيق[٥]،وهو في تلك المعاني إنما يدخل على المُمْكِن القابل للتحقّق[٦] . والبصريون يُرجعون هذه المعاني كلَّها إلى الترجّي والإشفاق[٧].

وهو حرف ينصب الاسم ويرفع الخبر، ويشترط النحويون في خبره أنْ يكون فعلًا مضارعًا مجرَّدًا من(أنْ)، هذا في سعة الكلام، أما في الضرورة الشعرية فيجوز هذا الاقتران

---

(١) مجيء خبر (لعل) فعلًا ماضيًا ليس ضرورة شعرية ، لكنني ذكرتُ المسألة هنا لاتفاق الموضع وهو الخبر.

(٢) يُنظر: كتاب العين :٨٩/١ ، والكتاب:٣٣٢/٣ ، واللامات : ١٣٥ ، والإنصاف في مسائل الخلاف :٢١٨/١ (المسألة ٢٦)، والجنى الداني:٥٧٩ .

(٣) يُنظر : الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢١٩/٢١٨/١ (المسألة ٢٦)، وشرح المفصل(ابن يعيش): ٨٨/٨، والجنى الداني:٥٧٩ .

(٤) يُنظر: الجنى الداني:٥٧٩ .

(٥) يُنظر : مغني اللبيب :٣٧٩ ، وتمهيد القواعد:١٢٩١/٣-١٢٩٤ .

(٦) يُنظر : شرح ابن عقيل :٣٠٨/١ ، وارتشاف الضرب :٣/ ١٢٤٠ ،و تمهيد القواعد:١٢٩٣/٣ .

(٧) يُنظر : تمهيد القواعد:١٣٠٢/٣ ، وهمع الهوامع :٤٨٨/١ .

قال سيبويه: ((وقد يجوز في الشعر أيضًا: لَعلِّي أنْ أفعل، بمنزلة: عسيت أنْ أفعل))[١]. وسار على هذا جمع من العلماء منهم المبرد[٢]، وابن السراج[٣]، والزمخشري[٤]، وابن الصائغ(ت: ٧٢٠هـ)[٥].

وقد علّل النحويون هذا الاقتران بالحمل على (عسى) فهما للترجي والإشفاق ، فحُمِلَت (لعل) على (عسى) في جواز اقتران خبرها بـ(أنْ)؛ لأنَّ الأصل في خبرها إما أنْ يكون اسمًا صريحاً أو فعلًا مضارعًا غيرَ مقترنٍ بـ(أنْ)، كما حُملت (عسى) على (لعل) في العمل ، وبها تكون (عسى) قد خرجت عن عمل الرفع والنصب على الترتيب إلى عمل النصب والرفع، فيُقال: عسايَ وعساك وعساه، مقترضة عمل النصب والرفع على الترتيب من (لعلّ)[٦]، وهذا من قبيل التقارض في اللغة [٧].

ومما ينقض توجيه هذا الاقتران على الضرورة الشعرية وروده في مواطن كثيرة من السُّنة النبوية الشريفة، من ذلك قول النبيِّ محمدٍ (9): ((لعلك أنْ تخلفَ حتى ينتفعَ بك أقوام، ويضر بك آخرون))[٨]، وقوله(9): ((إنما أنا بشرٌ، وإنكم تختصمون إلي، ولعل بعضكم أنْ يكونَ ألحن بِحجتِه مِن بعض))[٩]، كما جاء في مواضع متعددة من مرويات أئمة أهل البيت (Γ)[١٠]، فضلًا عن وروده كثيرًا في كلام العرب أيضًا[١١].

---

(١) الكتاب : ١٦٠/٣ .

(٢) يُنظر: المقتضب : ٧٤/٣ ، والنواسخ في نهج البلاغة(دراسة نحوية)، سعد عبد الكريم شمخي(رسالة ماجستير مخطوطة):١١٥ .

(٣) ينظر: الأُصول في النحو: ٢٠٧/٢ .

(٤) يُنظر : شرح المفصل(ابن يعيش) :٨٦/٨ ، وخزانة الأدب :٣٤٥/٥ .

(٥) يُنظر : اللمحة في شرح الملحة، تح :إبراهيم بن سالم الصاعدي : ٥٣٩/٢ .

(٦) يُنظر : الكتاب:٣٧٥/٢ ، وشرح الكافية الشافية:٧٧/١ ، ومغني اللبيب: ٢٠٣ ، والنحو الوافي:٢٤٢/١ .

(٧) ينظر: ظاهرة التقارض في النحو العربي، أحمد محمد عبد الله : ٢٣٤ .

(٨) صحيح البخاري:٨١/٢ (١٢٩٥) ، وسنن أبي داوود:١١٢/٣(٢٨٦٤) ، وكنز العمال :١٤٥٩٢(٦/٦) .

(٩) صحيح البخاري: ٢٥/٩ (٦٩٦٧) ، وسنن أبي داوود: ٣٠١/٣ (٣٥٨٣).

(١٠) يُنظر : الوافي، الفيض الكاشاني :٣٣/٢١ ، ٢٩/٦ .

(١١) يُنظر : دراسات لأسلوب القرآن :٦٠٤/٢/١ـ ٦٠٦ .

ومن شواهد هذا الاقتران في الكلام العَلَوي المبارَك قوله (A) في الخوارج حين أنكروا تحكيمَ الرجال:((**وَأَمَّا قَوْلُكُمْ لِمَ جَعَلْتَ بَيْنَكَ وَ بَيْنَهُمْ أَجَلاً فِي اَلتَّحْكِيمِ فَإِنَّمَا فَعَلْتُ ذَلِكَ لِيَتَبَيَّنَ اَلْجَاهِلُ وَ يَتَثَبَّتَ اَلْعَالِمُ وَ لَعَلَّ اَللَّهَ أَنْ يُصْلِحَ فِي هَذِهِ اَلْهُدْنَةِ أَمْرَ هَذِهِ اَلْأُمَّةِ وَ لاَ تُؤْخَذَ بِأَكْظَامِهَا فَتَعْجَلَ عَنْ تَبَيُّنِ اَلْحَقِّ وَ تَنْقَادَ لِأَوَّلِ اَلْغَيِّ**))[1] .

يُشير كلامه (A) إلى قضية التحكيم والمدة التي اشترطها أجلًا لها، وهو جواب للخوارج الذين سألوا عن الهدف من وراء تعيين هذه المدة ، فالإمام إنما أراد بيان ذلك بأنَّه يرجو الله سبحانه وتعالى أنْ تصلحَ هذه الأمة في هذه الهدنة التي يتوقف فيها القتال فيُترك لها الخيار في النظر فيما يُصلحها، ولا يُؤخذ عليها الطريق إلى الهدى والرجوع إلى الحق، فإذا لم تقبلْ تلك المدة أو الأجل نكون قد منعنا بعض الناس من العودة إلى الحق[2]، فاستعمال (أنْ) في خبر (لعلّ) إنما جاء متساوقًا مع تعليل النحويين، بأنَّ ذلك محمول على (عسى) ؛ لأن الإمام في معرض رجاء الله عزَّ وجلَّ ، على أنه بالإمكان الاستناد إلى هذا الشاهد في الاستدلال على مجيء (لعل) للتعليل وهو ما ذهب إليه الأخفش والكسائي[3]، فسياق النص كفيل بتأكيد ذلك المعنى ، فهو (A) في سياق بيان الأسباب التي أدّت إلى اشتراط تلك الهدنة ، وبهذا يكون الإمام (A) قد جمع بين معنَي الرجاء والتعليل في سياق واحد.

وقد جاء هذا الاقتران في موضع آخر من نهج البلاغة أيضًا في كتاب له (A)إلى عامله على أذربيجان، قال فيه: ((**وَلَعَلِّي أَلاَّ أَكُونَ شَرَّ وُلاَتِكَ لَكَ، وَالسَّلاَمُ**))[4].

إنَّ اقتران خبر (لعل) بـ(أنْ) في مواضع كثيرة من الشعر والنثر يُبعد القول بحمل المسألة على الضرورة الشعرية؛ لهذا قرَّر عدد من النحويين تجويز هذا الاقتران في الشعر

---

(١) شرح (المعتزلي) : ١٠٣/٨ ، والأكظام جمع كظم وهو مخرج النفس من الحلق يقال :أخذت بكظمه أي بمخرج نفَسه، يُنظر: الصحاح:٢٠٢٢/٥ـ٢٠٢٣ (كظم) .

(٢) يُنظر : شرح (الموسوي) :٣٥١/٢ ، وتوضيح نهج البلاغة :٢٦٣/٢ .

(٣) يُنظر: الجنى الداني:٥٨٠ ، ومغني اللبيب :٣٧٩ .

(٤) شرح (المعتزلي) :٣٣/١٤ .

والنثر، فقد عدَّه الرضي كثيرًا في الشعر قليلًا في النثر[١]، وذهب ابن هشام إلى وروده كثيرًا ولم يخصّه في الشعر، فقال:((ويقترن خبرها بـ"أن" كثيرًا حملًا لها على "عسى"))[٢] ، على حين جوزه آخرون مطلقًا من غير بيان حكم الكثرة أو القلة[٣]، وهذا منهج سليم؛ لأنَّه ((إذا فشا الشيء في الاستعمال وقوي في القياس فذلك ما لا غاية وراءه))[٤]، ولا شك في أنَّه استعمال شائع كما اتّضح في عدد من الشواهد، فضلًا عن أنّه جارٍ على وفق أقيسة النحويين وضوابطهم؛ لذا فالقياس عليه جائز.

ومما يجدر ذكره أنَّ للنحويين آراءً مختلفة في التوجيه الإعرابي للمصدر المؤوَّل الواقع خبرًا لـ(لعل)، فقيل: هو على التشبيه بـ (عسى)، فـ(أنْ) في موضع نصب، كأنك قلت: قاربت أنْ تفعل[٥]، وقيل: على الإخبار بالمصدر للمبالغة[٦]، وقيل: في الكلام محذوف، فقولنا مثلًا: لعل الله أنْ يحفظ العراق، على تقدير: لعل الله صاحب حفظ العراق[٧]، وقيل نُصِبَ بإسقاط الجار[٨].

ولم يرتضِ قسم من العلماء تلك التقديرات لكثرة الشواهد الواردة في هذا الاقتران[٩] ، وعدَّ وعدَّ الدكتور فاضل السامرائي هذا الاقتران من قبيل التعبيرات الفصيحة على غير القياس ، فلم يقبل عدّها على إسقاط حرف الجر ؛ لأنه لو كان كذلك لجاز إظهاره ، كما أنّ تأويله

(١) يُنظر : شرح الرضي على الكافية :٤٤٦/٢ ، وحاشية الصبان ٣٩٢/١ ، و٤٠٠ .

(٢) مغني اللبيب :٣٧٩ ، وينظر: خزانة الأدب :٣٤٥/٥ .

(٣) يُنظر : تمهيد القواعد :١٣٨٣/٣ ، وشرح الأُشْموني : ٢٩٠/١ ، وشرح التصريح : ٢٩٧/١، و همع الهوامع :٤٩٢/١ والنحو الوافي :٦٢٢/١ .

(٤) الخصائص:١٢٦/١ .

(٥) يُنظر : الكتاب :١٦٠/٣ ، وكتاب إسفار الفصيح، الهروي، دراسة وتحقيق: د. أحمد بن سعيد بن محمد قشاش :٣٢٧/١ .

(٦) ينظر: الخصائص:١٨٩/٣ ، والجملة العربية تأليفها وأقسامها:١٢٢ ، وأبنية المبالغة وأنماطها:٢٨٢ .٢٨٣ .

(٧) يُنظر : التذييل والتكميل :١٥٧/٥ .

(٨) يُنظر : مغني اللبيب : ٤٣ .

(٩) يُنظر : المصدر نفسه:٢٠١-٢٠٢ .

على معنى (قارب) لا يصح فيما لا مقاربة فيه[١] ، على أنه ليس كلُّ ما يصح تقديره في الإعراب تصح دلالته ومعناه، إذ ثمة فرق بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى [٢] .

ومما يتصل بخبر (لعلّ) أنَّ النحويين نسبوا لمَبْرمان (ت:٣٢٦هـ) [٣] منعه وقوع الفعل الماضي خبرًا له[٤]؛ لأنَّه يدل على الرجاء وهو مستقبل، ونُقل عن الرماني(ت: ٣٨٤هـ) القول بهذا أيضًا[٥]، وهو ما أكده الحريري(ت: ٥١٦هـ) قائلًا: ((ويقولون: لعله ندم ولعله قدم، فيلفظون بما يشتمل على المناقضة وينبئ عن المعارضة، ووجه الكلام أنْ يُقال: لعله يفعل أو لعله لا يفعل؛ لأنَّ معنى "لعل" التوقع لمرجو أو لمخوف، والتوقع إنما يكون لِما يتجدَّد ويتولّد لا لِما انقضى وتصرم))[٦]، وقد اعترض على هذا أبو حيان، فرأى جوازه على حكاية الحال الماضية[٧]، كما اعترض ابن هشام على رأي الحريري مستدلًا على على مجيء خبر (لعل) فعلًا ماضيًا بشاهدٍ من السُّنة النبوية وبشواهد شعرية أيضًا[٨] .

وما ذهب إليه مبرمان ومن تابعه منتقضٌ بما ورد على لسان أمير المؤمنين، إذ سأله سائل: أكان مسيرنا إلى الشام بقضاء من الله وقدره؟ فقال(A): ((**ويحَكَ، لعلّكَ ظَنَنْتَ قضاءً لازمًا، وقَدَرًا حاتِمًا، لو كان كذلك لبَطَلَ الثوابُ والعقابُ، وسَقَطَ الوعدُ والوعيد**))[٩].

---

(١) يُنظر : الجملة العربية تأليفها واقسامها :١٢٢ .

(٢) يُنظر : الخصائص : ٢٧٩/١ .

(٣) هو محمد بن علي بن إسماعيل أبو بكر النحوي العسكري أخذ عن المبرّد وطبقته و لهذا لُقب بمبرمان- لكثرة ملازمته للمبرد وسؤاله إيّاه، وهو من عسكر مكرم بنواحي خوزستان. نزل البصرة، و أخذ عنه النحو جماعة من العلماء الصدور كأبي على الفارسي وأبي سعيد السّيرافي ومن في طبقتهما. توفي نحو(٣٢٦هـ)بالأهواز. ينظر : إنباه الرواة على أنباه النحاة: ١٨٩/٣ ، والأعلام: ٢٧٣/٦ .

(٤) يُنظر : التذييل والتكميل : ٢٣/٥ ، وهمع الهوامع : ٤٩٢/١ ، ودراسات لأسلوب القرآن:٦٠٠/٢/١ .

(٥) يُنظر : البرهان في علوم القرآن :٣٩٥/٤ .

(٦) درة الغواص في أوهام الخواص،تح: عرفات مطرجي : ٣٦ ، وينظر: مغني اللبيب : ٣٨٠ .

(٧) يُنظر : التذييل والتكميل:٢٣/٥ .

(٨) يُنظر : مغني اللبيب : ٣٨٠ ـ ٣٨١ .

(٩) شرح (المعتزلي) :٢٢٧/١٨ .

يذكرُ العلماء أنَّ الإمام (A) بعد عودته من صفّين سأله رجل شامي: يا أمير هل كان مسيرنا إلى حرب أهل الشام بقضاء الله تعالى وقدره؟، يريد السائل من هذا أنّه إذا كان مسيرنا بقضاء الله تعالى وقدره لم يكن في تعبنا وجهدنا ثواب ، فلا اختيار لنا فيه ولا ثواب لنا على فعله ؛ لذا جاء قوله (ويحك لعلك...) رفعًا للوهم الذي يتصوره السائل بأنَّ ما يحصل من قضاء الله وقدره ينبغي ألا يكون مدعاة إلى تصوّر سلب حرية اختيار العبد؛ لأن ذلك سيؤدي إلى بطلان مبدإِ الثواب والعقاب[١].

فاستعمال الفعل الماضي خبرًا لـ(لعل) في النص العَلَوي إنما جاء لبيان ما استفهم عنه السائل عن حالة حدثت في الماضي، فهو يريد أنْ يستوضحَ من الإمام ما حدث في صِفّين بعد مدةٍ من عودتهم منها؛ لهذا دلَّ الخبر(ظننت) على حكاية الحال الماضية، وبهذا يكون النص ناقضًا لما ذهب إليه مبرمان، ومتفقًا مع مارآه أبو حيان، على أنَّ ذلك لا يمنع من ورود الفعل الماضي في الدلالة على الاستقبال في خبر (لعل) لورود شواهد نحوية تؤيد هذا المعنى[٢]، زيادةً على ((ثبوت ذلك في خبر "ليت" وهي بمنزلة "لعل"))[٣].

ومما يقوّي جواز وقوع الفعل الماضي خبرًا لـ(لعل) في العربية قول الشاعر ابن هانئ الأندلسي[٤]:[من الطويل]

وقال: ارضَ هجراني بديلَ النوى وقلْ لعلَّ منايانا تحولنَ أبؤسا

في ضوء ما تقدَّم لابد من تعديل القاعدة النحوية على النحو الآتي: **يجوز اقتران خبر (لعل) بـ(أنَّ) في السعة والاختيار حملًا على (عسى) ، ويجوز أيضًا وقوعه فعلًا ماضيًا خلافا لمبرمان ومن تابعه لورود ذلك في نهج البلاغة ، وفي كلام العرب نظمًا ونثرًا.**

---

(١) يُنظر: شرح (البحراني) :٢٧٩/٥ ، وتوضيح نهج البلاغة:٢٩٢/٤ .

(٢) يُنظر : مغني اللبيب : ٣٨٠

(٣) المصدر نفسه والصحيفة نفسها، ويُنظر : البرهان في علوم القرآن :٣٩٥/٤ ، ودراسات لأسلوب القرآن :٦٠٠/٢/١ .

(٤) ديوانه ، دراسة وتحقيق: يسرى عبد الغني عبد الله:٤٤ .

المبحث الأول: **ما حُمِلَ على الضرورة الشعرية فيما اعتوَرَهُ الحذف**:

المسألة الأولى: **جواز حذف همزة الاستفهام**:

الهمزة أو (الألف) في تعبيرات بعض النحويين [١] حرف من حروف المعاني الدالة على الاستفهام، وهي أكثر أدوات الاستفهام شيوعًا وأوسعها استعمالًا، لذلك عُدَّتْ أم باب الاستفهام[٢]، وأصله الذي ((لا يزول عنه إلى غيره، وليس للاستفهام في الأصل غيره))[٣] ، ولهذا انمازت بخصائص وسمات [٤]، من ذلك جواز حذفها تخفيفًا وإنْ كان حذف الحرف ليس بقياس عند النحويين[٥]، لكنَّه أُجيز أحيانًا لقوة الدلالة عليه [٦] .

---

(١) يُنظر : كتاب الجمل(الفراهيدي): ٢٣١ ، والكتاب: ١٠٥/١، والمقتضب :٧٤/٢ ، ومغني اللبيب :١٩ .

(٢) يُنظر: شرح المفصل(ابن يعيش) : ٨١/١ ، والجنى الداني: ٣١ ، ومغني اللبيب :١٩ ، والبرهان في علوم القرآن :١٧٨/٤ .

(٣) الكتاب:٩٩/١ .

(٤) يُنظر : مغني اللبيب :١٩/١-٢٢ .

(٥) يُنظر : الخصائص : ٢٧٣/٢ ـ٢٧٤ ، والمحتسب :٥١/١ ، واللباب في علل البناء والإعراب: ٢٦٣/١، وفي النحو العربي نقد وتوجيه:٢٧٦ ، وأساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين:٣٣٧ .

(٦) يُنظر :المحتسب :٥١/١ ، والبرهان في علوم القرآن: ٢١٠/٣ .

إنَّ كثرة حذف الحروف في الواقع اللغوي[١] ـ ولاسيما مما له الصدر في جملته ـ حملت ابن جني على أنْ يحتكم إلى ما سُمِعَ في اللغة ويقول بجوازه ، فقال: ((هذا هو القياس ألا يجوز حذف الحروف ولا زيادتها. ومع ذلك فقد حُذِفَتْ تارة وزِيدَتْ أُخرى))[٢]، وهذا منطق صائب وسليم يفرضه الواقع اللغوي الزاخر بكثرة حذف الحروف حتى أصبح حذف قسم منها حذفًا مطّردًا لا يمكن رفضه أو تأويله ، غير أنَّ ابن الحاجب لم يأبه بهذا وبقي عند رأيه فلم يجوّز حذف الحرف معللًا ذلك بقوله: ((الحروف التي تدل على الإنشاء لها صدر الكلام فلو جاز حذفه لجاز تأخيرها ولم يجز تأخيرها فلم يجُز حذفها))[٣].

ويبدو أنَّ تعليل ابن الحاجب تنقضه الكثير من المسائل التي حُذِفَ فيها ما له الصدارة في الكلام، من ذلك حذف أمِّ باب الشرط (إنْ)[٤]، وهي مما لها التصدّر عند جمهور جمهور البصريين[٥]، فقد جوّز حذفها أبو علي الفارسي مستدلًا بقولهم:(لأضربنه ذهب أو مكث)[٦] ونقل أبو حيان والسيوطي عن بعض النحويين جواز حذفها أيضًا [٧]، ومثل هذا الحذف قد نطق به القرآن الكريم في أكثر من موطن وشاهد، وجاء منه في نهج البلاغة أيضًا[٨]، وهذا ما دعا ابن هشام إلى عدِّه حذفًا مطّردًا[٩] .

كما نصَّ النحويون على جواز حذف (لا) النافية، و(اللام) الواقعتين في جواب القسم وهما مما يتصدّران أيضًا[١٠] .

---

(١) يُنظر : ظاهرة الحذف :٢٦٥ .

(٢) الخصاص: ٢٨٠/٢ .

(٣) الإيضاح في شرح المفصل : ٢٣٦/٢ .

(٤) يُنظر : الأُصول في النحو :١٥٨/٢،وهمع الهوامع :٥٥٣/٢.

(٥) يُنظر : شرح المفصل(ابن يعيش) :٧/٩ ، وارتشاف الضرب :١٨٧٩/٤ ، وهمع الهوامع : ٤٦٢/٢ ،وشرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ،الجوجري، تح: نواف بن جزاء الحارثي:٦٠٤/٢ .

(٦) يُنظر : المسائل البصريات، دراسة وتحقيق: محمد الشاطر أحمد :٧٢٢/١ .

(٧) يُنظر : ارتشاف الضرب : ٤/ ١٨٨٤ ، وهمع الهوامع : ٤٦٥/٢ .

(٨) يُنظر: شرح (المعتزلي) : ٢٤١/١ .

(٩) يُنظر : مغني اللبيب : ٨٤٧ ، وظاهرة الحذف :٢٦٩ ، وأثر القرآن والقراءات: ٢٠٢ .

(١٠) يُنظر : كتاب المقتصد :٨٦٦/٢ ،و أمالي ابن الشجري :١٤٠/٢ -١٤١ ، وشرح المفصل(ابن يعيش) :٩٦/٩ ، اللمحة في شرح الملحة :٢٦٩/١ ، ومغني اللبيب:٣٢٣، ٨٣٤ ، وجامع الدروس العربية:٢٧٤ ، والنحو الوافي:٥٠٠/٢ .

وبهذا ينتقض ما ذهب إليه ابن الحاجب، ويترجّح لديَّ أن حذف ماله الصدارة في الكلام لا يمكن دفعه لكثرة الشواهد، ((والكثرة تخول القياس عليها))[١]، فصدارة الحرف الحرف في جملته لا تمنع من حذفه ولاسيما إذا دلَّتْ القرائن على هذا الحذف.

وقد اختلفت كلمة علماء العربية فيما يخص جواز حذف همزة الاستفهام، فمنهم من قصرَ حذفها على الضرورة الشعرية إنْ دلّ عليها دليل، فسيبويه قد أورد قول الأخطل[٢] : [من الكامل]

كذبتك عينُك أم رأيتَ بواسطٍ غَلَسَ الظّلامِ من الرَّباب خَيالاَ

ثم قال:((ويجوز في الشعر أن يريد "بكذبتك" الاستفهام ويحذف "الألف"))[٣]، فهو لم يشترط الدليل لحذفها في الضرورة وإن لم يُصرِّح بذلك إلا أنَّ الأبيات التي استشهد بها كاشفةٌ عن رأيه، منها بيت عمر بن أبي ربيعة [٤]: [من الطويل]

لَعَمْرُك ما أدَري وإنْ كنتُ داريًا بسبعٍ رَمَيْنَ الجَمْرَ أم بَثمانِ

إلاّ أن المبرّد قال بالضرورة ههنا لكنّه صرَّح باشتراط الدليل؛ إذ قال في بيت عمر بن ابي ربيعة: ((أَرَادَ: أ بسبع؟ فاضطر، فحذف "الألف" وَجعل "أم" دَلِيلًا على إِرادته إِيَّاه))[٥] ثم استشهد ببيتين آخَرين كانت (أم) فيهما دليلًا على حذف الهمزة، فلفظة (اضطر) في نص المبرد تدلُّ على أنَّه ذهب في هذا الحذف مذهب الضرورة بشرط الدليل ، ولعل رأيه في (الكامل) أكثر صراحةً في التعبير عن مذهبه، فقد عدّ حذف همزة الاستفهام من غير دليل يدلُّ عليها خطأً فاحشًا [٦]، وممن سار على هذا المذهب عدد من العلماء منهم النحاس[٧]، والسيرافي[١]، وابن خالويه[٢]، وقد اختار هذا المذهبَ ابنُ يعيش[٣]، وممّن عدّها

---

(١) معاني النحو: ٢٤٨/٢ .

(٢) ديوانه ، شرحه وصنَّف قوافيه: مهدي محمد ناصر الدين: ٢٤٥ .

(٣) الكتاب :١٧٤/٣ ، ويُنظر : أساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين: ٣٣٠-٣٣١ .

(٤) ينظر: الكتاب:١٧٥/٣، والمقتضب:٢٩٤/٣، والبيت في ديوانه، قدَّم له ووضع هوامشه وفهارسه:د. فايز محمد: ٣٦٢ ورواية البيت فيه: لعمرك ما أدَرِي وإني لحاسبٌ بسبعٍ رَمَيْنتُ الجَمْرَ أم بَثمانِ .

(٥) المقتضب : ٢٩٤/٣ .

(٦) يُنظر: الكامل في اللغة والأدب : ١٨١/٢ .

(٧) يُنظر: إعراب القرآن(النحاس) :١٧٦/٣ ، والجامع لأحكام القرآن : ٩٦/١٣ .

عدّها من ضرائر الشعر ابن عصفور فرأى أنَّ حذفها جائز عند أمن اللبس، وأما عند وجود (أم) فهو كثير[٤]، وأكد الرضي الاسترابادي حذفها بالشعر بقلة[٥]، وممن أيَّد سيبويه على هذا ابنُ الحاجب، وابنُ أبي الربيع، والبغدادي[٦]، إلا أنَّ ابن ابي الربيع جزم بأنَّ حذفها بلا(أم) لا يوجد في الكلام، على حين عدّ البغدادي هذا الحذف قبيحًا[٧]، وممّن ذكره من المحدثين الدكتور محمد حماسة[٨]، ونُسب القول بهذا المذهب إلى عامة البصريين[٩] .

وثمة عدد آخر من النحويين أجاز حذفها بدليل، ولم يقيِّد ذلك بالضرورة الشعرية، ومن بين هؤلاء العلماء الباقولي[١٠]، والزمخشري[١١]، إلا أنَّ ابن يعيش قيَّد بالضرورة الشعرية ما أطلقه الزمخشري، على أنَّ المرادي يرى أنَّ حذفها مطردٌ إذا كان بعدها (أم) المتصلة لكثرته نظمًا ونثرًا[١٢]. وأيَّده على هذا السمين الحلبي، وابن عادل الدمشقي[١٣] .

وترى طائفة أُخرى من النحويين أنَّ حذف الهمزة جائز في السَّعة والاختيار وإن لم يدل على حذفها دليل، ولعل الأخفش خير مَن يمثل هذا المذهب، فقد أورد قوله تعالى: چ ڈ ڈ ٹ ٹ ڈ ڈ ف ف ڤ چ [سورة الشعراء]، ثم قال : ((هذا استفهام ، كأنه قال: "أوَ تلك نعمة تمنها"))[١٤]، ولم يرتضِ النحاس هذا[١٥] ، وارتضاه ابن جني في

---

(١) يُنظر: شرح كتاب سيبويه(السيرافي) : ٤١٥/٣ .

(٢) يُنظر: ليس في كلام العرب ، تح:أحمد عبد الغفور عطار: ٣٥٠ وقد صرَّح ابن خالويه هنا بأنه ليس في كلام العرب همزة استفهام محذوفة بلا دليل إلا في بيت عمر بن أبي ربيعة.

(٣) نظر: شرح المفصل(ابن يعيش) : ١٥٤/٨ .

(٤) يُنظر : ضرائر الشعر:١٢٤-١٢٥ ، ويُنظر : الضرائر وما يسوغ للشاعر:١٠٧-١٠٨ .

(٥) يُنظر : شرح الرضي على الكافية :٣٢٩/٤ .

(٦) يُنظر : الإيضاح في شرح المفصل : ٢٣٦/٢ ، والبسيط في شرح جمل الزجاجي:٣٥٢/١ ،وخزانة الأدب:١١/ ١٢٢-١٢٣ .

(٧) يُنظر : البسيط في شرح جمل الزجاجي: ٣٥٢/١ ، وخزانة الأدب:٤٣٠/٣ .

(٨) يُنظر : لغة الشعر دراسة في الضرورة:٢٤٨-٢٤٩ .

(٩) يُنظر : ما يجوز للشاعر في الضرورة :٣٣٣ ، وأساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين: ٣٣١ .

(١٠) يُنظر: إعراب القرآن المنسوب [خطأ]إلى الزجاج : ٣٥٢/١ .

(١١) يُنظر: شرح المفصل(ابن يعيش) : ١٥٤/٨ .

(١٢) يُنظر : الجنى الداني :٣٥ .

(١٣) يُنظر : الدر المصون :٣٤١/١٠ ، واللباب في علوم الكتاب :١١٣/١٩ .

(١٤) معاني القرآن(الأخفش) :٤٦١/٢ ، ويُنظر: شرح الكافية الشافية :١٢١٧/٣ ، وخزانة الأدب : ١٢٢/١١ .

(١٥) يُنظر : إعراب القرآن(النحاس): ١٧٦/٣ .

ترجيحه قراءة (أنذرتهم) بهمزة واحدة[١] محتجًا لرأيه بعدد من الشواهد[٢]، وقد رجّح ما رآه الأخفش جملةٌ من المفسِّرين أيضًا[٣]،واختار هذا الرأي ابنُ مالك ورجّحه أيضًا[٤] محتجًا محتجًا له بنصوص من القرآن الكريم والشعر العربي فضلًا عن احتجاجه بأحاديث نبوية شريفة [٥] ، وقال بهذا الرأي ابنُ هشام أيضًا ، فصرّح بأنّ حذف الهمزة جائز سواء تقدَّمت تقدَّمت عليها (أم) أم لم تتقدمها[٦]، والظاهر أنَّه يؤيد ابن مالك في هذه المسألة، ونُسب هذا هذا المذهب إلى عموم الكوفيين [٧] .

ويبدو أنَّ كثرة حذف الهمزة بلا (أم) في شواهد نثرية من القرآن الكريم وكلام النبيِّ محمدٍ(9) وكلام الإمام علي(A) تُرجّح ما ذهب إليه الأخفش ومن تابعه ؛ فحذفها ليس ضرورةً شعريةً كما ذهب إليه فريق من النحويين، وليس قليلًا أو قبيحًا كما ذهب قسم آخر منهم ، فقد ورد حذفها في عدد من الشواهد القرآنية ـ زيادة على ما احتج به الأخفش وابن جني ـ منها قوله تعالى: چ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ چ [سورة النساء من الآية: ٧٩]، فذهب المفسرون إلى أنَّ همزة الاستفهام محذوفة والتقدير (أفمن نفسك) [٨]، وقوله تعالى :چ □ □ □ □ □ چ [سورة الأنبياء من من الآية: ٣٤] ، فقرَّر عدد من المفسرين أنَّ التقدير : أفهم الخالدون[٩] .

---

(١) وهي قراءة : ابن محيصن والزهري ، يُنظر : المحتسب: ٥٠/١ .

(٢) يُنظر: الخصائص : ٢٨١/٢ .

(٣) يُنظر : مفاتيح الغيب :٣٣/١٤ ، والجامع لأحكام القرآن :٢٨٥/٥ ، والدر المصون :٢٥٨/١ .

(٤) يُنظر : شواهد التوضيح : ١٤٦ ، و شرح الكافية الشافية :١٢١٧/٣ .

(٥) يُنظر : شوهد التوضيح : ١٤٨ ، وشرح الكافية الشافية: ٣/ ١٢١٧ ، والجنى الداني :٣٥ ، ومغني اللبيب : ٢١ ، ، وجامع الدروس العربية :١٤٤/٢ .

(٦) يُنظر : مغني اللبيب :٢٠-٢١ .

(٧) يُنظر : ما يجوز للشاعر في الضرورة :٣٣٢ .

(٨) يُنظر : الجامع لأحكام القرآن:٢٨٥/٥ ،والبحر المحيط :٧١٩/٣ ، والدر المصون :٢٥٨/١ .

(٩) يُنظر : الكشف والبيان عن تفسير القرآن، الثعلبي،تح: الإمام أبي محمد بن عاشور :٢٧٥/٦ . ومعالم التنزيل في في تفسير القرآن البغوي ،تح: عبد الرزاق المهدي:١٣٩/٢ ، والجامع لأحكام القرآن :٢٦/٧ ، وفتح القدير :٤٧٩/١ .

وقد ورد هذا الحذف في كلام الإمام علي (A) في مشاجرة بينه وبين عثمان، قال المغيرة بن الأخنس[١] لعثمان: أنا أكفيكَه، فقال (A) للمغيرة: ((**يَابْنَ اللَّعِينِ الْأَبْتَرِ، وَالشَّجَرَةِ الَّتي لاَ أَصْلَ لَهَا وَلاَ فَرْعَ، أَنْتَ تَكْفِينِي؟، فَوَاللهِ مَاأَعَزَّ اللهُ مَنْ أَنْتَ نَاصِرُهُ**))[٢] .

فقول الإمام (أنت تكفيني) جملة استفهامية محذوفة الأداة[٣] ، ولا يمكن جعل التركيب على الخبر لفساد المعنى؛ لأنَّه (A) في معرض توبيخ المغيرة وذمّه؛ لأنَّه كان رجلًا سيئًا منافقًا، والسياق كاشف عن ذلك.

ومما يؤكِّد أنَّ حذفَ الهمزة ليس ضرورة شعرية وورود شواهد في كلام الزهراء (ϑ) في أكثر من موضع أيضًا [٤].

نخلص مما تقدَّم إلى أنَّ اشتراط (أم) لحذف الهمزة ليس سليمًا، ولا أدري لماذا أغفل النحويون في هذه المسألة أهمية السياق في الدلالة على المحذوف؟ فالقرائن اللفظية خير معين في الدلالة عليه، من ذلك حروف الجواب، فهي أفضل قرينة على حذف الهمزة، زيادة على هذا يمكن الإفادة من ظاهرة التنغيم في الاستغناء عن الهمزة المحذوفة، وإن كان الجانب الصوتي يخدم المتلّقي الحاضر وقت قول الكلام أو إنشائه بخلاف اللغة المكتوبة[٥]، ولذلك تحتمل الكثير من تلك النصوص المكتوبة إلى تقدير وهذا ما حصل، وهو مما لا بد منه في الغالب، هذا فضلًا عن أنَّ حصر هذا الحذف بالشعر ليس دقيقًا يرفضه الواقع اللغوي، وما اشتمل عليه الكلام النثري في القرآن الكريم، وفي كلام أهل البيت (Γ) الذين هم أُمَراء الفصاحة والبيان وفي شواهد كثيرة يصعب إحصاؤها.

---

(١) وهو المغيرة بن الأخنس بن شريق الثقفي، حليف لبني زهرة صحابي. من الشعراء. هجا الزبير بن العوّام. وقُتِلَ يوم الدار مع عثمان بن عفان سنة (٣٥هـ). ينظر: الاستيعاب في معرفة الأصحاب: ١٤٤٤/٤ ، والاعلام :٢٧٦/٧.

(٢) شرح (المعتزلي) : ٣٠١/٨ .

(٣) يُنظر : منهاج البراعة(الخوئي) : ٨/ ٣٢٥ .

(٤) يُنظر : أساليب الإنشاء في كلام السيدة الزهراء (ϑ)،دراسة نحوية بلاغية، عامر سعيد نجم:١٤٦ـ١٤٨

(٥) يُنظر : ظاهرة الحذف :٢٤٤ ، وأساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين : ٣٣٤ ، ولغة الشعر دراسة في الضرورة :٢٤٩ .

واستنادًا إلى كلِّ ما تقدَّم يمكن إعادة صوغ القاعدة بالآتي: **يجوز حذف همزة الاستفهام في السَّعة والاختيار سواء دلَّت على حذفها(أم) أو لم تدلُّ بشرط أمن اللبس، لورود ذلك في نهج البلاغة فضلًا عن القرآن الكريم.**

المسألة الثانية: جواز حذف حرف العطف (الواو):

العطف في العربية ضربان: عطف نسق وعطف بيان، وهذه المسألة تخص الأول منهما؛ لأنَّه هو الذي يستلزم وجود حرف العطف؛ إذ عرَّفه الرضي بأنه ((تابعٌ يتوسط بينه وبين متبوعه أحدُ الحروف العشرة))[١]، وهي الحروف التي يشترك بوساطتها ما يقع بعدها في إعراب ما قبلها، ولذلك سُمِيتْ عاطفة، ومنها (الواو) وهي أُمّ باب حروف العطف وأصله[٢] .

وقد اختلف النحويون في جواز حذف حرف العطف (الواو) وحدها مع بقاء المعطوف، فقد ذهب ابن جنّي إلى عدم جواز ذلك وعدَّ ما جاء منه في كلام العرب شاذًا[٣]، و قد أكد ذلك في موضع آخر عادًّا ذلك ضعيفًا في القياس معدومًا في الاستعمال[٤]، وتابعه على هذا السهيلي(ت: ٥٨١هـ)[٥]، وتعليل هذا أنَّ الحروف دالة على معانٍ في نفس المتكلم، وإضمارها

(١) شرح الرضي على الكافية : ٣٣٢/٢ .

(٢) يُنظر: المصدر نفسه:٣٥٤/٢ ، والجنى الداني:١٥٨.

(٣) يُنظر : الخصائص : ٢٩٠/١ ، ولغة الشعر دراسة في الضرورة:٢٥٠ .

(٤) يُنظر: سر صناعة الإعراب:٦٣٥/٢ .

(٥) يُنظر : نتائج الفكر:٢٠٧ ، وأمالي السهيلي في النحو واللغة والحديث والفقه،تح: محمد إبراهيم البنا:١٠١ .

وإضمارها لا يفيد معناها[١]؛ ولأنَّ (الواو) موضوعة للعطف والتشريك، فإنْ حُذِفَتْ زالَ هذا المعنى وزالت فائدتها[٢] .

ورأى فريق آخر من النحويين أنَّ هذا الحذف محمولٌ على الضرورة الشعرية وفي ذلك قال القزّاز: ((ومما يجوز له عند بعض النحويين حذف "واو" العطف فأجاز أن يقول الشاعر إذا اضطر: رأيت زيد عمرًا على غير البدل، ولكن على معنى : "رأيت زيدًا وعمرًا " ثم يحذف "الواو"))[٣]، وأكد القول بهذا ابنُ عصفور أيضًا[٤]، وقطع ابن أبي الربيع بأنَّ حذف حرف العطف لا يكون في المفردات إلا في الشعر[٥]،وارتضى ذلك المالقي(ت:٧٠٢هـ) معلِّلًا ذلك بأنَّ (الواو) ((موصلة لمعنى العطف والتشريك، فإذا حُذِفَتْ زال هذا المعنى، فزالت فائدتها، فإن جاء من ذلك شيء فضرورة))[٦]، وهو ما رآه ابن هشام هشام أيضًا [٧] .

ولعلّ الخلاف بين ما ذهب إليه ابن جني ومتابعوه وما رآه القزّاز ومؤيدوه خلاف بين الضرورة والشاذ الذي يعود مؤدّاه أساسًا إلى نقص الاستقراء، وإيضاح هذا أنَّ النحويين يحملون الشاهد الشعري على الضرورة إنْ لم يكن ثمة شاهدٌ نثري للمسالة نفسِها، فإنْ ورد الشاهد النثري فهو شاذ ، هذا ما أدلى به البغدادي في تعليقه على قول الرضي الذي حكم بالشذوذ على بيت ذكره المبرد، فقال البغدادي: ((والأحسَن أَن يقول ضرورة فإنّه لم يرد في كلام منثور))[٨] .

ومعنى هذا أنَّ الخروج عن القياس في ميدان الشعر وحده يُعدُّ ضرورة شعرية ، فإنْ كان في الشعر والنثر سُمِيَ شذوذًا؛ ولهذا حكم ابن جني على حذف حرف العطف (الواو)

---

(١) يُنظر : نتائج الفكر:٢٠٧ ، وهمع الهوامع :٢٢٦/٣ .

(٢) يُنظر : رصف المباني:٤١٤ .

(٣) ما يجوز للشاعر في الضرورة : ٢٦٤ .

(٤) يُنظر: ضرائر الشعر: ١٦١ .

(٥) يُنظر : البسيط في شرح جمل الزجاجي :٦٨٩/٢-٦٩٠ .

(٦) رصف المباني:٤١٤ .

(٧) يُنظر : مغني اللبيب:٨٣١ .

(٨) خزانة الأدب: ٤٧٤/٩ .

بالشذوذ ؛ لأنه قد أورد مع الشاهد الشعري شاهدًا نثريًا فيما حكاه ((أبو عثمان عن أبي زيد: أكلت لحمًا سمكًا تمرًا))[١]، وهو ما أكَّده السهيلي فعلل حكمه بالشذوذ وموافقته ابن جني بأنَّ الذين أجازوه قد ((احتجوا لمذهبهم بآيٍ من كتاب الله تعالى، وأشياء من كلام العرب))[٢].

إنَّ ورود هذا الحذف في المسموع العربي المحتج به جعل بعض النحويين يجيزونه ، فقد ذهب أبو علي الفارسي، وابن مالك إلى جواز حذف (واو) العطف إذا صحَّ المعنى بحذف العاطف[٣]، وقال بهذا أبو حيان الأندلسي[٤]، وناظر الجيش الذي ردَّ على من لم يجوِّز ذلك[٥] ثم استدلَّ لحُكمِه هذا بعدد من الشواهد منها قول النبيِّ محمدٍ (9): ((تصدَّق رجلٌ من دينارِه، مِن درهمِه، من ثوبه، من صاع بُرِّه، من صاع تَمرِه))[٦]، فضلًا عمّا سُمِعَ عن العرب، كما أكد ورود هذا الحذف في كلام العرب من المحدَثين الأُستاذ عباس حسن فأجازه عند أمن اللبس[٧] .

وقد تأوّل المانعون هذه الشواهد على إرادة البدل، أو صفة ثانية[٨]، بحجة أنَّ حذف الحرف يؤدي إلى الإجحاف[٩]، غير أنَّ ما لا يجوِّزه القياس جاء به السماع لذا ذهب بعض مَن منعَ هذا الحذف إلى جوازه إنِ اتضح المعنى بوجود الدليل[١٠]، ولا شك في أنَّ حذف حرف (الواو) هنا إنما جاء في نصوصٍ أسهمَ السياق في الدلالة على المحذوف؛ لذا فمحاولة تأويل تلك النصوص التي اشتملت على حذف العاطف فيه من التكلّف والبعد مما يبعد

---

(١) الخصائص:١/٢٩٠ .

(٢) نتائج الفكر:٢٠٧ .

(٣) يُنظر : الحجة للقراء السبعة، أئمة الامصار بالحجاز والعراق والشام الذين ذكرهم ابو بكر بن مجاهد، تح: بدر الدين قهوجي وآخرينَ :٣/٢٣١ ، وشرح التسهيل(ابن مالك) : ٣/٣٧٨ .

(٤) يُنظر : البحر المحيط : ٥/٤٨٤ .

(٥) يُنظر: تمهيد القواعد:٧/٣٥٠٨ .

(٦) مسند الإمام أحمد بن حنبل،تح شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد وآخرينَ :٣١/٥٠٩ (١٩١٧٤) .

(٧) يُنظر: النحو الوافي :٣/٥٦٥ .

(٨) يُنظر : الخصائص :٢/٢٨٠ ، وأمالي السهيلي :١٠٢-١٠٤ ،ونتائج الفكر:٢٠٧ ـ٢٠٨ ، ومغني اللبيب:٨٣١ ، والاستقراء الناقص:٤٥٨.

(٩) يُنظر : الخصائص :٢/٢٧٤ .

(١٠) يُنظر: المحتسب:١/٥١ ، والبرهان في علوم القرآن:٣/١٠٩ .

المعنى[١]؛لأنَّ في تلك النصوص ما يدلُّ على المحذوف ويبيِّنه، فليس ثمة ما يوقِع في الإلباس الإلباس والإشكال . وإن وقعَ في مثل: ضرب زيدًا وعمرًا فيمكن استثناؤه ويُحكم بجواز الحذف بدليل وإلا فلا؛ ((لأن هذا الرأي يطابق الأُصول اللغوية العامة التي تقضي بجواز الحذف عند قيام قرينة جلية تدل على المحذوف، وتمنع خفاء المعنى)) [٢].

إنَّ إجازة هذا الحذف تعضده جملة من الشواهد القرآنية الكريمة أيضًا، منها قوله تبارك وتعالى: ﭽ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ ﭱ ﭲ ﭳ ﭴ ﭵ ﭶ ﭷ ﭸ ﭹ ﭺ ﭻ ﭼ ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ ﮆ ﮇ ﮈ ﮉ ﮊ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﭼ [سورة الحج]، فقد نصَّ الرازي على حذف العاطف في قوله تعالى: (لكلِّ امة)[٣].

ومن الشواهد القرآنية أيضًا قوله تعالى: ﭽ ﮪ ﮫ ﮬ ﮭ ﮮ ﮯ ﮰ ﮱ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﯠ ﯡ ﯢ ﯣ ﯤ ﯥ ﯦ ﯧ ﭼ [سورة التوبة]، فقيل: التقدير: (إذا ما أتوك لتحملهم وقلت)[٤].كما حُذِفتْ (الواو) بين الجمل المتعاطفة كثيرًا في القرآن الكريم على على تقدير السؤال[٥]، هذا فضلًا عن جواز هذا الحذف بين الجمل المتعاطفة إرادةً للتوكيد[٦].

للتوكيد[٦].

ومن شواهد هذا الحذف في الكلام العلَوي المبارك قوله (A) للأشعث بن قيس[٧] وقد اعترضه في حديثه: ((**وَمَا يُدْرِيكَ مَا عَلَيَّ مِمَّا لِي؟ عَلَيْكَ لَعْنَةُ اللهِ وَلَعْنَةُ اللاَّعِنِينَ! حَائِكٌ ابْنُ حَائِك! مُنَافِقٌ ابْنُ كَافِر!**))[١] .

---

(١) ينظر: تمهيد القواعد:٣٥٠٨/٧ .

(٢) النحو الوافي:٤٩٧/١.

(٣) يُنظر : مفاتيح الغيب :٢٤٨/٢٣ .

(٤) يُنظر : البحر المحيط : ٤٨٤/٥ .

(٥) يُنظر : كتاب دلائل الاعجاز:٢٤١ ، ومفاتيح الغيب :٣٧٦/١٢ .

(٦) يُنظر: كتاب دلائل الاعجاز:٢٢٧ .

(٧) هو الأشعث بن قيس بن معدي كرب الكندي، أبو محمد كانت إقامته في حضرموت، كان في الجاهلية رئيسًا مطاعًا في كندة ووفد على النبي(9)بعد ظهور الإسلام، في جمع من قومه، فأسلم وكان وجيهًا في قومه، إلا أنه كان ممن ارتد عن الإسلام بعد النبي محمد (9)، ثم راجع الإسلام في خلافة أبي بكر الصديق، وأتى به أبو بكر الصديق

محل الشاهد هو (حَائِكٌ ابْنُ حَائِك! مُنَافِقٌ ابْنُ كَافِر) فقد حُذفت (الواو) بين الحياكة والنفاق، ولعلَّ في ذلك دلالةً على التوكيد في ذمِّ الأشعث وتوبيخه؛ لأنَّ الجامع بين هاتين الصفتين هو سوء الخلق من الكذب ومجانبة الصواب في القول والفعل، ، فقد رُويَ عن الإمام الكاظم (A) قوله: ((لا تستشيروا المعلَّمين ولا الحَوَكة فإنّ اللَّه تعالى قد سلبهم عقولهم)) [٢] ، كلُّ ذلك للمبالغة في بيان نقصان عقولهم ، ومما يؤكد أنَّ النفاق والحياكة نظيران في سوء الخلق قول الجاحظ (ت: ٢٥٥هـ) : ((والحاكة أقل وأسقط من أنْ يُقال لها حمقى. وكذلك الغزالون؛ لأنَّ الأحمق هو الذي يتكلم بالصواب الجيد ثم يجيء بخطإ فاحش والحائك ليس عنده صواب جيد في فعال ولا مقال))[٣]، لهذا عُدَّتْ الحياكة من المكاسب المكروهة[٤]. أي إنّ الحائك كاذب، والكذب رأس النفاق .

لهذا يبدو أنَّ في إثبات (الواو) ما يقتضي تغاير المتعاطفين، فإذا حُذفت دلَّ الكلام على أنَّ الكل كالواحد وكأن الصفتين صفة واحدة قد كُرّرت للتوكيد، على أنَّه يمكن أنْ نلمح بُعدًا دلاليًا آخر، وهو إرادة السبب والنتيجة ، أي إنَّ مهنة الحياكة تؤثر في عقلِ مَن يقوم بها ويمتهنها، ما ينتج عن ذلك سلوك نفاقي واضح، فضلًا عن عدم معرفة ودراية في مكامن الأمور ونتائجها، قال البحراني: ((انما عيَّره بهذه الصنعة؛ لأنّها صنعة دنية تستلزم صغر الهمة وخستها وتشتمل على رذائل الاخلاق، فإنها مظنة الكذب و الخيانة))[٥]، وكان هذا التعبير من الإمام (A) ((استعارة أشار بها إلى نقصان عقله و قلة استعداده لوضع الأشياء في مواضعها و تأكيد لعدم أهليته للاعتراض عليه؛ إذ الحياكة مظنّة نقصان العقل؛

أسيرًا، توفي سنة (٤٠هـ) بعد استشهاد الإمام علي (A) بأربعين يومًا . ينظر: الاستيعاب في معرفة الأصحاب:١/١٣٣ـ١٣٥ .

(١) شرح (المعتزلي) :١/٢٩١ .
(٢) مستدرك الوسائل، ميرزا حسين النوري، تح: مؤسسة آل البيت لإحياء التراث : ١٣/٩٧ .
(٣) البيان والتبيين:١/٢١٠ .
(٤) يُنظر : بحارالانوار:١٠٠/٧٨ .
(٥) شرح (البحراني) :١/٣٢٤ .

وذلك لأنَّ ذهن الحائك عامة وقتِه متوجه إلى جهة صنعته مصبوب الفكر إلى أوضاع الخيوط المتفرقة و ترتيبها ونظامها يحتاج إلى حركة رجليه و يديه))[١] .

ومن الشواهد العلوية أيضًا قول الإمام (A)في خطبة في ضرورة استماع الموعظة والنصيحة: ((**رَحِمَ اللهُ امْرَأً سَمِعَ حُكْمًا فَوَعَى، (...)رَاقَبَ رَبَهُ وَخَافَ ذَنْبَهُ ، قَدَّمَ خَالِصًا وَعَمِلَ صَالِحًا، اكْتَسَبَ مَذْخُورًا، وَاجْتَنَبَ مَحْذُورًا**))[٢] .

في النص العلوي حرف عطف محذوف فطن له ابن أبي الحديد المعتزلي، فقال : ((حذف (A) "الواو" في اللفظات الأُخر فلم يقل: و راقب ربه و لا و قدم خالصًا وكذلك إلى آخر اللفظات و هذا نوع من الفصاحة كثير في استعمالهم))[٣]، كما أشار إليه البحراني فقال: ((راعى(A) في كلِّ مرتبتين من هذا الكلام السجع المتوازي(...)، وعطف كل قرينة على مشاركتها في الحرف الأخير منها، وحذف حرف العطف من الباقي ليتميز ما يتناسب منها عن غيره وكل ذلك بلاغة))[٤].

ولعل ما ذكره المعتزلي والبحراني في توجيه النص العلَوي متأتٍ من أنَّ البلاغة كلّ البلاغة هي ((معرفة الفصل من الوصل))[٥]،ولهذا قال عبد القاهر الجرجاني: ((ترك العطف فيها والمجيء بها منثورة، تستأنف واحدة منها بعد أُخرى من أسرار البلاغة، ومما لا يتأتّى لتمام الصواب فيه إلا الأعراب الخُلَّص، وإلّا قوم طُبِعوا على البلاغة، وأُوتوا فنًا من المعرفة في ذوق الكلام هم بها أفراد))[٦] .

واستنادًا إلى كلِّ ما تقدم نخلص إلى أنَّ حذف حرف العطف (الواو) مما يشيع في اللغة ، ولا موجب لردَّه أو إنكاره، لهذا يمكن تعديل القاعدة النحوية وصوغها على النحو

---

(١) المصدر نفسه :١/ ٣٢٣ .

(٢) شرح (المعتزلي):١٧٢/٦ .

(٣)شرح (المعتزلي):١٧٢/٦ .

(٤) شرح (البحراني) :٢١١/٢-٢١٢ .

(٥) البيان والتبيين :٩١/١ ، ويُنظر: كتاب دلائل الاعجاز: ٢٢٢ .

(٦) كتاب دلائل الاعجاز: ٢٢٢ .

الآتي: **يجوز حذف حرف العطف (الواو) مع بقاء المعطوف عليه في اللفظ في الشعر والنثر ، اذا اتضح المعنى وبان المراد لورود ذلك في نهج البلاغة فضلًا عن القرآن الكريم.**

المسألة الثالثة: جواز بقاء الشرط مسبوقاً بـ(إنَّ) بلا تقدير ضمير شأن بعدها:

يكاد يتفق أغلب النحويين على أنَّ الترتيب في الجملة الشرطية يتكون من أداة الشرط وفعل الشرط وجواب الشرط، وأداة الشرط في هذا التركيب لها الصدارة في الكلام ، قال ابن السراج: ((الأسماء إذا كانت جزاء أو استفهامًا فلها صدور الكلام، كما كان للحروف التي وقعت مواقعها))[١]، وعلى هذا سار عبد القاهر الجرجاني، فقال: ((وهذه الأسماء لا يعمل فيها ما قبلها (...) وتلزمها صدر الكلام))[٢].

وقد قرر النحويون أنَّه إذا تقدَّم اسمَ الشرط أحدُ العوامل اللفظية كالنواسخ مثلًا أحالَ اسمَ الشرط إلى اسمٍ موصول وأفقدَهُ شرطيته إلا في ضرورة الشعر، كقولنا: إنَّ مَن يأتيني آتيه، والذي أذهبَ الجزاء هو إعمال (إنَّ)، وهذا لا يجوز إلا في الشعر، نحو قول الأعشى(ميمون بن قيس)[٣]: [من الخفيف]

إنَّ مَن لامَ في بني بِنْت حسّا ن ألْمه وأعْصِه في الخُطوبِ

(١) الأُصول في النحو :١٥٩/٢.

(٢) كتاب المقتصد : ١١٠٩/٢ ، ويُنظر: شرح المفصل(ابن يعيش):٧/٩.

(٣) يُنظر : الكتاب ٧٢/٣ ، والبيت في ديوانه، تح: د. محمد حسين :٣٣٥ ، ورواية البيت فيه : مَن يلمني على بني ابنة حسّا ن المْه واعصه في الخطوب . وعلى هذا فلا شاهد في البيت على مسألتنا هذه.

لهذا قيل: هو على حذف ضمير الشأن، فإن عملتْ (إنَّ) في ضمير الشأن تعيّن في (من) معنى الشرطية، ومنه قوله تعالى: ﭽ ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ ﮜ ﮝ ﮞ ﮟ ﮠ ﮡ ﭼ [سورة يوسف من الآية: ٩٠] هذا ما نصَّ عليه سيبويه بقوله: ((وذلك قولك: إنَّ من يأتيني آتيه، وكان من يأتيني آتيه، وليس من يأتيني آتيه، وإنما أذهبت الجزاء من هاهنا؛ لأنك أعملت "كان" ،و"إنّ"، ولم يسغ لك أنْ تدع "كان" وأشباهه معلَّقة لا تعملها في شيء فلما أعملتهن ذهب الجزاء ولم يكن من مواضعه))[1].

وقد أيّد هذا المذهبَ جمعٌ من النحويين منهم ابن السرّاج[2]، والفارسي[3]، والقزّاز[4]،وأبو البركات الأنباري[5]،وابن بري(ت:٥٨٢هـ)[6]، وابن يعيش[7]، وابن عصفور[8]، وآخرون[9] .

ولابن مالك رأيان في هذه المسألة ذهب في الأول منهما إلى القول بالضرورة[10]، وأشار في الآخر منهما إلى جوازه في النثر ـ وهو الصواب ـ فقال: ((ويجوز حذفه مع "إنّ" وأخواتها، ولا يخص ذلك بالضرورة وعليه يُحمَل قوله (A): "إنّ من أشد الناس عذابًا يوم القيامة المصوّرون"))[11].

والعلة في منع تجويز هذا النمط تكمن في الحفاظ على الرتبة المحفوظة للتركيب الشرطي، وحتى لا تخرج أداة الشرط من صدارتها في ذلك التركيب، جاء ذلك فيما ذكره

(١) الكتاب :٣/ ٧١ ـ٧٢ .

(٢) يُنظر: الأُصول في النحو:١٦٦/٢ .

(٣) يُنظر : كتاب الإيضاح :١٢٥ ـ ١٢٦ .

(٤) يُنظر : ما يجوز للشاعر في الضرورة: ٣٤٥-٣٤٦ .

(٥) يُنظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : ١٨٠/١- ١٨١ (المسألة ٢٢) .

(٦) يُنظر : شرح شواهد الإيضاح ، تقديم وتحقيق : د. عيد مصطفى درويش، ومراجعة : د. محمد مهدي علام: ١١٤ .

(٧) يُنظر : شرح المفصل(ابن يعيش) :١١٤/٣-١١٥ .

(٨) يُنظر : ضرائر الشعر: ١٧٨ .

(٩) يُنظر : أمالي ابن الشجري :١٨/٢ ، وشرح الرضي على الكافية :٢٧١/١ ، و شرح شواهد المغني : ٩٢٤ ، والضرائر وما يسوغ للشاعر:٧٤ .

(١٠) يُنظر : شرح التسهيل(ابن مالك) :٨٩/٤ .

(١١) شرح الكافية الشافية : ٢٣٦/١ ، والحديث الشريف في صحيح البخاري : ١٦٧/٧ (٥٩٥٠) ، وصحيح مسلم :١٦٧٠/٣ (٢١٠٩) .

الفراء مفسِّرًا قولَه تعالى: چ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ چ [سورة الحج من الآية: ٤٦]، فقال: ((الهاء "هاء عماد" تُوَفَّى بهَا" إنّ"))[١]، وهذا ما ذكره الرضي قائلًا: ((وأما كلمات الشرط الجازمة الثابتة الإقدام في الشرطية فلا يدخلها من نواسخ الابتداء إلا في الضرورة ، فيُضمَر مع ذلك بعدها ضمير الشأن حتى لا تخرج كلمات الشرط في التقدير عن التصدير في جملتها))[٢] . غير أنَّ وظيفة ضمير الشأن هنا ليست صناعية يُراد منها فك التنازع بين الصدارتين فحسب، بل وظيفتُه معنوية تدل على القوة والتعظيم أيضًا [٣] .

ومن الشواهد العَلَوية على دخول (إنَّ) على الشرط قوله (A) في توحيد الله تعالى: ((**وَأَشْهَدُ أَنَّ مَنْ ساوَاكَ بِشَيْءٍ مِنْ خَلْقِكَ فَقَدْ عَدَلَ بِكَ وَالْعَادِلُ بِكَ كَافِرٌ بِمَا تَنَزَّلَتْ بِهِ مُحْكَمَاتُ آيَاتِكَ**)) [٤].

يشير الإمام (A) إلى صنف من أصناف الكفر بالله تعالى أداته التشبيه والمساواة بخَلقه؛ إذ إنَّ ((من شبه الله بخلقه فقد ساواه بغيره ، ومن ساواه بغيره جعل له شريكًا وهو كفر صريح))[٥]، والسبب في حمل تلك المساواة على الكفر ((أنهم لما شبَّهوه [سبحانه] بخلقه وسووه به حيث اعتقدوا أنَّ خالقهم وصانعهم هو ما توهموه بأوهامهم الفاسدة ووصفوه بعقولهم الكاسدة مع عدم كونه خالقهم بل هو مخلوق لهم مصنوع مثلهم لا جرم كانوا بذلك متخذين غير الخالق خالقا جاعلين لله سبحانه نِدًّا وعديلًا وهو الكفر والضلال))[٦]، فالملازمة واضحة بين الشرط وجوابه؛ لذا تعيّن اقتران الجواب بـ(الفاء)، وهي التي تحدِّد

(١) معاني القرآن(الفراء) :٢٢٨/٢ .
(٢) شرح الرضي على الكافية :٢٧١/١ .
(٣) يُنظر : المصدر نفسه :٤٦٥/٢ ،وهمع الهوامع:٥٢١/١ ،وحاشية الصبان:١٦١/١ .
(٤) شرح (المعتزلي) :٤١٣/٦ .
(٥) شرح (الموسوي) :٦٧/٢ .
(٦) منهاج البراعة(الخوئي) :٣٢٢/٦ .

دلالة الشرط في مثل هذا الموضع تحديدًا شكليًا ، فضلًا عن دلالة المعنى القائم على التعليق الشرطي بين فعل الشرط وجوابه[١].

ومن الشواهد العَلَوية أيضًا قوله (A) في توحيد الله تعالى ورفض تشبيهه بخلقه: ((**فَأَشْهَدُ أَنَّ مَنْ شَبَّهَكَ بِتَبَايُنِ أَعْضَاءِ خَلْقِكَ وَ تَلاَحُمِ حِقَاقِ مَفَاصِلِهِمُ اَلْمُحْتَجِبَةِ لِتَدْبِيرِ حِكْمَتِكَ لَمْ يَعْقِدْ غَيْبَ ضَمِيرِهِ عَلَى مَعْرِفَتِكَ**))[٢]، والتعليق الشرطي واضح في العبارة ، قال البحراني: ((المشبِّهة ضالون من جهة تشبيههم الله بخلقه وكل من كان كذلك فليس بعارف بالله))[٣]، وهو تعليق قائم على ربط التركيب على نحو السبب والنتيجة وهو من أنماط التركيب الشرطي كما ذكر ابن هشام[٤]، أي إنّ تشبيه الله تعالى بخَلقِه ناتج عن جهل الفرد الفرد بمعرفته سبحانه.

ومثله قوله (A) في الزكاة: ((**فَإِنَّ مَنْ أَعْطَاهَا غَيْرَ طَيِّبِ اَلنَّفْسِ بِهَا يَرْجُو بِهَا مَا هُوَ أَفْضَلُ مِنْهَا فَهُوَ جَاهِلٌ بِالسُّنَّةِ مَغْبُونُ اَلْأَجْرِ ضَالُّ اَلْعَمَلِ طَوِيلُ اَلنَّدَمِ**))[٥] .

وإن كان فعل الشرط في الشواهد العلَوية ماضيًا ولم يظهر عليه الأثر الإعرابي لـ(من) فيما إذا كانت شرطية – وإن كان التعليق والاقتران بـ(الفاء) واضحًا بيِّنا لا يمكن إنكاره – فإنَّ مما يعضُد أنَّ الاقتران وارد في النثر وليس مقصورًا على الشعر وروده أيضًا في الصحيفة السجّادية أيضًا[٦].

إنَّ الاحتجاج بالسماع وحده وإن كان كافيًا في الاستدلال على صحة ورود الشرط مسبوقًا بالناسخ إلا أنه يمكن الاحتكام إلى القياس لبيان اتفاق هذا التركيب مع ما قرره علماء العربية من أُصول، فالكوفيون يجوّزون تقدم معمول فعل الشرط أو جوابه على أداة

---

(١) ينظر: الجملة الشرطية عند النحاة العرب، أبو أوس إبراهيم الشمسان: ٢٢٩.

(٢) شرح (المعتزلي) :٤١٣/٦.

(٣) شرح (البحراني) :٣٣٩/٢ .

(٤) يُنظر: مغني اللبيب:٨٥٠ .

(٥) شرح (المعتزلي) :٢٠٣/١٠ .

(٦) يُنظر: الصحيفة السجادية :٤٦ ، ورياض السالكين في شرح صحيفة سيد الساجدين، السيد علي خان المدني، المدني، تح: السيد محسن الحسيني الأميني : ١٥٦ .

الشرط، فليس لأداة الشرط الصدارة عندهم[١]، هذا من جهة ومن جهة أُخرى فإنَّ ضمير الشأن موضوع للتعظيم والتفخيم[٢]، هذا فضلًا عن أنَّ عدم التقدير أولى من التقدير ولاسيما مع كثرة النصوص الواردة في هذه المسألة[٣]، فالتعويل على حذفه بعد (إنَّ) فيه نقض للغرض الذي وُضع من أجله [٤].

ومما يُستدلُّ به على تقوية عدم التقدير هنا تلاحم جملتي الشرط والجواب وعدّهما كالجملة الواحدة عند عدد من النحويين فأجازوا دخول الاستفهام على جملتي الشرط والجواب معًا[٥].

وتعليل عدم جواز الجزم بالاسم الموصول بعد تضمّنه معنى الشرط نابع من أنه ((لم يُوضَع على الجزاء في الأصل، وإنما سرى ذلك فيه بما تضمنه من الشياع))[٦]، وهذا صحيح صحيح إلا أن الشرط باقٍ فيه يعضد هذا ما ورد في كلام الإمام علي(A)، إذ قال: ((هَيْهَاتَ إنّ مَنْ يَعْجِزُ عن صفاتِ ذي الهيأةِ والأدوات، فهو عن صِفَاتِ خالقِهِ أعْجزُ ، ومن تناوُلِهِ بحُدُودِ المخلوقِينَ أبْعَدُ))[٧]، فـ(مَن) في النص اسم موصول أُشرِبَ معنى الشرط ؛ومع ذلك بقي الفعل (يعجزُ) مرفوعًا، وهو خلاف ما ذكره سيبويه ومتابعوه، ولهذا بقي الشرط موجودًا في التركيب بدليل اقتران الجواب بـ(الفاء)، ولهذا لامناص من عدِّ هذا التركيب شرطيًا على الرغم من تقدّم (إنّ) الناسخة عليه، وبهذا يصح بقاء الشرط وإنْ تقدَّم الناسخ على أداة الشرط، ودليلي على هذا ما أشار إليه سيبويه سائلًا الخليل فقال: ((وسألته عن قوله: الذي يأتيني فله درهمان، لمَ جاز دخول الفاء ههنا والذي يأتيني بمنزلة عبد الله، وأنت لا يجوز لك أن تقول عبد الله فله درهما؟ فقال: إنما يحسن في "الذي" ؛ لأنه جعل

---

(١) يُنظر : الإنصاف في مسائل الخلاف:٦٢٣/٢ (المسألة ٨٧)، وشرح التسهيل(ابن مالك) :٨٥/٤ ، وارتشاف الضرب:١٨٧٩/٤ ، وشفاء العليل:٩٦٠/٣-٩٦١ .

(٢) يُنظر : شرح المفصل(ابن يعيش) : ١١٤/٣ ، والتذييل والتكميل : ٢٧١/٢ .

(٣) يُنظر : مغني اللبيب :٢٢٩ ، وشرح الأُشموني:٤١/٢ .

(٤) يُنظر : شرح التصريح : ٣٧٦/١ .

(٥) ينظر: الكتاب :٨٢/٣ ،والمقرَّب :٢٧٦/١ ،وشرح الرضي على الكافية:٤٦٣/٤ ، والجملة الشرطية: ٤٣٢ .

(٦) كتاب المقتصد :١١١٨/٢ ، ويُنظر : الجملة الشرطية :٢١٤ـ٢١٨.

(٧) شرح (المعتزلي) :٢٥٧/٩ .

الآخر جوابا للأول، وجعل الأول به يجب له الدرهمان، فدخلت "الفاء" ههنا، كما دخلت في الجزاء إذا قال: إن يأتني فله درهمان))[١].

فسيبويه بحسب هذا النص يرى أنَّ الجزاء باقٍ عند اقتران الموصول بـ(إنَّ)حملًا على بقائه عند خلّوه منها في نحو قولنا: الذي يأتيني فله درهمان، لذا اقترن الخبر بـ(الفاء) في الموضعين لوجود التعليق الشرطي، ودليله قوله تعالى:چ ڈ ڈ ڈ ڈ ژ ژ ڑ ڑ ک ک ک ک گ گ چ [سورة البروج] ،وهو مالم يؤيِّدْه قسمٌ من النحويين؛ لأنَّ الموصول الذي يتضمَّن معنى الشرط يجب أنْ يكون فيه الإبهام والعموم [٢]، وارتضاه ابن مالك والرضي[٣].

وكان ابن يعيش قد أفاد من قول سيبويه في هذه المسألة بأنْ زادَ شرطًا لاقتران خبر المبتدإ بـ(الفاء)وهو أن يُخبرَ عن الموصول. والعلة تكمن في الحفاظ على تمام التصدير للموصول ، وإذا كان كذلك فلا يعمل فيه شيء قبله فشابه الشرط الذي له التصدر ، ولهذا امتنعت (الفاء) في الخبر إذا نسخَ حكمَ الابتداء ناسخٌ عدا (إنّ)؛ ((لأنك إذا قلت: إن الذي يأتينا فله درهم، فمعناه: الذي يأتينا فله درهم))[٤]، أي إنَّ ((دخولها كخروجها لأنها لم تغير من المعنى شيئا إنما دخلت للتوكيد))[٥]، فالشرط الحاصل في جملة الابتداء بلا (إنّ) مساوٍ لما دخلته (إنَّ)[٦] .

وقد نسب عدد من النحويين إلى الأخفش منعَه دخول (الفاء) في خبر(إنّ)[٧]، والتحقيق خلاف ذلك؛ فقد ذهب ابن مالك إلى أنَّ ((ثبوت هذا عن الأخفش مستبعَد))[٨]،

---

(١) الكتاب : ١٠٢/٣، ويُنظر : كتاب المقتصد : ٣٢١/١ ، وشرح المفصل(ابن يعيش) :١٠٠/١ .

(٢) يُنظر: الأُصول في النحو:١٦٦/٢ ، وكتاب المقتصد :١١١٨/٢ ، والجملة الشرطية :٢١٦ـ٢١٧.

(٣) يُنظر : شرح الكافية الشافية :٣٧٥/١ ، وشرح الرضي على الكافية :٢٦٩/١ .

(٤) الأُصول في النحو :١٦٨/٢ ، ويُنظر : شرح المفصل(ابن يعيش) :١٠١/١ .

(٥) البسيط في شرح جمل الزجاجي :٥٧٣/١ .

(٦) يُنظر: الأُصول في النحو :٣٥٦/٢ .

(٧) يُنظر : كتاب المقتصد : ٣٢٤/١ ، وشرح المفصل(ابن يعيش) :١٠١/١ . والبسيط في شرح جمل الزجاجي :٥٧٣/١ ، والتذييل والتكميل :١١٠/٤ .

(٨) شرح الكافية الشافية:٨٠/١ .

لأنَّ الأخفش قال : ((فأما قوله: ﴿وَاللَّذَانِ يَأْتِيَانِهَا مِنكُمْ فَآذُوهُمَا﴾ فقد يجوز ان يكون هذا خبر المبتدإ؛ لأنَّ "الذي" اذا كان صلته فعل جاز أن يكون خبره بـ"الفاء")) [١] ، والحجة في ذلك أن (إنَّ) تحقّق الخبر، والشرط فيه توقف وإخراج عن صريح الخبر فلا يجتمعان[٢].

وعلى أية حال فإنَّ التركيب الذي نحن بصدد بيانه هو تركيب شرطي مؤكَّد بـ(إنَّ) وجملة الشرط وجوابه تحلُّ محلَّ اسم (إنَّ) وخبرها؛ لأنَّ (إنَّ) تفيد توكيد معنى الجملة الداخلة عليها من دون تغيير معناها، بخلاف أخواتها التي إذا دخلت على جملة غيَّرت معنى الابتداء ونقلته إلى معنى آخر كالتشبيه، أو التمني، أو الترجي، وغير ذلك[٣]، وإنْ كانت (إنَّ) لم تدخل للتوكيد فحسب، لأنَّ لها أثرين معنوي هو التوكيد وإعرابي يتمثل في العمل، لكن الاستغناء عن أثرها الإعرابي دون المعنوي ناتج من أنّ ((ما يؤثر في الجملة لا يدخل على جملة مصدَّرة بلازم التصدّر))[٤].

وقد علَّل الرضي جواز دخول(إنَّ) على (الذين) في القرآن الكريم واقتران الخبر بـ(الفاء) ، بأن الاسم الموصول ((غير راسخ العِرق في الشرطية))[٥]، ولستُ أدري متى يرسخ الاسم الموصول في معنى الشرط وسيبويه أجاز اقتران خبره بـ(الفاء) تشبيهًا له بالشرط ،فضلًا عن أنَّ الموصول يسري فيه معنى الشرطية كما اتضح[٦]، وليس من الصواب القول بعدم قبول قبول الشرط في تلك التراكيب بحجة أنَّ حرف الجزاءِ لهُ صدر الكلامِ، فإذا عَمِلَ فيهِ عاملٌ صارَ لذلك العامل صدر الكلام، فيبطل عمل ما بعده، وصارت(مَنْ) بمنزلة (الذي)، كأنّكَ قلتَ: إنَّ الذي يأتينا نُكرمُهُ [٧]، فتحوّل (من) مِن الشرطية إلى الموصولة لا يلغي الجزاء من التركيب كما تبيَّن ذلك في قول الإمام المذكور آنفًا:(إنَّ مَن يعجزُ...)، لهذا لا أرى مسوّغًا

(١) معاني القرآن(الأخفش) : ٨٧/١، ويُنظر: شرح الكافية الشافية :٨٠/١ . والنص القرآني من سورة النساء من الآية:١٦.

(٢) يُنظر : التذييل والتكميل : ١١٠/٤ .

(٣) يُنظر : كتاب أسرار العربية : ١٥١ ، وشرح المفصل(ابن يعيش) :٦٤/٨ .

(٤) شرح الرضي على الكافية :٢٧٠/١ .

(٥) المصدر نفسه والصحيفة نفسها .

(٦) يُنظر : كتاب المقتصد:٣٢١/١ .

(٧) يُنظر : التبصرة والتذكرة :٤١٥/١ ، والمسائل المنثورة :١٧٣ .

لإبطال الشرط من هذا التركيب، ومن أجل هذا أقول: إنَّ هذا التركيب يبقى متضمنًا معنى الشرط أسلم وأولى من اللجوء إلى التقدير والتأويل، كما اتضح ذلك بالنصوص العلوية، ولهذا فإنَّ الاحتكام إلى دلالة التركيب ومعناه أوفق ((وليس هناك داعٍ إلى تقدير ضمير شأن ، وأُسلوب الشرط هنا سدَّ مسدَّ اسم "إنَّ" وخبرها))[١]، ومما يقوّي هذا أَنّ الدِّماذي[٢] أجاز القول: كانَ مَنْ يأْتِني آتِهِ[٣]؛ لهذا فلا داعي لتقدير ضمير الشأن ههنا، لكثرة النصوص الواردة في تراكيب دلَّت على الشرط من دونه، من ذلك قول الإمام الحسن(A): ((إنَّ مَنْ طَلَبَ العبادةَ تَزَكَّى لها))[٤]، وقولُ الإمام الحُسَين (A): ((اِلزموا مَوَدَّتنا أهلَ البيتِ؛ فإنَّ مَنْ لَقِيَ اللّهَ وهُوَ يَودُّنا دَخَلَ في شفاعتِنا))[٥]، يعزِّز هذا ويعضُده أيضًا أنَّ (من) يجوز فيها الشرطية والموصولة[٦]، لكن الجمع بين الموصول المتضمِّنة لمعنى الشرط أرجح لعدم عمل (مَن) (مَن) ولبقاء دلالةِ التعليق الشرطي وشكلِه بوجود (الفاء) في جواب الشرط، فالمسألة سياقية خاضعة للسياق والقرائن المحيطة بالنص[٧] .

وخلاصة ما تقدَّم أنّ اقتران (من) بالناسخ لا يُفقد (مَن) شرطيتَها بل تبقى متضمِّنةً معنى الشرط وذلك لورود نصوص فصيحة اقترن الجواب فيها بـ(الفاء) لذا فالمسألة ليست ضرورة شعرية كما قرَّر ذلك جمع من علماء العربية ، **واستنادًا إلى ذلك يمكن صوغ القاعدة بالآتي: يجوز اقتران (من) الشرطية بالناسخ من غير الحاجة إلى تقدير ضمير الشأن في النثر لا في الشعر خاصة، لورود في نهج البلاغة فضلًا عن كلام غيره من الأئمة المعصومين (E).**

---

(١) حق الصدارة في النحو العربي بين النظرية والتطبيق، د. عزمي محمد عيال :٦٤ .

(٢) دِماذ العبدي : هو رُفَيع بن سلمة بن مسلم، أبو غسان كاتب أبي عبيدة وصاحبه المختص به ، وله أبيات يذكر فيها أنه أتعبَ المازني بطول المسائل. يُنظر: أخبار النحويين البصريين، السيرافي، تح: طه محمد الزيني، ومحمد عبد المنعم خفاجي:٦٠ ، وإنباه الرواة:٦/٢ .

(٣) يُنظر : مختار تذكرة أبي علي الفارسي وتهذيبها لابن جني، تح: د. حسين أحمد بو عباس: ١٣٧ .

(٤) تُحَف العقول عن آل الرسول، ابن شعبة الحراني، تح: علي أكبر الغفاري: ٢٣٦، ويُنظر: بحار الأنوار:١٠٩/٧٥.

(٥) المحاسن، أحمد البرقي، تح: السيد جلال الدين الحسيني:٦١، ويُنظر: بحار الأنوار:٩١/٢٧.

(٦) يُنظر : ارتشاف الضرب:١٨٨٠/٤-١٨٨١

(٧) يُنظر: الجملة الشرطية:٢١٨ .

المبحث الثاني: ما حُمِلَ على الضرورة الشعرية في مسائلَ أُخر:

المسألة الأولى: جواز دخول أداة الشرط على الأسماء:

إنَّ الأصل في أدوات الشرط ألا يليها إلا الأفعال، قال سيبويه: ((واعلم أنَّ حروف الجزاء يقبح أنْ تتقدَّم الأسماء فيها قبل الأفعال، وذلك لأنهم شبهوها بما يجزم))[١]، فهي تدخل على جملتين فعليتين، فتربط إحداهما بالأُخرى حتى لا تنفرد إحداهما عن الأُخرى[٢]، وتعليل ذلك أنَّ ((الشرط إنما يكون بما ليس في الوجود ويحتمل أنْ يوجد وألا يوجد والأسماء ثابتة موجودة لا يصح تعليق وجود غيرها على وجودها))[٣] .

وقد استثنى النحويون من تلك القاعدة أداة الشرط (إنْ) فأجازوا دخولها على الأسماء[٤]؛ لأنَّ (إنْ) أمُّ باب الشرط والأصل في الجزم فهي تتصرف أكثر من أخواتها في الشرط[٥]، والأصل يتصرَّف ما لا يتصرَّف الفرع[٦]، على أنَّ الواجبَ في الفعل التالي لهذا الاسم أنْ يكون ماضيًا[٧].

---

(١) الكتاب:١١٢/٣ ، و يُنظر: الأُصول في النحو:٢٣٢/٢ .

(٢) يُنظر : شرح المفصل(ابن يعيش) :١٥٧/٨، وشرح الرضي على الكافية:١٩٩/١ ، وأوضح المسالك :٧٩/٢ ، وشرح التصريح:٣٩٦/١ ، وحاشية الصبان :١٠٣/١ ، والنحو الوافي: ١٤٧/٢ ، ومعاني النحو:٨٧/٤ .

(٣) شرح المفصل(ابن يعيش):١٥٧/٨ .

(٤) يُنظر : الكتاب:١١٣/٣ ، والمقتضب :٧٥/٢ ، والأُصول في النحو:٢٣٢/٢ ، والتبصرة والتذكرة:٤١٨/١ ، وكتاب المقتصد :١١٢٢/٢ ، وشرح الكافية الشافية:١٥٩٨/٢-١٥٩٩ ، وشرح الرضي على الكافية:٩٢/٤، والجملة الشرطية:٣١٦ـ٣١٨ .

(٥) يُنظر : الكتاب : ١١٢/٣ .

(٦) يُنظر : كتاب المقتصد :١١٢٣/٢ .

(٧) يُنظر : شرح الكافية الشافية:١٥٩٩/٣ .

أما أخواتها في الشرط فإنَّ النحويين عدّوا دخولها على الاسم من باب الضرورة الشعرية، قال المبرد:((ولا يكون مثل هذا في الجزاء وسائر حروف الجزاء سوى "إنْ" لا يجوز فيها هذا في الكلام ولا في "إنْ" إذا جزمت. لا تقول: مَنْ زيدٌ يأْتِهِ يُكرِمْهُ، ولا إنْ زيدٌ يأتِني آتِهِ، ولا أين زيدٌ أتاني أتيته، ولا مَن زيدٌ أتاه أكرمه، فإن اضطر شاعر جاز فيهن الفصل جزمْنَ أو لم يجزمْنَ))[١]، وأخذ بهذا المذهب ابنُ السراج[٢]، والصَّيْمري[٣]، والقزّاز[٤] والقزّاز[٤] وأبو البركات الأنباري[٥] ، والرضي الاستراباذي[٦]، وآخرون[٧] .

إنَّ الشواهد على تلك المسألة غير مقتصرة على الشعر فحسب، بل هي واردة في القرآن الكريم أيضًا، من ذلك قوله تعالى: چ ٱ ب ب ﭒ چ [سورة الانفطار] ، فقد نصَّ البصريون على أنَّ الاسم المتقدِّم فاعلٌ لفعل محذوف يفسّره المذكور[٨].

وقد ذَهَبَ الفراء من الكوفيين إلى أنّه مرفوع بما عاد عليه من الفعل من غير تقدير أو تأويل، أي إنّه مرفوع بالفعل نفسه[٩]، وقد نسبَ عددٌ من النحويين القولَ إلى عامة الكوفيين الكوفيين وإلى الكسائي والأخفش بأنَّ الاسم مرفوع على الابتداء[١٠]، والتحقيق أنَّ الأخفش ذكر الرفع على الابتداء لكنَّه رجَّح رأيَ البصريين ،فقال في تفسيره قوله تعالى: چ ﭒ ﭓ □ □ □ □ چ [سورة التوبة من الآية:٦]: ((فابتدأ بعد "إنْ"، وأنْ يكون رفع

(١)المقتضب :٧٥/٢ .
(٢) يُنظر : الأُصول في النحو:٢٣٢/٢.
(٣) يُنظر : التبصرة والتذكرة:٤١٨/١ .
(٤) يُنظر : ما يجوز للشاعر في الضرورة:٢٣٨ .
(٥) يُنظر: الإنصاف في مسائل الخلاف :٦١٩/٢ (المسألة ٨٥) .
(٦) يُنظر : شرح الرضي على الكافية:٩٢/٤ .
(٧) يُنظر : شفاء العليل: ٩٥٤/٣ ، وهمع الهوامع :٥٥٣/٢ ، وخزانة الأدب:٤٦/٣ .
(٨) يُنظر: المقتضب:٣٤٨/٤ ، والإنصاف في مسائل الخلاف:٦١٦/٢٢ (المسألة٨٥) ، وشرح الكافية الشافية:٩٤٤/٢ ، ، وتوضيح المقاصد:٨١٠/٢ ، ومغني اللبيب:١٢٧ ، وشرح ابن عقيل:٨٦/٢ ، وشرح التصريح:٧٠١/١ .
(٩) يُنظر : معاني القرآن(الفراء): ٥٧٤/٢، والإنصاف في مسائل الخلاف : ٦١٦/٢ (المسألة ٨٥) .
(١٠) يُنظر : الإنصاف في مسائل الخلاف :٦١٥/٢-٦١٦ (المسألة ٨٥) ، وشرح الرضي على الكافية:٩٨/٤ ، وارتشاف الضرب:١٧٨٠/٤ .

"أحدًا" على فعل مضمَر أقيس الوجهين؛ لأن حروف المجازاة لا يُبتدَأ بعدها، إلا إنّهم قد قالوا ذلك في "إنْ" لتمكّنها وحسنها إذا وليتها الأسماء))[١].

الواضح مما تقدَّم من تعليلات أنَّها بعيدة عن روح اللغة وما ورد فيها من شواهد ،وهي تعليلات لجأ إليها النحويون من أجل الحفاظ على ما وضعوه من تلك القواعد[٢].

إنَّ هذا النمط لم يقتصر على الشعر فقط كما نص على ذلك عددٌ من النحويين ، بل هو وارد في أصح مصادر الموروث اللغوي وهو القرآن الكريم كما استشهدتُ ببعض المواضع على ذلك .

وأما في كلام الإمام علي (A) فقد ورد شاهد على تلك المسألة هو قوله (A)في ذكر النبيِّ محمدٍ (9): ((**خَلَّفَ فِينَا رَايَةَ اَلْحَقِّ مَنْ تَقَدَّمَهَا مَرَقَ وَمَنْ تَخَلَّفَ عَنْهَا زَهَقَ وَ مَنْ لَزِمَهَا لَحِقَ دَلِيلُهَا مَكِيثُ اَلْكَلاَمِ بَطِيءُ اَلْقِيَامِ سَرِيعٌ إِذَا قَامَ فَإِذَا أَنْتُمْ أَلْنَتُمْ لَهُ رِقَابَكُمْ وَ أَشَرْتُمْ إِلَيْهِ بِأَصَابِعِكُمْ جَاءَهُ اَلْمَوْتُ فَذَهَبَ بِهِ فَلَبِثْتُمْ بَعْدَهُ مَا شَاءَ اَللَّهُ حَتَّى يُطْلِعَ اَللَّهُ لَكُمْ مَنْ يَجْمَعُكُمْ**))[٣] .

بعد أنْ ذكرَ الإمامُ (A) بعضَ صفاتِ النبيِّ محمدٍ (9) أشار إلى ما خَلّفه فيهم من راية الحق، ولعلّ في ذلك إشارة إلى نفسه الشريفة، ثم عقب ذلك بالإلماح إلى بعض صفاته، وقوله: (فإذا أنتم ...) كناية عن طاعتهم له وانقيادهم، واذا حصل هذا الانقياد وتلك الطاعة وتمَّ الإسلام بوجود الإمام فإذا بالإمام قد تُوفي وتسلَّم الامامةَ إمامٌ تلوَ إمام إلى أنْ يأذنَ الله تعالى بجمع شملهم على يد خاتم الأئمة[٤]، وفي ذلك إشارة إلى بقاء سلسلة الإمامة التي يجب على الناس استثمار وجودها بالطاعة لها والانقياد لأوامرها؛ لأن في ذلك الفوزَ المبينَ، فلمّا كان هدف الإمام بيان أهمية حالة الخضوع التي ينبغي أنْ يكون عليها الناس، فقدَّم الضمير العائد عليهم لأنَّهم محورُ الحديث والعرب ((يقدِّمون الذي بيانه أهم لهم وهم

(١) معاني القرآن(الأخفش):٣٥٤/١ .

(٢) يُنظر: الجملة الشرطية:٣٥٢ ، ومعاني النحو:٨٨/٤ .

(٣) شرح (المعتزلي):٨٤/٧ .

(٤) يُنظر: شرح (البحراني) :٨/٣ ، وتوضيح نهج البلاغة:١٢٧/٢ ، وشرح (الموسوي) :١٦١/٢ .

ببيانه أعنى))[١]، فالباعث على هذا التقديم إذًا هو العناية بالمتقدِّم، ووجه تلك العناية هو التخصيص الذي هو غرض التقديم في الغالب ، ولهذا لم يكن سبب هذا التقديم صناعيًا ، فالتأويل التي يذكره النحويون ((بعيد عن المعنى مفسد لصحة الكلام ، مؤد إلى رِكّة بالغة فيه؛ إذ ما الغرض من هذا الحذف والذكر مع العِلم بأنَّ المفسِّرَ والمفسَّر لفظٌ واحد بعينه ، لا يزيده إيضاحًا ولا بيانًا ولا تفسيرًا؟ ، فلو كان المفسِّر يعطينا معنًى زائدًا على المفسَّر وإيضاحًا لم يكن فيه لكان مقبولًا، ولكن الفعل المذكور هو نفس المحذوف، فما الغرض إذًا من الذكر والحذف؟))[٢] سوى الدفاع عن قواعد يُراد لها الاطّراد والشيوع من دون الاستناد إلى المعنى في إيضاح كلِّ وجه .

وقد استند الزمخشري إلى المعنى، ففرَّقَ بين التقدير الذي تفرضه الصناعة النحوية والمعنى الذي يُتَحصَّل عليه من علم البيان، من ذلك دلالة التخصيص في هذه التقديم، ذكر ذلك في تفسيره لقوله تعالى: ﭽ ﮛ ﮜ ﮝ ﮞ ﮟ ﮠ ﮡ ﮢ ﮣ ﮤ ﮥ ﮦ ﮧ ﮨ ﮩ ﮪ ﮫ ﭼ [سورة الإسراء]، فقال: ((فأمّا ما يقتضيه علم البيان، فهو: أنّ "أنتم تملكون" فيه دلالة على الاختصاص، وأنّ الناس هم المختصون بالشُّح المتبالغ))[٣] .

ومما يعضُد تلك الدلالةَ ورودُها في كلام الإمام الحسن (A) أيضًا في كتابٍ أرسله إلى معاوية: ((وإن أنت أبيتَ إلا التماديّ في غيِّك نهدت إليك بالمسلمين فحاكمتك حتى يحكمَ اللهُ بيننا وهو خيرُ الحاكمين))[٤] .

نخلص مما تقدَّم إلى جواز تقديم الاسم بعد أداة الشرط للدلالة على العناية بالاسم المتقدِّم ، ولم تكن المسألة محصورةً على الشعر كما ذكر ذلك عددٌ من النحويين، واستنادًا إلى هذا يمكن تعديل القاعدة النحوية بالقول: **يجوز دخول أدوات الشرط على الأسماء في**

---

(١) الكتاب:١/٣٤ .

(٢) معاني النحو:٤/٨٧ .

(٣) الكشاف :٢/٦٩٦ ، ويُنظر: مدارك التنزيل وحقائق التأويل،النسفي، حقّقه وخرّج أحاديثه: يوسف علي بديوي راجعه وقدم له: محيي الدِّين ديب مستو :٢/٢٨٠ .

(٤) مقاتل الطالبيين، أبو الفرج الأصفهاني، تقديم وإشراف: كاظم المظفر: ٣٦ ، وبحار الأنوار:٤٤/٤٠ ، نهدت: نهضت على كل حال ، لسان العرب:٣/٤٣٠ (نهد) .

السَّعة والاختيار لورود ذلك في نهج البلاغة فضلًا عن القرآن الكريم وكلام العرب وليس الأمر مقصورًا على (إنْ) وحدها.

المسألة الثانية: جواز ورود فعل الشرط مضارعاً مجزوماً والجواب ماضياً:

ذكر النحويون أنَّ الشرط وجوابه إذا كانا فعلينِ فإنّ الأحسن فيهما هو التماثل بين صيغتيهما، قال سيبويه:((فأحسن الكلام أنْ يكون الجواب "أفعلْ" وهو مجزوم بالجزاء. فإذا قلت: إنْ تفعل فأحسن الكلام أن يكون الجواب "أفعلْ"؛ لأنه نظيره من الفعل))[١] .

وإذا ما خرج نمطٌ شرطي عن تلك المماثلة وقف النحويون إزاءه مواقفَ مختلفة وآراء متعددة، من ذلك موقفهم من النمط الشرطي الذي يأتي فعل الشرط فيه مضارعًا مجزومًا والجواب ماضيًا فإنَّ خروجه عن هذا التماثل أفضى إلى اختلاف نظرة النحويين له، فقد عدَّه سيبويه نمطًا ضعيفًا، إذ قال:((فكما ضعُف "فعلت" مع "أفعل"، و"أفعل" مع "فعلت"، قبح "لم أفعل" مع "يفعل"))[٢] .

وتعليل هذا ناتج من القول بإلزام عمل أداة الشرط في فعل الشرط وجوابه ،ولهذا فلا يجوز أنْ تعمل الجزم في فعل الشرط دون جوابه، قال سيبويه: ((وقبح في الكلام أن تعمل "إنْ" أو شيء من حروف الجزاء في الأفعال حتى تجزمه في اللفظ ثم لا يكون لها جواب ينجزم بما قبله)) [٣]، واعتل بهذه العلة أيضًا عدد آخر من النحويين [٤].

ورأى قسم آخر من النحويين أنَّ هذا التركيب محمول على الضرورة الشعرية، من بينهم ابن عصفور[٥]، وأبو حيان[٦] وإنْ رأى أبو حيان جوازه إذا كانت الأداة (إذا)[٧] ، كما

---

(١) الكتاب :٩١/٣ ، ويُنظر : معاني القرآن (الفراء):٢٧٦/٢ ، وارتشاف الضرب:٤/ ١٨٨٦ ، وهمع الهوامع: ٥٥١/٢ .

(٢) الكتاب:٩١/٣ ، ويُنظر: ارتشاف الضرب:١٨٨٧/٤ .

(٣) الكتاب :٦٦/٣ .

(٤) ينظر: شرح المفصل(ابن يعيش):١٧٥/٨ ، و شرح التصريح:٤٠١/٢ ، وضياء السالك إلى أوضح المسالك ، محمد عبد العزيز النجار :٤٣/٤ .

(٥) يُنظر : المقرب:٢٧٥/١ .

(٦) يُنظر : ارتشاف الضرب:١٨٨٦/٤ ، وتقريب المقرب ، أبو حيان ، تح: د. عفيف عبد الرحمن:٨٢ .

(٧) يُنظر : البحر المحيط:٣٠٩/٥ .

كما ارتضى القول بالضرورة أيضًا المرادي(١)، والأزهري(٢)، والسيوطي(٣)، وقيل: هو مذهب أكثر النحويين(٤) .

وقد ذهبتْ طائفة أُخرى من النحويين إلى أنَّ هذا التركيب قليل، أو نادر، أو ضعيف(٥).

يبدو مما تقدَّم أنَّ الاحتكام إلى العامل والأثر الإعرابي واضح في تعليلات مَن منعَ هذا النمط أو وسمَهُ بالندرة ،أو القلة، أو الضعف، على حين أنَّ قسمًا آخر قدِ استند في منعه إلى الدلالة الزمنية أو إلى الأثر المعنوي الذي تؤديه أداة الشرط، فعلّل ابن الخشّاب(ت: ٥٦٧ هـ) ذلك بقوله: ((لأنّ الجزاء أقعد في الاستقبال من الشرط، فاستقبحوا أنْ يجيء الشرط على الأصل الذي يستحقه من لفظ الاستقبال ومعناه، ويجيء الجزاء على لفظ المضي، وهو أحق بالاستقبال لفظًا ومعنًى))(٦)، وإلى هذا المعنى ذهب الرضي أيضًا(٧) .

إنَّ قصر الشرط على الاستقبال تنقضه كثرة الشواهد القرآنية التي جاء بها فعل الشرط ماضيًا بلا تأويل أو تقدير(٨)، والحال تنطبق على جواب الشرط إذ جاء ماضيًا لفظًا ومعنًى بلا تأويل في كثير من النصوص القرآنية، وإذا كان الرضي قد جزم بعدم وقوع جواب الشرط ماضيًا في القرآن الكريم(٩) ؛ فإنّ الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة قد أحصى أكثر من من شاهد قرآني على تلك المسألة(١٠)، من ذلك قوله تعالى: ﭽ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ ﮜ ﮝ ﭼ[سورة الحج] ، وقوله تعالى ﭽ ﮤ ﮥ ﮦ ﮧ ﮨ ﭼ[سورة التوبة من

(١) يُنظر : توضيح المقاصد:١٢٧٨/٣ .

(٢) يُنظر : شرح التصريح:٤٠١/٢ .

(٣) يُنظر : همع الهوامع:٥٥١/٢ .

(٤) يُنظر : شرح الكافية الشافية :١٥٨٦/٣ ، واللمحة في شرح الملحة:٧٧٣/٢ .

(٥) يُنظر : كتاب الجمل في النحو، الزجاجي، تح: علي توفيق الحمد:٢١٢، وكتاب معاني الحروف، الرماني، تح: د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي:٧٤ ، والتبصرة والتذكرة:٤١٤/١ ، وشرح جمل الزجاجي ابن خروف، تحقيق ودراسة: سلوى محمد عمر:٨٧٠/٢ ، والتوطئة: ٥١ ، وشرح الرضي على الكافية:٩٠/٤، وشرح ابن عقيل:٣٣/٤.

(٦) المرتجل في شرح الجمل ، تحقيق ودراسة: علي حيدر :٢٢٠ .

(٧) يُنظر: شرح الرضي على الكافية:٨٩/٤ .

(٨) يُنظر : معاني النحو :٥٤/٤ .

(٩) يُنظر : شرح الرضي على الكافية:٨٩/٤ .

(١٠) يُنظر : دراسات لأسلوب القرآن :٢٠١/٣/١-٢١٨ .

الآية: ٤٠]، ومما يعضُد شيوع هذا الاستعمال في الموروث اللغوي الفصيح وروده في السنة النبوية المطهَّرة أيضًا من ذلك قول النبيِّ محمدٍ (9): ((من يقُمْ ليلة القدر، إيمانًا واحتسابًا، غُفر له ما تقدَّم من ذنبه))[١]، ومنه ما روي عن السيدة عائشة في الخليفة أبي بكر، إذ قالت :((إنه رجلٌ أسيف، متى يقمْ مقامك رق))[٢].

ولم يرتضِ أغلب المفسرين ظاهر النصوص القرآنية الشواهد على تلك المسألة فحاولوا تأويلها بما ينسجم مع ما قرروا، فذهبوا إلى أنَّ المذكور ليس جوابًا بل هو دليلٌ على الجواب، والجواب محذوف[٣]،وكان من جملة التعليلات تلك أنَّ (إنْ) الشرطية إذا جزمت يجب أنْ يظهر أثرها في الجزم في فعلَي الشرط والجواب لا في فعل الشرط فقط ؛ لأن في ذلك تراجعًا عما اعتزموه[٤] .

على أنَّ الشيخ الطوسي(ت: ٤٦٠هـ) من المفسرين أفهمُ مما ذكره القول بجواز ذلك التركيب، فقد فسّر قوله تعالى: ﭽ ﮦ ﮧ ﮨ ﮩ ﮪ ﭼ بقوله: ((قد فعل الله به النصر حين أخرجه الكفّار من مكة))[٥]، ووافقه الطبرسي(ت: ٥٤٨هـ) على هذا المعنى[٦]، فهما بحسب هذا لا يمنعان من وقوع جواب الشرط ماضيًا.

وإذا كان قوله عز وجل: ((فقد نصره)) يحتمل التأويل والتقدير فما قول المفسرين بقوله تعالى:ﭽ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ ﭼ [سورة الحج]، فجواب الشرط ماضٍ لفظًا ومعنًى ولا يحتمل التأويل والتقدير بالمستقبل لوجود قرائن لفظية ومعنوية تمنع ذلك، لكن مع كلِّ هذا نجد جملةً من المفسرين قد أخضعوا الآية إلى ما قرّره النحويون[٧]، على أنَّ وضوحها في دلالة جواب الشرط فيها على المضي لفظًا ومعنًى ربما

---

(١) صحيح البخاري:١٦/١ (٣٥) .

(٢) المصدر نفسه :١٤٩/٤ (٣٣٨٤).

(٣) يُنظر: الكشاف :٢٧٢/٢ ،ومدارك التنزيل: ٦٨٠/١ ، والبحر المحيط : ٤٢٠/٥ ، والدر المصون : ٥١/٦ ، والتفسير والتفسير الصافي، الفيض الكاشاني،تح:الشيخ حسين الأعلمي: ٣٤٤/٢ ، وفتح القدير: ٤١٣/٢ ، والأمثل في تفسير كتاب الله المنزل، ناصر مكارم :٦/ ٥٦ ـ٥٧ .

(٤) يُنظر : شرح المفصل(ابن يعيش) :١٥٧/٨ .

(٥) التبيان في تفسير القرآن،تح: أحمد قصير العاملي :٢٢١/٥ .

(٦) يُنظر : مجمع البيان :٥٧/٥ .

(٧) ينظر:البحر المحيط :٦٨٥/٢ ، والدر المصون :٦٠٦/٢ ، واللباب في علوم الكتاب:٤١٩/٤ .

منع الزمخشري من قبلهم من التعقيب عليها وتأويلها كما فعل في نظيراتها، إذ قال في معناها: ((يقول لرسوله (9) تسلية له: لستَ بأوحدي في التكذيب، فقد كذَّبَ الرسلَ قبلك أقوامُهم))[١] .

أما موقف النحويين من قول النبيِّ محمدٍ (9) محلِّ الشاهد فإن قضية ادّعاء روايته بالمعنى حاضرة في مسوغاتهم للمنع أو التضعيف[٢] .

ومن شواهد هذه المسألة في الكلام العَلَوي المبارَك قوله (A) وقد استشاره الخليفة عمر بن الخطاب في الخروج إلى غزو الرُّوم بنفسِه: ((**وَإِنْ تَكُنِ الأُخرى كُنْتَ رِدْءًا للنَّاسِ وَمَثَابَةً لِلْمُسْلِمِينَ**))[٣] .

كلامُه (A) نصيحة للخليفة عمر بن الخطاب(Λ) بعد أنِ استشاره للخروج إلى غزو الروم، ولما كان هدفُ الإمام حفظَ الأمة من المخاطر والشرور جاءت نصيحته لتحقيق هذا الهدف، فقد أشار على الخليفة عمر أنْ يُرسلَ شخصًا غيره لإدارة الحرب خوفًا على الأمة بعد ذهاب قائدها وفي ذلك مكسبان؛ إما النصر وهو المرتجَى أو حفظ البلاد من الخطر، واستنادًا إلى هذا المعنى كان ورود جواب الشرط ماضيًا في محلِّه؛ لأن الإمام أراد بيان أنَّ النصر إنْ تحقّق على يد قائد كُفء غير الخليفة عمر ففي ذلك بقاء الخليفة على وجوده السابق وبقاء المسلمين على مكانتهم في حصن حصين بوجود الخليفة، ولا شك في أنَّ هذا معنى يدل على المضي[٤]، على أنَّ في هذا الوجود السابق فائدةً في أمر مستقبلي هو حفظ الأُمة من المكاره والشرور، وبهذا دلَّ الفعل (كنت) على معنين هما المضي والمستقبل، ولا شك في أنّ الإمام لو قال: ((إن تكنْ الأُخرى تكن ردءًا...)) فإنَّ ذلك يدلُّ على المستقبل لكن لا يعطي دلالة المضي؛ لأن المعنى على هذا يكون الخليفة عمر إنما أُريدَ له أنْ يصبحَ عونًا للأُمة من دون منصب سابق له، لكن الوظيفة السابقة له تستلزم التعبير بالفعل الماضي.

---

(١) الكشاف :١٦١/٣

(٢) يُنظر : شرح التصريح:٤٠١/٢

(٣) شرح (المعتزلي) :٢٩٦/٨. الردء: المعين ، والجمع :ردوء . ينظر: كتاب العين:٦٧/٨ (ردأ).

(٤) يُنظر : في ظلال نهج البلاغة:٢٨٢/٢ ، وشرح (الموسوي) :٣٩٧/٢

والظاهر أنَّه لا سبب يدعو هؤلاء النحويين إلى رفض هذه النصوص الفصيحة سوى ادِّعاء اطّراد القواعد أو الاحتكام إلى القياس بلا مسوّغٍ، وكان عليهم أنْ يقبلوا هذه النصوص بلا تأويل أو تقدير ، فمن غير الممكن الذهاب إلى تأويل تلك النصوص الكثيرة أو تقديرها ؛ ولاسيما أنَّ تقدير بعضها قد يُفقد النصوصَ فصاحتها وبلاغتها، فضلًا عن أنّ في بعضها يتعذَّر التأويل أو التقدير؛ لذا كان الاجدر بالنحويين الاحتكام إلى ما سُمِعَ والركون إليه؛ لأنَّ السماع أصل من أُصول النحو العربي وهو مقدَّم على القياس ولاسيما إذا خالف هذا القياس ما جاء عن العرب[١].

إنَّ كثرة الشواهد النثرية من القرآن الكريم وكلام النبي محمد (9) وكلام الإمام علي (A) المؤيِّدة لهذا النمط كافية لترجيح وروده في السعة والاختيار لا في الضرورة الشعرية ، وهو مذهب الفراء، فقال في تفسيره لقوله تعالى:چ ٺ ٺ ٺ ٿ ٿ ٿ ٿ ٹ ٹ ٹ ٹ چ (سورة الشعراء): ((قال "فظلت" ولم يقل "فتظلل" كما قال (ننزل) وذلك صواب: أن تعطف على مجزوم الجزاء بـ"فَعَلَ"؛ لأن الجزاء يصلح في موضع "فعل يفعل"، وفى موضع "يفعل فعل"، ألا ترى أنك تقول: إنْ زرتني زرتك وإنْ تزرني أزرك والمعنى واحد. فلذلك صلح قوله "فظلت" مردودة على "يفعل"))[٢] .

وقد أخذ برأي الفراء هذا جملةٌ من النحويين، منهم المبرد[٣]، وعبد القاهر الجرجاني[٤]، وتبنّاه ابن مالك فبسط القول فيه بعد أنِ استدلَّ له بشواهد من الحديث النبوي الشريف[٥]، ثم عضده بالقياس أيضًا، فقال: ((المضارع بعد أداة الشرط غير مصروف عمّا وُضِعَ له، إذ هو باقٍ على الاستقبال، والماضي بعدها مصروف عمّا وضع له؛ إذ هو ماضي اللفظ مستقبل المعنى، فهو ذو تغيّر في اللفظ دون المعنى، على تقدير كونه في الأصل

---

(١) يُنظر: الكتاب :٤١٤/١ ، والخصائص:١٢٥/١ ـ ١٢٦ .

(٢) معاني القرآن(الفراء) :٢٧٦/٢ ، مردودة أي معطوفة ، ينظر: المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، عوض حمد القوزي : ١٦٣ ـ ١٦٤ .

(٣) يُنظر :المقتضب:٥٩/٢ .

(٤) يُنظر : كتاب المقتصد :١١٠٢/٢ .

(٥) يُنظر : شرح الكافية الشافية:١٥٨٦/٣ ، وشواهد التوضيح:٦٧ ، وشرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، تح: عدنان عبد الرحمن الدوري:٣٧٢/١ ، والاستقراء الناقص: ٤٧١ .

مضارعًا فردّته الأداة ماضي اللفظ ولم تغير معناه وهذا مذهب المبرد، أو هو ذو تغير في المعنى دون اللفظ على تقدير كونه في الأصل ماضي اللفظ والمعنى فغيَّرت الأداة معناه دون لفظه وهذا هو المذهب المختار، وإذا كان ذا تغير فالتأخر أَولى به من التقدّم ؛لأنَّ تغيير الاواخر أكثر من تغيير الاوائل))[١].

وقد اختار مذهبَ الفراء في إجازته هذا النمط عددٌ من النحويين إلا أنَّهم وصفوه بالقلة أو الندرة [٢]، أو الضعف[٣]، وهي أحكام تبدو متسرّعة ومخالفة لما عليه الاستعمال اللغوي الوارد في السَّعة والاختيار بكثرة، إذ جاء هذا النمط بكثرة كما شهد بذلك القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف، ومن أجل هذا رجَّح مذهبَ الفراء الشيخُ مصطفى الغلاييني والأُستاذ عباس حسن من المحدثين [٤].

واستنادًا إلى ما تقدَّم يمكن صوغ القاعدة بالآتي: **يجوز في السَّعة والاختيار وقوع الشرط مضارعًا مجزومًا والجواب ماضيًا لوروده في نهج البلاغة فضلًا عن السنة النبوية الشريفة.**

المسألة الثالثة: جواز وقوع الجواب للشرط وإنْ تقدَّم القسم عليه:

(١) شواهد التوضيح:٦٩-٧٠

(٢) يُنظر: كتاب معاني الحروف ، الرمّاني ،تح: د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي:٧٤ ، والتبصرة والتذكرة:٤١٤/١ . والتوطئة:١٥١ ، وشرح ابن عقيل:٣٣/٤ .

(٣) يُنظر : كتاب الجمل (الزجاجي):٢١٢ ، وشرح جمل الزجاجي (ابن خروف):٨٧٠/٢ ، وشرح الرضي على الكافية:٩٠/٤ .

(٤) يُنظر : جامع الدروس العربية:٢٠٠/٢ ، والنحو الوافي :٤٧٣/٤ .

من الخصائص الأُسلوبية في القَسَم كثرة اقترانه بأُسلوب الشرط على نحو متوالٍ في كلام العرب نظمًا ونثرًا، فإنْ اجتمعا في تركيب واحد فإنَّ الثابت لدى النحويين أن يكون الجواب للسابق منهما ويكون جواب الثاني محذوفًا لدلالة الأول عليه ، فإنْ تقدم القسم كان الجوابُ له لتقدّمه، قال سيبويه في: ((باب الجزاء إذا كان القسم في أوله وذلك قولك: والله إنْ أتيتني لا أفعل، لا يكون إلا معتمدة عليه اليمين. ألا ترى أنك لو قلت: والله إن تأتني آتك لم يجز ولو قلت: والله من يأتني آته كان محالًا، واليمين لا تكون لغوًا كلا والألف؛ لأن اليمين لآخر الكلام وما بينهما لا يمنع الآخر أن يكون على اليمين))[١]؛ وتعليل هذا أنَّ الكلام قد بُني عليه من أول مرة، ولا يجوز جعل الجواب للشرط إذا تأخر؛ لأنَّ ((المتقدّم يكون الكلام مبنيًا عليه، فإذا قلت: والله إنْ زرتني لأكرمنك، فقد بنيت الكلام على القسم، وكان الشرط مقيِّدًا له، وإنْ قلت: إنْ زرتني والله اكرمك كنت بنيت الكلام على الشرط وجعلت القسم معترضًا))[٢] .

ومما يؤكّد تمسّك النحويين بهذا الرأي أنَّهم اشترطوا وجود (اللام) ظاهرةً أو مضمرةً تأكيدًا على أنّ الجواب للقسم، قال سيبويه:((فلو قلت:إنْ أتيتني لأُكرمنَّك، وإنْ لم تأتني لأغمنّك، جاز لأنه في معنى: لئن أتيتني لأُكرمنَّك ولئن لم تأتني لأغمنك، ولا بد من هذه "اللام" مضمرة أو مظهرة لأنها لليمين، كأنك قلت: والله لئن أتيتني لأُكرمنك))[٣]، هذا فيما إذا لم يتقدَّمها ما يتطلب خبرًا، فإنْ تقدَّمها ما يحتاج إلى الخبر كالمبتدإ والناسخ فكلاهما يحتاج إلى خبر أو إلى ما يسدُّ مسدَّ الخبر فلا يُنظر حينئذ إلى السابق منهما، إنما يكون الجواب للشرط مطلقًا سواء أتقدَّم الشرط أم تأخَّر[٤].

وقد سار على مذهب سيبويه في هذه المسألة جمعٌ من النحويين منهم المبرد[٥]، وأبو علي الفارسي[١] .

---

(١) الكتاب :٨٤/٣ .

(٢) معاني النحو:١٠٠/٤-١٠١ .

(٣) الكتاب: ٦٥/٣ ـ٦٦ ، ويُنظر : الأساليب الإنشائية في النحو:١٧٠ .

(٤) يُنظر : الكتاب :٨٤/٣ ، وشرح الرضي على الكافية :٤٥٩/٤ ، وحاشية الخضري :١٢٦/٢، ومعاني النحو :٤ /١٠٠ .

(٥) يُنظر : المقتضب:٦٨/٢ .

وللزمخشري رأيان في تلك المسألة وافق في أحدهما سيبويه، جاء ذلك تعقيبًا على قولَه تعالى:چ ں ڻ ڻ ڻ ڈ ڈ ژ ژ ڑ ڑ ک ک گ گ چ[سورة المائدة]، فقال: ((فإن قلت:لمَ جاء الشرط بلفظ الفعل والجزاء بلفظ اسم الفاعل وهو قوله: (لَئِنْ بَسَطْتَ...) (ما أَنَا بِباسِطٍ) ؟ قلت: ليفيد أنَّه لا يفعل ما يكتسب به هذا الوصف الشنيع))[٢].

فالزمخشري على وفق هذا النص أجاز وقوع (ما أنا بباسط) جوابًا للشرط على الرغم من تقدّم القسم عليه، وأيَّد مذهبَ سيبويه أيضًا ابنُ يعيش[٣]، وابن عصفور[٤]، وأبو حيان الاندلسي[٥]، وآخرون[٦] .

على أنَّ ما قرَّره أغلب النحويين تخرقه الكثير من الشواهد الشعرية التي جاء فيها إعطاء الجواب للشرط بالرغم من تقدّم القسم عليه إنْ لم يتقدَّم ذو خبر، منها قول الأعشى(ميمون بن قيس)[٧] : [من البسيط]

لئنْ مُنِيتَ بِنا عن غِبِّ معركةٍ لا تُلفِنا عن دماءِ القوم ننتفلُ

فجاء الفعل (تلفِنا) مجزومًا؛ لأنَّه جوابٌ للشرط مع تقدّم القسم عليه، ومثله أيضًا قول القاسم بن مَعْنٍ (عن العرب) [٨]: [من الطويل]

حَلَفْتُ له إنْ تُدْلِجِ اللَّيْلَ لا يَزَلْ أَمَامكَ بيتٌ مِنْ بُيوتِي سائِرُ

فجزمَ الشاعرُ الفعلَ (يزل)؛ لأنَّه وقع جوابًا لفعل الشرط (تدلج)على الرغم من تقدّم فعل القسم (حلفت) عليه .

---

(١) يُنظر : التعليقة :١٩٧/٢ .

(٢) الكشاف : ٦٢٥/١ـ٦٢٦ ، ويُنظر : توضيح المقاصد :١٢٩٠/٣ .

(٣) يُنظر : شرح المفصل(ابن يعيش) :٢٢/٩ .

(٤) يُنظر : المقرب:٢٠٨/١ .

(٥) يُنظر : البحر المحيط :٢٢٩/٤-٢٣٠ .

(٦) يُنظر : المساعد :١٧٦/٣ ، وحاشية الصبان: ١٧٤/١ ، وحاشية الخضري :١٢٦/٢ .

(٧) يُنظر: معاني القرآن (الفراء) :١/ ٦٨ ، والصحاح :١٨٣٣/٥ (نفل) ولسان العرب:٦٧٢/١١ (نفل) ، وخزانة الأدب:٣٥٨/١١ ، والبيت في ديوانه :٦٣ وفيه: (لم تلفنا) بدل (لا تلفنا) ، وما أثبتُه هو الأشيع عند علماء العربية .

(٨) يُنظر: معاني القرآن (الفراء):٦٨/١ ـ٦٩ ،وخزانة الأدب:٣٣٢/١١ ، وهو بلا نسبة فيهما. ((الدلج: سير الليل)) معجم مقاييس اللغة: ٢٩٤/٢ (دلج).

وكان الفرّاء استشهدَ بعدد من النصوص القرآنية وقرر استنادًا لها جواز إعطاء الجواب للشرط وإنْ تقدَّم القسم عليه حاملًا جوابَ الشرط على جواب القسم بسبب الحرف الذي يسبق الجواب، فقال: ((لام اليمين؛ كان موضعها في آخر الكلام، فلمّا صارت في أوله صارت كاليمين، فلُقيت بما يُلْقَى به اليمين، وإنْ أظهرت الفعل بعدها على "يفعل" جاز ذلك وجزمته؛ فقلت: لئن تقم لا يقم إليك))[١]، وقد احتجّ الفراء بشواهد أُخر على إعطاء الجواب للشرط مع تقدّم القسم[٢]، وقد نقل رأيَّ الفراء هذا قسمٌ من النحويين[٣] .

وقد علَّل الفراء إجازته تلك بأنْ جعلَ الفعلَ المجزوم في جواب الشرط على إرادة توهّم وجود حرف (اللام)، ولولا تصورُه وجود الحرف السابق للفعل المجزوم لكان الفعل هذا مرفوعًا جوابًا للقسم؛ لأنه ممّن يوافق مذهب الجمهور في جعْل الجواب للقسم، لكنّه ليس على سبيل الوجوب، فهو يرى أنَّه إذا تقدَّم القسم عند اجتماعه مع الشرط صار الجواب للقسم فيُرفَع، ويُترك جواب الشرط استغناءً بجواب القسم، على أنْ يكون فعل الشرط بصيغة الماضي[٤].

وتابع الفراءَ في إجازته وقوع الجواب للشرط وإن تقدَّم القسم عليه عددٌ من النحويين منهم ابن مالك الذي قال: ((وإن أخر الشرط استُغني في أكثر الكلام عن جوابه بجواب القسم كقوله تعالى: ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَئِنْ أَمَرْتَهُمْ لَيَخْرُجُنَّ﴾،ولا يمتنع الاستغناء بجواب الشرط مع تأخّره))[٥]، واتفق معه الشارحُ ابنُ عقيل فحمل المسألة على القلة[٦]، وإلى وإلى هذا ذهب الشاطبي في شرحه[٧]، إلا أنّه حمل المسألة على الضرورة كما سيتبين .

---

(١) معاني القرآن(الفراء):٦٦/١ ، ويُنظر: خزانة الأدب:٣٣٠/١١

(٢) نظر: معاني القرآن (الفراء):٦٧/١ ـ٦٩ .

(٣) يُنظر : توضيح المقاصد : ١٢٩٠/٣ ، وخزانة الأدب : ٣٤١/١١ ،وحاشية الخضري : ١٢٦/٢ ، والمدارس النحوية ، (شوقي ضيف) : ٢١٥

(٤) ينظر: معاني القرآن(الفراء) :٦٥/١ ، والجملة الشرطية : ٢٥٦ .

(٥) شرح الكافية الشافية:٨٨٩/٢ ، ويُنظر : ارتشاف الضرب :١٧٨٣/٤ ، والنص القرآني من سورة النور، من الآية:٥٣ .

(٦) يُنظر : شرح ابن عقيل:٤٥/٤.

(٧) يُنظر : المقاصد الشافية :١٧٤/٦ .

وقد ردّ ابنُ عصفور هذا متمسكًا بما عليه الجمهور من إعطاء الجواب للقسم، فرأى أنَّ بعض الافعال لا يُراد بها القسم والإنشاء بل يُراد منها الإخبار، ولذا جَعل الجواب للشرط، فقال: ((فبُنِيَ الجواب فيه على الشرط ؛لأنَّ "حلفت" لم تُضَمَّن معنى القسم، بل هي خبر محض))[١].

ولا أدري أ مقصد ابن عصفور من هذا أنَّ الفعل (حلفت) مفرّغًا من دلالة القسم في هذا البيت أم في كلِّ ما ورد فيه؟ لأنّ الثابت في لغة العرب أنَّ الفعل (حلف)((أصله اليمين الذي يأخذ بعضهم من بعض بها العهد، ثمّ عبّر به عن كلِّ يمين))[٢]، فهو فعلٌ صريح في القسم[٣]، ولهذا لا أرى وجهًا من الصحة لما ذهب إليه ابن عصفور ههنا.

وقد حمل نحويون آخرون تلك المسألة على الضرورة الشعرية، منهم ابنُ مالك في أحد آرائه، إذ قال:((وقد يُستغنى بجواب الشرط المتأخِّر عن جواب القسم المتقدِّم ولا يكون ذلك الا ضرورة))[٤]، وأخذ به الرضي[٥]، واختاره الشاطبي[٦]، ونسبه الخضري إلى جمهور جمهور النحويين[٧]، و عزاه خالد الأزهري إلى عموم البصريين[٨] .

ويبدو أنَّ الأرجح مما تقدَّم هو الجواز مطلقًا وهو مذهب الفرّاء ومتابعيه؛ إذ المسألة ليست مقتصرة على الشعر بل هي واردة في النثر والشعر[٩]، ومما يعضُد هذا الوجه أن النحويين قد رجَّحوا أن يكون الجواب للشرط دون القسم إن تقدَّم ذو خبر[١٠]، لذا فالأولى الاستغناء بجواب الشرط مطلقًا ((لأنَّ تقدير سقوطه مخلٌ بمعنى الجملة التي هو منها

---

(١) المقرب :٢٠٨/١ ، ويُنظر : خزانة الأدب :٣٤٢/١١

(٢) مفردات ألفاظ القرآن، الراغب الأصفهاني،تح: صفوان عدنان:٢٥٢ (حلف).

(٣) يُنظر : تمهيد القواعد : ٣٠٧٠/٦ .

(٤) شرح عمدة الحافظ :٣٦٧/١ .

(٥) يُنظر: شرح الرضي على الكافية :٤٥٧/٤ .

(٦) يُنظر: المقاصد الشافية:١٧٥/٦ .

(٧) يُنظر:حاشية الخضري:١٢٦/٢ .

(٨) يُنظر : شرح التصريح :٤١٤/٢ .

(٩) ينظر: الجملة الخبرية في نهج البلاغة:٣٩٠ .

(١٠) يُنظر : الكتاب :٨٤/٣ ، وشرح الرضي على الكافية:٤٥٩/٤ ،وحاشية الخضري: ١٢٦/٢ ، ومعاني النحو:١٠٠/٤.

وتقدير سقوط القسم غير مخل؛ لأنَّه مسوق لمجرد التوكيد، والاستغناء عن التوكيد سائغ))[١]، وهذا ما أكَّده الدكتور إبراهيم السامرائي أيضًا[٢].

وقد وردت أمثلة لهذه المسألة في الكلام العلَوي المبارَك في أكثر من موطن ، من ذلك قوله (A) في مقتل الخليفة عثمان بن عفّان: ((**فَلَئِنْ كُنْتُ شَرِيكَهُمْ فِيهِ فَإِنَّ لَهُمْ لَنَصِيبَهُمْ مِنْهُ، وَلَئِنْ كَانُوا وَلُوهُ دُوني، فَمَا التَّبِعَةُ إِلاَّ عِنْدَهُمْ**))[٣].

في الشاهد العَلَوي موضعان اقترن الشرط فيهما بالقسم، الأول قوله: (لئن كنت)، فـ(اللام) موطِّئة للقسم، وبحسب ما يرى أغلب النحويين فإنّ الجواب يجب أنْ يكون للقسم، لكن الإمام جعل الجواب للشرط بدليل أنّه مقترن بـ(الفاء) وهي مما تلزم في مثل هذا الموضع؛ إذ هو مؤكَّد بـ(إنَّ)، والموضع الثاني مثله وهو (**وَلَئِنْ كَانُوا وَلُوهُ**)، فقد اقترن جوابه بـ(الفاء) أيضًا؛ لأنّه منفي بـ(ما)، وهي مما يُجاب بها الشرط لا القسم، وقد جاء الفعل بعد أداة الشرط في كلا الموضعين ماضيًا لفظًا ومعنًى، وهذا ما يؤكده النحويون ، فقد قرّروا أنْ يكون فعل الشرط بصيغة الماضي عند اجتماع الشرط والقسم[٤]، وإنما جعل الإمام (A) التركيب قائمًا على الشرط ؛ لأنه يريد بيان براءته من مقتل الخليفة عثمان بأُسلوب جَدَلي قائم على سَرْد الحجج العقلية، الهدف من هذا وضع ضابطة لكلِّ فعل مشابه، وهو الأُسلوب نفسه الذي يستعمله القرآن الكريم في سوق الأدلة والبراهين العقلية، فالحادثة التي يشير إليها الإمام لا تخرج عن احتمالين لا ثالث لهما؛ إما أنْ يكون دخولهم في مقتل عثمان بالشركة وإما أنْ يكون بالاستقلال، وعلى كلا الفرضين فالإمام بريء وليس لهم أنْ يطالبوه بدم عثمان، أما على الاحتمال الأول فهم لم يقولوا بأنهم شركاء ؛ لأنَّ ذلك يستلزم تسليم أنفسهم إلى أولياء المقتول، ولمّا لم يكن ذلك انتفى الجواب بانتفاء شرطه، وبقي

---

(١) شرح الكافية الشافية:٨٨٨/٢ ، ويُنظر : شرح الرضي على الكافية :٤٥٨/٤ .

(٢) ينظر:التطور اللغوي التاريخي :١٤٠ .

(٣) شرح (المعتزلي) :٣٠٣/١ ، الرواية المنقولة بإثبات اللام الموطئة بالقسم في (لئن كنت شريكهم) و(ولئن كانوا وله) وله) هي الأشيع والأشهر تداولًا بين شروح النهج وانفرد ابن أبي الحديد بعدم إيرادها ، ولهذا اتبعتُ الرواية الأشهر التي أوردها عدد من شراح النهج، ينظر: منهاج البراعة(الراوندي): ١٨٢/١ ، وحدائق الحقائق: ٢٢٠/١ ، وشرح (البحراني): ٣٣٢/١ ، وبهج الصباغة: ٣٥٨/٩ ، ومنهاج البراعة(الخوئي): ٣٠٧/٣ ، وفي ظلال نهج البلاغة:١٦٠/١، وتوضيح نهج البلاغة: ٢٧/١ ، وشرح (الموسوي) : ١٨٧/١ ، نهج البلاغة(الصالح): ٦٣ .

(٤) يُنظر : شرح الرضي على الكافية :٤٥٧/٤ ، وارتشاف الضرب :١٧٨٣/٤ .

احتمال واحد وهو مباشرتهم هم بالقتل، ولهذا يتعيّن عليهم أنْ يخصّوا أنفسهم بالمطالبة لا الإمام (A)، وأنْ يتحمَّلوا كلَّ الآثار المترتبة على ما قاموا به[١] .

اتّضح مما تقدَّم أنّ عرض الحادثة وما فيها من إشكالات واحتمالات يتطلّب عرضها بأُسلوبٍ قائمٍ على التعليق الشرطي. فكلُّ احتمال يتطلب بيان عاقبته ومصيره ونتيجته، وهذا ما حدث، إلا أنَّ الإمام ابتدأ التركيب بالقسَم وهو توكيد؛ لأنَّه(A) كان في معرض اتهام، والتوكيد إنما يُراعي حال المخاطَب كما معلوم، وبهذا يكون التركيب الشرطي كلُّه مؤكَّدًا بالقسم[٢]، وهو وجهٌ يبعدنا من الخوض في خلاف النحويين يعضُد ذلك ما ورد من شواهد فصيحة.

ومما يلفت النظر في تعبير الإمام أنَّ فيه تقابلًا دلاليًا رائعًا بين أُسلوبي الشرط والقسم إذ ابتدأ التركيب بالتوكيد والشرط وختمه بالشرط المؤكَّد أيضًا، فابتُدئ الموضع الأول بـ(لئن) وهو شرط مؤكَّد بالقسَم، وأُجيبَ بالشرط المؤكَّد بـ(أنَّ)، و(اللام)، وأما الموضع الثاني فابتدأه بـ(لئن) أيضًا وختمه بأُسلوب القصر (ما)، و(إلا) وهو مما يفيد التوكيد أيضًا، في إشارة إلى وثاقة رأيه (A) وكذبهم.

ومن الشواهد العلَوية أيضًا قوله (A) في توبيخ أصحابه: ((**وَلَئِنْ أَمْهَلَ اَللَّهُ اَلظَّالِمَ فَلَنْ يَفُوتَ أَخْذُهُ وَ هُوَ لَهُ بِالْمِرْصَادِ**))[٣].

الإمام في معرض التهديد لأهل الشام بأنَّ الله تعالى سيأخذهم وأنه سبحانه لهم بالمرصاد، ولذا لا يتصوَّر أحد أنَّ الله سبحانه يُمهلهم إلى أجل غير محدَّد[٤]، فالتعليق

(١) يُنظر : منهاج البراعة (الخوئي) : ٣١٠/٣ ، وشرح (الموسوي) :١٨٩/١.

(٢) يُنظر: الجملة الشرطية : ٤٥٤ ، و٤٧٥ .

(٣) شرح (المعتزلي) :٧٠/٧ ، وينظر: أسلوب القسم في نهج البلاغة (عرض وإحصاء) ، م.م. فلاح رسول حسين ، بحث منشور في مجلة أهل البيت (Φ) العدد الثامن ، حزيران ٢٠٠٩م : ٢٣٠ .

(٤) ينظر: شرح (البحراني):٤٠٤/٢ ، وتوضيح نهج البلاغة:١١٠/٢ .

الشرطي قائم بين ركنَي التركيب المصدَّر بالتوكيد والمختتَم به أيضًا، فجملة الشرط (لئن أمهل) وجوابه(فلن يفوت) المقترن بـ(الفاء).

ومثله قوله (A) في بيان شجاعته: ((**وَاَللَّهِ لَوْ تَظَاهَرَتِ اَلْعَرَبُ عَلَى قِتَالِي لَمَا وَلَّيْتُ عَنْهَا**))[1].

ومثله قوله(A) في حضِّ أصحابه على القتال: ((**وَ اَيْمُ اَللَّهِ لَئِنْ فَرَرْتُمْ مِنْ سَيْفِ اَلْعَاجِلَةِ لاَ تَسْلَمُونَ مِنْ سَيْفِ اَلْآخِرَةِ**))[2].

واستنادًا إلى كلّ ما تقدم نخلص إلى نتيجة مفادها أنّ هذا الأُسلوب عربي فصيح وارد في الكلام العربي شعرِه ونثره كثيرًا لا قليلًا ، لهذ يجب تعديل القاعدة بالآتي: **يجوز ـ عند اقتران القسم بالشرط ـ وقوع الجواب للشرط في السَّعة والاختيار خلافًا لمن منعه أو وسمه بالضرورة الشعرية لورود ذلك في نهج البلاغة .**

المسألة الرابعة :جواز ثبوت (ميم) (فم) عند الإضافة:

ذهب النحويون إلى أنَّ الأصل في الإعراب هو الحركات والسكون فالضمة للرفع، والفتحة للنصب، والكسرة للجر، والسكون للجزم[1]، إلا أنَّه يُعدل عن هذا الأصل في عدد

(١) شرح (المعتزلي): ٢٨٩/١٦ ، وينظر: أسلوب القسم في نهج البلاغة:٢٣٠ .
(٢) شرح (المعتزلي) : ٨/ ٥ .

من الأبواب النحوية فتُعرب حينئذٍ بالحروف من ذلك الأسماء الستة، فتُعرب بالحروف؛ بـ(الواو)، أو (الألف)، أو (الياء) نيابة عن الحركات بشروط عامة[٢]،وشرطين خاصين في (ذو)، و(فو)[٣].

وقد علَّل النحويون خروج تلك الأسماء عن الأصل في الإعراب بعلل مختلفة، منها أنَّ إعرابها بالحروف جاء تمهيدًا لإعراب المثنى والجمع، وكانت الأَولى بذلك؛ لأنها لا تنفك عن الإضافة، قال ابن الورّاق(ت:٣٨١هـ): ((جعلوا هذه الأسماء مختلفة الأواخر، توطئة لما يأتي من التثنية والجمع، وصارت هذه الأسماء أولى بالتوطئة من غيرها؛ لأنها أسماء لا تنفك من إضافة المعنى، والإضافة فرع على الأصل، كما أنَّ التثنية والجمع فرع على الواحد))[٤]، وقد تبعَهُ في هذا قسمٌ من النحويين[٥].

ولعلَّ الاحتكام إلى قضية الأصل والفرع أقرب إلى الفلسفة منها إلى اللغة، فما أدرانا أنَّ العرب قد نطقوا بالمفرد أولًا ثم أرادوا به تمهيدًا للتثنية والجمع؟ ألم تنطق العرب بألفاظ مثنى ولا مفرد لها؟ لذا يبدو لي أنَّ الأقرب إلى الواقع اللغوي أنَّ هذه الأسماء تُستعمَل مضافةً كثيرًا لهذا أُعرِبَتْ بالحروف ، وهذا ما أكده ابن بابشاذ قائلًا: ((أُعربت بالحروف وهي على هذه الحالة أعني إذا كانت مضافة؛ لأنها أسماء حُذِفتْ لاماتها ، وضَمنتْ معنى الإضافة، فجُعلَ إعرابها بالحروف كالعوض من حَذفٍ لاماتها))[٦] .

إنَّ جزءًا من تلك التعليلات صحيح، ذلك ما يخص كثرة إضافة تلك الأسماء استنادًا إلى ما أجريتُه من إحصاء لمواضع (فو) في الحديث النبوي وفي كلام الإمام علي(A) خاصة وكلام أهل البيت (Φ) عامة تبيَّن منه كثرة الشواهد التي ورد فيها (فو) مضافًا، إلا أنه مع تلك الإضافة أُعربَ بالحركات، ولم يُعرَبْ بالحروف كما قيل، إلا في بعض الشواهد التي أُضيفَ فيها (فو) إلى الضمير ، فالتعليل تنقصه الدِّقة ويفتقر إلى الاطّراد كما سيأتي.

---

(١) يُنظر : علل النحو: ١٤٢ ، واللباب في علل البناء والإعراب : ١/ ٥٤ ، وهمع الهوامع : ٧٨/١ ـ٧٩ .

(٢) يُنظر : ارتشاف للضرب :٨٤١/٢ ، وتوضيح المقاصد : ٣٢٣/١ ، شرح ابن عقيل :٥٣/١ .

(٣) يُنظر : شرح ابن عقيل :٤٥/١و٤٨ ، وشرح الأُشموني : ٤٩/١ ، والنحو الوافي :١٠٩/١.

(٤) علل النحو:١٥٠.

(٥) يُنظر: كتاب اسرار العربية:٤٣ ، وشرح المفصل(ابن يعيش):٥٢/١ ، وشرح الأُشموني:٥٢/١.

(٦) شرح المقدمة المحسبة : ١١٩/١.

وأمّا الحديث عن (فو) خاصة فإنَّ النحويين قد اشترطوا لإعرابه بالحروف خلوَّه من (الميم) المبدَلة من (الواو) وجوبًا؛ لأن أصلَه (فوه)، والجمع (أفواه)، فهو في غير الإضافة (فم)، نقول: هذا فمُ، فتظهر الحركات الإعرابية على آخره؛ لأنه يشبه الأسماء المفردة في ذلك، قال سيبويه ((وأمَّا "فم" فقد ذهب من أصله حرفان، لأنه كان أصله "فوهٌ"، فأبدلوا "الميم" مكان "الواو"، ليشبه الأسماء المفردة من كلامهم))[١]. وإبدال "الواو" "ميمًا" قليل[٢]، وتعليل هذا الإبدال أنَّ الاسم لا يصلح أنْ يبقى على حرفٍ واحدٍ أحدهما حرف لين؛ لأنَّ حرف اللين هذا سيسقط من الكلمة إنْ تحركتْ في الإعراب وحُذفتْ بالتنوين، فلهذا كان الإبدال واجبًا ههنا[٣]، وقد اختِيرتْ (الميم) هنا؛ لأنّها هي و(الواو) من مخرجٍ واحد[٤]، وإن وإن كان ثمة خلاف بين علماء العربية في اشتراط اتحاد المخرج عند الإبدال[٥] .

فالذي جرى في (فم) ((بمنزلة تثقيل "لو" ليشبه الأسماء فإذا سمَّيتَه بهذا فشبِّهْهُ بالأسماء كما شبَّهتْ العرب ولو لم يكونوا قالوا: فمٌ لقلت: فوهٌ لأنَّه من "الهاء" قالوا: أفواهٌ كما قالوا: سَوط وأسواط))[٦] ، وقد فسَّر ابن جني معنى هذا التثقيل بقوله: ((أصل ذلك أنَّهم ثقَّلوا "الميم" في الوقف؛ فقالوا: هذا فمّ، كما يقولون: هذا خالدّ، وهو يجعلّ، ثم إنهم أجروا الوصل مجرى الوقف، فقالوا: هذا فمٌّ، ورأيت فمًا، كما أَجروا الوصل مجرى الوقف فيما حكاه سيبويه عنهم من قولهم ثلاثة أربعه))[٧] .

ويبدو واضحًا مما تقدَّم أثرُ الصوت في الدرس النحوي، فعدم قدرة (الواو) ـ بعد تحوّلها إلى صوت "الألف" وهو صائت طويل ـ على إظهار حركات الإعراب أفضى إلى

---

(١) الكتاب : ٣٦٥/٣ .

(٢) يُنظر : المصدر نفسه :٢٤٠/٤ .

(٣) يُنظر : المقتضب :١٥٨/٣ ، واللباب في علل البناء والإعراب :٨٨/١ ، والنحو الوافي:٧٩٠/٤-٧٩١ .

(٤) يُنظر : المقتضب:١٥٨/٣ .

(٥) يُنظر : سر صناعةالإعراب:١٨٠/١ ، والاقتضاب في شرح أدب الكتاب ، البطليوسي،تح: مصطفى السقا، ود. حامد عبد المجيد:٢٥٣/٢، والمخصص، ابن سيده، تح: خليل ابراهيم جفال:١٢١/١.

(٦) الكتاب:٢٦٤/٣ ، ويُنظر : المحكم والمحيط الاعظم:٤٣٤/٤(فوه) .

(٧) سر صناعة الإعراب:٤١٦/١ .

إبدالها "ميمًا" فهي صامت له القدرة على استيعاب الصوائت القصيرة وهي (الضمة والفتحة والكسرة).

وأما في حالة الإضافة فيعود ما أُبدِلَ إلى أصله وهو (الواو)، فيقال: هذا فو زيد؛ لأنَّ الإضافة ترد الأشياء إلى أصولها[١]، وقد ثبتت (الميم) في الإضافة، فنقول: هَذا فمُكَ ورأيتُ فَمَكَ وفي فمِكَ[٢]، أي: إنَّ في (فم) عند إضافته لغتين إحداهما: بثبوت (الميم) وتُعرَبُ بالحركات وبحسب عدد من النحويين أنَّها قليلة ـ وليس بصحيحٍ؛ فهي الأكثر كما سيرد فيما أحصيت ـ والأُخرى: بإبدال (الميم) (واوًا) وهي الأكثر[٣] .

وقد رآى أبو علي الفارسي أن ثبوت (الميم) في الإضافة من ضرائر الشعر، إذ أورد قول رؤبة بن العجاج[٤]: [من الرجز]

كالحوتِ لا يَرْويهِ شيءٌ يلهمُه يُصبح ضمآن وفي البَحرِ فَمُه

ثم أبدى رأيَه فيه قائلًا: ((قد اضطر الشاعر فابدل من "العين" في "فم" "الميم" في الإضافة))[٥] .

وقد وافقه على هذا عددٌ من النحويين، منهم الحيدرة اليمني(ت:٥٩٢هـ)[٦] ، وابن وابن عصفور[٧] ، وعزاه السيوطي إلى المغاربة[٨] .

إنَّ الاحتكام إلى الحديث النبوي الشريف في تعديل الظواهر النحوية لهو سبيل حسن وطريق سديد يحلُّ كثيرًا من مشكل العربية ، ويسهم في التخلص من كثير من الوهم

---

(١) يُنظر : علل النحو: ٢٣١ ، وشرح التصريح :٧٤٢/٢ ، وهمع الهوامع : ٥٣٤/٢ .

(٢) يُنظر : الكتاب : ٤١٢/٣ ،والأُصول في النحو :٢٧٣/٣ .

(٣) يُنظر : الأُصول في النحو:٢٧٣/٣ ، وشرح الأُشموني:٥٣/١ ، والنحو الوافي :٧٩٠/٤-٧٩١ .

(٤) مجموعة أشعار العرب وهو مشتمل على ديوان رؤبة بن العجاج وعلى أبيات مفردة منسوبة إليه، اعتنى بتصحيحه وترتيبه: وليم بن الورد البروسي :١٥٩ .

(٥) البغدايات:١٥٦ ، ويُنظر: الاستقراء الناقص:٦٠.

(٦) يُنظر : كشف المشكل في النحو، تح:د. هادي عطية مطر:١٨١/١.

(٧) يُنظر : المقرب :٢١٦/١ .

(٨) يُنظر : همع الهوامع :١٤٣/١ .

الذي وقع فيه بعض علماء العربية بسبب نقص استقرائهم ، فالحديث النبوي نصٌّ عربي فصيح، ودليل وافٍ من أدّلة العربية في الاحتجاج، ومن هذا فقد استند إليه عدد من النحويين في تصويب ما وهم به الفارسي، فلفظة (فم) التي قصر إضافتها على الشعر قد وردت في قول النبيِّ محمدٍ (9): ((كلُّ عملِ ابنِ آدم له إلا الصوم، فإنَّه لي وأنا أجزي به، ولخلوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك))[١]؛ لذا قد جوَّز عدد من النحويين ثبوت (ميم) (فم) عند الإضافة في السَّعة والاختيار، منهم ابن مالك الذي قال: ((وزعم الفارسي أنَّ قوله: " يصبح ظمآن وفي البحر فمه " من الضرورات بناءً على أنَّ "الميم" حقها ألّا تثبتَ في غير الشعر ، وهذا من تحكماته العارية من الدليل، والصحيح أنَّ ذلك جائز في النظم والنثر))[٢]، لكن ابن مالك عدَّه نمطًا قليلًا في العربية[٣]،واصفًا أبا علي الفارسي بقلّة العلم[٤]، وقد أيّد ابنَ مالك في جواز ثبوت (ميم) عند الإضافة في السعة والاختيار عددٌ من علماء العربية، منهم أبو حيان[٥]، والمرادي[٦]، وابن عقيل[٧]، والسلسيلي[٨]، والدماميني[٩]، والدماميني[٩]، والأُشموني[١٠]، والأزهري[١١]، والسيوطي[١٢]، والدكتور محمود فجال من المحدثين[١٣] .

إنَّ ترجيح ما رآه ابنُ مالك ومؤيدوه تعضُده كثرة الشواهد الحديثية الواردة في هذا الباب، فهي ليست قليلة كما حكمَ عليها ابنُ مالك نفسُه؛ إذ قد وردت في أكثر من موطن

---

(١) صحيح البخاري : ١٦٤/٧ (٥٩٢٧)، وينظر : بحار الأنوار:٢٥٨/٩٣،والخلوف : تغير رائحة الفم ، يُنظر : لسان العرب:٩٣/٩ (خلف).

(٢) شرح التسهيل(ابن مالك): ٤٩/١ .

(٣) يُنظر : شرح عمدة الحافظ :١/ ٥١٦ .

(٤) يُنظر : شرح التسهيل(ابن مالك) : ٢٨٥/٣ .

(٥) يُنظر : ارتشاف الضرب :٨٤١/٢ .

(٦) يُنظر : توضيح المقاصد :٣٢١/١ -٣٢٢ .

(٧) يُنظر : المساعد :٣٠/١ .

(٨) يُنظر :شفاء العليل :١٢٣/١ .

(٩) يُنظر : تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، تح: د. محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدى :١٥٨/١ .

(١٠) يُنظر : شرح الأُشموني:٥٣/١ .

(١١) يُنظر : شرح التصريح:٦٠/١ .

(١٢) يُنظر : همع الهوامع :١٤٣/١ .

(١٣) يُنظر : الحديث النبوي في النحو العربي :١٥٥ .

من ذلك قوله (9): ((إنك لن تُنفقَ نفقةً تبتغي بها وجه الله إلا أُجِرْتَ عليها، حتى ما تجعل في فم امرأتك)) [١]، وقوله (9): ((اخْنِثْ فَمَ الْإِدَاوَةِ ثمَّ شَرِبَ مِنْ فِيهَا))[٢].

ومن شواهد تلك المسألة في الكلام العلَوي المبارك قوله (A) في بيان زهده: ((**وإنَّ دُنْيَاكُمْ عِنْدِي لأهون مِنْ وَرَقَة فِي فَمِ جَرَادَة تَقْضَمُهَا**))[٣].

كلامه (A) في بيان زهده في هذه الدنيا الدنيّة التي طلَّقها ثلاثًا؛ ومن أجل هذا أضافها (A) إلى المخاطَبين في إيحاء منه إلى تمسّكهم بها، لكنَّها عنده لا تساوي ورقة في فم جرادة تقضمها، وفي هذا منتهى الزُّهد وأقصى غايات الحرص لمن يحكم الامة ويدير شؤونها [٤]. وقوله: (فم جرادة) إشارة إلى حقارة الدنيا عنده (A)، وقد يكون إثبات (الميم) هنا وعدم استعمال(في) إنما جاء لبعدين أولهما صوتي يهدف إلى التخلّص من الثقل الحاصل من التضعيف فيما لو قيل: (... ورقة في فيِّ جرادة)؛ لأنَّ العرب((يستثقلون في كلامهم التضعيف))[٥]، والسبب في هذا التضعيف هو أنَّ الكلمة ثنائية وثانيها حرف لين، لهذا يُضاعَف حرف اللين هذا، فيقال في (لوْ): لوٌّ، وفي (في): فيٌّ [٦] ، أما إذا أُريدَ التخلص من من تلك الكراهة وقعنا في توالي المقاطع المتماثلة الذي تكرهه العربية أيضًا، هذا فضلًا عن أنَّ تخفيف (الياء) قد يتسبَّب في إسقاطها لالتقاء الساكنين، وهذا بدوره يؤدي إلى البعد الآخر المتمثل في اللَّبس والغموض في التركيب ، ولعل هذا يفسِّر قلة استعمال هذا النمط مقابل استعمال (في فم)؛لأن العربية موضوعة للإفهام، وهذا ما عليه نصُّ الإمام (A).

---

(١) صحيح البخاري : ٢٠/١ (٥٦) .

(٢) سنن أبي داوود :٣٣٧/٣ (٣٧٢١)، واخنث فم الأدواة مأخوذ من قولهم: ((خنثت السقاء، إذا كسرت فمه إلى خارج فشربت منه)). معجم مقاييس اللغة: ٢٢٢/٢(خنث). وله نظائر أُخرى : مسند أحمد ٢١٠/٢١ (١٣٥٨٦)، والأدب المفرد بالتعليقات، البخاري،تح: سمير بن أمين الزهيري:٥٢٢ (٥٩١)، والمعجم الكبير، الطبراني،تح: حمدي بن عبد المجيد السلفي :٢٢٠/٨ (٧٨٧٦) .

(٣) شرح (المعتزلي) :٢٤٦/١١ .

(٤) يُنظر : شرح (الموسوي):٥٤/٤ .

(٥) الكتاب:٣٦٩/٢ .

(٦) يُنظر : حاشية الصبان:٥٦/١ ، والنحو الوافي:٣١/١ .

وممّا يؤكِّد ما ذهبتُ إليه أنّ هذا الاستعمال هو الشائع في مرويات أهل البيت (Φ) كثيرًا، من ذلك قول الإمام الباقر (A): ((إنّما مَثل الحاجة إلى من أصاب ماله حديثًا كمثل الدرهم في فم الأفعى أنت إليه مُحوِج وأنت منها على خطر))[١]، وقول الإمام الصادق (A): ((تُدخِل يدَك في فمِ التنّين إلى المرفق خيرٌ لكَ من طلب الحوائج إلى مَن لم يكنْ ثمّ كان))[٢] .

نخلص مما تقدَّم إلى أنَّ ثبوت (ميم) (فم) جائزٌ في السَّعة والاختيار وليس مقتصرًا على لغة الشعر كما ذهب الفارسي ومن تبعه ، هذا فضلًا عن أنَّ تلك الإضافة ليست قليلة ، فالشواهد كما اتضح كثيرة؛ لهذا لا يمكن قبول التعليل الذي يذهب إلى أنها قد أُعرِبَت بالحروف بسبب إضافتها؛ لأن (الميم) قد ثبتت مع الإضافة إلى الظاهر خاصة، واستنادًا إلى كلِّ هذا يمكن إعادة صوغ القاعدة بالآتي: **يجوز في السَّعة والاختيار ثبوت (ميم) (فم) كثيرًا في السَّعة والاختيار لورود ذلك في الشواهد النثرية الفصيحة من نهج البلاغة فضلًا عن السُّنة النبوية الشريفة .**

المسألة الخامسة: جواز إضافة الصفة المشبهة المجردة إلى معمولها المشتمِل على ضمير الموصوف:

(١) بحار الأنوار:١٧٤/٧٥ .

(٢) تحف العقول:٣٦٥ .

الصفة المشبهة قسم من أقسام المشتقات في العربية تُشتق غالبًا من الفعل اللازم لمن يقوم به؛ لذا هي تدلُّ على الثبوت والدوام[١]، ولّما كانت مشبَّهة باسم الفاعل المتعدي إلى واحد كانت فرعًا عليه في العمل، والفروع تنحطُّ عن الأُصول[٢] .

أمّا عملُها فهي لا تعمل إلا فيما إذا كان المعمول من سببها مُعرَّفًا بـ(الألف)، و(اللام) أو كان نكرةً[٣]، بشروط عمل اسم الفاعل نفسها من الاعتماد على النفي، أو الاستفهام[٤] .

وللصفة المُشَبَّهَة حالتان إما أنْ تكون مقترنةً بـ(الألف)، و(اللام) أو مجردةً منهما[٥]، وعلى كلا التقديرين فإنَّ إعراب معمولها له ((ثلاث حالات: الرفع على الفَاعِلية، وقال الفارسي: أو على الإبدال من ضمير مستتر الصِّفة، والخفض بالإضافة، والنصب على التشبيه بالمفعول به إن كان معرفةً، وعلى التمييز إن كان نكرةً))[٦] . على أنَّ صورَ هذا المعمول كثيرةٌ جدًا يصعب الإحاطة بها، فقد أوصلها بعض النحويين إلى أربعة عشر ألفًا ومائتين وست وخمسين صورة[٧]، وفيها من الصور الحسنة، والقبيحة ، والممتَنِعَة .

ومن تلك الصور إضافة الصفة المشبهة المجرَّدة من (الألف)، و(اللام) إلى معمولها المشتمل على ضمير الموصوف، نحو: مررتُ بامرأة حسنةِ وجهِها، وهو وجهٌ قد اختلف النحويون فيه على مذاهبَ وآراء .

فقد ذهب فريق من النحويين إلى أنه لم يرد في منثور العرب وإنما بابه الشعر من ذلك قول الشماخ بن ضرار الذبياني[٨]: [من الطويل]

---

(١) يُنظر: شرح المفصل(ابن يعيش): ٨١/٦، وشرح الرضي على الكافية:٤٣١/٣ .

(٢) يُنظر: شرح المفصل(ابن يعيش) : ٦ / ٨٢ ، وشرح التصريح:٢/ ٤٥ .

(٣) يُنظر : الكتاب: ١٩٤/١ ،والمقتضب :١٦٤/٤ ، والبغداديات :١٣٢ .

(٤) يُنظر: شرح المفصل(ابن يعيش) : ٦ / ٧٩ .

(٥) يُنظر: شرح الرضي على الكافية : ٣ / ٤٣٥ ، وشرح ابن عقيل : ٣ / ١٤٣ ـ ١٤٤ .

(٦) أوضح المسالك : ٣ / ٢٢٢ ،ويُنظر: شرح التصريح : ٢ / ٥٢ .

(٧) يُنظر:شرح التصريح : ٢ / ٥٦ .

(٨) يُنظر: الكتاب:١٩٩/١ ، وخزانة الأدب:٢٩٣/٤ ، والبيت في ديوانه، تحقيق وشرح: صلاح الدين الهادي:٣٠٨، والصفا: الحجر الاملس ينظر: معجم مقاييس اللغة:٢٩٢/٣(صفو)، كميتا ، من الكمتة وهي الحمرة الشديدة المائلة الى السواد. ينظر: معجم مقاييس اللغة:١٣٧/٥(كمت).

أقامتْ على رَبْعَيهما جارتَا صفًا كُمَيْتَا الأعالي جَوْنَتا مُصْطلاهُما

فقد عدَّه سيبويه وجهًا قبيحًا، فقال: ((وقد جاء في الشعر حسنة وجهها، شبَّهوه بحسنة الوجه، وذلك رديء؛ لأنه بـ"الهاء" معرفة كما كان بـ"الألف" و"اللام"، وهو من سبب الأول كما أنَّه من سببه بـ"الألف"، و"اللام"))[١] .

وقد وافق سيبويه على هذا جمعٌ من العلماء منهم ابن السراج[٢]، وأبو علي الفارسي[٣]، وأكَّده تلميذه ابن جني[٤]، كما سار على ذلك كلٌّ من الأعلم[٥]، والصّيْمري[٦] ، والصّيْمري[٦] ، والزمخشري[٧]، واختاره ابن يعيش[٨]، وابن ابي الربيع[٩] .

ولما كان المعنى سبيلًا مهمًا في فهم التوجيه النحوي كان لا بد من الوقوف بإيجاز على معنى بيت الشماخ ،ولعلَّ ما فسر به السيرافي يغني القول بذلك، إذ قال: ((ومعنى "جارتا صفا" الأثافي، و "الصفا" هو الجبل ، وإنما يُبنى في أصل الجبل في موضعين ما يوضع عليه القدر ويكون الجبل هو الثالث ، فالبناء في الموضعين هما جارتا صفا، وقوله: "كميتا الأعالي"، يعني أنَّ "الأعالي" من موضع الاثافي لم تَسْوَد؛ لأنَّ الدخان لم يصل إليها فهي على لون الجبل، وجعل ما علا من الجبل أعالي الجارتين، "وجونتا مصطلاهما" يعني مسودتا المصطلى، يعني الجارتين مسودتا المصطلى، وهو موضع الوقود))[١٠]، وعلى هذا يكون محل الشاهد فيه هو (("جونتا مصطلاهما " فجونتا مثنى، وهو بمنزلة "حسنتا " وقد أضيفتا إلى " مصطلاهما "، ومصطلاهما بمنزلة "وجوههما" فكأنه قال: حسنتا وجوههما، والضمير الذي في مصطلاهما يعود إلى " جارتا صفا "))[١١] .

---

(١) الكتاب :١٩٩/١ .
(٢) يُنظر : الأُصول في النحو :٤٧٥/٣ .
(٣) يُنظر : البغداديات :١٣٣ .
(٤) يُنظر : الخصائص :٤٢٠/٢-٤٢١ .
(٥) يُنظر : النكت في تفسير كتاب سيبويه : ١٣٦/١ .
(٦) يُنظر :التبصرة والتذكرة :٢٣٤/١ .
(٧) يُنظر : المفصل :٢٣١ .
(٨) يُنظر : شرح المفصل(ابن يعيش) : ٨٦/٦-٨٧ .
(٩) يُنظر : البسيط في شرح جمل الزجّاجي : ١١٠٠/٢ .
(١٠) شرح كتاب سيبويه(السيرافي):٥٧/٢ ، ويُنظر : خزانة الأدب: ٢٩٦/٤-٢٩٧ .
(١١) شرح كتاب سيبويه (السيرافي):٥٧/٢ .

ولبيان علّة وصف هذه الوجه من الإضافة بالقبح أو الرداءة لا بد من الوقوف على أصل المسألة، فالأصل في الصفة المشبّهة أنْ تعمل الرفع فيما هو سببها، على أنْ يشتمل هذا المعمول على ضميرٍ يعود على الموصوف. فأصلُ قولنا مثلًا: (مررت برجل حسن الوجه) هو (مررت برجل حسنٍ وجهُه)، فقد رَفعتْ الصفةُ (حسن) معمولَها (وجهه) وفيه ضميرٌ يعود على الصفة وهو (الهاء)، فعند حَذفِ هذا العائد للعِلم به يصيرُ في الصفة؛ لأنَّه لابد من اشتمال الصفة على رابط ، والدليل على استكان هذا الضمير في الصفة هو تأنيث الصفة بسببه فنقول: مررت بامرأة حسن وجهها، فـ(الحسن) وصف للوجه، والضمير (الهاء) في (الوجه) عائد إلى (المرأة) [١] .

واستنادًا إلى ما تقدَّم فإن قيل: مررت بامرأة حسنة وجهها، عاد على المرأة ضميران أحدهما: ضمير الصفة (حسنة)، والآخر: الضمير في (وجهها) وهذا خطأ؛ لإضافة (حسنة) إلى (الوجه)، والشيء لا يُضاف إلى نفسه عند البصريين[٢]، على أنَّ الرضي زاد على ذلك تعليلًا آخر، فرأى أنَّ الإضافة موضوعة من أجل التخفيف، فقبيح أنْ يجري التخفيف من وجه وهو حذف التنوين من الصفة ويُترَك الوجه الأهم وهو بقاء الضمير في معمول الصفة[٣].

وقد ذهبت طائفة أُخرى من النحويين إلى منع هذه الاضافة مطلقًا في الشعر والنثر، وقد نُسِبَ القول بهذا الرأي إلى المبرد[٤]، وهو ما اختاره الزجّاجي ناسبًا القول به إلى جميع جميع النحويين[٥]، وقد أجابوا عمّا استشهد به سيبويه بأنَّ الضمير في (مصطلاهما) ليس عائدًا على الموصوف، وانما هو عائد على سببه (الأعالي) وقد ثُني الضمير في (مصطلاهما)؛لأنَّ (الأعالي) جمعٌ لفظًا مثنى معنًى[٦]، وقد رُدَّ هذا التوجيه لفساد المعنى؛

---

(١) يُنظر : البغداديات :١٣٣-١٣٤ ، وشرح المفصل(ابن يعيش) : ٨٤/٦ .

(٢) يُنظر : البغداديات : ١٣٣ -١٣٤ ، وأمالي السهيلي :١١٦-١١٧ ، وشرح الرضي على الكافية:٢٤٤/٢ .

(٣) يُنظر : شرح الرضي على الكافية:٤٣٦/٣ .

(٤) يُنظر : شرح التسهيل(ابن مالك) :٩٦/٣-٩٩ ، وشرح الكافية الشافية :١٠٦٨/٢ ، والبسيط في شرح جمل الزجاجي :١١٠١/٢ .

(٥) يُنظر : البسيط في شرح جمل الزجاجي :١٠٩٩/٢-١١٠٠ ، وامالي السهيلي :١١٦ـ ١١٧ .

(٦) يُنظر : التبصرة والتذكرة :٢٣٥/١ ـ٢٣٦ ، وشرح التسهيل(ابن مالك) :٩٩/٣ ، والبسيط في شرح جمل الزجاجي الزجاجي :١١٠٠/٢ .

لأنَّ معنى (كميتا الأعالي جونتا مصطلاهما) اسودّت الجارتان واصطلى أعاليهما، وهذا لا يستقيم ودلالة البيت؛ لأن الأعالي لم تَسودّ لعدم وصول الدخان إليها[١].

ويبدو أنَّ السماع يقف بالضد من أقيسة النحويين، فقد وردت شواهد نحوية من النثر الفصيح كانت فيها إضافة الصفة المشبهة المجردة إلى معمولها المضاف واضحة لا يمكن تأويلها، من ذلك قول النبيِّ محمدٍ (9) في وصف الدجّال: ((**أَلَا إِنَّهُ لَمْ يَكُنْ نَبِيٌّ قَبْلِي إِلَّا حَذَّرَ الدَّجَّالَ أُمَّتَهُ، وَهُوَ أَعْوَرُ عَيْنِهِ الْيُسْرَى**))[٢].

ومن شواهد هذه الإضافة في كلام أمير المؤمنين (A) قوله في وصف النبي محمد (9): ((كانَ **رَسُولُ اللَّهِ** (9) **ضَخْمَ الْهَامَةِ، كَثِيرَ شَعَرِ الرَّأْسِ رَجِلا، أَبْيَضَ مُشْرَبًا حُمْرَةً، طَوِيلَ الْمَسْرُبَةِ، شَثْنَ الْكَفَّيْنِ وَالْقَدَمَيْنِ، طَوِيلَ أَصَابِعِهَا**))[٣] .

وقد نظر جمع من النحويين في هذه النصوص وسواها فقرّروا أنّ تلك الإضافة واردة في السَّعة والاختيار، وهو المذهب الذي نُسب إلى الكوفيين[٤]، واختاره السهيلي[٥]، على أنَّ ابن مالك أجازه على ضعف مستندًا في ذلك إلى عدد من الشواهد النثرية[٦]، معترضًا على مَن مَن ذهب إلى تأويل بيت الشماخ على أنَّ(الأعالي) جمع في اللفظ مثنى في المعنى، فقال: ((وهذا صحيح في الاستعمال منافر للمعنى؛ لأنَّ "مصطلى الأثفية" أسفلها، فإضافته إلى "أعلاها" بمنزلة إضافة "أسفل" إليه ، وأسفل الشيء لا يُضاف إلى أعلاه، ولا أعلاه إلى أسفله، بل يُضافان إلى ما هما له من أسفل وأعلى))[٧] . هذا فضلًا عن أنَّ حمل التثنية على

---

(١) يُنظر: خزانة الأدب:٢٩٧/٤ .

(٢) مسند احمد :٢٥٨/٣٦ (٢١٩٢٩) .

(٣) الأمالي ، القالي، عُني بوضعها وترتيبها: محمد عبد الجواد الأصمعي :٦٩/٢ ، وأمالي السهيلي :١١٧-١١٨ ، وشرح التسهيل(ابن مالك) :٩٥/٣ ، وشرح الكافية الشافية :١٠٦٩/٢ . المسربة: شعر الصدر. ينظر: لسان العرب: ٤٦٥/١(سرب) .

(٤) يُنظر: شرح التسهيل(ابن مالك):٩٦/٣ ، وشرح الكافية الشافية:١٠٦٩/٢ .

(٥) يُنظر: أمالي السهيلي: ١١٧-١١٨ شرح التسهيل(ابن مالك):٩٥/٣

(٦) يُنظر: شرح التسهيل(ابن مالك) :٩٥/٣ .

(٧) المصدر نفسه:٩٩/٣ .

الجمع فيه بُعد ؛ والمعروف حمل الجمع على التثنية[١]، ثم إنَّ في هذا التأويل رجوعًا إلى ما انصُرِف عنه ، والعرب لا ترتضي هذا [٢] .

أما ادّعاء كون الإضافة تفضي إلى إضافة الشيء إلى نفسِه وهو مما يمنعه النحويون فقد تكفَّل الرضي بالردِّ عليه قائلًا:((لما قصدوا إضافة الصفة إلى مرفوعها، فجعلوه في صورة المفعول، الذي هو أجنبي من ناصبه، ثم أضيفت إليه حتى لا يستنكر في الظاهر، وإن أراد أنه أُضيفَ "حسن" إلى "وجه" المضاف إلى ضمير راجع إلى صاحب (حسن) فكأنَّك أضفت (حسنا) إلى ضمير نفسه وذلك لا يجوز، فليس بشيء؛ لأن ذلك لو امتنع لامتنع في المحضة أيضا، وقد قيل فيها: واحد أمه، وعبد بطنه وصدر بلده وطبيب مصره، ونحو ذلك))[٣]، ومما يعضد إضافة الشيء إلى نفسه أيضًا ورودها في كلام أمير المؤمنين (A) في أكثر من موضع[٤].

واستنادًا إلى كلِّ ما تقدم يترجَّح لديَّ مذهبُ من أجاز تلك الإضافة لورودها في أصح أدلّة السماع العربي من الحديث النبوي الشريف وكلام الإمام علي (A) ، ولهذا نخلص إلى تعديل القاعدة النحوية بالآتي: **يجوز في السعة والاختيار إضافة الصفة المشبهة المجردة إلى معمولها المضاف إلى ضمير الموصوف لورود السماع بذلك في نهج البلاغة فضلًا عن السنة النبوية الشريفة.**

---

(١) يُنظر : البغداديات : ١٤٠ .

(٢) يُنظر: الخصائص:٢/٤٢١-٤٢٣ ، وخزانة الأدب: ٤/٢٩٩ .

(٣) شرح الرضي على الكافية :٣/ ٤٣٧ .

(٤) يُنظر : شرح (المعتزلي) : ١/ ٢٧٢ ، ٦/٤٧ ، ١٣/١١٠ .

البَابُ الثَّالِثُ

ما لم يَذكرْه أغلبُ النَّحْويينَ وَوردَ في كَلامِ الإمامِ عليٍّ(A)

توطئة :

من المعلوم لدى الدارسين أنّ علماء العربية الأوائل قد قاموا بجهودٍ مهمةٍ في استقراء اللغة بهدف الحفاظ عليها من اللحن والخطإِ، والوصول إلى وصف قواعدها، وتبويب مسائلها، غير أنَّ سَعة العربية وامتدادها فضلًا عن البواعث أو الأسباب التي رافقت موقف طائفة من النحويين من أدلّة السماع العربي فمنعوا الاحتجاج ببعضها، وضعَّفوا الاستشهاد ببعضٍ آخر، كلُّ ذلك أفضى إلى إغفال جملة من الاستعمالات العربية الفصيحة التي حاول عددٌ من متأخري النحويين تسجليها أو استدراكها على من تقدَّمهم من العلماء، وقد تغيب بعض التراكيب النحوية عن علماء العربية القدماء والمتأخرين معًا.

وموضوع هذا الباب هو رصد جملة من الأنماط النحوية التي لم يُشِر إليها النحويون أو أغلبهم فيما وضعوه من قواعد ، إلا أنها قد وردتْ في كلام الإمام (A)، الأمر الذي ينبغي أنْ يُصار إلى تفريع قواعد جديدة استنادًا إلى ذلك؛ لأنَّ أغلب القواعد يجب أنْ تسيرَ متَّسقةً مع الشواهد التي تستند إليها أو تؤيِّدها، قال ابن جني: ((واعلمْ أنَّك إذا أدَّاكَ القياس إلى شيءٍ ما ثم سمعتَ العرب قد نطقتْ فيه بشيءٍ آخر على قياس غيره فدعْ ما كنتَ عليه إلى ما هم عليه))[١]، على أنَّ أكثر النحويين يسعَون في الغالب إلى ((تكميل الثغرات بالمنطق والقياس لا بمعاودة المشافهة))[٢]، زيادةً على عدم استمرار تلك المشافهة طوال مدة الدراسة[٣]، وهذا سببٌ من أَسباب عدم الاطِّلاع على الكثير من الاستعمالات العربية الفصيحة التي زخرتْ بها كتب التراث اللغوي ولاسيما تراث أئمة أهل البيت (Φ).

والاحتجاج النحوي بكلامِ الفرد مذهبٌ رآه ابن جني؛ فقد أشار الى جواز الاحتكام إلى ما يَرد على لسان الفرد العربي الفصيح في تقرير القواعد وبنائها وإنْ لم يُسمعْ هذا الكلام من غيره، هذا ما عقده في((باب في الشيء يُسمعُ من العربي الفصيح، لا يُسمع من

---

(١) الخصائص: ١٢٦/١ .

(٢) البحث اللغوي عند العرب :٥٤ .

(٣) يُنظر: المصدر نفسه والصحيفة نفسها.

غيره))[١]،مستشهدًا على ذلك بكثير من المسائل اللغوية والنحوية التي وردتْ على لسان فُرادى من العرب منتهيًا في ضوء ذلك إلى الحكم بوجوب قبول تلك الاستعمالات والقياس عليها[٢]، وإنْ كانتْ تلك الاستعمالاتُ مخالِفةً لِما عليه الجمهور، فالعِبرة بفصاحة لسان العربي وقوة بيانه[٣]، ولا أعلم أحدًا ــ مخالِفًا كان أم مؤالفًا ــ لديه شكٌ في فصاحة أمير المؤمنين (A) وبلاغته، ولعلّ ما ذكره الجاحظ في قول الإمام(A): ((قيمه كلِّ امرئ ما يحسنه))[٤] وافٍ في بيان ذلك، إذ قال:((فلو لم نقف من هذا الكتاب إلا على هذه الكلمة لوجدناها شافيةً كافيةً، ومجزئة مغنية، بل لوجدناها فاضلة عن الكفاية، وغير مقصرة عن الغاية))[٥] وليس هذا بمستغرَب عمّن نهلَ من معين القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة، وهذا ما صرَّح به ابن أبي الحديد قائلًا: ((فانظرْ القرآن العزيز ــ واعلم أن الناس قد اتفقوا على أنَّه في أعلى طبقات الفصاحة ــ وتأمله تأملًا شافيًا، وانظر إلى ما خصَّ به من مزية الفصاحة والبعد عن التقعير والتقعيب، والكلام الوحشي الغريب، وانظر كلام أمير المؤمنين(A) فإنَّك تجده مشتقًا من ألفاظه، ومقتضبًا من معانيه ومذاهبه، ومحذوًّا به حذوه ومسلوكًا به في منهاجه، فهو وإن لم يكن نظيرًا ولا ندًّا يصلح أنْ يُقال:إنه ليس بعده كلام أفصح منه ولا أجزل، ولا أعلى ولا أفخم ولا أنبل، إلا أن يكون كلام ابن عمه (A)))[٦].

أما تقسيمُ هذا الباب فإنه قد قام على فصلين:

الفصل الأول : ما لم يَذكرْه أغلبُ النحويين في أُسلوبَي القسم والشرط:

الفصل الثاني : ما لم يَذكرْه أغلبُ النحويين في مسائلَ أُخر.

---

(١) الخصائص: ٢١/٢ .

(٢)يُنظر: الخصائص:٢٤/٢ ـ٢٧ .

(٣) يُنظر: المصدر نفسه:٣٨٥/١ ، والاقتراح:١٢٠ .

(٤) شرح (المعتزلي) : ٢٣٠/١٨ .

(٥) البيان والتبيين: ٨٧/١ .

(٦) شرح (المعتزلي) : ٨٣/٢ .

المبحث الأول: ما لم يذكرْه أغلبُ النحويين في أُسلوب القسَم:

عرَّف النحويون القسمَ بأنَّه جملة تؤكَّد بها جملة أُخرى[١]،ومعنى هذا أنَّه يقوم على جملتين؛ إحداهما: جملة القسم والأُخرى: جملة جواب القسم، وهي الأهم؛ إذ ((لا بد للقسم من جواب؛ لأنّه به تقع الفائدة ويتم الكلام،ولأنّه هو المحلوف عليه، ومُحال ذكر حلف بغير محلوف عليه))[٢]، ولمّا كان قوام القسم جملتين مختلفتين الواحدة مستقلة عن الأُخرى ـ وإنْ كانتا متعلقتين إحداهما بالأُخرى ـ جيءَ بأحرفٍ تربط إحداهُما بالأُخرى كربطِ حَرفِ الشرطِ الشرطَ بالجزاءِ[٣].

وقد قسَّم علماء العربية القسَمَ من حيث جوابُه على ضربين، أَحدهما: جملة جواب القسمِ الخبرية، والآخر: جملة جواب القسم الطلبية، وهما النمطان اللذان سأَدرسهما بقاعدتين منفصلتين على النحو الآتي:

المسألة الأولى : جواز ورود (كأنَّ) في جواب القسَم الخبري:

يقصد النحويون بـ (القسَمَ الخبري) هو ما كانت جملةُ جوابه خبريةً ، وهي إما إسمية أو فعلية، فإن كانت إسميةً فهي إمّا مثبتة أو منفية؛ فإن كانت مثبَتة أُجيبَ القَسَم بـ(اللام) المفتوحة، أو بـ(إنَّ)، و(اللامِ)، أو بـ(إنَّ) وحدَها مشدّدةً أو مُخَفَفَةً. وأمّا إنْ كانت منفية فيُجابُ القَسَمُ بـ(ما)، أو (لا)، أو(إنْ)[٤]. وتعليلُ وجود هذه الأحرف في الجواب هو إفادتها التوكيد الذي من أجله جاء القَسَم[٥] .

وكان الرضي الاسترابادي فصَّلَ القولَ في (لام) جواب القسم ومواضع دخولها وشرائط كلِّ موضع، فرأى أنَّ كلَّ موضعٍ تدخله (لام) الابتداء بعد (إنَّ) جاز أنْ تدخلَه (لام) جواب القسم، وبهذا نفهم أنَّ موقفه هو المواءمة بين(اللامين) في المعنى؛ لأنّهما تدلان على التوكيد سواء في

(١) يُنظر: الكتاب: ١٠٤/٣ ، والمخصص: ٧١/٤ ، وشرح المفصل(ابن يعيش): ٩٠/٩ ، والتراكيب اللغوية:٢٣٧ .

(٢) اللامات: ٨٥ .

(٣) يُنظر: كتاب أسرار العربية:٢٧٧، وشرح المفصّل(ابن يعيش):٩٦/٩ ،والصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية، النيلي ،تح: د. محسن بن سالم العميري:٣٣٣/١ .

(٤) يُنظر: التبصرة والتذكرة:٤٥٢/١، وكتاب المقتصد :٨٦٥/٢، و شرح جمل الزجاجي(ابن عصفور): ٥٢٦/١ ـ ٥٢٩ ٥٢٩ ، وشرح الرضي على الكافية: ٣٠٨/٤-٣٠٩ ، والصفوة الصفية:٣٣٣/١، وارتشاف الضرب:١٧٧٤/٤-١٧٧٩ ، والمساعد:٣١٣/٢ـ ٣١٥ ، وهمع الهوامع:٤٨٥/٢ .

(٥) يُنظر: شرح الرضي على الكافية:٣٠٩/٤ .

باب(إنَّ) أو في جواب القسم، وعلّة ذلك علة مشابهة؛ إذ إنَّ ((التأكيد المطلوب من القسم حاصل من "اللام"))[١] . ومن جملة ما ذكرَ من تلك المواضع دخول(اللام) على (كأنَّ) شذوذًا[٢] .

وسوى ما ذكره الرضي لم يُشِرْ أَحدٌ من النحويينَ ـ فيما وقفتُ عليه من مصادر ـ إلى وقوع (كأَنَّ) جوابًا للقَسَم فضلاً عن حذفِ جملةِ القسَم وإبقاءِ (اللامِ) في (لَكَأَنَّ) دالةً عليها، إلاّ أبو حَيّان الأندلسي الذي قال: ((ولا يجوزُ دخولُ "لامِ" القَسَمِ على "أَنَّ" ولا على "أَنْ"، ويجوزُ دخولُها على "كَأَنَّ"، ومنهُ قولُ الأعرابيّ: وما هذهِ القَنَمَةُ؟ واللهِ لَكَأَنَّا على حُشَشَةٍ))[٣]،وهذا ما ذكره السيوطي أيضًا[٤] ، وأخذ به الأُستاذ عباس حسن من المحدثين قائلًا: (("اللام" الداخلة على جواب القسم لا تدخل على "إنّ" المشدَّدة ولا على شيء من أخواتها، إلا "كأنّ"، نحو: والله لكأنَّ صدقة البخيل اقتطاع من جسده))[٥] .

وإذا كان أبو حيّان والسيوطي والأُستاذ عباس حسن لم يقفوا في إجازتهم هذا الاستعمالَ على شواهد معلومة القائل وغير مصنوعة فإننا بوسعنا الاستدلال على صحته وإجازة القياس عليه بكلام الإمام (A) ، إذ قال في توبيخ أصحابه على التواطؤ عن نصرة الحق: ((**وَاَللَّهِ لَكَأَنِّي بِكُمْ فِيمَا إِخَالُكُمْ أَنْ لَوْ حَمِسَ اَلْوَغَى وَحَمِيَ اَلضِّرَابُ قَدِ اِنْفَرَجْتُمْ عَنِ اِبْنِ أَبِي طَالِبٍ اِنْفِرَاجَ اَلْمَرْأَةِ عَنْ قُبُلِهَا**))[٦] .

بعد أنْ عَلِمَ الإمام (A) من أصحابه الخذلان في أكثر من موطن وموقف حكمَ على أنَّ ذلك الموقف سيستمر منهم ويتخلّون عنه في أوقات اشتداد الحرب، ولهذا كان كلامُه هذا مبنيًا على القَسَم يريد أنَّ ذلك سيحصل لا محالة، مؤكِّدًا هذا بجواب القسم المصدَّر بـ(لام) القسم المتلوّة بـ(كأنَّ) الدالة على القطع واليقين في مثل هذا الموطن وهو مذهب الكوفيين والزجّاجي[٧]، على أنَّ

---

(١) شرح الرضي على الكافية:٣٠٩/٤ .

(٢) يُنظر: المصدر نفسه:٣٦٠/٤ .

(٣) ارتشاف الضرب: ١٧٧٦/٤. القنمة: الرائحة الكريهة أو خبث ريح الأدهان . يُنظر: لسان العرب:٤٩٥/١٢(قنم) ، والحششة: جمع (حش) وهو موضع قضاء الحاجة. ينظر: لسان العرب: ٢٨٥/٦(حشش).

(٤) يُنظر: همع الهوامع : ٤٩٠/٢ .

(٥) النحو الوافي: ٥٠٠/٢ ، ويُنظر: تراكيب القسم والشرط في كلام الإمامين الحسن والحسين(H)، دراسة نحوية بلاغية، عامر سعيد نجم:١٧٧ .

(٦) شرح (المعتزلي) : ٧١/٧ .

(٧) يُنظر: الجنى الداني: ٥٧١، ومغني اللبيب: ٢٥٣ ،وتمهيد القواعد:١٣٠٠/٣ ، وهمع الهوامع: ٤٨٦/١ .

سياق كلام الإمام يحتملُ ـ زيادة على التحقيق ـ معنى التشبيه أيضًا، ولهذا لا معنى لحصر الفعل (إخال) الوارد في سياق كلامه (A) على الظن؛ إذ لا مدخل لجواب القسم بعد الظّن الدال على الشك[١]، وبهذا يكون هذا الاستعمالُ أحدَ الصور التي يجب أنْ تأخذَ نصيبها من تبويب القواعد.

ومن الشواهد العَلَوية على ذلك قوله (A) في خطبة في ذكر الملاحم: ((**لَكَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى ضِلِّيلٍ قَدْ نَعَقَ بِالشَّامِ وَفَحَصَ بِرَايَاتِهِ فِي ضَوَاحِي كُوفَانَ**))[٢]، فـ(اللامُ) في (لَكَأَنِّي) واقعةٌ في جواب قسم محذوفٍ تقديرُهُ (والله لكأنِّي أنظر...) .

ومن الشواهد أيضًا قوله (A) في راهبٍ قُتِل مَعه في صِفِّين: ((**واللهِ لكأنِّي أنظر إليه وإلى زَوجتِه وإلى مَنزلتِه ودرجته التي أكرمَهُ اللهُ بها**))[٣] .

ومما يؤكِّد شيوع هذا الاستعمال وروده على لسان أئمة أهل البيت(Φ) في أكثر من شاهد من ذلك قول الإمامِ الحَسَنِ(A) لعُبيد اللهِ بن عُمَرَ بن الخطّاب[٤] وهو يُقاتلُ إلى جانبِ معاويةَ في في صفّينَ: ((يا بنَ الخطّاب، واللهِ لكأَنّي أنظرُ إليكَ مقتولاً في يومِكَ أو غدِكَ))[٥]، وقول الإمامِ الباقرِ(A)ذاكرًا الإمامَ المهديَّ(A): ((واللهِ لكأَنّي أنظُرُ إليهِ وَقَدْ أسْنَدَ ظهْرَهُ إلى الحَجَرِ، ثمَّ يَنْشُدُ اللهَ حَقَّهُ))[٦].

وإنْ كان السماعُ أقوى حجةً على جواز هذا النمط إلا أنّه يمكن الاحتكام إلى القياس والصناعة النحوية لتقويته أيضًا، فالمانع من دخول (لام) جواب القسم على (إنَّ وأخواتها) فيما عدا (كأنّ) يعود إلى المعنى والصناعة النحوية أيضًا، فـ (إنَّ) حرف موضوع للتوكيد ،و(اللام) حرف واقع في جواب القسم كذلك، فلا يجتمعان[٧] .

---

(١) يُنظر: شرح الرضي على الكافية: ٣٠٩/٤ .

(٢) شرح (المعتزلي) :٩٨/٧ ، الضِلّيل هو عبد الملك بن مروان. يُنظر: شرح (المعتزلي) :٩٩/٧ .

(٣) رسائل الشريف المرتضى، الشريف المرتضى، تح:السيد أحمد الحسيني: ٨٦/٤ .

(٤) هو عُبَيد الله بن عمر بن الخطاب العدوي القرشي: صحابي، من أنجاد قريش وفرسانهم. وُلِدَ في عهد النبي محمد (9) وأسلم بعد إسلام أبيه. ثم سكن المدينة. ورحل إلى الشام في أيام الإمام علي(A)، فشهد " صفّين " مع معاوية، وقُتِلَ فيها سنة (٣٧هـ). يُنظر: الاستيعاب في معرفة الأصحاب:٣٠٨/١ ـ ٣٠٩ ، والأعلام:١٩٥/٤ .

(٥) شرح (المعتزلي): ٢٣٣/٥ ، ويُنظر:منهاج البراعة(الخوئي) : ٦٠/٥ .

(٦) بحار الأنوار:٣٤١/٥٢ .

(٧) يُنظر: شرح الرضي على الكافية:٣٠٨/٤ -٣٠٩ .

وأما (ليت، ولعل، ولكنَّ) فإنَّ الذي يمنع من وقوعها بعد (لام) جواب القسم كراهة توالي الأمثال، فالسبب صوتي، وهو نفسه الذي منع مجيء (اللام) في جواب (لو) فيما إذا كان منفيًا بـ(لم)[١] ، كما يمتنع هذا الاقتران للسبب نفسِه إذا كانت (اللام) واقعةً في خبر (إنَّ) الذي أولُّه (لام) القسم؛ لهذا يجب الفصل بينهما بـ(ما) زائدة كراهة اجتماع (اللامين)[٢]، وتمتنع(اللام) أيضًا في جواب القسم إذا كان منفيًا بـ(لا)[٣] .

يظهر مما تقدَّم أنَّ الذي منع دخول (لام) جواب القسم على (إنَّ) عائد الى كراهة تصدّر حرفين لمعنى واحد، على حين أنَّ كراهة اجتماع المثْلين هي سبب عدم مباشرة (اللام) للأحرف المبدوءة بـ(اللام) وهي (ليت، ولعل، ولكنّ). ولاشك في أن (كأنَّ) ليس فيها هذان المانعانِ، ولهذا جاز وقوعها جوابًا للقسم مسبوقة بـ(اللام) ، على أنّه ينبغي أنْ تدلَّ(كأنَّ) على التحقيق في هذا النمط من الاستعمال، إذ إنَّ القسمَ موضوعٌ للتوكيد والتحقيق كما تبيَّن.

ومما يتصل بأُسلوب القسم أيضًا انفراد الإمام (A) بالجملة القَسَمية (والذي برأ النَّسَمة)، إذ قال في خطبة في ذكر الملاحم: ((**أَمَا والَّذِي فَلَقَ اَلْحَبَّةَ وَ بَرَأَ اَلنَّسَمَةَ إِنَّ اَلَّذِي أُنَبِّئُكُمْ بِهِ عَنِ اَلنَّبِيِّ اَلْأُمِّيِّ (9) وَ اَللَّهِ مَا كَذَبَ اَلْمُبَلِّغُ وَ لاَ جَهِلَ اَلسَّامِعُ**))[٤] .

ذكر ابن الأنباري ذلك فقال: ((برأَ الله عباده يبرؤهم برءًا: إذا خلقهم. من ذلك قول علي بن أبي طالب (K) في يمينه: "والذي فلقَ الحبةَ وبرأَ النَّسَمَةَ"))[٥]، وأكد ذلك اللغويون أيضًا[٦]، أيضًا[٦]، وفطن له من شُرّاح النهج ابن أبي الحديد، فقال: ((وهذا القسم لا يزال أمير المؤمنين يُقسم به ، وهو من مبتكراته ومبتدعاته))[٧] .

---

(١) يُنظر: شرح الكافية الشافية:١٦٣٩/٣، والجنى الداني : ٢٨٣ ، ومغني اللبيب:٣٥٨ .

(٢) يُنظر: شرح الرضي على الكافية: ٣٥٩/٤ .

(٣) يُنظر: المصدر نفسه: ٣٥٨/٤ .

(٤) شرح (المعتزلي): ٩٨/٧ .

(٥) الزاهر في معاني كلمات الناس، تح:د. حاتم صالح الضامن: ٨٧/١.

(٦) يُنظر: النهاية في غريب الحديث والأثر:١٤/١(أبر) ، ولسان العرب:٥/٤(أبر) ، وتاج العروس: ٧/١٠(أبر).

(٧) شرح (المعتزلي):٩٩/٧.

نخلص مما تقدَّم إلى إعادة صوغ القاعدة بالآتي: **يجوز وقوع (كأنّ) في جواب القسم الخبري استنادًا إلى ورود ذلك في نهج البلاغة ، كما يجوز استعمال عبارة (والذي برأ النسمة) الدالة على القسَم.**

المسألة الثانية: جواز وقوع جواب القَسم الطَّلَبي مَصدراً مُؤوَّلًا:

قَسَم الطلب، أو قَسَم السؤال[١]، أو القَسَم الاستعطافي[٢] مصطلحات يدور معناها على نمط من أنماط القسم في العربية يقصد النحويون به ما كان جوابُه جملةً طلبية[٣]،ومعناه أنْ يكون المُقسَم عليه مطلوبًا .

ويُؤدَّى هذا النوع من القَسَم بمجموعة من الأفعال منها (سأل، ونشد، وذكَّر، وأقسم، وشهد)، قال سيبويه: ((واعلم أنَّ من الأفعال أشياء فيها معنى اليمين، يجري الفعل بعدها مجراه بعد قولك:والله، وذلك قولك: أقسمُ لأفعلنَّ، وأشهدُ لأفعلنَّ، وأقسمتُ بالله عليك لَتفعلنَّ))[٤]، وذكر هذا المعنى في موضع آخر، فقال: ((وسألتُ الخليل عن قولهم: أقسمت عليك إلّا فعلتَ ولمّا فعلت، لِمَ جاز هذا في هذا الموضع، وإنما أقسمت ههنا كقولك: والله؟ فقال: وجه الكلام لتفعلَنّ، ههنا ولكنهم إنما أجازوا هذا؛ لأنهم شبَّهوه بنشدتك الله؛ إذ كان فيه معنى الطلب))[٥]، وليسَ النطق بهذه الأفعال مجرَّدةً دليلاً على القَسَم، وإنّما يُعلم ذلكَ بأنْ يليَها لفظُ الجلالةِ (الله)[٦]، وقد عُرِّفَ هذا النوع من القسَم بأنَّه ((جملة طلبية يُراد بها توكيد معنى جملة طلبية أُخرى مشتملة على ما يُثير الشعور والعاطفة))[٧].

---

(١) يُنظر: المسائل الشيرازيات، أبو علي الفارسي، تح: د. حسن بن محمود هنداوي:٢٥٦/١ ، والمخصص : ٢٣٤/٥ ، وشرح الرضي على الكافية:٣٠٨/٤ ، وارتشاف الضرب:١٧٩٣/٤ ، وحاشية الصبان:١٧١/٣ .

(٢) يُنظر : شرح المفصل(ابن يعيش):١٠١/٩ ، وشرح الكافية الشافية:٨٦٨/٢، ومغني اللبيب: ١٤٣، وشرح التصريح:٦٤٨/١ ، والنحو الوافي:٤٨٢/٤ .

(٣) يُنظر : كتاب أمالي ابن الحاجب، ابن الحاجب، دراسة وتحقيق: د. فخر صالح سليمان قدارة : ٨٠٢/٢ ، وتمهيد القواعد:٣٠٧٤/٦، والأساليب الإنشائية في النحو: ١٦٥ .

(٤) الكتاب : ١٠٤/٣ .

(٥) المصدر نفسه: ١٠٥/٣-١٠٦ .

(٦) يُنظر: المسائل الشيرازيات:٢٥٦/١ ، وتمهيد القواعد:٣٠٦٧/٦ .

(٧) النحو الوافي:٤٨٢/٤ .

وقد اشترط أغلبُ النحويين لجواب هذا الضَّرْب من القسم أن يكون جملة طلبية ، فقصروا معنى الطلب على الأساليب الإنشائية من أمر، أو نهي، أو استفهام، أو (إلاّ)، أو (لَمَّا) [١] ، كما أُجيز أن يُجابَ القسم أيضًا بـ (لَتَفْعَلَنَّ)،و (لَنَفْعَلَنَّ) فيكونُ خبرًا بمعنى الأمر[٢].

الظاهر أنَّ أغلب النحويين فهموا من الطلب مؤدّاه اللفظي المنحصِر في الأساليب الإنشائية الطلبية، وهو فهم يعوزه التفسير الدقيق لمعنى الطلب ، كما يفتقر الى الاستقراء التام لشواهد العربية التي جاء فيها القسَم الاستعطافي مُجابًا بمعنى الطلب لا بصيَغِه الإنشائية التي حدّدها النحويون ، فقد ورد في نهج البلاغة جوابُ القسم مُصدَّرًا بـ(أنْ) في قوله (A) مخاطِبًا الخليفةَ عثمان: ((**وَإِنِّي أَنْشُدُكَ اَللَّهَ أَنْ تَكُونَ إِمَامَ هَذِهِ اَلْأُمَّةِ اَلْمَقْتُولَ فَإِنَّهُ كَانَ يُقَالُ: يُقْتَلُ فِي هَذِهِ اَلْأُمَّةِ إِمَامٌ يَفْتَحُ عَلَيْهَا اَلْقَتْلَ وَ اَلْقِتَالَ إِلَى يَوْمِ اَلْقِيَامَةِ**))[٣] .

أدرك الإمام بحسب الظروف والقرائن وما يتحرك به الناس أنَّ الخليفة عثمان سيُقتل إنْ بقيَ على موقفه يمارس هو وعشيرته المقرَّبون الظلم والعدوان على الأُمة ؛ إذ الأخبار الواردة عن الرسول (9) تؤكِّد ذلك[٤]، لذا جاء كلامه(A) هذا على سبيل النُّصح والتحذير مُدلًا عليه بقوله: (أنشدك الله) أي: سألتك بالله[٥]، وهو خطاب للخليفة عثمان وتحذير له باستعمال أُسلوب القسم بالله تعالى بأنْ لا يفعل ما يكون بسببه الإمامَ المقتولَ الذي يفتح على المسلمين القتل والقتال[٦]، وهذا ما صرَّحت به جملة جواب القسم المصدَّرة بـ(أنْ) المصدرية ، وهي جملة دالة على الطلب بمعناها؛ لأنها صلة الطلب، وهذا ما يُحسب لابن سيده الذي أدخل (أنْ) في جملة ما يجوز أن يُجاب به القسم الاستعطافي ، فقد نصَّ على ذلك وهو يذكر الألفاظ التي تستعمل في هذا النمط من

---

(١) يُنظر: المسائل الشيرازيات :٢٥٦/١ ، والتبصرة والتذكرة:٤٤٨/١ ــ ٤٥١ ، وأمالي ابن الشجري: ١٤٥/٣ ، وشرح المفصل(ابن يعيش):١٠٠/٩-١٠١ ، وكتاب أمالي ابن الحاجب: ٨٠٢/٢، والإيضاح في شرح المفصل:٣٢٥/٢، وشرح الكافية الشافية:٨٦٩/٢، وشرح الرضي على الكافية:٣٠٨/٤ ، ومغني اللبيب :١٤٣ ،و ٧٦١ ، وشرح التصريح:٦٤٨/١ ، وحاشية الصبان: ٣٣٢/٢ ، والنحو الوافي:٤٨٢/٤ ، والأساليب الإنشائية في النحو:١٦٥، وإعراب القرآن وبيانه: ٣٣٢/٦ .

(٢) يُنظر: شرح الرضي على الكافية: ٣٠٨/٤.

(٣) شرح (المعتزلي) : ٢٦٢/٩ .

(٤) يُنظر: شرح (الموسوي) :٧٣/٣ .

(٥) يُنظر: الصحاح :٥٤٣/٢ (نشد).

(٦) يُنظر: شرح (البحراني) :٣٠٣/٣ ، وتوضيح نهج البلاغة: ٤٦٢/٢ .

القسم من قبيل(أسألك بالله)، و(أنشدك بالله)، الدالة على معنى الطلب والسؤال، فقال: ((جوابُها كلها ما ذكرت لك؛ لأَن الأمر والنهي والاستفهام كلها بمعنى السؤال والاستدعاء وكذلك "أَن" لأَنَّه صلَة الطَّلَبِ كقولك: نَشَدْتُكَ اللهَ أَن تقوم))[1]، وفطن لهذا المعنى أبو حيان وعلّل بما علّل به ابن سيده [2]، كما أشار إليه ناظر الجيش أيضًا[3] .

يتضح مما تقدّم أنَّ جواب القسم الطلبي لا ينحصر بالصِّيَغ التي يذكرها النحويون، بل المراد به أنْ يكون ذلك المذكور مطلوبًا للمتكلم[4]، ولا شك في أنَّ قولنا: أنشدك الله أنْ تقومَ ، يدل على معنى الطلب بالمعنى لا بالصيغة.

واستنادًا إلى ما تقدَّم بالإمكان تقديم تعديل للقاعدة بالقول: **يجوز وقوع جواب القسم الطلبي مصدرًا مؤولًا أي: (أن) والفعل المضارع، لأنه يدل على الطلب بمعناه، لورود ذلك في نهج البلاغة وفي كلام العرب.**

---

(١) المخصص : ٢٣٤/٥ .

(٢) يُنظر: التذييل والتكميل : ٣٣٤/١١ ، والأساليب الإنشائية في النحو :١٦٧ .

(٣) يُنظر :تمهيد القواعد:٣٠٧٥/٦ .

(٤) يُنظر: المصدر نفسه والصحيفة نفسها.

المبحث الثاني: ما لم يذكرْه أغلبُ النحويين في أسلوب الشرط:

المسألة الأولى: ورود جواب (لو) جملة استفهامية:

(لو) أداةٌ شرطيةٌ غير جازمة، صرَّح سيبويه بوظيفتها ومعناها، فقال: ((وأما "لو" فلِما كان سيقع لوقوع غيره))[١] وهي تدلُّ على الزمن الماضي[٢]، وقد تردُ للمستقبل[٣]، والمعنى الذي ذكره سيبويه أدقُّ من المعنى الشائع لدى كثيرٍ من النحويين بأنها حرف امتناع لامتناع؛ إذ إنَّ امتناع الشرط لا يستلزم امتناع الجواب؛ فقد يستلزمه أو لا يستلزمه، قال ابن هشام: ((وقد اتضح أنَّ أفسد تفسير لـ "لو" قول من قال "حرف امتناع لامتناع" وأن العبارة الجيدة قول سيبويه "رحمه الله": "حرف لما كان سيقع لوقوع غيره"))[٤] ، وقد تنبَّه لهذا المعنى المحدثون أيضًا ، فقد ذهب الدكتور مهدي المخزومي إلى أنَّ (لو) ((أداة شرط تُستعمل فيما لا يُتوقَع حدوثه، وفيما يمتنع تحققه، أو فيما هو مُحال، أو من قبيل المحال))[٥].

ومما يؤكِّد صحة مقولة سيبويه بأنَّ (لو) تُستعمل فيما كان سيقع لوقوع غيره اقترانُ فعل الشرط بعدها بـ(قد)؛ لأنَّ أبا علي الشلوبيني (ت:٦٥٤هـ) فسَّر ذلك بأنَّ (لو) لا تدل ((على الامتناع، بل مدلولها ما نصَّ عليه سيبويه من أنَّها تقتضي لزوم جوابها لشرطها فقط))[٦]، على على حين أنَّ أغلب النحويين أو جميعهم يمنعون هذا الاقتران[٧]، وقد فطن لهذا النمط النحوي أُستاذُنا الدكتور علي عبد الفتّاح في دراسته لنهج البلاغة[٨]، مستشهدًا له بأربعة نصوص من كلام

---

(١) الكتاب : ٢٢٤/٤ ، ويُنظر: الأصول في النحو: ٢١١/٢ .

(٢) يُنظر: شرح المفصل(ابن يعيش): ١١/٩ ، وشرح الرضي على الكافية: ٤٥٠/٤، والجنى الداني:٢٧٣ ، وتوضيح المقاصد:١٢٩٧/٣ ،ومغني اللبيب: ٣٣٧، وشرح ابن عقيل: ٤٧/٤ .

(٣) يُنظر: شرح المفصل(ابن يعيش):١١.١٠/٩، ومغني اللبيب: ٣٣٧ .

(٤) مغني اللبيب: ٣٤٢ ، ويُنظر: شرح ابن عقيل:٤٧/٤ ، والنحو الوافي:٤٩٣/٤ .

(٥) في النحو العربي نقد وتوجيه: ٢٩١ .

(٦) التوطئة:٢٤ ، ويُنظر: الجملة الخبرية في نهج البلاغة:٣٤٧ .

(٧) يُنظر: شرح التسهيل(ابن مالك): ٤/ ٧٤، وارتشاف الضرب ٤/ ١٨٦٩، والمساعد: ٣/ ١٤٣، وشرح التصريح ٢/ ٤٠٤، وكتاب المطالع السعيدة ٢/ ١١١ - ١١٢ .

(٨) يُنظر: الجملة الخبرية في نهج البلاغة :٣٤٦ ـ٣٤٨ .

كلام أمير المؤمنين، منها قوله (A): ((لَوْ قَدِ اِسْتَوَتْ قَدَمَايَ مِنْ هَذِهِ اَلْمَدَاحِضِ لَغَيَّرْتُ أَشْيَاءَ))[1].

وليس لي إضافة على ما ذكره الدكتور علي، فقد بسط القول في المسألة، وأشبعها بحثًا وتحليلًا،لكن أودُّ أن أذكر ههنا عددًا من الشواهد النحوية في غير نصوص نهج البلاغة من أجل بيان مدى شيوع هذا النمط في كلام العرب من جهة، وإغفال النحويين له في التقعيد النحوي من جهةٍ أُخرى، من ذلك قولُ النبيِّ محمدٍ(9) حينما دَخَلَ بَيْتَ أُمِّ سَلَمَةَ(O) وَعِنْدَهَا مُخَنَّثٌ، فَقَالَ:((لَوْ قَدْ فَتَحْتَ الطَّائِفَ لَقَدْ أُرِيتُكَ بَادِيَةَ بِنْتَ غَيْلَانَ، فَإِنَّهَا تُقْبِلُ بِأَرْبَعٍ، وَتُدْبِرُ بِثَمَانٍ))[2]،وقول الإمام الباقر(A):((لو قد خرجَ قائمُ آلِ مُحمَّدٍ (Φ)لنصرَه الله بالملائكة المسوّمين))[3].

كما ورد هذا النمط في الشعر العربي أيضًا من ذلك قول جرير [4]: [من الوافر]

و لو قدْ بايعوكَ وليَّ عهدٍ لَقامَ القِسْطُ وَاعتَدَلَ البِنَاءُ

وقول أبي العتاهية [5]: [من الكامل]

فاجْعَلْ لِنَفْسِكَ عُدّةً لِلقَاءِ مَنْ لَوْ قَدْ أَتَاكَ رسُولُهُ لَمْ تمتَنِعْ

أما فيما يخص جواب (لو) فقد استقرى علماء العربية كلام العرب فانتهى إحصاؤهم إلى أنَّ(لو) الشرطية لا يأتي جوابها إلا فعلاً ماضيًا مثبتًا، أو منفيًا بـ (ما)، أو مضارعًا منفيًا بـ (لم)، وينماز جواب هذه الأداة باقترانه بـ (اللام). فإذا كان الجواب مثبتًا فالغالب فيه اقترانه بـ

(١) شرح (المعتزلي) :١٦١/١٩ ، ويُنظر: الجملة الخبرية في نهج البلاغة :٣٤٧.
(٢) السنن الكبرى:٢٩٦/٨ (٩٢٠٤) .
(٣) بحار الأنوار:٣٤٨/٥٢ .
(٤) ديوانه:٦٦٨/٣ .
(٥) ديوانه:٢٥٣ .

(اللام)، أمّا إذا كان منفيًا بـ (لم) فلا يقترن بها البتّة، وإن كان منفيًا بـ (ما) فالغالب أنْ يتجرَّد منها[١].

ولم يَرد في كتب النحويين ــ فيما وقفتُ عليه من مصادر ــ أنَّ جواب (لو) يرد جملةً استفهاميةً، وإن كان الرضي صرَّح بأنّ جواب الشرط يجوز أنْ يخلو من الرابط فيما إذا كان استفهامًا، على أنه خصَّ بذلك ما يقترن بـ(الفاء)[٢]، لكن (لو) مما يقترن جوابها بـ(اللام) لا (الفاء).

إنَّ الاستدلال بكلام أمير المؤمنين يُثبتُ صحة ورود الاستفهام جوابًا لـ(لو)،إذ قال (A) لرجلٍ قد أرسله قوم من أهل البصرة ، لما قرب (A) منها ليعلم لهم منه حقيقة حاله مع أصحاب الجمل لتزول الشبهة من نفوسهم: ((**أَرَأَيْتَ لَوْ أَنَّ اَلَّذِينَ وَرَاءَكَ بَعَثُوكَ رَائِدًا تَبْتَغِي لَهُمْ مَسَاقِطَ اَلْغَيْثِ فَرَجَعْتَ إِلَيْهِمْ وَ أَخْبَرْتَهُمْ عَنِ اَلْكَلَإِ وَ اَلْمَاءِ فَخَالَفُوا إِلَى اَلْمَعَاطِشِ وَ اَلْمَجَادِبِ مَا كُنْتَ صَانِعًا؟ قَالَ كُنْتُ تَارِكَهُمْ وَ مُخَالِفَهُمْ إِلَى اَلْكَلَإِ وَ اَلْمَاءِ**))[٣] .

كلامُه (A) بمنزلة التمثيل على وجوب اتّباع الحق متى ظهرت معالمه لا اتّباع الباطل والإصرار عليه، وهو سؤال يريد منه الإمام بيانَ موقفِ مَن أرسله قومه ليعلم حقيقة حاله مع أصحاب الجمل فيما إذا خالفَه قومُه فيما أخبرهم به من مواضع الماء والعشب فخالفوه الى الأماكن الجرداء القاحلة ماذا كان يصنع؟ أيذهب معهم أم يتركهم إلى حيث الكلأُ والماءُ؟[٤] وهو ما أعربتْ عنه جملة الجواب (ما كنتَ صانعًا) المصدَّرة بـ(ما) الاستفهامية[٥]، وهذا من بديع القول وفصيحه، فابتدأ الكلام بالاستفهام متبوعًا بالشرط ثم اختتمه بالاستفهام أيضًا، والكلامُ ((إذا نُقِلَ

---

(١) يُنظر: شرح المفصل(ابن يعيش):٢٣/٩، وشرح التسهيل(ابن مالك):١٠٠/٤ ، وشرح الرضي على الكافية:٤٥٤/٤، وارتشاف الضرب:١٨٩٨/٤ ، والجنى الداني: ٢٨٣، وتوضيح المقاصد:١٣٠٤/٣، ومغني اللبيب:٣٥٨ ، وتمهيد القواعد:٤٤٤٥/٤-٤٤٤٦ ، وشرح التصريح:٤٢٤/٢ ، وهمع الهوامع:٥٧٢/٢ ، والنحو الوافي:٤٩٧/٤ .

(٢) يُنظر: شرح الرضي على الكافية:١١٣/٤ .

(٣) شرح (المعتزلي) : ٢٩٩/٩، ويُنظر: تراكيب الأُسلوب الشرطي في نهج البلاغة، كريم حمزة حميدي(رسالة ماجستير مخطوطة):١٨١ ـ١٨٢ .

(٤) يُنظر: منهاج البراعة(الخوئي) :١١٣/١٠ ،وشرح (الموسوي) :١٠٩/٣ .

(٥) يُنظر: منهاج البراعة (الخوئي) :١١٣/١٠ .

من أُسلوبٍ إلى أُسلوب، كان ذلك أحسن تطريةً لنشاط السامع، وإيقاظًا للإصغاء إليه من إجرائِهِ على أُسلوبٍ واحد))[١]، لذا أجاب هذا الرجلُ عن استفهام الإمام(A) بالإيجاب وبايعه فيما بعد[٢].

ولعل الذي أَسهمَ بالانتقال من الشرط إلى الاستفهام بتركيبٍ واحدٍ يخلو من رابط يربط جملة الشرط وجوابه هو طول جملة الشرط التي تنوَّعتْ بأُسلوب العطف، لهذا ((قال البيانيون: إنَّ الكلام إذا جاء على أُسلوبٍ واحد وطال، حَسُنَ تغيير الطريقة))[٣]، الغرض من هذا تحقيق عنصر التشويق والإثارة في المتلقي[٤]، وهو ما جاء عليه النص العَلَوي المبارَك.

ومن الشواهد العَلَوية أيضًا قوله (A) للخليفة أبي بكر **((أخبرْني لو أنَّ شاهدين من المسلمين شهدا على فاطمة(9) بفاحشةٍ ما كنتَ صانعًا ؟ قال: كنتُ أقيم عليها الحد كما أقيم على نساء المسلمين، قال: كنتَ إذًا عند الله من الكافرين. قال: ولِمَ ؟ قال: لأنك كنتَ تردُّ شهادة الله وتقبل شهادة غيره))**[٥]. فقوله (A): (ما كنت صانعًا) المصدَّر بـ(ما) الاستفهامية واقعٌ في جواب (لو) .

ومما يعضُد جواز هذا الاستعمال وشيوعه في كلام العرب وروده في الحديث النبوي الشريف في أكثر من موضع، من ذلك قول النبيِّ محمدٍ(9): ((لو أنَّ لك ما في الأرض من شيء أكنتَ تفتدي به؟ فيقول: نعم))[٦]، كما جاء هذا النمط في كلام أئمة أهل البيت(Γ)،من ذلك قول الإمام الحسين(A) لعمرو بن جنادة الأنصاري[٧] وهو ابن إحدى عشرة سنة وقد قُتِلَ أبوه في

---

(١) الكشَّاف: ١/ ١٤ .

(٢) يُنظر :شرح (المعتزلي): ٩/ ٢٩٩ .

(٣) البرهان في علوم القرآن: ٣/ ٣٢٦ .

(٤) يُنظر : الجملة الطويلة في القرآن الكريم، د. علي ناصر غالب ، بحث منشور في مجلة مركز دراسات الكوفة، المجلد:١، الإصدار:٢، ٢٠٠٤: ١٠ــ١١.

(٥) بحار الأنوار:١٢٤/٢٩.١٢٥ .

(٦) صحيح البخاري: ١١٥/٨ (٦٥٥٧) .

(٧) هو عمرو بن جُنادةَ بنِ كعب الأنصاري: كانَ غلامًا لم يبلُغ الحُلُمَ حين حضَرَ الطفَّ مع أبويه، ولمّا قُتِلَ أبوهُ أمرتْهُ أُمُّهُ بَحْرِيَّةُ بنتُ مسعود الخزرجيّ أن يُقاتلَ بين يدي الإمام الحسين(A) فتقدَّمَ وارتجزَ وقاتَلَ حتى قُتِلَ

واقعة الطف: ((يا فَتى ! قُتِلَ أَبُوكَ، وَلَوْ قُتِلْتَ فَإِلى مَنْ تلْتَجئ أُمُّكَ في هذَا الْقَفْرِ ؟))[1]، وقول الإمام جعفر الصادق (A) لسائلٍ مُلحدٍ عن قوله تعالى: ﭽ ﮑ ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﭾ [سورة النساء من الآية: ٥٦] فأجابَه الإمام: ((أرأيت لو أن رجلًا عمد إلى لبنة فكسرها ثم صب عليها الماء وجبلها ثم ردَّها إلى هيأتها الأُولى ألم تكن هي هي وهي غيرها ؟ فقال: بلى أمتعَ الله بك))[2].

وبهذه الشواهد وسواها نستدل على جواز هذا الاستعمال في الكلام العربي وشهرته على لسان فصحائهم وبلغائهم، وهو مما فات النحويين الذين قصروا جواب (لو) على الجملة الفعلية، ولم يذكروا الاستفهام في جملة الأنماط التي يأتي عليها جواب (لو) في كلام العرب.

واستنادًا إلى كلِّ ما تقدّم لابد من تعديل القاعدة النحوية بالقول: **يجوز وقوع الاستفهام جوابًا لـ(لو) لورود ذلك في كلام الإمام علي(A) وسواه من الكلام العربي الفصيح المُحتَج به.**

سنة(٦١هـ)، فرُمِيَ برأسِهِ نحو عسكرِ الإمامِ، فحملتْهُ أُمُّهُ وقالتْ: أحْسَنْتَ يا بنيَّ يا سرورَ قلبي ويا قُرَّةَ عيني. يُنظر: قاموس الرجال ، محمد تقي التستري ، تح: مؤسسة النشر الإسلامي: ٧٣/٨.

(١) موسوعة كلمات الإمام الحسين (A) ، لجنة الحديث في معهد باقر العلوم (A) : ٥٥١ ، وينظر: تراكيب القسم والشرط:٤٣٨-٤٤٠ .

(٢) بحار الأنوار:٣٩/٧ .

المسألة الثانية: ورود جواب (لمّا) فعلاً مضارعاً منفياً بـ(لم) :

تردُ (لمّا) في كلام العرب على وجوهٍ مختلفة، منها تلك التي تؤدي وظيفةَ ربطِ جملةٍ بأُخرى[١]، ولها أسماء متعددة منها التعليقية[٢]، وحرف وجود لوجود[٣]، أو رابطة لوجود الشيء بوجود غيره[٤].

وللنحويين في حقيقتها وتصنيفها مذهبان؛ أحدهما: أنّها حرف وجوب لوجوب في الماضي وهو مذهب سيبويه، قال: ((وأما "لمّا" فهي للأمر الذي قد وقع لوقوع غيره، وإنما تجيء بمنزلة "لو"))[٥]، وتفسير تلك المشابَهة أنهما حرفان شرطيان يربطان الجواب بشرطه في الزمن الماضي[٦]، وقد تابع سيبويه في هذا عددٌ من النحويين[٧].

ويرى أصحاب المذهب الآخر أنَّها ظرف بمعنى (حين) وعلى هذا ابن السراج[٨]، وأبو علي الفارسي[٩]، وابن جني[١٠]، والهروي[١١] وعبد القاهر الجرجاني[١٢]، وذهب آخرون إلى أنَّها ظرف بمعنى(إذ)[١٣]، وهو ما استحسنه ابن هشام معلِّلًا ذلك باختصاصها بالماضي وإضافتها إلى الجمل، نحو: لمّا جاءني أكرمته[١٤] .

---

(١) يُنظر: ارتشاف الضرب: ١٨٩٦/٤ .

(٢) يُنظر: المصدر نفسه والصحيفة نفسها، والجنى الداني :٥٩٤ ،

(٣) يُنظر: توضيح المقاصد:١٢٧٣/٣ ، ومغني اللبيب : ٣٦٩ ، وشرح شذور الذهب (الجوجري): ٥٩٤/٢ ، وهمع الهوامع:٢٢٢/٢ ، والتحرير والتنوير:١٢٥/١٦ .

(٤) يُنظر: شرح قطر الندى وبل الصدى، ابن هشام ، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد: ٤٣ .

(٥) الكتاب: ٢٣٤/٤ ، ويُنظر: رصف المباني:٢٨٤ ، ودراسات لأسلوب القرآن:٦٢٧/٢/١، وإعراب القرآن وبيانه: ٢٩٠/٦ .

(٦) يُنظر: الجنى الداني:٥٩٥ ، ومغني اللبيب: ٣٦٩ .

(٧) يُنظر: رصف المباني:٢٨٤ ،وارتشاف الضرب:١٨٩٧/٤ ،وهمع الهوامع:٢٢٢/٢ .

(٨) يُنظر: الأُصول في النحو:١٥٧/٢ ،١٧٩/٣، وارتشاف الضرب:١٨٩٧/٤، ومغني اللبيب:٣٦٩ ، وشرح التصريح:٧٠٠/١ ، وهمع الهوامع:٢٢٢/٢ .

(٩) يُنظر: البغداديات:٣١٥، وكتاب المقتصد:١٠٩٢/٢، وهمع الهوامع:٢٢٢/٢ ، بناء الجملة العربية، د. محمد حماسة عبد اللطيف:٢١٤ .

(١٠) يُنظر: الخصائص:٢٥٣/٢ ــ ٢٥٥ ، ومغني اللبيب:٣٦٩ ، ودراسات لأُسلوب القرآن:٦٢٦/٢/١ .

(١١) يُنظر: كتاب الأزهية :١٩٩ .

(١٢) يُنظر: كتاب المقتصد: ١٠٩٢/٢ .

(١٣) يُنظر: شرح التسهيل(ابن مالك) : ١٠١/٤ ، وشرح الرضي على الكافية:٢٣٠/٣، والجنى الداني:٥٩٤ ، ومغني اللبيب: ٣٦٩ ، وشرح التصريح:٧٠٠/١ ، وهمع الهوامع:٢٢٢/٢ ، وحاشية الصبان:٣٩١/٢ .

(١٤) يُنظر: مغني اللبيب: ٣٦٩ ، وهمع الهوامع:٢٢٢/٢ .

وقد حاول ابن مالك التوفيقَ بين المذهبين، فقال: ((إذا وليَ "لمّا" فعلٌ ماضٍ لفظًا ومعنًى فهو ظرف بمعنى "إذ"، فيه معنى الشرط، أو حرف يقتضي فيما مضى وجوبًا لوجوب))[(١)] .

ومهما يكن من أمرٍ فإنَّ (لمّا) أداة شرط غير جازم تؤدي وظيفة الربط والتعليق بين جملتين؛ جملة الشرط وجوابه [(٢)].

وأما جوابها فقد اتفق النحويون فيه على أنه ماضٍ لفظًا ومعنًى، فقد قال الفراء في قوله تعالى: ﭽ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ ﮆ ﮇ ﮈ ﮉ ﮊ ﮋ ﮌ ﭼ [سورة هود]: ((لم يقل: جادلَنا. ومثله فِي الكلام لا يأتي إلا بفعلٍ ماضٍ كقولك: فلمّا أتاني أتيته. وقد يَجوز فلمّا أتاني أثبُ عليه كأنه قَال: أقبلت أَثِب عَليه))[(٣)]، وارتضى هذا الطبري، فقال: ((والعرب لا تكاد تَتَلقَّى "لمَّا" إذا وليها فعلٌ ماضٍ إلا بماضٍ، يقولون: "لما قام قمت"))[(٤)]، وذهب ابن ابن عصفور إلى متابعة الفراء فأجاز مجيء جوابها فعلًا مضارعًا محتجًا لذلك بآية سورة هود المار ذكرها [(٥)].

أما ابن مالك فقد حاول التفصيل في أنماط جوابها فأجاز أنْ يكون جملةً إسميةً مسبوقةً بـ(إذا) الفجائية نحو قوله تعالى: ﭽ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ ﮜ ﮝ ﭼ [سورة الأعراف]، أو فعلًا مضارعًا، أو جملة إسمية مسبوقة بـ(الفاء) نحو قوله تعالى: ﭽ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ ﮜ ﮝ ﭼ [سورة لقمان من الآية:٢٣][(٦)]، وتأوَّل النحويون هذه الآية على حذف الجواب ؛لأنّ (الفاء) لا تدخل في جواب (لمّا) [(٧)].

---

(١) شرح التسهيل(ابن مالك):١٠١/٤ ، وينظر:دراسات لأُسلوب القرآن:٦٢٧/٢/١ .

(٢) يُنظر: رصف المباني:٢٨٤، وارتشاف الضرب:١٨٩٦/٤ ، والجنى الداني:٥٩٥ ، وبناء الجملة العربية:٢١٤ .

(٣) معاني القرآن(الفراء) :٢٣/٢ ، وينظر: دراسات لأسلوب القرآن:٦٣٠/٢/١ .

(٤) جامع البيان : ٤٠٦/١٥ .

(٥) يُنظر: مغني اللبيب:٣٧٠ ، وهمع الهوامع:٢٢٢/٢، ودراسات لأُسلوب القرآن:٦٢٩/٢/١ ، ولم أقف على رأي ابن عصفور هذا في شرح الجمل، والمقرب، ومثل المقرب.

(٦) يُنظر: شرح التسهيل(ابن مالك):١٠١/٤، وهمع الهوامع:٢٢٢/٢، ودراسات لأسلوب القرآن:٦٧٢/٢/١ ، وأثر القرآن والقراءات :١٢٩ .

(٧) يُنظر: مغني اللبيب: ١٧٤ ، والبرهان في علوم القرآن : ٣٨٤/٤ ، وهمع الهوامع:٢٢٢/٢، وروح المعاني:١٠٤/١١ ، ودراسات لأُسلوب القرآن:٦٣٠/٢/١ ، والنحو الوافي:٢٩٦/٢.٢٩٧ .

ولم يزد الرضي على ما أدلى به ابن مالك من قبله، فقال: ((ويليه فعلٌ ماضٍ لفظًا ومعنى وجوابه أيضًا كذلك أو جملة إسمية مقرونة بـ"إذا" المفاجأة (...) أو مع "الفاء"، وربما كان ماضيًا مقرونًا بـ"الفاء"، وقد يكون مضارعًا))[١] .

ولم يرتضِ النحويون هذا فعمدوا ـ كعادتهم ـ إلى تأويل النص الكريم على الحذف والتقدير ، فحملوا الفعل المضارع على الماضي بتأويل (جادلنا)، أو يكون الجواب (جاءته البشرى) وتُقدَّر (الواو) على أنّها زائدة، أو بتقدير فعل محذوف يكون هو الجواب، والتقدير: (أَقبل يجادلنا)[٢] .

يظهر مما تقدَّم أنَّ أغلب النحويين لم يقفوا على ورود جواب (لّما) إلا ماضيًا لفظًا ومعنى في الأغلب ، فلم يُشيروا بحسب ما وقفتُ عليه من مصادر إلى مجيئه مضارعًا منفيًا بـ(لم) ـ وإن كان هو ماضيًا بالمعنى ـ لكنّهم أوجبوا في الشرط المضي في اللفظ والمعنى وجعلوا الجواب مثله .

فاشتراط المضي لفظًا ومعنًى في جوابها هو ما تذكره مصادر اللغة والنحو والتفسير[٣]، على أن أبا حيان زاد على ذلك جواز ورود الجواب مضارعًا منفيًا بـ(لم)، فقال: ((وجواب "لّما" فعلٌ ماضٍ لفظًا ومعنًى، أو منفي بـ"ما" أو مضارع منفي بـ"لم"))[٤]، على أنَّه لم يستشهد لهذا الضرب من الاستعمال من كلام العرب شعره أو نثره.

إن الاستدلال بكلام أمير المؤمنين في نهج البلاغة يؤكد ما ذكره أبو حيان، إذ قال (Δ) في مسألة التحكيم : ((**وَ لَمَّا دَعَانَا اَلْقَوْمُ إِلَى أَنْ نُحَكِّمَ بَيْنَنَا اَلْقُرْآنَ لَمْ نَكُنِ اَلْفَرِيقَ اَلْمُتَوَلِّيَ عَنْ كِتَابِ اَللَّهِ سبحانه وتَعَالَى**))[٥] .

---

(١) شرح الرضي على الكافية: ٢٣١/٣ .

(٢) يُنظر: معاني القرآن وإعرابه:٦٥/٣ ـ ٦٦ ،ومشكل إعراب القرآن:٣٧١/١ ،والبيان في غريب إعراب القرآن:٢٣/٢ ـ ٢٤ .

(٣) يُنظر: معاني القرآن وإعرابه:٦٦/٣، ومشكل إعراب القرآن:٣٧١/١ ، والبيان في غريب إعراب القرآن:٢٣/٢ ،ومفاتيح الغيب :٣٧٦/١٨، والتبيان في إعراب القرآن: ٧٠٨/٢ ، والبحر المحيط:١٨٥/٦ ، والبرهان في علوم القرآن:٣٨٥/٤ ، ومغني اللبيب:٣٧٠، وتمهيد القواعد:٤٤٥٢/٩ ،والإتقان في علوم القرآن: ٢٧٨/٢، وروح المعاني:٣٠٠/٦ ، والنحو الوافي: ٢٩٨.٢٩٦/٢، والنحويون والقرآن:٦١ .

(٤) ارتشاف الضرب: ٤/ ١٨٩٧ .

(٥) شرح (المعتزلي) :١٠٣/٨ .

يستظهر هذا المقطع من الخطبة الشريفة أنَّ الإمام (Δ) يريد بيان أهمية الاحتكام إلى القرآن الكريم في حل الخصومات والنزاعات، على أن يُرجَعَ في ذلك إلى مَن يستنطقه ويفهم مقاصده وهو الرسول الكريم محمد(9) بسنّته النبوية الشريفة فهي ترجمان كلام الله تعالى، فالإمام إنما رضي بتحكيم القرآن لهذا المعنى رافعًا بذلك شبهة من يظن أنَّه يعارض حكم القرآن الكريم [١]، وهذا ما أفصحتْ عنه جملة جواب الشرط(لم نكن...) المصدَّرة بـ(لم) وهي حرف نفي وجزم وقلب، وإنما عمد (Δ) إلى استعمال هذا الضرب من الجواب ؛ لأن (لم) تدلُّ على النفي المستمر[٢] فضلًا عمّا فيها من قوة وتوكيد، وهذا مناسب للمقام وما فيه من استمرار الأئمة المعصومين على نهج القرآن الكريم، ولا غرو فهم عِدلُه، ولو قيل (ما كُنّا الفريق...) لما دلَّ على هذا المعنى؛ لأنها تدلُّ على نفي الماضي القريب من الحال[٣]. هذا من جهة الدلالة والعدول من تعبير إلى آخر ، وأما القياس فيعضُد هذا الاستعمال أيضًا؛ إذ إن سيبويه قرنَ (لمّا) بـ(لو)، و(لو) مما يجوز أن تُجاب بـ(ما) أو (لم)[٤].

نخلص من هذا إلى تعديل القاعدة النحوية بالقول: **يجوز أن يرد جواب(لما) فعلًا مضارعًا منفيًا بـ(لم) لورود ذلك في كلام الإمام علي (Δ).**

---

(١) ينظر: شرح (البحراني) :١٢٧/٣ــ ١٢٨ .

(٢) ينظر: معاني النحو:١٦٢/٤.

(٣) ينظر: شرح المفصل(ابن يعيش):١٠٧/٨، ومعاني النحو:١٦٥/٤.١٦٧.

(٤) ينظر: شرح الكافية الشافية:١٦٣٩/٣ .

المسألة الأولى: **استعمال (أفعل) التفضيل ممّا لا تفاضلَ فيه**:

عرَّفَ النحويون (أفعل) التفضيل بأنَّه وصفٌ يُصاغ على وزن (أفعل) للدلالة على شيئين اشتركا في صفةٍ ما وزاد أحدهما على الآخر فيها[1]، وقد اشترطوا فيه جملة شروط: أنْ يكون الفعل ثلاثيًا مجردًا، ومتصرِّفًا قابلًا للتفاوت، ليس الوصف منه على (أفعل فَعْلاء)، تامًّا مثبتًا مبنيًا للمعلوم، له فعل[2]، وهي الشروط نفسها المتعلقة بصوغ صيغَتَي التعجب.

(١) يُنظر : نتائج الفكر: ٣٠٧ـ ٣٠٨ ، وشرح الرضي على الكافية: ٤٤٧/٣ ، وشرح التصريح: ٩٢/٢ ، والنحو الوافي:٣٩٥/٣ .

(٢) يُنظر : شرح ابن عقيل: ١٧٤/٣-١٧٥ ، وشرح الأشموني:٢٦٨/٢-٢٦٩، وهمع الهوامع:٣١٦/٣، والنحو الوافي : ٣١٦/٣ ـ ٣١٧ .

فإنْ لم يستوفِ الفعل تلك الشروط جيء بمصدره منصوبًا على التمييز مسبوقًا بـ(أفعل) التفضيل من فعل استوفى شروط الاشتقاق[١]، فإنْ سُمِعَ شيء من ذلك عن العرب فإنه يُحفَظ ولا يُقاس عليه[٢]،إلا إذا أُريدَ وصف زائد عليه، فيجوز القول مثلًا: محمد أفجعُ موتًا من زيدٍ [٣] ، أما إذا كان الفعل جامدًا أو غير قابل للتفاضل فلم يجُز التفضيل منه قطُّ بطريق مباشر أو غير مباشر[٤] .

وقد قصر النحويون دلالة عدم التفاضل على الموت والفناء والهلاك، فلم يمثِّلوا لمسألة عدم التفاوت إلا بهذه المعاني[٥]، وعلّلوا امتناع التفضيل من تلك الدلالات بأنه لا مزية فيها لبعض فاعليها على بعض[٦] . وبعدم قبوله المفاضلة ينتفي الأساس الذي يقوم عليه التفضيل في أغلب حالاته[٧] .

إنَّ النحويين قد حملوا (أفعل) التفضيل الوارد على خلاف ما وضعوا من شروط على الشذوذ[٨] ، على أنهم لم يُشيروا- في حدود ما اطلعتُ - إلى مجيء (أفعل) التفضيل مما لا تفاضل فيه حتى وإن كان ذلك شذوذًا، وكأنّهم لم يقفوا على شواهد تؤيِّد هذا في كلام العرب نظمًا أو نثرًا .

---

(١) يُنظر : المفصل :٢٣٢، وشرح الكافية الشافية:١١٢١/٢-١١٢٢ ، واللمحة في شرح الملحة:٤٢٥/١، وأوضح المسالك: ٢٣٦/٣ ، وشرح ابن عقيل: ١٧٥/٣ ،و شرح التصريح:٩٤/٢ .

(٢) يُنظر : توضيح المقاصد: ٩٣٣/٢ .

(٣) يُنظر: المصدر نفسه:٨٩٨/٢ ، وشرح التصريح:٧٤/٢ ، وهمع الهوامع:٣١٩/٣ .

(٤) يُنظر : النحو الوافي: ٣٩٦/٣ .

(٥) يُنظر : شرح الكافية الشافية:١١٢١/٢ -١١٢٢ ،واللمحة في شرح الملحة:٤٢٣/١ ، وأوضح المسالك: ٢٣٦/٣، وشرح ابن عقيل:١٧٥/٣ ، وشرح شذور الذهب(الجوجري):٧٣٣/٢ ،وشرح الأشموني:٢٦٩/٢، وشرح التصريح:٧٠/٢ والنحو الوافي:٣٤٩/٣، وغريب نهج البلاغة ،أسبابه، أنواعه، توثيق نسبته، دراسته، د. عبد الكريم حسين السعداوي:٢٠٥ .

(٦) يُنظر : توضيح المقاصد:٨٩٥/٢ ، وشرح التصريح:٧٠/٢ ، والنحو الوافي:٣٤٩/٣ .

(٧) يُنظر : شرح الكافية الشافية: ١١٢٠/٢ ، والنحو الوافي:٣٩٦/٣ .

(٨) ينظر : الأصول في النحو:١٠٤/١-١٠٥، والمفصل:٢٣٢-٢٣٣، وشرح الكافية الشافية:١١٢٢/٢، وتوضيح المقاصد:٩٣٣/٢.

إنَّ النظر في نصوص كلام الإمام علي (A) في نهج البلاغة يُثبت خلاف ما ذهب إليه النحويون في هذه المسألة؛ إذ جاء (أفعل) التفضيل مما لا تفاوت فيه أو تفاضل في أكثر من موضع، من ذلك قوله (A) في خطبة يذكر فيها صفة من يتصدّى للحكم بين الأُمة وليس لذلك بأهلٍ: **((إِنْ أَظْلَمَ عَلَيْهِ أَمْرٌ اِكْتَتَمَ بِهِ لِمَا يَعْلَمُ مِنْ جَهْلِ نَفْسِهِ تَصْرُخُ مِنْ جَوْرِ قَضَائِهِ اَلدِّمَاءُ وَ تَعَجُّ مِنْهُ اَلْمَوَارِيثُ إِلَى اَللَّهِ مِنْ مَعْشَرٍ يَعِيشُونَ جُهَّالاً وَ يَمُوتُونَ ضُلاَّلاً لَيْسَ فِيهِمْ سِلْعَةٌ أَبْوَرُ مِنَ اَلْكِتَابِ إِذَا تُلِيَ حَقَّ تِلاَوَتِهِ وَ لاَ سِلْعَةٌ أَنْفَقُ بَيْعاً وَ لاَ أَغْلَى ثَمَناً مِنَ اَلْكِتَابِ إِذَا حُرِّفَ عَنْ مَوَاضِعِهِ))**[1] .

بعد أنْ صنَّف الإمام مَن يتصدَّون للحكم والقضاء بين الناس اختتم خطبته بالشكوى إلى الله تعالى من مثل هؤلاء المتشبِّهين بالعلماء، فوصفهم بالضلال في حياتِهم كلِّها، كما وصفهم أيضًا بأنهم يريدون قرآنًا ينسجم مع رغباتهم وأهوائهم، وهذا ما عبَّرت عنه الجملة (ليس فيهم سلعة...)أي إنَّهم يعتقدون بالكتاب الفساد والكساد فيما إذا حُمِلَ على الوجه الصحيح المنزّل عن طريق الوحي، على حين يرَون فيه السلعة الرائجة المرغوبة إذا حُرِّف عن مواضعه[2]،دالًا على ذلك بلفظتَي (أبور)،و(أنفق)،وهما كلمتان تدلان على التفضيل لأنهما على وزن(أفعل)، اشتُقت الأُولى منهما من الفعل (بار الشيء يبور) ،واشتُقت الثانية من الفعل (نفق).

ومن أجل التدليل على أنَّ الكلمتين (أبور)، و(أنفق) تنتميان إلى جذرين لغويين يدلان على عدم التفاضل والتفاوت لابدَّ من الوقوف على حقيقتهما بالعودة إلى ما قاله أرباب اللغة والمعجمات فيهما، فقد ذهب اللغويون إلى أنَّ الأصل في الجذر اللغوي (بور) هو الهلاك والكساد والفساد[3]، على أنهم حملوا معنى الكساد والفساد فيه على المجاز[4]، ومما يؤكِّد

---

(١) شرح (المعتزلي) : ٢٨٤/١ .

(٢) يُنظر: شرح (البحراني) :٣١٨/١ ، ومنهاج البراعة(الخوئي) :٢٤٩,٢٦٠/٣.

(٣) يُنظر: الزاهر في معاني كلمات الناس :٣١٤/١ ، وتهذيب اللغة:١٩١/١٥(بور)، والصحاح:٥٩٧/٢-٥٩٨ (بور) ، ومعجم مقاييس اللغة: ٣١٦/١ (بور) ، والمحكم والمحيط الأعظم: ٣٣١/١٠ (بور) ، وأساس البلاغة:٢٨٢/١ (بور) ، والنهاية في غريب الحديث والأثر:١٦١/١ (بور) ، لسان العرب :٨٦/٤ (بور).

(٤) يُنظر : مفردات ألفاظ القرآن: ١٥٢(بور) ، وأساس البلاغة، الزمخشري، تح: محمد باسل عيون السود:٨٢/١(بور) ، والمصباح المنير في غريب الشرح الكبير، الفيومي :٦٥/١ ، وإعراب القرآن وبيانه: ١٨٩/٥ .

معنى(الهلاك)في مادة (بور) ـ فضلًا عما ذُكر ـ أنَّ ابن سِيده جعلها في باب (الهلاك وأفعاله)[١]، وعلى معنى الهلاك حمل المفسرون الفعل (تبور) في قوله تعالى: ﴿ □ ﴾ [سورة فاطر][٢].

يتحصَّل لديَّ مما تقدَّم أنَّ الفعل (بار يبور) يدل على الهلاك والكساد والفساد ، وحاول الراغب الأصفهاني أنَّ يجد جامعًا معنويًا بين هذه الدلالات، فقال: ((البَوَار: فرط الكساد، ولمّا كان فرط الكساد يؤدّي إلى الفساد– كما قيل: كسد حتى فسد– عبّر بالبوار عن الهلاك))[٣]. وبهذا نستدل على أنَّ الأصل في (بور) هو الهلاك، وهذا المعنى مما يمنع النحويون اشتقاق (أفعل) التفضيل منه، فالقياس منه أن يقال:أكثر بوارًا، لكن الإمام(A)قال: (أبور)، وإذا كنّا نلتمس عذرًا للنحويين في عدم إشارتهم لهذا المعنى وهذا الاشتقاق على فرض عدم وقوفهم على كلام الإمام، فإن شُرّاح النهج ولاسيما من عُنِيَ منهم بإيراد قضايا اللغة والنحو كان عليهم الإشارة إلى ذلك، لكنّهم لم يذكروا ذلك في حدود ما اطلعتُ.

ومما يعزّز وقوع معنى التفضيل في (أبور) أنَّ الإمام (A) ذكر المفضَّل عليه مجرورًا بـ(من) وهو (من الكتاب)، زيادةً على استعارة لفظ (السلعة)، ولا شك في أنَّ السلع تتفاضل فيما بينها في الكساد والفساد، ولهذا ذهب الشُّرّاح الى أنَّ المعنى المراد في النص العَلَوي هو (أكسد)[٤]، ولهذا فإنَّ كلَّ هذه القرائن تدلُّ على إرادة معنى التفضيل، ولو لم يكن معنى التفضيل جائزًا في معنى(البور) لما لجأ النحويون واللغويون إلى تقدير مصدر يُنصب على التمييز يأتي مسبوقًا بـ(أفعل) التفضيل من فعل استوفى الشروط، فيما إذا أرادوا وصفًا زائدًا عليه كما مرَّ ذلك.

---

(١) يُنظر: المخصص: ٧٦/٢ .

(٢) يُنظر: جامع البيان:٤٦٣/٢٠،ومجمع البيان:٢٤٣/٨ ، والميزان:٤٣/١٧.

(٣) مفردات ألفاظ القرآن :١٥٢ (بور) ، ويُنظر: الدر المصون:١٠٣/٧ ، وروح المعاني:٢٠٦/٧ .

(٤) يُنظر: منهاج البراعة(الخوئي) :٦١/٩ ، وبهج الصباغة:٣٢٢/٧ ، وفي ظلال نهج البلاغة:٢٣٦/٢ .

والكلام المتقدِّم ينطبق على (أنفق) أيضًا فإنّ مادة(نفق) تدلُّ على انقطاع الشيء وذهابه، ومنه نَفِقَ الطعام نِفاقاً فَهُوَ نَافق، إذا نَفِدَ وأَنفَقَ الرجل، أي: افتقر وذهب ماله، ونفقت الدابة نفوقًا: ماتت، ونفق السعر نفاقًا، وذلك أنَّه يمضي فلا يكسد ولا يقف[1]، وبهذا يتضح أنَّها ترجع الى معاني الموت والنفاد والانقطاع، ولا شك في أنَّها معانٍ منع النحويون مجيء (أفعل) التفضيل منها بحجّة عدم وقوع التفاضل فيها.

وبهذا استطاع أميرُ المؤمنين (A)بما يمتلكه من إتقان للغة ومعانيها، وعِلم واسع بأسرارها وبلاغتها وفصاحتها التعبيرَ عن التفاضل فيها وهو ما أغفلَه النحويون ولم ينصّوا عليه في حدود ما تتبعتُ .

واستنادًا إلى كلِّ ما تقدم لابد من تقديم تعديل للقاعدة النحوية بالقول: **يجوز اشتقاق (أفعل) التفضيل من أفعال الموت والفناء لورود ذلك في نهج البلاغة. وهي معانٍ لا تفاضل فيها على وفق مقولة النحويين .**

المسألة الثانية: ورود الفعل (صار) بمعنى الردِّ والتقسيم:

(صار) من النَّواسخ الفعلية يدخل على الجمل الإسمية ذكرَه سيبويه في جملة الأفعال (كان ، ومادام، وليس) التي لا تستغني عن الخبر[2]، قد اتفق النحويون على أنَّ معناه الانتقال والتحوّل من حال إلى حال[3] .

وقد يأتي الفعل (صار) أيضًا بمعنى (جاء وانتقل) فيكون تامًا، قال ابن يعيش: ((وقد تُستعمل بمعنى "جاء" فتتعدى بحرف الجر، وتفيد معنى الانتقال أيضًا كقولك: صار

(١) يُنظر: جمهرة اللغة :٩٦٧/٢(نفق) ، والصحاح : ١٥٦٠/٤ (نفق) ، ومعجم مقاييس اللغة:٤٥٤/٥ (نفق).

(٢) يُنظر: الكتاب: ٤٥/١ ، والمفصل:٢٦٣ ، والنواسخ في كتاب سيبويه: ٢٥ .

(٣)يُنظر: المفصل: ٢٦٦ ، وشرح المفصل(ابن يعيش):١٠٣/٧ ، والإيضاح في شرح المفصل:٧٥/٢ ، وشرح الكافية الشافية:٣٨٨/١ ، وشرح جمل الزجاجي(ابن عصفور):٤١٦/١ ، وشرح الرضي على الكافية:١٩٣/٤ ، وارتشاف الضرب:١١٥٦/٣، وشرح ابن عقيل: ٢٦٨/١ ، وتمهيد القواعد:١٠٧٩/٣ ، وشرح الأُشموني:٢١٩/١ ، والنحو الوافي:٥٥٦/١ ، ومعاني النحو: ٢١٣/١ .

زيد إلى عمرو ، وكلُّ حي صائر للزوال، فهذه ليست داخلة على جملة، ألا تراك لو قلت: زيد إلى عمرو ، لم يكن كلامًا وإنما استعمالها هنا بمعنى "جاء" كما استعملوا "جاء" بمعنى "صار" في قولهم: ماجاءت حاجتك، أي: ماصارت))[١]، وأكد هذا المعنى أيضًا الرضي فقال: (("وصار للانتقال" هذا معناها إذا كانت تامّة كما تقدم، ومعناها إذا كانت ناقصة: كان بعد أنْ لم يكن، فتفيد ثبوت مضمون خبرها، بعد أنْ لم يثبت، ومعنى يصير: يكون بعد أن لم يكن))[٢]، ومنه قوله تعالى:ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ ﮆ ﮇ ﮈ [سورة الشورى من الآية:٥٣][٣] .

ولم يذكر النحويون ـ في حدود ما اطلعتُ ـ للفعل (صار) فيما إذا جاء ناقصًا غير معنى التحوّل والانتقال من حال إلى حال، ولما تحصَّل هذا فإنَّهم جعلوا هذا المعنى حاكمًا في إرادة معنى النقص في (كان وأخواتها).

ولا خلاف في أنَّ المعنى الرئيس لـ(صار) هو الانتقال والتحوّل من حال إلى حال على أن التتبّع والاستقراء لهذا الفعل في نهج البلاغة يرفد الاستعمال اللغوي بمعنى جديد غير الانتقال والتحوّل، جاء ذلك في ضوء قوله (A) في بيان صفة المتقين:((**قَدْ نَصَبَ نَفْسَهُ لِلَّهِ سُبْحَانَهُ فِي أَرْفَعِ اَلْأُمُورِ مِنْ إِصْدَارِ كُلِّ وَارِدٍ عَلَيْهِ وَ تَصْيِيرِ كُلِّ فَرْعٍ إِلَى أَصْلِهِ**))[٤] .

بعد أنْ عرض الإمام(A) طائفةً من صفات المتقين شرَعَ بذكر نتائج ذلك وثماره، فقد أفاد شُرّاح النهج من هذا المقطع من الخطبة معنى الاجتهاد، فالمجتهد هو مَن يقوم باستنباط الأحكام الشرعية من أُصولها أو أَدلتها التفصيلية، فالمراد بـ(التصيير) ههنا هو ردُّ كلِّ فرعٍ من فروع العِلم ومسائله إلى أصله المتشعِّب عنه. وفي هذا إشعارٌ بضرورة الاجتهاد[٥].

وبهذا يكون هذا النصُّ شاهدًا لغويًا على مجيء (صار) بمعنى الرد، وهذا ما صرَّح به ابن ابي الحديد قائلًا: ((ويمكن أن يحتج بهذا من قال بالقياس ويمكن أنْ يُقال: إنه لم

---

(١) شرح المفصل(ابن يعيش): ١٠٣/٧ ، ويُنظر: معاني النحو: ٢١٣/١ـ٢١٤ .

(٢) شرح الرضي على الكافية: ١٩٣/٤ .

(٣) يُنظر: معاني النحو: ٢١٣/١ .

(٤) شرح (المعتزلي):٣٦٣/٦ .

(٥) يُنظر: شرح (البحراني): ٢٩٤/٢، ومنهاج البراعة (الخوئي): ١٧٤/٦ ، وفي ظلال نهج البلاغة :٤٣٣/١ ، وتوضيح نهج البلاغة:١٥/٢ .

يُرِد ذلك بل أراد تخريج الفروع العقلية وردها إلى أصولها))[١]،أي إنّ الفعل (صار) ههنا جاء مخالفًا لقياس النحويين الذين قصروا استعماله على معنى التحوّل والانتقال من حالٍ إلى حالٍ .

ولعل ما يعضُد دلالة الرد والتقسيم في النص العَلَوي ما ورد في الدلالة المعجمية للجذر(صير)، فهو يعني المآل والمرجع[٢]، على أنَّ الذي ينبغي أنْ يُذكرَ ههنا أنَّ الذي أسهم في إيجاد هذا المعنى ليس الفعل وحدَه، بل السياق الذي ورد فيه، فذِكرُ لفظَتَي (الفرع)، و(الأصل) في نص الإمام هما من ساعدا على تحصيل معنى الرد .

ومن الشواهد العَلَوية على ذلك ما جاء في وصيةٍ له (A) إلى مَن يستعمله على الصدقات، قال فيها: ((**ثُمَّ اُحْدُرْ إِلَيْنَا مَا اِجْتَمَعَ عِنْدَكَ نُصَيِّرْهُ حَيْثُ أَمَرَ اَللَّهُ**))[٣] .

فالفعل (نُصَيِّرْهُ) استعمله الإمام استعمالاً مُخالفًا للمعنى الأصلي للفعل وهو الانتقال والتحوّل من حال إلى حال، فقد أشار شُرّاح النهج إلى أنَّ مراد الإمام من التصيير هنا هو التقسيم[٤] ، أي تقسيم ما يجتمع لدى العامل وتوزيعه على مستحقيه .

ومما يؤكِّد دلالةَ التقسيم في شاهد الإمام السياق والقرائن المحيطة بالنص، إذ أردفه بذكر معنى التقسيم، فقال:((لِنَقْسِمَهَا عَلَى كِتَابِ اَللَّهِ وَ سُنَّةِ نَبِيِّهِ (9)))[٥]، وهذا ما لمحَهُ عدد من شُرّاح النهج ذاهبين إلى أنَّ هدف الإمام من تكرار معنى التقسيم والتوزيع دفع الظِّنّة عن نفسه وعمّن يمثله؛ فإنّ الزمان كان في عهده قد فسد وساءت ظنون الناس بسبب تصرّفات من سبقه واستئثارهم بأموال الفَيْء[٦] .

وحَمَلَ الشارح البحراني الفعل هنا على معنى (نَصْرِفُهُ) [٧] ،أي أنْ يُصْرَفَ في مصارفه التي أمرنا الله بها، على حين ذهب السيد عباس الموسوي الى أنَّ التصيير في النص جارٍ

---

(١) شرح (المعتزلي) : ٣٦٩/٦ .

(٢) يُنظر: معجم مقاييس اللغة: ٣٢٥/٣ (صير) .

(٣) شرح (المعتزلي) : ١٥٢/١٥، واحدر مأخوذ من قولهم : ((حدرت الشيء إذا أنزلته)). معجم مقاييس اللغة:٣٢/٢ (حدر).

(٤) يُنظر: شرح (المعتزلي) : ١٥٢/١٥ ، ومنهاج البراعة(الخوئي) :٩/١٩ .

(٥) شرح (المعتزلي) :١٥٢/١٥ .

(٦) يُنظر: شرح (المعتزلي) : ١٥٣/١٥،وشرح (البحراني) : ٤١٤/٤-٤١٥ ، ومنهاج البراعة(الخوئي) :١٩/١٩ـ٢٢ .

(٧) يُنظر: شرح (البحراني) : ٤١٤/٤-٤١٥ ، وتوضيح نهج البلاغة :١٢/٤ .

على وفق ما يراه النحويون فهو يدل على التحوّل والانتقال، والمعنى تحويل ما اجتمع لدى العامل إلى أهله[١]، على أنّ الذي ذكره النحويون هو تحويل الشيء من حالٍ إلى حالٍ أُخرى غير الأُولى والحال مختلف في أمر الإمام ، فالتقسيم حاصل لِما اجتمع بلا تغيير أو تبديل وفي المسألة خلاف فقهي[٢] ، أي تحويل ما يُجمع ثم يوزّع على مستحقيه من الناس.

نخلص مما تقدم ذكره إلى تعديل القاعدة بالقول: **يجوز ورود الفعل (صار) بمعنى الرد والتقسيم استنادًا الى كلام الإمام علي(A)في نهج البلاغة . وليس محصورًا على الانتقال والتحوّل من حالٍ إلى حالٍ وإن كان ذلك أصل معناه.**

المسألة الثالثة : جواز جر (حيثُ) بـ(على) :

(حيث) ظرف مكان مبني على الضم في أكثر الكلام[٣]، وقد يرد للزمان أيضًا[٤]، وهو ملازم ملازم للإضافة إلى الجمل سواء أكانت إسميةً أم فعليةً[٥]، وإضافته إلى الفعلية أكثر[٦]، وهو في تلك تلك الإضافة مخالف لِما يماثله لهذا بُني لخروجه عن بابه، وقيل: إنَّ الذي أوجب بناءه وقوعُه على الجهات الست وعلى كلِّ مكانٍ فأُبهمَ فضارعَ بإبهامه في الأمكنة (إذ) المبهَمة في الدلالة على الأزمنة الماضية كلِّها[٧].

---

(١) يُنظر: شرح (الموسوي) : ٢٠٦/٤ .

(٢) يُنظر: منهاج البراعة (الخوئي) : ٢٨/١٩ .

(٣) يُنظر : الكتاب:٢٣٣/٤ ، والأصول في النحو:١٤٣/٢-١٤٤، وشرح التسهيل(ابن مالك) :٢٣٢/٢ ، ومعاني النحو:١٨٢/٢ .

(٤) يُنظر: شرح المفصل(ابن يعيش) : ٩١/٤-٩٢ ، ومغني اللبيب: ١٧٨ ، وهمع الهوامع :٢٠٩/٢ .

(٥) يُنظر : شرح الكافية الشافية: ٩٣٧/٢ ، وتوضيح المقاصد: ٨٠٣/٢ ، وشرح ابن عقيل: ٥٥/٣ ـ٥٦ ، وهمع الهوامع :٢٠٩/٢-٢١٠ .

(٦) يُنظر: مغني اللبيب:١٧٧ .

(٧) يُنظر: اللباب في علل البناء والاعراب: ٧٨/٢ ، وشرح المفصل(ابن يعيش) :٩١/٤ ، وشرح ابن عقيل : ٥٦/٣-٥٧ .

والنحويون مختلفون في مسألة لزومه النصبَ على الظرفية أو تجرّده منها الى الجر بحرف الجر، فاكتفى سيبويه بالإشارة إلى ظرفيته وإضافته ذاكرًا بعضَ المسائل المتعلقة ببنائها ولغات العرب فيها دونما ذكرٍ لتجرّده من الظرفية إلى الجر بحرف الجر[١] على الرغم من استشهاده ببيت الفرزدق في باب البدل، فقد وردت في البيت (حيث) مجرورةً بـ(في)، قال الفرزدق[٢]: [من الطويل]

فأصْبَحَ في حَيثُ التَقَيْنا شَرِيدُهُمْ طَلِيقٌ وَمَكتوفُ اليَدَينِ وَمُزْعَفُ

ونصَّ المبرّد على أنَّ (حيث) منصوبٌ على الظرفية وقد يُجَر بـ(من)[٣]، وتابعه ابن هشام[٤]، وقطع ابن مالك بأنَّه نادر التجرّد من الظرفية[٥].

أما الرضي الاسترابادي فقد ذهب إلى أنَّ ظرفيته غالبة لا لازمة[٦]، ولم يذكر ابن الصائغ غيرَ ظرفيته[٧] .

وذهب فريق من النحويين المتأخرين إلى جواز خروج (حيث) عن الظرفية إلى الجر بالحرف، فصرَّح أبو حيان الأندلسي إلى جواز جره بـ(من) كثيرًا ، وبـ(في) شذوذًا ، كما يُجر بـ(على)، و(إلى) أيضًا؛ رادًّا على ابن مالك الذي وصف تجرّده من الظرفية بالنادر[٨]، على أنَّ الأندلسي لم يُشِر إلى جر (حيث) بـ(على) في (التذييل والتكميل) فاقتصر على ذكر (الباء، وإلى، وفي)[٩]، وذكر ناظر الجيش والسيوطي ندرة جرِّه بـ(الباء، وإلى، وفي)[١٠] .

---

(١) يُنظر: الكتاب : ٢٣٣/٤ .

(٢) يُنظر: المصدر نفسه:١٠/٢ ، والبيت في شرح ديوان الفرزدق:١٢٢/٢. مزعف من ((زعفه يزعفه زعفا وأزعفه: رماه أو ضربه فمات مكانه سريعًا)). لسان العرب:١٣٤/٩ (زعف) .

(٣) يُنظر: المقتضب:٣٤٠/٤ .

(٤) يُنظر: مغني اللبيب: ١٧٦ .

(٥) يُنظر: شرح التسهيل(ابن مالك): ٢٣٢/٢ .

(٦) يُنظر: شرح الرضي على الكافية: ١٨٣/٣ .

(٧) يُنظر: اللمحة في شرح الملحة: ٩٠١/٢ .

(٨) يُنظر: ارتشاف الضرب : ١٤٤٦/٣-١٤٤٧ ، وخزانة الأدب : ٩/٧ .

(٩) يُنظر: ٦٧/٨ ـ ٦٨ .

(١٠) يُنظر: تمهيد القواعد: ٢٠٢٢/٤ ،همع الهوامع: ٢١١/٢ .

إن الفيصل في مسألة قصر الظرف على الظرفية أو تجرّده منها ـ كغيرها من المسائل النحوية ـ هو السماع عن العرب، قال ابن الحاجب: ((ووجه الحكم عليه بأنَّه لا يُستعملُ إلا ظرفًا هو أنه كثُر في استعمالهم ولم يجئْ إلا منصوبًا على الظرفية، فدلَّ ذلك على أنه لو كان مما يقع غير ظرف لوقع في كلامٍ ما غير ظرف))[١]، وهو مبدأ عام وكلام دقيق ينبغي أنْ يُعتمد في كلِّ المسائل النحوية ولاسيما التي غاب فيها الاستقراء التام، وإذا كان مُرادُ ابن الحاجب ومن جزم بعدم تجرد (حيث) من الظرفية إلى الجر بالحرف انتفاءَ ذلك فيما ورد عن العرب من شواهد يُحتَجُّ بها فإنَّ ما ورد في نهج البلاغة ـــ فضلًا عن كلام العرب شعرًا ونثرًا ـــ كافٍ في صحة خروجه عن الظرفية إلى الجر بـ(على) أيضًا.

فقد قال الإمام(A) في خطبة الأشباح في وصف الملائكة: ((**وَمِنْهُمْ مَنْ قَدْ خَرَقَتْ أَقْدَامُهُمْ تُخُومَ اَلْأَرْضِ اَلسُّفْلَى فَهِيَ كَرَايَاتٍ بِيضٍ قَدْ نَفَذَتْ فِي مَخَارِقِ اَلْهَوَاءِ وَتَحْتَهَا رِيحٌ هَفَّافَةٌ تَحْبِسُهَا عَلَى حَيْثُ اِنْتَهَتْ مِنَ اَلْحُدُودِ اَلْمُتَنَاهِيَةِ**))[٢] .

يستجلي هذا القِسم من الخطبة الشريفة جملةً من أوصاف الملائكة (Γ)،فقد شبَّههم الإمام بتلك الهيأة الضخمة والعجيبة المتمثلة بخرق أقدامهم تخومَ الأرض السُّفلى إما حقيقة أو استعارة لعلومهم التي أحاطت بأقطار الأرض السُّفلى، ووجه المشابَهة انتهاء تلك العلوم إلى غايةٍ كانتهاء الأقدام إلى طريقها[٣]، فلم يمنع تلك الأقدام النافذة في الهواء من التمدّد والانبساط والتعدي عن حدودها[٤] إلا ريح سريعة قوية في هبوبها[٥]، وهذا ما أفصحَ عنه وجود حرف الجر (على) ، فذكرُه قد أعطى دلالة عدم التمدّد والتوسّع، والبقاء على مكان واحد مقيَّد، ولو لم يَذكر (على) وقال: (تحبسها حيث كانت) لكانتْ دلالةُ المكان مطلقةً مبهمةً واسعةً، يقوّي هذا المعنى أنَّ دلالة

---

(١) الإيضاح في شرح المفصل:٢٨٣/١ .

(٢) شرح (المعتزلي) :٤٢٤/٦ ، ((التخوم: أعلام الأرض وحدودها)) معجم مقاييس اللغة: ٣٤١/١ (تخم).

(٣) يُنظر: شرح (البحراني) :٣٥٨/٢ .

(٤) يُنظر: شرح (المعتزلي) :٤٢٩/٦ ، وشرح (البحراني) :٣٥٨/٢ ، وشرح (الموسوي) : ٨٨/٢ ، وتوضيح نهج البلاغة : ٦٤/٢ .

(٥) يُنظر: بهج الصباغة: ٥٦٠/١ .

(على) هي الاستعلاء[١]، وهو ما يمكن أنْ يُستوحى من سياق النص أيضًا؛ إذ كأنَّ تلك الأقدام قد استعلَت على الريح واستقرت عليها.

والجدير بالذكر أن أغلب شُرّاح النهج وجَّهوا معنى (هفافة) على أنها طَيّبة ساكنة[٢] ، وهو المعنى الذي لم يذكرْه من أرباب المعجمات إلا الجوهري (ت:٣٩٣هـ)[٣]، والفيروزآبادي(ت: ٨١٧هـ)[٤]،والأقوى عندي والاكثر انسجامًا مع معاني النص وسياقه هو سرعة الريح؛ فشدة اختراق أقدام الملائكة بحسب المعنى الظاهر تحتاج إلى ردّة فعلٍ أقوى لإيقافها عند حدِّها وهو يلائم القوة والسرعة لا الطيب والسكون.

ومما يؤكد شيوع هذا استعمال(حيث) مجرورة بـ(على) وعدم ندرته في كلام العرب وروده على لسان عدد من الشعراء، من ذلك قول الأخطل[٥]: [من الطويل]

تروقُكَ عَيْناها، وأنْتَ ترى لها على حيثُ يُلْقى الزَّوْجُ مُنبطَحًا سَهْلا

وقول الفرزدق[٦]: [من الطويل]

طَلِيقَ أبي الأشْبَالِ، أصْبَحَ جَارُهُ على حَيثُ لا يدنو من الطَّوْدِ طَائِرُه

وقول ذي الرمة[٧]: [من الطويل]

أخا شقوةٍ يَرمي على حيثُ تَلتقي منَ الصَّفحةِ اليُسرى صُحارٌ وواضحُ

هذا من جهة الاستدلال بالسماع على صحة هذا الاستعمال ، وأما الاحتكام إلى القياس فيتثمل بالحمل على نظيرتها (حين)، فقد قال المبرد: (("حيث" في الأمكنة بمنزلة "حين" في

---

(١) يُنظر: الكتاب :٤/٢٣٠ ، والأصول في النحو: ٣/١٧٦ ، والجنى الداني: ٤٧٦ .

(٢) يُنظر: شرح (المعتزلي) :٦/٤٢٩ ، وشرح (البحراني) :٢/٣٥٨ ، وشرح (الموسوي) : ٢/٨٨ .

(٣) يُنظر: الصحاح :٤/١٤٤٣ (هفف) .

(٤) يُنظر: القاموس المحيط، تح: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة بإشراف محمد نعيم العرقسوسي : ١/٨٦٢ (هف) .

(٥) ديوانه:٢٩٦ .

(٦) شرح ديوانه: ١/٤٥٤ .

(٧) ديوانه، شرح الإمام أبي نصر أحمد الباهلي، رواية ثعلب، تح:د. عبد القدوس أبو صالح :٢/٩٠٢ . وصحار: لون لون في حمرة يميل إلى بياض. يُنظر: ديوانه:٢/٩٠٣ ، ولسان العرب: ٤/٤٤٥ (صحر).

الأزمنة تجري مجراها))[1]، ولا شك في جواز جر (حين) بـ(على) قال تعالى:چ پ ڀ ڀ ڀ ڀ ٺ ٺ چ [سورة القصص من الآية:١٥]، وإن اختلفت تأويلات النحويين لهذا الشاهد وسواه .

نخلص مما تقدَّم إلى تعديل القاعدة النحوية بالآتي : **يجوز جر (حيث) بـ(على) قليلاً لورود ذلك في نهج البلاغة ، وفي الشعر العربي ، وبالقياس على (حين) أيضًا.**

المسألة الرابعة :زيادة (الواو) بعد (ألا) الاستفتاحية:

من سُنن العربية في حروف المعاني أنّها تُزاد في التركيب النحوي تارةً وتُحذف تارةً أُخرى ، ولاشك في أنَّ لكلا الحالين مقاصدَ ودلالاتٍ، وشرائط ومواضع بسطتْها كتب اللغة والنحو.

وقد اختلف النحويون في زيادة (الواو)، فمنهم من أجازها ، ومنهم من أنكرها، فقد ذهب الكوفيون ومن وافقهم إلى جواز زيادتها في بعض المواضع، وساقوا على ذلك عددًا من الشواهد من القرآن الكريم وكلام العرب شعره أو نثره، فرأى الفراء والطبري وأبو بكر بن الأنباري زيادتها في جواب (لما)، وفي جواب (إذا) أيضًا[2]، كما ذهب أيضًا إلى جواز

---

(١) المقتضب : ٣٤٦/٤ .

(٢) يُنظر : معاني القرآن(الفراء):١٠٨/١، ٢١١/٢ ، ٥١.٥٠/٢ ، وجامع البيان:٧٨/٢١، وشرح القصائد السبع الطوال: ٥٥، والخصائص: ٤٦٢/٢ ، وهمع الهوامع: ١٩٠/٣ ، وخزانة الأدب:٤٦.٤٥/١١ .

زيادتها بين المتعاطفين المترادفين[١]، ونحا الأخفش هذا المنحى أيضًا فارتضى زيادتها في جواب (إذا)[٢]، كما أجازَ الرمّاني زيادتها وفاقًا للكوفيين فيما ورد عن العرب في قولهم: كنت ولا شيء لك[٣] .

وتأتي زائدة أيضًا بعد (إلاّ) إذا كان ما بعدها خبرًا أو صفة لاسم نكرة قبلها نحو قوله تعالى: چ ڦ ڦ ڦ ڦ ڦ ڦ ڄ ڄ چ[سورة الحجر] استدلالًا بعدم ذكرها في قوله تعالى:چ پ پ پ پ ڀ ڀ ڀ ڀ چ [سورة الشعراء][٤].

وأيَّد الهروي مذهبَ الكوفيين فاستشهد على جواز زيادتها بما استشهدوا به، ثم قال: ((واعلم أنَّ " الواو" لا تُقحَم إلا مع "لما" و"حتى" ولا تُقحَم مع غيرهما إلا في الشاذ كقولهم : " ربَّنا ولك الحمد" المعنى: ربَّنا لك الحمد ، والواو مقحمة (...)، ومعنى المُقحَم أن يكون الحرفُ مذكورًا على نية السقوط))[٥].

ونقل أبو البركات الأنباري مذهبَ الكوفيين هذا وصرّح بوروده كثيرًا في القرآن الكريم وكلام العرب، إلا أنَّه لم يؤيِّدْه أو يتبنّاه[٦]، على حين تابع ابنُ مالك وابنُ هشام رأيَ الكوفيين في هذه المسألة[٧] .

تبيَّن مما تقدّم رأيُ الكوفيين ومن وافقهم، وأما البصريون فيرون أنَّ الزيادة في الحروف خلاف الأصل، فالأَولى عندهم ألّا يُصار إلى الزيادة إلا بدليل قاطع، لهذا حملوا زيادة (الواو) فيما ذكره الكوفيون في جواب (لمّا)، و(إذا) على حذف الجواب[٨].

---

(١) يُنظر: معاني القرآن(الفراء):٢٠٥/٢ ، والحجة في القراءات السبع، ابن خالويه ،تح د. عبد العال سالم مكرم :٢٤٩ ، والكشف والبيان:٢٥٩/٨ ،والبحر المحيط:٥١٨/١ ، والمدارس النحوية (شوقي ضيف): ١٠٣ .

(٢) يُنظر: معاني القرآن(الأخفش):١٣٢/١ ، وهمع الهوامع:١٩٠/٣ .

(٣) يُنظر: كتاب معاني الحروف:٦٣ .

(٤)يُنظر : معاني القرآن(الفراء): ٢ / ٨٣ ، وكتاب الأزهية: ٢٤٨ ،ومفاتيح الغيب:١٢٠/١٩ ، والبرهان في علوم القرآن :٤ /٤٤٠ .

(٥) كتاب الأزهية : ٢٣٦ .

(٦) يُنظر: الإنصاف في مسائل الخلاف : ٤٥٦/٢ ـ ٤٥٧ (المسألة ٦٤) .

(٧) يُنظر: شرح عمدة الحافظ:٦٥٢/٢ ، وشرح التسهيل(ابن مالك):٣٥٥/٣، ومغني اللبيب:٤٧٣ـ ٤٧٤ .

(٨)يُنظر : الكتاب : ١٠٣/٣ ، ومعاني القرآن وإعرابه:٣٦٤/٤ ، والخصائص: ٤٦٢/٢ ، والكشّاف: ١٤٧/٤ ، والإنصاف في مسائل الخلاف :٤٥٦/٢-٤٥٧ (المسألة ٦٤)، ونتائج الفكر :٢٠٦ ، ومفاتيح الغيب:٣٨٧/٩ ، والجنى الداني:١٦٦ ، وهمع الهوامع:١٩١/٣ ، والنحو الوافي:٥٧٠/٣ .

ولم يَرد عن الكوفيين ـــ وهم من تبنّى زيادة (الواو) ـــ أنَّها تُزاد بعد (ألا) الاستفتاحية، وهذا ما جزم به الهروي فأشار إلى زيادة الواو مع (لمّا)، و(حتى)، أما في غير هذين الموضعين فالزيادة شاذة لا يُقاس عليها، وإذا كان لهم العذر بأنَّهم قرّروا ذلك استنادًا إلى ما وقفوا عليه من شواهد قرآنية أو شعرية؛ فإنَّ لنا الحق أنْ نسأل عن سبب إغفال طائفة من الشواهد النثرية الكثيرة التي جاءت فيها الزيادة بعد (ألا) الاستفتاحية، ولاسيما في نهج البلاغة في أكثر من موضع، من ذلك قوله(Δ) في خطبة في الاستسقاء: ((**أَلاَ وَإِنَّ اَلْأَرْضَ اَلَّتِي تَحْمِلُكُمْ وَ اَلسَّمَاءَ اَلَّتِي تُظِلُّكُمْ مُطِيعَتَانِ لِرَبِّكُمْ**))[1] .

افتتح الإمام الخطبة الشريفة بـ(ألا) تنبيهًا للسامعين على ضرورة الإصغاء إلى ما سيُلقى إليهم، وتعظيمًا لهذا الأمر وأهميته، ورغبةً في زيادة تمكن الحكم في أذهانهم ؛لأن (ألا) الاستفتاحية تفيد الإثبات والتحقيق بطريق أبلغ من غيره[2]، ولا شك في أنَّ مقام النص النص يؤيِّد ذلك؛ فالخطبة في الاستسقاء والمتلقي في حيرة وتردد يحتاج إلى ما يرفعهما عنه، ولهذا جيء بـ(ألَا).

ولّما كان المخاطَبُ شاكًا غيرَ معتقدٍ بنزول المطر بعد اليأس منه لمدة طويلة من الانقطاع جيء بـ(الواو) زيادة في التوكيد، فإنَّ للحرف المزيد فائدةً معنويةً، وأُخرى لفظية؛ فأما المعنوية فهي التوكيد، وأما اللفظية فهي تزيين اللفظ وجعلُه أشدَّ ارتباطًا بما يسبقه[3]. وهذا مما جاء عليه النصُّ العلَوي الذي حاول دفع هذا الشك والتردد بذكر قدرة الخالق القدير على كل شيء، من ذلك انقياد السماء والأرض لأوامره جلَّ وعلا، ولا شك في أن هذا معنى لا يتحصل لدى كلِّ المخاطَبين به، لأنَّ منهم مَن يشك فيه أو يُنكره، لهذا جيء بأكثر من مؤكِّد.

ومما يقوّي زيادتها في هذا الموضع وأمثاله إمكان إسقاطها من دون اختلال في شكل التركيب دون معناه وهذا هو الزائد في عُرف النحويين وقواعدهم، يرجِّح هذا أنّ الإمام ذكر (الواو) بعد (ألا) في مواضع أُخر من ذلك قوله(Δ) في وصف الدنيا: ((**ألا إنَّ الدّنيا دارٌ لا**

---

(١) شرح (المعتزلي) : ٧٦/٩ .

(٢) ينظر: شرح الرضي على الكافية:٤٢١/٤ ، ومغني اللبيب:٩٦، وروح المعاني:١٥٦/١ .

(٣) يُنظر: شرح الرضي على الكافية: ٤٣٣/٢.

يُسلَمُ مِنها إلّا فيها))[١]، وقوله (Δ): **((أَلاَ إِنَّ أَسْمَعَ اَلْأَسْمَاعِ مَا وَعَى اَلتَّذْكِيرَ وَ قَبِلَهُ))**[٢].

فزيادة التوكيد في النص الأول المقترن بـ(الواو) دون الثاني والثالث غير المقترنين بها تعود إلى حال المخاطَب في كلِّ نص ، فشِدّة إنكار الأول بسبب صعوبة الإيمان بفكرة كون السماء والأرض مطيعتين لله سبحانه ألزمتْ استعمال (الواو) فضلًا عن (إنّ) المؤكِّدة ، على حين أنَّ فكرة النص الثاني عامة لا تحتاج إلى توكيدٍ ثانٍ؛ لأنّ السلامة من مِحَن الدنيا لا يحدث إلا فيها وكذلك الثالث. والاستدلالُ بالنظير في ترجيح وجه نحوي على آخر كما جرى ههنا سبيلٌ لدى كثير من النحويين منهم الفرّاء الذي انتهج هذا في زيادتها بعد(إلاَّ) المتلوّة بالنكرة كما مرّ[٣]، كما استدل بالنظير أيضًا الزجّاج وابن هشام[٤].

ومن الشواهد أيضًا قوله (Δ) في وصف الدنيا: **((أَلاَ وَإِنَّ اَلْيَوْمَ اَلْمِضْمَارَ وَغَدًا اَلسِّبَاقَ))**[٥] .

ومن الشواهد أيضًا قوله (Δ) في معاوية: **((أَلاَ وَإِنَّ مُعَاوِيَةَ قَادَ لُمَةً مِنَ اَلْغُوَاةِ وَ عَمَّسَ عَلَيْهِمُ اَلْخَبَرَ))**[٦] .

اتضح مما مرَّ ذكرُه أنَّ (الواو) تأتي زائدة بعد (ألَا) لصحة سقوطها من التركيب، وهذا هو الزائد في عُرف النحويين واللغويين، ولهذا لم يذكرْها الإمام في شواهد أُخر، إذًا فسياق كلِّ نصٍّ كفيلٌ باختيار ما يناسبه من الألفاظ والتراكيب، واستنادًا إلى كلِّ هذا أقول: **يجوز زيادة (الواو) بعد (ألا) الاستفتاحية للدلالة على التوكيد لورود ذلك في نهج البلاغة .**

---

(١) شرح (المعتزلي) :١٤٠/٥ .

(٢) المصدر نفسه :١٦٧/٧ .

(٣) يُنظر: معاني القرآن (الفراء): ٨٣/٢ .

(٤) يُنظر: معاني القرآن وإعرابه:١٦٨/٤ ،ومغني اللبيب:٧٧٣ .

(٥) شرح (المعتزلي) :٩١/٢ .

(٦) المصدر نفسه٢٤٤/٣ . اللمة : الجماعة ، يُنظر: تاج العروس: ٤٤٣/٣٣ (لمم) ، و(عمس عليهم الخبر) أي: أخفى عليهم الخبر، ينظر: شرح (المعتزلي): ٢٤٤/٣، قال ابن منظور: ((وأمر عمس وعموس وعماس ومعمس: شديد مظلم لا يدرى من أين يؤتى له(...)وعمس عليه الأمر يعمسه وعمسه: خلطه ولبسه ولم يبينه)). لسان العرب: ١٤٧/٦(عمس) .

المسألة الخامسة :جواز إبدال الجملة من المفرد:

البدل من الأقسام الرئيسة للتوابع في النحو العربي، تحدث عنه سيبويه بقوله : ((هذا باب من الفعل يستعمل في الاسم ثم يبدل مكان ذلك الاسم اسم آخر فيعمل فيه كما عمل في الأول وذلك قولك: رأيت قومك أكثرهم، ورأيت بني زيد ثلثيهم، ورأيت بني عمك ناسا منهم، ورأيت عبد الله شخصه))[١]، وقد عرَّفه ابن مالك قائلًا: ((التابعُ المقصودُ بالحكمِ بلا واسِطةٍ هو المُسمَّى بَدلًا))[٢].

ولعل هذا التعريف يكاد يكون هو الأشهر، إذ أخذ به أغلب النحويين بعد ابن مالك ليصبح تعريفًا متداوَلًا للبدل، فقد ارتضاه ابن الناظم[٣]، وابن هشام[٤]، وابن عقيل[٥]، عقيل[٥]، والسيوطي[٦]،والفاكهي(ت: ٩٧٢هـ) [٧]، والدكتور محمد حماسة من المحدثين[٨]،

(١) الكتاب :١/١٥٠ .
(٢) شرح الكافية الشافية:٣/١٢٧٤ .
(٣) يُنظر: شرح ابن الناظم:٣٩٣ .
(٤) يُنظر: أوضح المسالك: ٣/٣٦٢ .
(٥) يُنظر: شرح ابن عقيل:٣/٢٤٧ .
(٦) يُنظر: همع الهوامع:٣/١٧٦ .
(٧) يُنظر: شرح كتاب الحدود في النحو،تح:د. المتولي رمضان احمد الدميري: ٢٦١ .

المحدثين[١]، وقد فصّل علماء العربية القول في تفسير ماهيّة هذا التعريف ثم ذكروا أقسام البدل ودلالات كلِّ قسم.

وقد قرّر النحويون جواز وقوع البدل بين المفردات، فلا خلافَ لدَيهم في هذا الباب[٢]، كما أجاز كثيرٌ منهم وقوعَه بين الجمل أيضًا، واستشهدوا لذلك بشواهد نحوية[٣].

نحوية[٣].

أما إبدال الجملة من المفرد فهذا محلٌّ خلاف بينهم، بل لم يُفرّع له أغلب النحويين قسمًا كأقسام البدل وأنماطه ولم يُشيروا إليه[٤]، على الرغم من أنّ السماع نطق به في أكثر من شاهد ، الأمر الذي حدا ببعض النحويين التنبه لذلك وإجازته.

فقد ذهب ابن جني إلى جواز إبدال الجملة من المفرد، جاء ذلك في تعقيبه على قول الشاعر[٥]: [من الطويل]

إلى اللهِ أشكو بالمدينةِ حاجةً وبالشام أُخرى كيف يلتقيان؟

فقال: (("كيف تلتقيان" جملة في موضع نصب بدلًا من "حاجة" و "حاجة" ، فكأنَّه قال: الى الله اشكو هاتين [الحالتين] تعذر التقائهما))[١]، وتابعه الزمخشري على هذا فصرَّح برأيه

---

(١) يُنظر: التوابع في الجملة العربية: ١٤٩ .

(٢)يُنظر : المقتضب:٢٦/١ ، وشرح المفصل(ابن يعيش):٦٨/٣-٦٩، وشرح جمل الزجاجي (ابن عصفور):٢٨٤/١ ، وشرح التسهيل(ابن مالك):٣٢٩/٣ ، وارتشاف الضرب:١٩٧٢/٤-١٩٧٣ ، وشرح ابن عقيل:٢٥٣/٣ .

(٣) يُنظر : الكتاب:٨٧/٣ ، والبديع في علم العربية، ابن الأثير،تح: د. فتحي أحمد علي الدين : ٣٥٢/١ ، وتمهيد القواعد: ٣٤٢١/٧ ، وحاشية الصبان: ١٩٤/٣، والنحو الوافي:٣٥٩/٣ ، والتوابع في النحو العربي، د. محمود سليمان ياقوت:١٤٨.

(٤) يُنظر : الكتاب:١٥٠/١-١٥٨ ، والفهارس التي عملها الأُستاذ عبد السلام هارون تشهد بذلك:٢٧١/٥ ، والمقتضب:٢٩٥/٤ ـ٢٩٦ ، والفهارس التي عملها الأُستاذ محمد عبد الخالق تؤكد ذلك أيضًا:٩٣/٤-٩٤ (قسم الفهارس) ، والأصول في النحو:٥٢.٤٦/٢ ، وكتاب المقتصد : ٩٢٩/٢. ٩٣٥ ، والإيضاح في شرح المفصل:٤٢٦/١. ٤٣٠، وشرح جمل الزجاجي(ابن عصفور):٢٨١/١، وشرح الرضي على الكافية:٣٧٩/٢ ، وارتشاف الضرب: ١٩٧٢/٤ ، وشرح ابن عقيل:٢٥٥.٢٤٧/٣ ،وهمع الهوامع:١٨٤/٣ ، وأثر القرآن والقراءات : ٢٠٠ .

(٥) البيت للفرزدق في خزانة الأدب:٢٠٨/٥ ، وشرح التصريح:٢٠١/٢ ، ولم أجدْه في ديوانه ، وبلا نسبة في : أوضح المسالك:١٧٢/٣ ، وشرح الأُشموني:١٢/٣.

برأيه وهو يفسر قوله تعالى: چ ٹ ٹ ٹ ٹ ڤ ڤ ڤ ڤ ڦ ڦ ڄ ڄ ڄ ڄ ڃ ڃ چ[سورة الأنبياء]،فقال: (((هَلْ هذا إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ أَفَتَأْتُونَ السِّحْرَ وَأَنْتُمْ تُبْصِرُون) هذا الكلام كلُّه في محل النصب بدلًا من: النجوى، أي: وأسرُّوا هذا الحديث))[٢] .

وتبنّى هذا الرأيَ وأيده أيضًا ابنُ مالك فقد احتج له بشواهد متعددة من القرآن الكريم والشعر العربي، فقال: ((وتُبدَل جملة من مفرد كقولك: عرفت زيدًا أبو مَنْ هو. أي عرفت زيدًا أبوته، ومنه قول الشاعر:

لقد أذهلتني أمُّ عَمْرٍو بكلمةٍ أتصبرُ يومَ البينِ أمْ لسْتَ تصبرُ

فالجملة الاستفهامية التي بعد "كلمة" بدلٌ منها؛ لأن الكلمة هنا بمعنى الكلام))[٣]، ثم احتجَّ بمجموعة من الشواهد، منها قوله تعالى: چ ٹ ٹ ۀ ۀ ہ ہ ہ ہ ھ ھ ھ ھ ے ے ۓ ۓ ڭ ڭ ڭ چ [سورة فصلت]، فذهب إلى أنَّ الجملة الإسمية المنسوخة بـ(إنَّ) أي: (إنَّ ربَّك...) بدلٌ من (ما) [٤].

وممّن أخذ بهذا المذهب عددٌ من العلماء [٥] منهم ناظر الجيش الذي علَّل جواز ذلك التركيب بقوله: ((إنَّ إبدال الجملة من مفرد لا يظهر كونه ممتنعًا، وذلك أَنَّ المبدَل تابع كما أَنَّ النعت تابع، وقد ثبت النعت بالجملة فما المانع من البدل. فإنْ قيل: المانع على نية تكرار العامل، والعوامل لا تَسَلُّطَ لها على الجمل، فالجواب أَنَّ الجملة إذا أُوِّلتْ بالمفرد أُعطيَتْ حكمه، ثم إنَّك قد عرفت أَنَّ العامل في البدل إنَّما هو العامل في المُبدَل منه على مذهب سيبويه . وقولنا: إنَّ البدل على نية تكرار العامل: المراد به أنَّ البدل هو المستقل بمقتضى العامل لا أَنَّ ثَمَّ عاملاً مقدّرًا (...) وعلى هذا يتم قول ابن جني والزمخشري

---

(١) المحتسب:١٦٦/٢ ، ويُنظر: توضيح المقاصد : ١٠٤٩/٢ ، والنحو الوافي:٦٨٧/٣ . لعل ما بين المعقوفتين خطأ طباعي وأظن أنَّ الصحيح المناسب لسياق النص (الحاجتين).

(٢) الكشاف:١٠٢/٣ ، ويُنظر: تمهيد القواعد:٣٤٢٠/٧ .

(٣) شرح التسهيل(ابن مالك):٣٣٩/٣-٣٤٠ ، والبيت من الطويل وهو بلا نسبه فيه ، وفي مغني اللبيب:٥٩٥، وشرح شواهد المغني:٨٥٣/٢ ، والمعجم المفصَّل في شواهد العربية:٢١٩/٣ .

(٤) يُنظر: شرح التسهيل(ابن مالك):٣٤٠/٣ .

(٥) يُنظر: أوضح المسالك:١٧٢/٣ ، والمساعد:٤٣٨/٢، وشفاء العليل:٧٧٣/٢ ،وشرح التصريح:٢٠١/٢ .

والمصنف، ومن قال بقولهم: أَنَّ الجملة تبدل من مفسر))[١]، وقد صرَّح بإجازة هذا النمط من البدل قسمٌ من العلماء المحدثين[٢].

ومما يؤيد صحة هذا الاستعمال وروده على لسان أمير المؤمنين (Δ) في خطبةٍ له يذكر فيها مواقفه من النبيِّ محمَّدٍ(9)، قال فيها: ((**وَلَقَدْ وُلِّيتُ غُسْلَهُ (9) وَالْمَلاَئِكَةُ أَعْوَانِي فَضَجَّتِ الدَّارُ وَالْأَفْنِيَةُ مَلاٌ يَهْبِطُ وَ مَلاٌ يَعْرُجُ وَ مَا فَارَقَتْ سَمْعِي هَيْنَمَةٌ مِنْهُمْ يُصَلُّونَ عَلَيْهِ حَتَّى وَارَيْنَاهُ فِي ضَرِيحِهِ**))[٣].

ينتظم هذا الجزء من الخطبة الشريفة واحدًا من المقامات الرفيعة للإمام علي (Δ) وهو قربُه من النبيِّ محمدٍ (9) في حياته وبعد رحيله؛ إذ هو من تكفَّل بتغسيله ودفنه في مراسيم اتَّسمت بحضور الملائكة (E) أعوانًا للإمام في أداء هذه المهمة العظيمة، من أجل بيان المقام الأسمى للنبي وللإمام؛ إذ يصوّر هذا النص سماع الإمام الصوتَ الخفي الصادر عن الملائكة[٤]، ولّما كان الفاعل(هينمة) مُبهمًا خفِيًا في معناه احتاج إلى ما يرفع هذا الإبهام ويُزيله، لهذا عمد الإمام إلى إتْباعه بجملة (يُصَلّوُنَ عليهِ) الواقعة بدلًا من (هينمة)، إذ إنَّ الغرض من البدل هو ((الإيضاح ورفع الالتباس وإزالة التوسع والمجاز))[٥]، على أنَّ بعض الشُّرّاح احتمل غير هذا المعنى، فجعل شبه الجملة(منهم) متعلقةً بـ(يصلّون)[٦]، وعلى هذا يكون غرض الإمام هو بيان أصناف الملائكة، والحال خلاف ذلك، فليس غرضُ النص ــ كما يبدو ــ تعدادَ أصنافهم؛ فلو كانت الغاية هذه لذكرَ الإمامُ الصِنف الآخَر غير الذين يُصلّون عليه، ولَما اكتفى بهذا الصنف فقط، وبهذا يتقوّى لديَّ تعلّق شبه الجملة (منهم) بما قبلها.

---

(١) تمهيد القواعد:٣٤٢١/٧، *وينظر مذهب سيبويه في البدل: الكتاب:١٥٠/١ .

(٢) يُنظر: جامع الدروس العربية:٢٤٠/٣ ،والنحو الوافي :٦٨٧/٣ ، وضياء السالك :٢٣٩/٣ ، والتوابع في النحو العربي:١٤٨، وأثر القرآن والقراءات :٢٠٠-٢٠١ .

(٣) شرح (المعتزلي) : ١٧٩/١٠ ، ((الهينمة: الصوت الخفي)). كتاب العين:٦٠/٤(هنم).

(٤) ينظر: شرح (المعتزلي) :١٨٣/١٠ ، شرح (البحراني) :٤٤٢/٣، وشرح (الموسوي):٣٩٤/٣ .

(٥)كتاب أسرار العربية: ٢٩٨.

(٦) ينظر: توضيح نهج البلاغة :٣/ ٢٦١ .

ومن شواهد هذه المسألة في الكلام العَلَوي المبارك قوله (A) في بيان منزلته من النبيِّ محمدٍ (9): ((**وَقَدْ عَلِمْتُمْ مَوْضِعِي مِنْ رَسُولِ اَللَّهِ (9)بِالْقَرَابَةِ اَلْقَرِيبَةِ وَ اَلْمَنْزِلَةِ اَلْخَصِيصَةِ وَضَعَنِي فِي حَجْرِهِ وَ أَنَا وَلِيدٌ يَضُمُّنِي إِلَى صَدْرِهِ وَ يَكْنُفُنِي فِي فِرَاشِهِ وَ يُمِسُّنِي جَسَدَهُ وَ يُشِمُّنِي عَرْفَهُ وَ كَانَ يَمْضَغُ اَلشَّيْ ءَ ثُمَّ يُلْقِمُنِيهِ**))[1].

يستعرض الإمام (A) في هذا الجزء من الخطبة منزلتَه التي اختص بها من رسول الله محمد(9)، وقد دلّ على ذلك بإيراد لفظة (الخَصِيصَة) الدالة على الانفراد بالشيء بما لا يشاركه فيه الجملة[2] وهي المُبدَل منه، ولمَّا كان هذا الخصوص مُجمَلًا يحتاج إلى بيان وتفصيل أردَفه الإمام بما يُزيل الإبهام ويفصِّل المُجمَل وهذا ما أفصحت عنه الجمل اللاحقة التي تصدّرتها الجملة(**وَضَعَنِي فِي حَجْرِهِ...**) الواقعة بدلًا مطابقًا من (الخصيصة)، وهذه هي الوظيفة الدلالية للبدل التي تكمن في الإيضاح كما تقدّم فضلًا عن التفصيل.

إنَّ دلالة التطابق بين المُبدَل والمُبدَل منه في النص العلَوي تأتي من أنّ لفظة (خصيصة) بما تدلُّ عليه معجميًا تعني الانفراد وعدم الاشتراك، وقد حصل هذا الانفراد بالمعنى المعجمي لكلمة (خصيصة) وبالموقع الذي احتلته من التركيب النحوي، إذ إنَّ المعاني التي جاءت بعدها في عبارة الإمام مما انفرد به (A) دون سائر الخلق، وهذا من بديع تعانق الدلالة المعجمية والنحوية.

وبهذا يكون نص الإمام قد زاد نوعًا آخر على أنواع البدل المطابق، وهو الواقع بين لفظةٍ وجملة، ساعد عليه المعنى اللغوي للمُبدَل منه ومعنى الجملة الواقعة بدلًا ، على حين أن النحويين يقصرون ورود البدل المطابق بين الألفاظ [3].

والذي يظهر مما تقدَّم صحة مذهب مَن أجاز هذا النوع من البدل ـ وإن لم يُشر إليه أغلب القدماء ــ استنادًا إلى السماع والقياس، أما السماع فلوروده في القرآن الكريم ونهج

---

(١) شرح (المعتزلي) :١٩٧/١٣ . العَرْف: الرائحة الطيبة. ينظر: معجم مقاييس اللغة: ٢٨١/٤ (عرف).

(٢) يُنظر: معجم مقاييس اللغة: ١٥٣/٢ (خص) ، ومفردات ألفاظ القرآن:٢٨٤ (خص).

(٣) يُنظر: الكتاب :١٥١/١ ، واللمحة في شرح الملحة:٧١٦/٢ ، وتوضيح المقاصد:١٠٣٦/٢ ، وأوضح المسالك:٣٦٤/٣ ، وتمهيد القواعد:٣٣٩٦/٧ .٣٣٩٧ ، وشرح الأشموني:٣/٣ ، وشرح التصريح:١٩١/٢ ــ ١٩٧ ، وهمع الهوامع:١٧٦/٣ ، وحاشية الصبان:٨٤/٣ ، والنحو الوافي:٦٦٥/٣ .٦٦٦ .

البلاغة وكلام العرب، وأما القياس فإنه يُحمل على النعت، ولا حاجة إلى تكلّف التأويل والتقدير في تخريج الشواهد.

وبهذا لم يبقَ سوى إعادة صوغ القاعدة بالآتي: **يجوز وقوع بدل الجملة من المفرد استنادًا إلى ورود ذلك في نهج البلاغة فضلًا عن القرآن الكريم والشعر العربي .**

المسألة السادسة: ورود (إذا) الفجائية متلوَّةً بجملة منسوخة بـ(ليس):

ترد (إذا) في العربية على أنحاء متعددة، وقد بسطت كتب اللغة والنحو مذاهب الخلاف فيها وفي معانيها، ومن تلك المعاني ورودها في الدلالة على المفاجَأة، وهي التي تأتي في حشو الكلام للدلالة على الحال لا الاستقبال، قال سيبويه: ((وتكون للشيء توافقه في حال أنت فيها))[١]. ولا تأتي في أوله ولا في آخره[٢]؛ ((لأن الغرض من الإتيان بها الدلالة على أنَّ ما بعدها حصل بعد وجود ما قبلها على سبيل المفاجأة، فلا بد في حصول هذا الغرض من تقدّم شيء عليها فلزم أنْ لا تقع في الابتداء))[٣].

وقد قرّر النحويون أنّها إذا دلّتْ على المفاجأة فلا يليها إلا الجملة الإسمية، تفريقًا بينها وبين الشرطية[٤].

---

(١) الكتاب: ٢٣٢/٤ ، ويُنظر: الأصول في النحو:١٧٧/٣ ، والجنى الداني:٣٧٣ ، والنحو الوافي: ٥٠٨/١ .

(٢) يُنظر: المقتضب :٥٦/٢-٥٧ ، والجنى الداني:٣٧٤ .

(٣) شرح الدماميني على مغني اللبيب، صحّحه وعلّق عليه: أحمد عزو عناية :٣٣٣/١ ، ويُنظر : شرح التصريح:٣٠٥/١ .

(٤) يُنظر: الكتاب:٢٣٢/٤، و شرح التسهيل(ابن مالك) :٢١٠/٢ ، وشرح الرضي على الكافية:١٩٦/٣ ، والبسيط في شرح جمل الزجاجي:٨٢٠/٢ ، وتوضيح المقاصد:١٢٨٥/٣ ، ومغني اللبيب:١٢٠ ، وشرح الدماميني على مغني اللبيب:٣٣٣/١، وهمع الهوامع:١٨٢/٢ .

ومِن النحويين من أجاز وقوع الجملة الفعلية مقترنة بـ(قد) بعدها مستندًا في ذلك إلى ما حكاه الأخفش عن العرب في نحو: خرجت فإذا قد قام زيد[١]؛ لأنَّ (قد) تُقرِّب زمن الفعل الماضي من الحال[٢]، وقد سوَّغ أبو حيان هذا المذهبَ بمعاملة العرب له معاملة الجملة الإسمية في دخول (واو) الحال عليها، فكما يُقال: جاء زيد وهو يضحك ، يُقال أيضًا: جاء زيد وقد ضحك[٣]، وزاد ابن هشام سببًا آخر وهو التفريق بينها وبين الشرطية المختصة بالفعلية، فإذا اقترنت بـ(قد) ـ كما يرى ـ حصل الفرق بذلك[٤]، ومنهم مَن أجاز ذلك بلا قَيْد، فيصح أنْ نقول مثلًا: خرجت فإذا قام زيد[٥] .

فلم يرد رأيٌ ــ بحسب ما تتبعتُ ــ يُجيز ورود (إذا) متلوةً بـ(ليس)، سواء قيل بحرفيتها أم بفعليتها على الخلاف الوارد في حقيقتها بين علماء العربية، وإنْ كان جمهور النحويين يرجِّح فعليتها[٦] .

إنَّ اختصاصَ (إذا) الفجائية بالجمل الإسمية مدفوعٌ بما ورد في السماع استنادًا إلى ما نَقله الأخفش عن العرب، وما ورد في نهج البلاغة أيضًا، فقد جاءت متلوَّةً بجملة منسوخة بـ(ليس)،إذ قال(A) في خطبة له يشكو فيها قلَّةَ الناصر والمعين: ((**فَنَظَرْتُ فَإِذَا لَيْسَ لِي رَافِدٌ وَ لاَ ذَابٌّ وَ لاَ مُسَاعِدٌ إِلاَّ أَهْلَ بَيْتِي فَضَنَنْتُ بِهِمْ عَنِ اَلْمَنِيَّةِ فَأَغْضَيْتُ عَلَى اَلْقَذَى**)) [٧].

يشرح الإمام في هذا المقطع من الخطبة حالَه بعد وفاة النبيِّ محمَّدٍ (9) وما حلَّ به وبأهله وما فوجئ به من انعدام الناصر والمعين[٨]، وانسياق الناس وراء أطماعهم وأهوائهم، وهذا ما أسهمت به دلالة (إذا) الدالة على المفاجأة، على أنها جاءت متبوعةً

---

(١) يُنظر: همع الهوامع :١٨٢/٢ .

(٢) يُنظر: النحو الوافي: ٢٨٠/٢ .

(٣) يُنظر: التذييل والتكميل :٣٠٦/٦ ، وهمع الهوامع:١٨٢/٢ .

(٤) يُنظر: مغني اللبيب:٢٣٢ .

(٥) يُنظر: همع الهوامع:١٨٢/٢ .

(٦) يُنظر: اللباب في علل البناء والاعراب:١٦٤/١ ،الجنى الداني:٤٩٣ ، وهمع الهوامع:٤٦/١ .

(٧) شرح (المعتزلي) : ١٠٩/١١ ، وقد ورد هذا النص بلفظه في موضع آخر أيضًا ، ينظر: شرح(المعتزلي):١٩/٢.

(٨) يُنظر: شرح (الموسوي) : ١/ ٥٠٦ ـ ٥٠٨ .

بجملة منسوخة بـ(ليس) بخلاف ما نصَّ عليه النحويون الذين قصروا ما يتلوها على الجملة الإسمية كما تقدَّم، فضلًا عن دلالتها على الماضي التي يمكن تخريجها ههنا على إرادة حكاية حال ماضية، فالإمام في معرض بيان عمّا كان هو عليه بعد ارتحال النبي محمد (9) وما جرى عليه من الظلم والجور في اغتصاب حقِّه[١].

وبهذا لم تخرج في دلالتها تلك عن الحال وإن دلَّت (ليس) على المضي؛ وإيضاح هذا أنّ الزمن سياقي يخضع للسياق والقرائن المحيطة بالنص هذا من جهة، ومن جهة أُخرى أنَّ المراد بالزمن الحاضر ههنا هو((الزمن الذي يتحقق فيه المعنيان في وقت واحد؛ المعنى الذي بعدها والمعنى الذي قبلها؛ بحيث يقترنان معًا في زمن تحقيقها))[٢]، وهذا ما عليه النصُّ العَلَوي، إذ إن زمن تحقق نظرة الإمام وانعدام الناصر كان واحدًا بلا شك.

ومما يُقوّي صحة هذا الاستعمال وشيوعه في كلام العرب وروده في كلام العرب نظمًا ونثرًا، فمن النثر ما ورد في كلام أهل البيت والصحابة، ففي حديث ذكره أبو حمزة الثمالي(K)[٣] وهو في رِفقة الإمام السجاد (A)، فقال الثمالي:((خرجت مع علي بن الحسين (A) إلى ظاهر المدينة، فلما وصل إلى حائط قال: إني انتهيت يومًا إلى هذا الحائط فاتكأت عليه، فإذا رجل عليه ثوبان أبيضان ينظر في وجهي، (...) قال: فهل رأيت أحدُا خاف الله فلم يُنجه ؟ قلت: لا، قال (A): فإذا ليس قدامي أحد)) [٤] ، كما ورد هذا التركيب كثيرًا في مرويات الصحابة(M)[٥] .

---

(١) يُنظر: منهاج البراعة(الخوئي) : ٣٦٧/٣ .

(٢) النحو الوافي: ٢٨١/٢ .

(٣) هو ثابت بن دينار الثمالي الأزدي بالولاء، أبو حمزة: من رجال الحديث الثقات عند الإمامية، وروى عنه بعض أهل السنَّة أيضًا. من أهل الكوفة. قُتِلَ ثلاثة من أولاده مع زيد بن علي بن الحسين(Λ). وكان الإمام الرضا (A) يقول: هو لقمان زمانه. وكان أبوه مولى للمهلَّب بن أبي صفرة. له كتاب في (تفسير القرآن) وكتاب (الزهد) وكتاب (النوادر)، توفي بعد سنة(١٥٠هـ) . يُنظر: أعيان الشيعة:٨/٤ ـ ١١ ، والأعلام: ٩٧/٢ .

(٤) بحار الأنوار: ١٤٥/٤٦ .

(٥) يُنظر: مسند أحمد : ٤٣٣/٣٦(٢٢١٢٢) ، والسنن الكبرى: ٣٩٢/٩(١٠٨٤٠) ، والمعجم الكبير: ٥٨/١٨ (١٠٧).

وأما الشعر فمنه قول كعب بن زهير: [1] [من الطويل]

حديثُ أناسيٍّ فلما سمعتهُ إذا ليسَ فيه ما أَبِينُ فأَعْقِلُ

إنَّ تلك الشواهد كافية للاستدلال على صحة هذا التركيب وجوازه، لهذا لابد من إعادة صوغ القاعدة بالقول: **يجوز ورود (إذا) الفجائية متبوعة بجملة منسوخة بـ(ليس) احتكامًا إلى ما ورد في نهج البلاغة وفي كلام العرب نظمًا ونثرًا.**

(١) ديوانه، صنعة الإمام أبي سعيد الحسن بن الحسين العسكري قدم له ووضع هوامشه وفهارسه:د. حنا ناصر الحتي:٥٥ .

خاتمة
بنتائج البحث

خاتمة بنتائج البحث

من المعلوم أنَّ الخاتمة تُعقَد في الغالب لذكر أهم النتائج التي يتوصل إليها بحث معين، أما النتائج التي توصلتْ إليها هذه الدراسة فمهمة كلّها ـ فيما أحسب ـ في الدراسات النحوية التطبيقية التي تنهل من كتب التراث اللغوي العربي لنقد القواعد النحوية، وتصحيح ما فات أعلام العربية من ضوابط وقوانين ، ولاشك في أنَّ إيرادها كلِّها يبدو مكرَّرًا يُطيل بنا المقام، لهذا سأُوجز القول بملخص للمسائل التي دارت في البحث على النحو الآتي:

- كثرت أقوال العلماء والباحثين والدارسين في بيان أسباب عزوف طائفة ليست قليلة من النحويين عن الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف في مسائل النحو العربي، وقد ناقش التمهيد أهمَّ تلك الأقوال وخلص إلى أنَّ الهدف السياسي والمذهبي هو الباعث الرئيس وراء كلِّ ذلك؛ فنهجُ مَن بيده أمور المسلمين بعد رحيل النبيِّ محمدٍ (ﷺ) على تغييب الحديث النبوي من دائرة الاحتجاج النحوي والمحاسبة على روايته وإشاعته بين الناس انعكس ذلك على التفكير النحوي لدى القدماء ولاسيما سيبويه الذي استشهد على قلة قليلة بالحديث بلا تصريح باسم النبي، وأصبح ذلك بمنزلة سُنَّة اهتدى بها عدد من المتأخرين أيضًا؛ لأنهم يعدّون كتاب سيبويه (قرآن النحو).
- ذهب العلماء إلى أنَّ كلام العرب لا يُحيط به إلا نبي، ولاشك في ذلك إلا أني أرى أنْ تُزاد عبارة (أو إمام معصوم) على من يُحيط بكلام العرب؛ إذ إنّ الإمام عليًا (عليه السلام) لم يُجر إحصاءً أو استقراءً توصّل في ضوئه إلى وجود (لكنّ) من ضمن أحرف النصب التي استقراها أبو الأسود بتوجيه من الإمام، إلا أنه ـ الإمام ــ استدركها على أبي الأسود في الصحيفة التي ألقاها إليه.
- إنَّ نقص الاستقراء النحوي لشواهد العربية أسهم في منع عدد من المسائل النحوية، أثبت البحث جوازها استنادًا إلى كلام الإمام علي (عليه السلام) فضلًا عن ورود قسم منها في القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف وكلام العرب نظمًا ونثرًا، والمسائل هي:

- جواز زيادة (الباء) في الخبر المثبَت، على حين أنَّ أغلب النحويين قصروا زيادتها على الخبر المنفي.
- جواز اقتران الخبر بـ(الفاء) من غير تضمنه معنى الشرط، فقد اشترط سيبويه ومن تابعه لذلك الاقتران أن يكون المبتدأ موصولًا أو شبهَ موصول، على حين جاء في كلام الإمام المبتدأ هو الضمير (أنا)،وقد تبيَّن في هذه المسالة أيضًا عدم صحة ما نُسِبَ إلى الأخفش بأنه يُجيز اقتران الخبر بـ(الفاء) وإن لم يكن المبتدأ اسم شرط .
- جواز إظهار متعلِّق شبه الجملة الواقعة خبرًا، فالنحويون يمنعون من إظهاره فيقدِّرونه على (مستقر)، أو (كائن)، أو (استقر)، أو (كان) على الخلاف الذي بينهم، وقد ظهر هذا المتعلِّق في أكثر من شاهد علَوي، وبهذا يترجَّح ما ذهب إليه ابن حني ومتابعوه في هذه المسألة.
- جواز دخول (لام) الابتداء على خبر (لكنّ)، فالبصريون لا يجيزون دخولها إلا على (إنَّ) ، أما ما نُسِبَ إلى الكوفيين بأنهم يجيزون هذا فقد ظهر في البحث أنَّ رأيهم ورأي البصريين سواءٌ في هذا المسألة.
- جواز إعمال (لا) النافية للجنس في المعارف، ولا موجب للتقدير الذي يفرضه النحويون للتأويل بالنكرة .
- جواز بناء (أمسِ) على الكسر عند تنكيره، على حين أنَّ جمهور النحويين يذهبون إلى إعرابه في تلك الحالة .
- أثبت البحث جواز استعمال (مهما) ظرفية، وهو ما رجّحه ابن مالك وآخرون.
- اشترط النحويون المتأخرون مشاركة الفاعل للمفعول لأجله وأظهر البحث جواز عدم المشاركة تأييدًا لابن خروف والرضي وعدد من المحدثين.
- الإضافة عند النحويين على تقدير حرف جر محذوف بين المتضايفين لهذا قصروا الإضافة على حرفَي الجر (إلى)، و(مِن) وقد أكد البحث جواز الإضافة الظرفية بمعنى (في) تأييدًا لعدد من النحويين والمفسرين.

- تبيَّن في البحث جواز حذف الموصول الإسمي وهو مذهب الكوفيين وابن مالك في هذه المسألة.
- الصلة والموصول بمنزلة الكلمة الواحدة لدى النحويين، لذا يمنعون تقديم أحدهما على الآخر، لكن البحث أثبت جواز تقديم الصلة أو ما يتعلق بها على الموصول .
- أظهر البحث جواز وقوع الفعل الماضي خبرًا لـ(كان) ولا داعي للتقدير والتأويل تأييدًا للبصريين ومن تابعهم.
- حمل النحويون قسمًا من الأفعال على معنى الظن في المعنى والعمل ، على أنهم منعوا حمل الفعل (عدَّ) عليها وهو ما أثبتته الدراسة.
- اشترط النحويون لورود الفعل الماضي المثبت حالًا أن يقترن بـ(قد) ظاهرة أو مضمرة وهو ما نقضه البحث بشواهد متعددة من نهج البلاغة فضلًا عن القرآن الكريم وكلام العرب نظمًا ونثرًا.
- قرر النحويون أن تُسبَقَ (أنْ) الناصبة بأفعال اليقين وإلا عُدَّت مخفّفة من الثقيلة ، وقد أثبت البحث جواز ورود (أن) ناصبةً مسبوقةً بأفعال التحقيق.
- أثبت البحث جواز استعمال (في) للتعليل، و(مِن) في الدلالة على الزمان ، وزيادة (مِن) في الإيجاب.
- تُوصف أمة العرب بأنَّها أمةٌ شعريةٌ، وقد انعكس اهتمامها بالشعر على جوانب من حياتها وتفكيرها من ذلك الاعتداد به كمصدر رئيس من مصادر الاحتجاج النحوي، مما أسهم بكثرة خروج الشعراء عن بعض الأقيسة النحوية، وسُميَ هذا الخروج بالضرورات الشعرية، فقد قصر النحويون بعض الأساليب على لغة الشعر وحده من دون النثر استطاع البحث نقض ذلك بإيراد شواهد نثرية من كلام الإمام في نهج البلاغة فضلًا عن القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة وكلام العرب النثري لِما عُدّ مقتصرًا على الشعر، وكانت المسائل التي عالجها البحث في هذا الباب على النحو الآتي:
- أظهر البحث جواز توكيد جواب الشرط بـ(نون) التوكيد في السَّعة والاختيار.

- تبيَّن في البحث جواز إبقاء (ألف) (ما) الاستفهامية عند جرها بحرف الجر نظمًا ونثرًا.
- قرّر النحويون أن خبر (كاد) لا يقترن بـ(أنْ) لتدافع المعنيين ، فإن ورد فهو مقتصر على لغة الشعر فقط، لكن البحث نقض ذلك وأثبت جواز اقتران خبر(كاد) بـ(أنْ) لبيان دلالة تحقق الخبر في المستقبل، فضلًا عن بيان شدة قرب وقوع الفعل.
- جواز اقتران خبر (لعل) بـ(أنْ) حملًا على (عسى)،لاشتراكهما في معنى الترجي والإشفاق.
- استطاع البحث إجازة حذف همزة الاستفهام في لغة النثر بعدما قصره النحويون على الضرورة الشعرية.
- تبيَّن في البحث جواز حذف حرف العطف (الواو) وحده مع بقاء المعطوف نظمًا ونثرًا .
- إنّ اقتران (مَن) الشرطية بالناسخ لا يفقدها شرطيتها، فالشرط باقٍ فيها ولا حاجة لتقدير ضمير شأن محذوف بعد (إنَّ) أو حمل المسألة على الضرورة الشعرية لورود ذلك نظمًا ونثرًا.
- إن الاستدلال بكلام الإمام أثبت جواز دخول أداة الشرط على الأسماء ، ولا موجب للقول بالتقدير والتأويل أو حمل المسألة على الضرورة الشعرية سوى الحفاظ على أقيسة بناها النحويون على استقراء ناقص.
- أثبت البحث جواز ورود فعل الشرط مضارعًا مجزومًا والجواب ماضيًا.
- اتضح في ضوء البحث جواز وقوع الجواب للشرط ـ عند اقترانه بالقسم ـ في السعة والاختيار خلافًا لمن منعه أو وسمه بالضرورة الشعرية .
- ذهب أبو علي الفارسي ومن تبعه إلى أنَّ إثبات (ميم) (فم) عند الإضافة مقصورٌ على لغة الشعر وحده، وأثبت البحث جواز ذلك في السَّعة والاختيار.

- نقض البحث ما ذهب إليه الصَّيْمري الذي حكم على حذف (قد) قبل الفعل الماضي والاستغناء عنها بـ(اللام) في جواب القسم بالضرورة الشعرية ، فقد ورد ذلك في النثر الفصيح المتمثل بنهج البلاغة.
- ليس نصبُ اسم الفاعل مفعولَه الثاني ضرورةً شعريةً كما ذهب السيرافي بل هو استعمال فصيح جارٍ في السَّعة والاختيار .

- من نتائج نقص الاستقراء الذي مُني به النحو العربي عدم إشارة النحويين إلى عدد من الاستعمالات والأساليب النحوية الفصيحة، استطاع البحث استدراكها استنادًا إلى كلام الإمام علي (عليه السلام) فضلًا عما ناظره من كلام العرب شعرًا ونثرًا ،وهي:
  - ورود (كأنَّ) في جواب القسم الخبري.
  - قرر النحويون أن جواب القسم الطلبي لا بد من أن يرد جملة إنشائية من استفهام أو نهي، أو، أمر، وقد زاد البحث جواز وقوع المصدر المؤول جوابًا لهذا النمط من القسم؛ لأنه مما يعطي معنى الطلب وهو ما يُحسب لابن سيده وأبي حيان الأندلسي اللذين أشارا إليه .
  - أظهر البحث جواز ورود جواب (لو) جملة استفهامية، وجواب (لّما) فعلًا مضارعًا منفيًا بـ(لم).
  - تبيَّن في ضوء البحث استعمال الإمام (عليه السلام)(أفعل) التفضيل من افعال الموت والهلاك وهو مما لا تفاضل فيه بحسب قواعد النحويين.
  - أشار جمهور النحويين إلى أنَّ الفعل (صار) لا يدل إلا على التحول والانتقال، وقد أثبت البحث استعمالًا آخر له في الدلالة على الرد والتقسيم.
  - بانَ في البحث جواز جر (حيث) بـ(على) وهو ما لم يُشر إليه إلا أبو حيان في حدود ما تتبعت، على الرغم من وروده كثيرًا في كلام العرب نظمًا ونثرًا.
  - لا خلاف بين النحويين في إجازة إبدال المفرد من المفرد ، لكن أغلب القدماء لم يفرِّعوا قاعدةً لإبدال الجملة من المفرد وهو ما ورد في كلام الإمام في أكثر من شاهد فضلًا عن وروده في شواهد من القرآن الكريم أيضًا.

- أسهمت الدلالة المعجمية في جواز وقوع البدل المطابق جملةً، على حين أنَّ النحويين لم يُمثِّلوا للبدل المطابق إلا بين المفردات.
- ورود وزن (فعلل) وصفًا وهو ما خفي على سيبويه.
- رفد كلام الإمام علي المعجم العربي بلفظ (خصيصة) مفرد (خصائص) ،فلم تنص المعجمات اللغوية على ذكرها في حدود ما اطلعتُ.

- أظهر البحث جواز وقوع الفعل الماضي خبرًا لـ(لعل) وهو ما منعه ابن مبرمان، كما ورد (لعل) في كلام الإمام(عليه السلام) في الدلالة على التعليل والرجاء معًا.
- أثبت البحث جواز إضافة الشيء إلى نفسه خلافًا للبصريين.
- ثبتَ في البحث أنَّ الفعل (إخال) لايدل على الظن المراد به الشك دائمًا، بل يرد أحيانًا في الدلالة على التحقيق ولهذا جاء جوابًا للقسم ، ومعلوم أن الشك لا يرد جوابًا للقسم.
- إنَّ اشتراطَ ابن مالك لوقوع الماضي خبرًا لـ(ليس) بأنْ يكون اسمَها ضمير شأن منتقضٌ بما ورد في نهج البلاغة.
- أثبت البحث إجازة اقتران خبر (كان) بـ(أنْ) ، على حين عدَّه سيبويه ضرورة شعرية، وعدّه ابن بابشاذ ممنوعًا .
- أظهرت الدراسة صحة استعمال اسم الفعل(شتّان) مسبوقًا بـ(ما) خلافًا للأصمعي.
- اجتماع فاعل فعل المدح والتمييز في تركيب واحد ليس ممنوعًا كما ذهب سيبويه ومن تبعه.
- دعت ضرورة البحث إلى تعضيد الشواهد العلَوية في أغلب المواضع بما ناظرها من القرآن الكريم والسُّنة النبوية الشريفة بما فيها روايات أئمة أهل البيت (عليهم السلام) وكلام الصحابة (رضي الله عنهم)زيادة على كلام العرب نظمًا ونثرًا، وإنْ كان الاقتصار على الشاهد العلوي وحده كافيًا في الاستدلال والتقعيد النحوي، الهدف من هذا التأكيد على شيوع تلك الاستعمالات في اللسان العربي من جهة، وإغفال النحويين لها في التقعيد النحوي من جهة أُخرى.

والحمد لله ربِّ العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمدٍ النبيِّ الأمين، وعلى آله الطيبين الطاهرين، وصحبه المنتجبين .

روافد البحث

روافد البحث

❁ القرآن الكريم .

أولًا : الكتب المطبوعة:

(أ)

- **ابن الأنباري**[1] **في كتابه الإنصاف** في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، د. محيي الدين توفيق إبراهيم، مطبعة دار الكتب ـ جامعة الموصل، ١٩٧٩م .
- **أبنية الصرف في كتاب سيبويه معجم ودراسة**، د. خديجة الحديثي ، مكتبة لبنان ناشرون،ط١ ، ٢٠٠٣م.
- **أبنية المبالغة وأنماطها في نهج البلاغة**، دراسة صرفية نحوية دلالية، حيدر هادي خلخال الشيباني، العتبة الحسينية المقدسة، مؤسسة علوم نهج البلاغة،ط١ ، ٢٠١٤م.
- **الإتقان في علوم القرآن** ، جلال الدين السيوطي (ت:٩١١هـ)، تح : محمد أبو الفضل إبراهيم ، الهيأة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٤م .
- **أثر القراءات القرآنية في الدراسات النحوية**، د. عبد العال سالم مكرم ، مؤسسة علي جراح الصباح ـ الكويت ، (د.ت).
- **أثر القرآن والقراءات في النحو العربي**، د. محمد سمير اللبدي، دار الكتب الثقافية ــ الكويت ،ط١ ، ١٩٧٨م.
- **أخبار النحويين البصريين** ، السيرافي(ت: ٣٦٨هـ) ،تح: طه محمد الزيني، ومحمد عبد المنعم خفاجي ، مصطفى البابي الحلبي ، ١٩٦٦ م .
- **الأدب المفرد بالتعليقات**، البخاري(ت: ٢٥٦هـ)،حقَّقه وقابله على أُصوله: سمير بن أمين الزهيري، مكتبة المعارف ـ الرياض،ط١ ، ١٩٩٨ م .
- **ارتشاف الضرب من لسان العرب** ، أبو حيان الأندلسي (ت:٧٤٥هـ) ، تحقيق وشرح ودراسة : د. رجب عثمان محمد ، مراجعة : د. رمضان عبد التواب ، مكتبة الخانجي ـ القاهرة ، ط١ ، ١٩٩٨م .

(١) هكذا في المطبوع والصواب : أبو البركات الأنباري، لأنه هو من ألَّف الإنصاف، وليس ابن الانباري (ت: ٣٢٨هـ).

- **أساس البلاغة**، الزمخشري (ت: ٥٣٨هـ)،تحقيق: محمد باسل عيون السود ،الناشر: دار الكتب العلمية ـ بيروت ،ط١ ، ١٩٩٨ م .
- **أساليب الإنشاء في كلام السيدة الزهراء** (ع) دراسة نحوية بلاغية، عامر سعيد نجم ، العتبة العلويَّة المقدسة ـــ النجف الأشرف ،٢٠١١م .
- **الأساليب الإنشائية في النحو العربي** ، عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي ـ القاهرة ، ط٥ ، ٢٠٠١م .
- **أساليب التوكيد في القرآن الكريم** ، عبد الرحمن المطردي ، الدار الجماهرية ـ ليبيا ،ط١ ،١٩٨٦م .
- **أساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين** ، د. قيس إسماعيل الأوسي ، بيت الحكمة ـ بغداد ، ١٩٨٨م .
- **الاستقراء الناقص وأثره في النحو العربي**،د. محمد بن عبد العزيز العميريني، دار المعرفة الجامعية ـ الأزاريطة ـ مصر ،٢٠٠٧م.
- **الاستيعاب في معرفة الأصحاب** ، أبو عمر يوسف بن عاصم القرطبي (ت:٤٦٣هـ)، تح : علي محمد البجاوي ، دار الجيل ـ بيروت ،ط١ ، ١٩٩٢م .
- **الأُسس المنطقية للاستقراء**، السيد محمد باقر الصدر ،تعليقات الأستاذ يحيى محمد، مؤسسة العارف للمطبوعات ـــ بيروت،ط١، ٢٠٠٨م.
- **الأشباه والنظائر في النحو** ، السيوطي ، تح : د.عبد العال سالم مكرم ، مؤسسة الرسالة ـ بيروت ، ط١ ، ١٩٨٥م .
- **الاشتقاق**، ابن دريد (ت: ٣٢١هـ) ،تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل ـ بيروت ط١، ١٩٩١ م .
- **الإصابة في تمييز الصحابة** ، ابن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ) ،تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلى محمد معوض ، دار الكتب العلمية ـــ بيروت ،ط١ ، ١٤١٥ هـ
- **إصلاح المنطق** ، ابن السِّكِّيت (ت:٢٤٤هـ) ، شرح وتحقيق : أحمد محمد شاكر ،وعبد السلام محمد هارون ، دار المعارف ـ القاهرة ، ط٤ ،(د.ت) .

- **الأُصول دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب**، النحو، فقه اللغة، البلاغة، د. تمام حسان، عالم الكتب ـ القاهرة ٢٠٠٠م.
- **الأُصول في النحو** ،ابن السَّرَّاج (ت:٣١٦هـ) ، تح :د. عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ـ بيروت ، ط٣ ، ١٩٩٦م.
- **إعراب الجمل وأشباه الجمل**، د. فخر الدين قباوة، دار القلم العربي ـ حلب، طه ١٩٨٩م .
- **إعراب القرآن**، النحّاس (ت:٣٣٨هـ) ، تح: د. زهير غازي زاهد ، عالم الكتب ، مكتبة النهضة العربية ، ط٢ ، ١٩٨٥م .
- **إعراب القرآن المنسوب [خطأ] للزجّاج**، الباقولي(ت:٥٤٣هـ) ، تحقيق ودراسة: إبراهيم الإبياري، دار الكتاب المصري ـ القاهرة ،ط٤ ، ١٤٢٠هـ .
- **إعراب القرآن وبيانه** ، محيي الدين درويش(ت:١٤٠٣هـ) ،دار الإرشاد للشؤون الجامعية – سورية ، ط٤ ، ١٤١٥ هـ .
- **إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث النبوي**، العكبري (ت: ٦١٦هـ)، حقَّقه وخرَّج أحاديثه وعلَّق عليه:د. عبد الحميد هنداوي، مؤسسة المختارــ مصر ،ط١ ،١٩٩٩م .
- **الأعلام** ، قاموس تراجم لأَشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين ، خير الدين الزركَلي ،دار العلم للملايين ـــ بيروت ، ط١٥ ، ٢٠٠٢م.
- **أعيان الشيعة** ، السيد محسن الأمين(ت: ١٣٧١ هـ) ، تحقيق وتخريج : حسن الأمين ، دار التعارف للمطبوعات ـــ لبنان، ١٩٨٣ م.
- **الأغاني**، أبو الفرج الأَصبهاني(ت:٣٥٦هـ)، دار إحياء التراث العربي ـ بيروت ،ط١ ، ١٤١٥هـ.
- **الإغراب في جدل الإعراب** ، أبو البركات الأنباري، قدم له وعُني بتحقيقه: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، ١٩٧٥م.
- **إقبال الأعمال**، ابن طاووس(ت:٦٦٤هـ) ،تح: جواد القيومي الأصفهاني، مكتبة الإعلام الإسلامي ، ط١ ،(د.ت).

- **الاقتراح في علم أصول النحو**، السيوطي، قرأه وعلَّق عليه: د. محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية ــ الأزاريطة ـ مصر ،٢٠٠٦م.
- **الاقتضاب في شرح أدب الكتّاب**، البطليوسي (ت: ٥٢١هـ)، تح: الأُستاذ مصطفى السقا، د. حامد عبد المجيد، مطبعة دار الكتب المصرية ـ القاهرة، ١٩٩٦م .
- **الأمالي**، أبو علي القالي (ت: ٣٥٦هـ) ،عُنيَ بوضعها وترتيبها: محمد عبد الجواد الأصمعي ، دار الكتب المصرية ،ط٢ ، ١٩٢٦م .
- **أمالي ابن الشجري**، ابن الشجري (ت: ٥٤٢هـ) ، تحقيق ودراسة : د. محمود محمد الطناحي ، مكتبة الخانجي ـ القاهرة ، ط١ ، ١٩٩٢م .
- **أمالي الزجاجي** ، الزجاجي (ت: ٣٣٧هـ) ، تحقيق وشرح: عبد السلام هارون، دار الجيل ـ بيروت،ط٢ ، ١٩٨٧م.
- **أمالي السهيلي في النحو واللغة والحديث والفقه**، السُّهَيلي(ت: ٥٨١هـ) ، تح: محمد إبراهيم البنا، مطبعة السعادة ـ القاهرة ،(د.ت).
- **الأمثل في تفسير كتاب الله المنزل** ، الشيخ ناصر مكارم الشيرازي (د.ت).
- **إنباه الرواة على أنباه النحاة** ، القفطي (ت: ٦٤٦هـ)، المكتبة العصريةـ بيروت، ط١ ، ١٤٢٤ هـ .
- **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين**، أبو البركات الأنباري ، تح : محمد محيي الدين عبد الحميد ، مطبعة السعادة ـ القاهرة ، ط٤ ، ١٩٦١م.
- **أنوار التنزيل وأسرار التأويل** ، البيضاوي (ت:٦٨٥هـ) ، تح : محمد عبد الرحمن المرعشلي ، دار إحياء التراث العربي ـ بيروت ، ط١ ، ١٤١٨هـ.
- **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، ابن هشام (ت: ٧٦١هـ)،تح: يوسف الشيخ محمد البقاعي ، دار الفكر ـ بيروت، (د.ت).
- **الإيضاح العضدي** ،أبو علي الفارسيّ (ت: ٣٧٧ هـ)،تح د. حسن شاذلي فرهود ط١ ، ١٩٦٩ م.
- **الإيضاح في شرح المفصل**، ابن الحاجب(ت:٦٤٦هـ)، تح: د. إبراهيم محمد عبد الله، دار سعد الدين ـ دمشق ،ط٢ ، ٢٠١٣م .

(ب)

- **بحار الأنوار الجامعة لدُرَر أخبار الأئمة الأطهار**، محمد باقر المجلسي (ت:١١١١هـ) ، تح : مجموعة من العلماء ، مؤسسة الوفاء ـ بيروت ، ط٢ ، ١٩٨٣م .
- **البحث اللغوي عند العرب**، د. أحمد مختار عمر، عالم الكتب،ط٨ ، ٢٠٠٣م.
- **البحر المحيط في التفسير**، أبو حيان الأندلسي، تح: صدقي محمد جميل، دار الفكر ـ بيروت ، ١٤٢٠ هـ .
- **البديع في علم العربية** ، مجد الدين ابن الأثير (ت:٦٠٦هـ)، تحقيق ودراسة : د.فتحي أحمد عليّ الدين، ود. صالح حسين العايد ، مركز إحياء التراث الإسلامي ـ مكة المكرمة ، ط١ ، ١٤١٩هـ .
- **البرهان في علوم القرآن** ، الزركشي (ت:٧٩٤هـ) ، تح : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار إحياء الكتب العربية ـ مصر ، ط١ ، ١٩٥٧م .
- **البسيط في شرح جمل الزجّاجي** ، ابن أبي الربيع(ت:٦٨٨هـ)، تحقيق ودراسة:د. عياد بن عيد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي ـ بيروت ، ط١ ، ١٩٨٦م.
- **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**، السيوطي ،تح محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية – لبنان ،(د.ت).
- **بناء الجملة العربية**، د. محمد حماسة عبد اللطيف، دار غريب ــ القاهرة ، ٢٠٠٣م.
- **بهج الصباغة في شرح نهج البلاغة** ، محمد تقي التستري (ت:١٤١٥هـ) ، دار أمير ـ طهران ، ط١ ، ١٤١٨هـ .
- **البيان في غريب إعراب القرآن**، أبو البركات الأنباري،تح:د. طه عبد الحميد طه، مراجعة:مصطفى السقا، الهيأة المصرية العامة للكتاب ،١٩٨٠م.
- **البيان والتبيين** ، الجاحظ (ت: ٢٥٥هـ) ، دار ومكتبة الهلال ـ بيروت ، ١٤٢٣ هـ.

(ت)

- **تاج العروس من جواهر القاموس** ، مرتضى الزَّبيدي (ت:١٢٠٥هـ) ، تح: مجموعة من المحققين ، دار الهداية، (د.ت).
- **تاريخ الأدب العربي(العصر الإسلامي)**،د. شوقي ضيف، دار المعارف ـ القاهرة، ط٢٠ ، ٢٠٠٢م.
- **تاريخ دمشق**، ابن عساكر (ت: ٥٧١هـ)،تح: عمرو بن غرامة العمروي ، دار الفكر ـ بيروت ، ١٩٩٥ م .
- **تاريخ النقد الأدبي والبلاغة حتى نهاية القرن الرابع الهجري**، د. محمد زغلول سلام ،المعارف ــ الإسكندرية (د.ت).
- **تأويل مشكل القرآن** ، ابن قتيبة (ت: ٢٧٦هـ)،تح: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية ـ بيروت (د.ت).
- **التبصرة والتذكرة** ، الصِّيْمري (من علماء القرن الرابع الهجري)،تح:د.فتحي أحمد مصطفى علي الدين، دار الفكر ــ دمشق (د.ت).
- **التبيان في إعراب القرآن**، العكبري ،تح:علي محمد البجاوي، عيسى البابي وشركاه، (د.ت).
- **التبيان في تفسير القرآن** ، الشيخ الطوسي (ت:٤٦٠هـ)، تح: أحمد حبيب قصير العاملي ، دار إحياء التراث العربي ـ بيروت ، ط١ ، ١٤٠٩هـ .
- **تجديد النحو**، د. شوقي ضيف، دار المعارف ـ مصر ،ط٦ ،٢٠١٣م .
- **التحبير شرح التحرير في أصول الفقه**، علاء الدين المرداوي(ت:٨٨٥هـ)، تح: د. عبد الرحمن الجبرين، د. عوض القرني، د. أحمد السراح، مكتبة الرشد ـ الرياض ،ط١ ،٢٠٠٠م.
- **التحرير والتنوير(تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد)**، ابن عاشور(ت١٣٩٣هـ) ، الدار التونسية ، ١٩٨٤م .
- **تُحَف العقول عن آل الرسول(9)** ،ابن شعبة الحراني(ت:٣٨١هـ)، تحقيق: علي أكبر الغفاري، مؤسسة النشر الإسلامي ـ قم ، ط٢، ١٤٠٤هـ .

- **تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد**، ابن هشام، تحقيق د. عباس مصطفى الصالحي، دار الكتاب العربي ـ بيروت،ط١، ١٩٨٩م .
- **تذكرة الحفّاظ**، الذهبي (ت: ٧٤٨هـ)، دار الكتب العلمية ـ بيروت ،ط١ ، ١٩٩٨م .
- **التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل**، أبو حيان الأندلسي ، تح:د. حسن هنداوي، دار القلم ــ دمشق ،ط١ ،(د.ت) .
- **تراكيب القسم والشرط في كلام الإمامَين الحسن والحسين**(H) ، دراسة نحوية بلاغية، عامر سعيد نجم ،العتبة الحسينية المقدسة ـ مركز الإمام الحسن للدراسات التخصصية، ط١ ، ٢٠١٧م.
- **التراكيب اللغوية في العربية دراسة وصفية تطبيقية** ، د. هادي نهر ، الجامعة المستنصرية ـ كلية الآداب، ١٩٨٧م .
- **التطور اللغوي التاريخي**، د. إبراهيم السامرائي، معهد البحوث و الدراسات العربية ١٩٦٦م.
- **تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد**، الدماميني(ت:٨٢٧هـ) ، تح: د. محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدى ، ط١، ١٩٨٣م .
- **التعليقة على كتاب سيبويه** ،أبو علي الفارسيّ، تح: د. عوض بن حمد القوزي ،ط١ ، ١٩٩٠م .
- **تفسير الصافي** ، الفيض الكاشاني(ت: ١٠٩١هـ) ، صححه وقدَّم له وعلق عليه الشيخ حسين الأعلمي ، طهران ، ط٢ ، ١٤١٦هـ .
- **تقريب المقرَّب** ، أبو حيان الأندلسي ، تح: د. عفيف عبد الرحمن ، دار المسيرة ، ط١ ، ١٩٨٢ م .
- **تمام نهج البلاغة**، السيد صادق الموسوي ،مؤسسة الإمام صاحب الزمان(ع)، إيران ــ طهران ، ط١، ١٤١٨هـ .
- **تهذيب اللغة**، أبو منصور الأزهري(ت:٣٧٠هـ)،تح: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث ـ بيروت، ط١ ، ٢٠٠١م.

📖 **التوابع في الجملة العربية**، د. محمد حماسة عبد اللطيف، مكتبة الزهراء ـ القاهرة، ١٩٩١م .

📖 **التوابع في النحو العربي**، د. محمود سليمان ياقوت، (د.مط) ،(د.ت).

📖 **توجيه اللمع**، ابن الخبّاز(ت:٦٣٩هـ) ، دراسة وتحقيق :د. فايز زكي محمد ، دار السلام ـ مصر ،ط٢ ،٢٠٠٧م .

📖 **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك**،المرادي (ت:٧٤٩هـ)،شرح وتحقيق : عبد الرحمن علي سليمان ، دار الفكر العربي ـ بيروت،ط١ ، ٢٠٠٨م

📖 **توضيح نهج البلاغة** ،السيد محمد الحسيني الشيرازي ، طهران ، (د.ت)

📖 **التوطئة** ، الشلوبيني (ت:٦٥٤هـ) ، دراسة وتحقيق: د. يوسف أحمد المطوع (د.ت).

📖 **تيسيرات لغوية**، د. شوقي ضيف، دار المعارف ـ القاهرة ،ط١ ، ١٩٩٠م .

(ج)

📖 **جامع البيان في تأويل القرآن**، الطبري (ت: ٣١٠هـ)،تح أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة ،ط١ ، ٢٠٠٠ م .

📖 **جامع الدروس العربية**، مصطفى الغلاييني(ت:١٣٦٤هـ)، المكتبة العصرية ـ بيروت ط٢٨ ،١٩٩٣م .

📖 **الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله(9)وسننه وأيامه (صحيح البخاري)**،البخاري، دار الفكر ـ بيروت، ١٩٨١م .

📖 **الجامع لأحكام القرآن**، القرطبي (ت:٦٧١هـ)، تح : أحمد البردوني ، وإبراهيم أطفيش ، دار الكتب المصرية ـ القاهرة ، ط٢ ، ١٩٦٤م .

📖 **الجمل في النحو** ، عبد القاهر الجرجاني(ت:٤٧١هـ)، حقّقه وقدَّم له: علي حيدر، دمشق ،١٩٧٢م .

📖 **الجملة الخبرية في نهج البلاغة** ، دراسة نحوية ، د. علي عبد الفتّاح محيي ، دار صفاء ـ عمّان ، ط١ ، ٢٠١٢م .

📖 **الجملة الشرطية عند النحاة العرب**، أبو أوس إبراهيم الشمسان، تقديم: د. محمود فهمي حجازي، مطبعة الدجوي ـ عابدين ، ط١ ،١٩٨١ م.

📖 **الجملة العربية تأليفها وأقسامها** ، د. فاضل السامرائي ، دار الفكر ـ عمّان ، ط٣ ،٢٠٠٩م .

📖 **جمهرة اللغة** ، ابن دريد ،تح: رمزي منير بعلبكي ، دار العلم للملايين ـ بيروت ،ط١، ١٩٨٧م.

📖 **الجنى الداني في حروف المعاني** ،المرادي،تح: د فخر الدين قباوة ،والأُستاذ محمد نديم فاضل ، دار الكتب العلمية ـ بيروت،ط١ ، ١٩٩٢ م .

📖 **الجواز النحوي ودلالة الإعراب على المعنى**، مراجع عبد القادر بالقاسم الطلحي، منشورات جامعة قاريونس ـ بنغازي ـ ليبيا (د.ت).

(ح)

📖 **حاشية الخُضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك** ، محمد الخُضري (ت:١٣٨٨هـ) ، دار الفكر ـ بيروت ،(د.ت).

📖 **حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي**، المسمّاة: عناية القاضِي وكفاية الراضِي على تفسير البيضَاوي ، شهاب الدين (ت: ١٠٦٩هـ)، دار صادر ـ بيروت، (د.ت).

📖 **حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك**، الصبان (ت: ١٢٠٦هـ)، دار الكتب العلمية ـ بيروت،ط١ ،١٩٩٧م.

📖 **الحجة في القراءات السبع** ، ابن خالويه (ت: ٣٧٠هـ) ،تح: د. عبد العال سالم مكرم ، دار لشروق ـ بيروت ،ط٤ ،١٤٠١هـ.

📖 **الحجة للقرّاء السبعة**، أئمة الأمصار بالحجاز والعراق والشام الذين ذكرهم أبو بكر بن مجاهد، أبو علي الفارسي، تح: بدر الدين قهوجي ، وبشير جويجاتي ، راجعه ودقّقه: عبد العزيز رباح، و أحمد يوسف الدقاق ، دار المأمون ـ بيروت، ط١ ، ١٩٨٧م.

📖 **حدائق الحقائق في شرح نهج البلاغة**، محمد بن الحسين المعروف بقطب الدين الكيذري (ت: بعد ٦١٠هـ)، تح: عزيز الله العطاردي، إيران ـ قم ، ط١ ، ١٤١٦هـ .

📖 **الحديث النبوي في النحو العربي** دراسة مستفيضة لظاهرة الاستشهاد بالحديث في النحو العربي، ودراسة نحوية للأحاديث الواردة في أكثر شروح ألفية ابن مالك ، د. محمود فجال ، أضواء السلف ـ الرياض ، ط٢ ، ١٩٩٧م .

📖 **الحذف والتقدير في النحو العربي**، د. علي أبو المكارم ،دار غريب ـ القاهرة ،ط١ ،٢٠٠٧م .

📖 **حروف الجر دلالاتها وعلاقاتها**، أبو أوس إبراهيم الشمسان (د.مط)، (د.ت).

📖 **حروف المعاني والصفات** ، الزجاجي، تح: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة ـ بيروت ،ط١ ، ١٩٨٤م .

📖 **حق الصدارة في النحو العربي بين النظرية والتطبيق**، د. عزمي محمد عيال، دار الحامد ـ الأردن ،ط١ ، ٢٠١١م .

📖 **الحلقة المفقودة في تاريخ النحو العربي**، د. عبد العال سالم مكرم ، مؤسسة الرسالة ـ بيروت ، ط٢ ، ١٩٩٣م.

📖 **حلية الأولياء وطبقات الأصفياء** ، أبو نعيم الأصبهاني (ت: ٤٣٠هـ) ، مطبعة السعادة ـ القاهرة، ١٩٧٤م .

📖 **الحماسة**، البحتري(ت: ٢٨٤هـ) ، رواية أبي العباس الأحول عن أبيه عن البحتري، تح:د. محمد إبراهيم حور، وأحمد محمد عبيد ،هيأة أبو ظبي ــ الإمارات العربية المتحدة ،٢٠٠٧م .

(خ)

📖 **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب** ، عبد القادر البغدادي (ت:١٠٩٣هـ) ، شرح وتحقيق : عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي ـ القاهرة ، ط٤ ، ١٩٩٧م .

📖 **الخصائص** ، ابن جِنّي (ت: ٣٩٢هـ)، تح: محمد علي النجّار ، المكتبة العلمية ـــ مصر ،(د.ت).

(د)

📖 **الدُّر المصون في علوم الكتاب المكنون** ، السمين الحلبي (ت: ٧٥٦هـ) ،تح :د أحمد محمد الخراط ، دار القلم ـ دمشق، (د.ت).

📖 **دراسات في اللغة**، د. إبراهيم السامرائي، جامعة بغداد، ١٩٦١م.

📖 **دراسات لأسلوب القرآن الكريم**، محمد عبد الخالق عضيمة، دار الحديث ـ القاهرة (د.ت).

- **درة الغواص في أوهام الخواص** ، الحريري (ت: ٥١٦هـ) ،تح: عرفات مطرجي ، مؤسسة الكتب الثقافية ـ بيروت ،ط١، ١٩٩٨هـ .
- **الدُّرَر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع**، الشنقيطي(ت: ١٣٣١هـ) ، وضع حواشيه: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية ـ بيروت،ط١ ، ١٩٩٩م.
- **دستور العلماء جامع العلوم في اصطلاحات الفنون**، القاضي عبد النبي الأحمد نكري (ت: ق ١٢هـ) ،عرَّب عباراته الفارسية: حسن هاني فحص ، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط١ ، ٢٠٠٠م.
- **دلالة الاكتفاء في الجملة القرآنية** ، دراسة نقدية للقول بالحذف والتقدير، د. علي عبد الفتّاح محيي الشمري، ديوان الوقف الشيعي ـ المركز الوطني لعلوم القرآن ـ بغداد ، مطبعة النماء ،ط١ ، ٢٠١٠م .
- **ديوان ابن سهل الأندلسي** ، دراسة وتحقيق: يسرى عبد الغني عبد الله، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط٣ ، ٢٠٠٣م.
- **ديوان أبي دواد الإيادي**، حققه وجمعه : أنوار أحمد الصالحي ، ود. أحمد هاشم السامرائي، دار العصماء ـ دمشق ، ط١ ، ٢٠١٠م .
- **ديوان أبي العتاهية**، دار بيروت للطباعة والنشر ـ بيروت ، ١٩٨٦م.
- **ديوان الأخطل**، شرحه وصنَّف قوافيه وقدم له: مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية ـ بيروت ، ط٢ ،١٩٩٤م .
- **ديوان الأعشى الكبير**، ميمون بن قيس ، تح :د. محمد حسين (د.ت).
- **ديوان امرئ القيس**،تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف ـ القاهرة، ط٥ ،(د.ت).
- **ديوان جرير بشرح محمد بن الحبيب**، تح: د. نعمان محمد أمين طه، دار المعارف ـ القاهرة، ط٣ ، (د.ت) .
- **ديوان حسان بن ثابت**، حققه وعلّق عليه: د. وليد عرفات، دار صادر ـ بيروت ،٢٠٠٦م .

📖 **ديوان ذي الرمة غيلان بن عقبة العدوي** (ت:١١٧هـ) ، شرح أبي نصر الباهلي رواية ثعلب، حقَّقه وقدَّم له وعلَّق عليه: د. عبد القُدوس أبو صالح، مؤسسة الإيمان ـ بيروت،ط١ ، ١٩٨٢م .

📖 **ديوان شعر حاتم بن عبد الله الطائي وأخباره**، صنعة يحيى بن مدرك الطائي، رواية هشام الكلبي، دراسة وتحقيق:د. عادل سليمان جمال، مكتبة الخانجي ـ القاهرة،ط٢ ، ١٩٩٠م .

📖 **ديوان الشماخ بن ضرار الذبياني**، حققه وشرحه: صلاح الدين الهادي، دار المعارف ـ القاهرة ، (د.ت).

📖 **ديوان الطفيل الغنوي**، شرح الأصمعي، دار صادر ـ بيروت ،ط١ ،١٩٩٧م.

📖 **ديوان عدي بن زيد العبادي**، حققه وجمعه: محمد جبار المعيبد، شركة دار الجمهورية ـ بغداد، ١٩٦٥م.

📖 **ديوان عمر بن أبي ربيعة**، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه:د. فايز محمد ، دار الكتاب العربي ـ بيروت ، ط٢ ، ١٩٩٦م .

📖 **ديوان كعب بن زهير**، صنعة الإمام أبي سعيد العسكري، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه:د. حنا ناصر ، دار الكتاب العربي ـ بيروت،ط١ ، ١٩٩٤م .

📖 **ديوان النابغة الذبياني**، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف ـ القاهرة ، ط٢ ، (د.ت).

(ر)

📖 **الرَّد على النحاة**، ابن مضاء القرطبي(ت:٥٩٢هـ)، تح: د. شوقي ضيف ، دار المعارف ـ القاهرة، ط٢ ، ١٩٨٢م .

📖 **رسائل الشريف المرتضى** ، الشريف المرتضى (ت:٤٣٦هـ)، تح: السيد أحمد الحسيني، مطبعة الخيام ـ قم ، ط١ ،١٤١٠هـ .

📖 **رسالة الإفصاح ببعض ما جاء من الخطإ في الإيضاح**، ابن الطراوة النحوي (ت: ٥٢٨هـ) تحقيق د. حاتم صالح الضامن، عالم الكتب ـ بيروت ،ط٢ ،١٩٩٦م .

📖 **رصف المباني في شرح حروف المعاني** ، المالقي(ت:٧٠٢هـ)، تح: أحمد محمد الخرّاط، مطبوعات المجمع العلمي ـ دمشق (د.ت).

📖 **الرواية والاستشهاد باللغة**، دراسة لقضايا الرواية والاستشهاد في ضوء علم اللغة الحديث،د. محمد عيد ، عالم الكتب ــ القاهرة، ١٩٧٣م.

📖 **روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني** ، الآلوسي (ت: ١٢٧٠هـ)،تح: علي عبد الباري عطية ، دار الكتب العلمية ـ بيروت ،ط١ ، ١٤١٥ هـ .

📖 **رياض السالكين في شرح صحيفة سيد الساجدين** (A) ، السيد علي خان المدني الشيرازي (ت:١١٢٠هـ) ، مؤسسة النشر الإسلامي ، إيران ـ قم ، ط٤ ، ١٤١٥هـ.

(ز)

📖 **الزاهر في معاني كلمات الناس** ، أبو بكر بن الأنباري (ت: ٣٢٨هـ) ، تح : د. حاتم صالح الضامن ، مؤسسة الرسالة ـ بيروت ، ط١ ، ١٩٩٢م .

📖 **الزمن النحوي في اللغة العربية**، د. كمال رشيد، دار عالم الثقافة ــ الأردن ،٢٠٠٨م .

📖 **الزمن واللغة**، د. مالك المطلبي، الهيأة المصرية للكتاب،١٩٨٦م.

(س)

📖 **سر صناعة الإعراب**، ابن جني، دراسة وتحقيق:د. حسن هنداوي، دار القلم ـ دمشق ،ط٢، ١٩٩٣م.

📖 **السُّنة** ، أحمد بن حنبل (ت: ٢٤١هـ) ،تح د. محمد سعيد سالم القحطاني ، دار ابن القيِّم ـ الدمام ،ط١ ، ١٤٠٦ هـ.

📖 **سنن أبي داود** ، أبو داود السِّجِسْتاني (ت: ٢٧٥هـ) ،تح: محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ـ بيروت، (د.ت).

📖 **السنن الكبرى**، النسائي (ت: ٣٠٣هـ)،تح: حسن عبد المنعم شلبي ، مؤسسة الرسالة ـ بيروت ،ط١ ، ٢٠٠١ م.

📖 **سيبويه إمام النحاة** ، علي النجدي ناصف، عالم الكتب ـ القاهرة،ط٢، ١٩٧٩م.

📖 **سيبويه والضرورة الشعرية**، د. إبراهيم حسن إبراهيم ، ط١ ، ١٩٨٣م .

📖 **سِيَر أعلام النُّبَلاء** ، الذهبي،تح: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط ،مؤسسة الرسالة ،ط٣ ، ١٩٨٥ م.

(ش)

📖 **الشاهد وأُصول النحو في كتاب سيبويه**، د. خديجة الحديثي ، مطبوعات جامعة الكويت، ١٩٧٤م .

📖 **شذا العرف في فن الصرف**، أحمد الحملاوي(ت:١٣٥١هـ)، تح: نصر الله عبد الرحمن نصر الله ، مكتبة الرشد ـ الرياض،(د.ت) .

📖 **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك** ، ابن عقيل (ت:٧٦٩هـ) ، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث ـ القاهرة ،ط٢٠ ، ١٩٨٠م.

📖 **شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك** ، بدر الدين بن مالك (ت: ٦٨٦ هـ)،تح: محمد باسل عيون السود ،دار الكتب العلمية ،ط١ ، ٢٠٠٠ م .

📖 **شرح الأُشموني على ألفية ابن مالك**، الأشموني (ت:٩٠٠هـ)، دار الكتب العلمية ـ بيروت،ط١ ، ١٩٩٨م.

📖 **شرح أُصول اعتقاد أهل السنة والجماعة** ، أبو القاسم اللالكائي (ت: ٤١٨هـ)، تحقيق: أحمد بن سعد بن حمدان الغامدي ، دار طيبة ـ السعودية ،ط٨ ، ٢٠٠٣م.

📖 **شرح تسهيل الفوائد** ، ابن مالك (ت:٦٧٢هـ) ، تح : د. عبد الرحمن السيد ، ود. محمد بدوي المختون ، دار هجر ـ القاهرة ، ط١ ، ١٩٩٠م

📖 **شرح التسهيل(القسم النحوي)**، المرادي، تحقيق ودراسة: محمد عبد النبي أحمد، مكتبة الإيمان ــ المنصورة ،ط١، ٢٠٠٦م .

📖 **شرح التسهيل المسمّى (تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد)**،ناظر الجيش (ت: ٧٧٨ هـ) ،دراسة وتحقيق: د. علي محمد فاخر وآخرينَ، دار السلام ـــ القاهرة ،ط١ ،١٤٢٨ هـ .

- **شرح التصريح على التوضيح** ، خالد الأَزهري (ت:٩٠٥هـ) ، تح : محمد باسل عيون السود ، دار الكتب العلمية ـ بيروت ، ط١ ، ٢٠٠٠م .
- **شرح جمل الزجاجي**، ابن خروف(ت:٦٠٩هـ) ، تحقيق ودراسة من الأول حتى نهاية باب المخاطبة، د. سلوى محمد عمر، جامعة أم القرى ـ مكة المكرمة ، ١٤١٩هـ .
- **شرح جمل الزجاجي** (الشرح الكبير) ، ابن عصفور (ت:٦٦٩هـ) ، تح:د. صاحب أبو جناح، وزارة الأوقاف العراقية ، ١٩٨٠ م .
- **شرح الدماميني على مغني اللبيب** ، الدماميني ، صحّحه وعلّق عليه: أحمد عزو عناية، مؤسسة التاريخ العربي ـ بيروت ، ط١ ، ٢٠٠٧م .
- **شرح ديوان الفرزدق**، ضبط معانيه وشروحه وأكملها: إيليا الحاوي، دار الكتاب اللبناني ـ بيروت ، ط١، ١٩٨٣م.
- **شرح الرضي على الكافية** ، الرضي الاسترابادي (ت:٦٨٦هـ) ، تصحيح وتعليق : يوسف حسن عمر ، منشورات جامعة بنغازي ، ط٢ ، ١٩٩٦م .
- **شرح شافية ابن الحاجب** ، الرضي الاسترابادي، تح: محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية ـ بيروت ، ١٩٨٢م.
- **شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب**، ابن هشام، تح: عبد الغني الدقر ، الشركة المتحدة للتوزيع ـ سوريا، (د.ت) .
- **شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب** ، محمد عبد المنعم الجوجري (ت:٨٨٩هـ) ، دراسة وتحقيق: نوّاف الحارثي ، عمادة البحث العلمي ـ الجامعة الإسلامية ـ السعودية ، ط١ ، ٢٠٠٤م.
- **شرح شواهد الإيضاح لأبي علي الفارسي** ، ابن بري(ت:٥٨٢هـ) ، تقديم وتحقيق: د. عيد مصطفى درويش، مراجعة: محمد مهدي علام ، الهيأة العامة لشؤون المطابع الأميرية ـ القاهرة ،١٩٨٥م .
- **شرح شواهد المغني** ، السيوطي ، وقف على طبعه وعلق حواشيه:أحمد ظافر كوجان، ذُيِّل بتصحيحات وتعليقات الشيخ محمد الشنقيطي، لجنة إحياء التراث العربي ،(د.ت).

- **شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ** ، ابن مالك، تح: عدنان عبد الرحمن الدوري ، مطبعة العاني ـ بغداد، ١٩٧٧م .
- **شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات**، ابن الأنباري: تح: عبد السلام محمد دار المعارف ـ القاهرة، ط٥ (د.ت) .
- **شرح قطر الندى وبل الصدى** . ابن هشام ،تح محمد محيى الدين عبد الحميد ، القاهرة ،ط١١ ،١٣٨٣هـ
- **شرح الكافية الشافية**، ابن مالك ،تح: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى ـ مكة المكرمة، ط١ ،(د.ت) .
- **شرح كتاب الحدود في النحو** ،الفاكهي(ت:٩٧٢هـ)، تح:د. المتولي رمضان أحمد الدميري، مكتبة وهبة ـ القاهرة، ط٢ ، ١٩٩٣م.
- **شرح كتاب سيبويه** ، السيرافي ،تح: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي ، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان ،ط١ ، ٢٠٠٨ م .
- **شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية لابن هشام** ، د. هادي نهر ، دار اليازوري ـ الأردن، (د.ت) .
- **شرح اللمع**، الباقولي ، تحقيق ودراسة: د. إبراهيم بن محمد أبو عباة ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ـ الرياض، ١٩٩٠م .
- **شرح المفصَّل** ، ابن يعيش (ت:٦٤٣هـ)، إدارة الطباعة المنيرية ـ مصر، (د.ت).
- **شرح المقدمة المحسبة** ،ابن بابشاذ (ت: ٤٦٩ هـ)،تح: خالد عبد الكريم، المطبعة العصرية – الكويت ،ط١ ، ١٩٧٧ م .
- **شرح نهج البلاغة** ، ابن أبي الحديد (ت:٦٥٦هـ)، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الجيل ـ بيروت، ط١، ١٩٨٧م.
- **شرح نهج البلاغة** ، السيد عباس الموسوي ، دار الرسول الأكرم ، دار المحجة البيضاء ـ بيروت ، ط١ ، ١٤١٨هـ .
- **شرح نهج البلاغة** ، ميثم البحراني(ت:٦٨٩هـ)، ط٢ ،١٤٠٤ هـ .

- **شرح نهج البلاغة المقتطف من بحار الأنوار للمجلسي** ،علي أنصاريان ، مؤسسة النشر الإسلامي ـ طهران ، ط١ ، ١٤٠٨هـ .
- **شعر أبي حية النميري** ، حققه وجمعه: د.يحيى الجبوري، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي ـ دمشق ، ١٩٧٥م.
- **شعر عبد الله بن الزبير الأسدي**، جمع وتحقيق: د. يحيى الجبوري، دار الحرية للطباعة ـ بغداد ، ١٩٧٤م .
- **شعر الفند الزماني** ، د.حاتم صالح الضامن، فرزه من مجلة المجمع العلمي العراقي، الجزء الرابع، العدد السابع والثلاثون، ربيع الأول ١٤٠٧هـ ، كانون الأول١٩٨٦م.
- **شعر نصيب بن رباح**، جمع وتقديم:د. داوُد سلوم، مطبعة الإرشاد ـ بغداد، ١٩٦٩م.
- **شعر النعمان بن بشير الأنصاري**، حققه وقدم له: د. يحيى الجبوري، دار القلم ـ الكويت ،ط٢، ١٩٨٥م.
- **الشعر والشعراء**، ابن قتيبة ،دار الحديث ـ القاهرة ، ١٤٢٣ هـ .
- **شفاء العليل في إيضاح التسهيل**، السلسيلي(ت:٧٧٠هـ) ، دراسة وتحقيق:د. الشريف عبد الله علي الحسيني،المكتبة الفيصلية ـ السعودية، ط١ ، ١٩٨٦م
- **شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح**، ابن مالك، تح:د. طه محسن، مكتبة ابن تيمية،ط١، ١٤١٣هـ.
- **شواهد الشعر في كتاب سيبويه**، د.خالد عبد الكريم جمعة، مطبعة الدار الشرقية ـ مصر،ط٢، ١٩٨٩م .
- **الشواهد والاستشهاد في النحو**، عبد الجبار علوان النايلة، مطبعة الزهراء ـ بغداد، ط١، ١٩٧٦م.

(ص)

- **الصاحبي في فقه اللغة العربية وسنن العرب في كلامها** ، ابن فارس (ت:٣٩٥هـ) ، شرح وتحقيق : السيد أحمد صقر ، السعودية ـ مكة المكرمة، (د.ت).

- **الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية** ، إسماعيل بن حماد الجوهري (ت:٣٩٣هـ) ، تح : أحمد عبد الغفور عطار ، دار العلم للملايين ـ بيروت ، ط٤ ، ١٩٩٠م .
- **الصحيفة السجّادية**، الإمام علي بن الحسين السجاد(A)(ت:٩٥هـ) ،دفتر نشر الهادي ـ قم ،ط١ ،١٤١٨هـ .
- **الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية**، النيلي(من علماء القرن السابع الهجري)، تح: د. محسن بن سالم العميري، جامعة أم القرى ـ مكة المكرمة، ١٤٢٠هـ .

(ض)

- **ضرار الشعر** ، ابن عصفور، تح: السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس ـ بيروت،ط١، ١٩٨٠م.
- **الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر** ، محمود شكري الآلوسي(ت:١٣٤٢هـ)، شرحه: محمد بهجة الأثري، المكتبة العربية ـ بغداد ، (د.ت) .
- **الضرورة الشعرية دراسة أسلوبية**، السيد إبراهيم محمد ، دار الأندلس ــ بيروت ، ط٣ ، ١٩٨٣م .
- **الضرورة الشعرية ومفهومها لدى النحويين دراسة على ألفية بن مالك**، إبراهيم بن صالح الحندود ، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ، السنة الثالثة والثلاثون، العدد الحادي عشر بعد المائة، ٢٠٠١م .
- **ضياء السالك إلى أوضح المسالك** ، محمد عبد العزيز النجار ، مؤسسة الرسالة ،ط١، ٢٠٠١م .

(ط)

- **طبقات فحول الشعراء**، ابن سلّام (ت:٢٣٢هـ)،تح: محمود محمد شاكر، دار المدني ـ جدة (د.ت).
- **الطبقات الكبرى** ، ابن سعد (ت:٢٣٠هـ) ، تح : محمد عبد القادر عطا ، دار الكتب العلمية ــ بيروت ، ط١ ، ١٩٩٠م.

(ظ)

📖 **ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي**، طاهر سليمان حمودة، الدار الجامعية ــ الإسكندرية ،١٩٩٨م.

(ع)

📖 **علل النحو** ، ابن الوراق(ت:٣٨١هـ) ، تح: محمود جاسم الدرويش، مكتبة الرشد ـ الرياض،ط١ ، ١٩٩٩م.

(غ)

📖 **غاية المرام في علم الكلام**، الآمدي(ت:٦٣١هـ)، تح: حسن محمود عبد اللطيف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ـ القاهرة،(د.ت).

📖 **غرائب القرآن ورغائب الفرقان** ، النيسابوري (ت: ٨٥٠هـ) ،تح: الشيخ زكريا عميرات ، دار الكتب العلمية ــ بيروت ،ط١ ، ١٤١٦ هـ .

📖 **غريب نهج البلاغة** ، أسبابه ، أنواعه ، توثيق نسبته ، دراسته ، د. عبد الكريم حسين السعداوي ، العتبة العلوية المقدسة ـــ النجف الأشرف ،٢٠١١م .

(ف)

📖 **فتح القدير الجامع بن فنَّي الرواية والدراية من علم التفسير**، الشوكاني (ت:١٢٥٠هـ) ، عالم الكتب ـــ بيروت، (د.ت).

📖 **فصول في فقه العربية**، د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي ـ القاهرة، ط٦ ، ١٩٩٩م.

📖 **الفصول المختارة**، الشيخ المفيد (ت:٤١٣ هـــ)،تح: السيد نور الدين جعفريان، والشيخ يعقوب الجعفري، الشيخ محسن الأحمدي، دار المفيد ـ بيروت، ط٢ ، ١٩٩٣م.

📖 **فقه اللغة وسر العربية** ، أبو منصور الثعالبي(ت: ٤٢٩هـ): تح : مصطفى السقا ، وإبراهيم الإبياري ، وعبد الحفيظ شلبي ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ـ مصر ، ط١ ،١٩٣٨م .

📖 **الفهرست**، ابن النديم(ت:٤٣٨هـ)، تح : إبراهيم رمضان، دار المعرفة ـ بيروت ،ط٢ ، ١٩٩٧م.

📖 **في أصول النحو** ، سعيد الأفغاني، المكتب الإسلامي ـ بيروت ،١٩٨٧م.

📖 **في ظلال نهج البلاغة محاولة لفهم جديد** ، محمد جواد مغنية، دار العلم للملايين ـ بيروت ، ط٣ ،١٤٠٠هـ .

📖 **في لغة الشعر**، د. إبراهيم السامرائي، دار الفكر ـ عمان، (د.ت).

📖 **في النحو العربي نقد وتوجيه**، د. مهدي المخزومي، دار الرائد العربي ـ بيروت،ط٢ ،١٩٨٦م.

(ق)

📖 **القاعدة النحوية دراسة نقدية تحليلية**، د. أحمد عبد العظيم عبد الغني، دار الثقافة ـ القاهرة ،١٩٩٠م.

📖 **قاموس الرجال** ، الشيخ محمد تقي التُّستُري، تح: مؤسسة النشر الإسلامي، قم، ط٣، ١٤٢٥هـ.

📖 **القاموس المحيط** ، الفيروزآبادي (ت: ٨١٧هـ)،تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة بإشراف: محمد نعيم العرقسُوسي، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ط٨، ٢٠٠٥ م .

📖 **القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية**، د. عبد العال سالم مكرم، مؤسسة علي جراح الصباح ـ الكويت ، ط٢ ، ١٩٧٨م .

📖 **القواعد الفقهية وتطبيقاتها في المذاهب الأربعة** ، د. محمد مصطفى الزحيلي، دار الفكر ـ دمشق ،ط١ ، ٢٠٠٦ م .

(ك)

📖 **الكافي** ،الشيخ الكُليني (ت:٣٢٩هـ) ، صححه وعلّق عليه :علي أكبر الغفاري ، دار الكتب الإسلامية ـــ طهران ، ط٣ ، ١٣٨٨هـ .

📖 **الكامل في اللغة والأدب**، المبرد (ت: ٢٨٥هـ)،تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي ـ القاهرة ، ط٣ ، ١٩٩٧ م .

📖 **الكتاب** ، كتاب سيبويه ، سيبويه (ت:١٨٠هـ) تح : عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي ـــ القاهرة ، ط٣ ، ١٩٨٨م .

📖 **كتاب الأزهية في علم الحروف** ،علي بن محمد النحوي الهروي(ت: نحو ٤١٥هـ) ، تح: عبد المعين الملوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ،١٩٩٣م .

📖 **كتاب أسرار العربية** ، أبو البركات الأنباري(ت:٥٧٧هـ)، تح: محمد بهجة البيطار ،مطبوعات المجمع العلمي ـ دمشق، (د.ت).

📖 **كتاب إسفار الفصيح**، محمد بن علي بن محمد، أبو سهل الهروي (ت: ٤٣٣هـ)، دراسة وتحقيق:د. أحمد بن سعيد بن محمد قشاش ، الجامعة الإسلامية ـ السعودية ، ١٤٢٠هـ .

📖 **كتاب أمالي ابن الحاجب**، ابن الحاجب، دراسة وتحقيق: فخر صالح سليمان قدارة، دار الجيل ـ بيروت ،(د.ت).

📖 **كتاب الإيضاح** ، أبو علي الفارسي ، تحقيق ودراسة :د. كاظم بحر المرجان، عالم الكتب ـ بيروت، ط٢ ، ١٩٩٦م .

📖 **كتاب التعريفات** ، الشريف الجرجاني(ت: ٨١٦هـ)، ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية ـ بيروت،ط١ ، ١٩٨٣م.

📖 **كتاب التكملة** ، أبو علي الفارسي، تحقيق ودراسة : د. كاظم بحر المرجان ، عالم الكتب ـ بيروت ، ط٢ ، ١٩٩٩م .

📖 **كتاب الجمل في النحو** ،الخليل الفراهيدي، تح:د. فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة ـ بيروت،طه ، ١٩٩٥م، وقد صُححت نسبته إلى الحسن أحمد بن شقير النحوي(:٣١٧هـ) ونُشِر بعنوان(المحلى ، وجوه النصب)،تح: د. فائز فارس.

📖 **كتاب الجمل في النحو**، الزجاجي، تح: د. علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة ـ بيروت ، ط١، ١٩٨٤م .

📖 **كتاب الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل**، البطليوسي(ت:٥٢١هـ) ، تح: سعيد عبد الكريم سعودي، (د.مط) (د.ت) .

📖 **كتاب الحيوان**، الجاحظ ، تحقيق وشرح: عبد السلام هارون ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي واولاده ــ مصر ،ط٢ ، ١٩٦٥م .

- **كتاب دلائل الإعجاز**، عبد القاهر الجرجاني، قرأه وعلّق عليه: أبو فهر محمود محمد شاكر ،مكتبة الخانجي ـ القاهرة ،ط٥ ،٢٠٠٤م .
- **كتاب السبعة في القراءات** ، ابن مجاهد (ت:٣٢٤هـ) ، تح :د. شوقي ضيف ، دار المعارف ـــ القاهرة ، ط٢ ، ١٤٠٠هـ .
- **كتاب شرح أشعار الهُذليين**، صنعة أبي سعيد السكري، رواية أبي الحسن النحوي عن أبي بكر الحلواني عن السكري، تح: عبد الستار أحمد فراج، مراجعة:محمود محمد شاكر، مطبعة المدني ـ القاهرة ،(د.ت) .
- **كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشكلةِ الإعراب**، أبو علي الفارسي، تحقيق وشرح: محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي ـ القاهرة ،ط١ ، ١٩٨٨م.
- **كتاب العين** ، الخليل الفراهيدي (ت:١٧٥هـ) ، تح :د. مهدي المخزومي ، ود. إبراهيم السامرائي ، وزارة الثقافة والإعلام ـــ دار الرشيد ـــ بغداد، ١٩٨٠م.
- **الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار**، أبو بكر بن أبي شيبة، (ت: ٢٣٥هـ)،تح: كمال يوسف الحوت ، مكتبة الرشد ـ الرياض ،ط١، ١٤٠٩ هـ .
- **كتاب المطالع السعيدة في شرح الفريدة في النحو والصرف والخط**، السيوطي، تح:د. نبهان ياسين حسين ، الجامعة المستنصرية ،١٩٧٧م .
- **كتاب معاني الحروف**، الرماني (ت:٣٨٤هـ)، تح: عبد الفتاح اسماعيل شلبي، دار الشروق ـ السعودية ،ط٢، ١٩٨١م .
- **كتاب المقتصد في شرح الإيضاح** ، عبد القاهر الجرجاني ، تحقيق : الدكتور كاظم بحر المرجان ، دار الرشيد ـ بغداد ، ١٩٨٢م .
- **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل**، الزمخشري، دار الكتاب العربي ـ بيروت ،ط٣ ، ١٤٠٧ هـ .
- **كشف المشكل في النحو**، الحيدرة اليمني (ت:٥٩٢هـ) ،تح: د. هادي عطية مطر ، مطبعة الإرشاد ـ بغداد ،١٩٨٤م .

- **الكشف والبيان عن تفسير القرآن** ، الثعلبي (ت:٤٢٧هـ) ، تح : الإمام أبي محمد بن عاشور ، مراجعة وتدقيق : الأستاذ نصير الساعدي ، دار إحياء التراث العربي ـــ بيروت ، ط١ ، ٢٠٠٢م .
- **الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية**، الكفوي، (ت: ١٠٩٤هـ)، تح: عدنان درويش – محمد المصري ، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، (د.ت) .
- **كناشة النوادر (القسم الأول)** ، عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي ـــ القاهرة ، ط١ ، ١٩٨٥م .
- **كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال**، المتقي الهندي (ت: ٩٧٥هـ)،تح: بكري حياني – صفوة السقا ، مؤسسة الرسالة ، ط٥ ، ١٩٨١م.

(ل)

- **اللامات**، الزجاجي، تح: مازن المبارك، دار الفكر ـ دمشق ط٢ ، ١٩٨٥م .
- **اللباب في علل البناء والإعراب** ، العكبري ، تح: د. عبد الإله النبهان ،دار الفكر ـ دمشق ،ط١ ، ١٩٩٥م .
- **اللُّباب في علوم الكتاب** ، ابن عادل الدمشقي (ت:٧٧٥هـ)، تح :الشيخ عادل أحمد عبد الموجود ، والشيخ علي محمد معوض ، دار الكتب العلمية ـ بيروت ، ط١ ، ١٩٩٨م .
- **لسان العرب** ، ابن منظور (ت:٧١١هـ) ، دار صادر ـــ بيروت ، ط٣ ، ١٤١٤هـ.
- **اللغة بين المعيارية والوصفية**، د. تمام حسان ، عالم الكتب ـ القاهرة،ط٤ ، ٢٠٠١م.
- **لغة الشعر دراسة في الضرورة الشعرية**، د. محمد حماسة عبد اللطيف، دار الشروق ـــ القاهرة، ط١ ، ١٩٩٦م.
- **لغة الشعر العراقي المعاصر** ، عمران خليل الكبيسي، وكالة المطبوعات ـ الكويت ،١٩٨٢م.
- **اللغة العربية معناها ومبناها** ، د. تمّام حسّان ، عالم الكتب ، ط٥ ، ٢٠٠٦م .
- **اللمحة في شرح الملحة** ،ابن الصائغ (ت: ٧٢٠هـ) ،تح: إبراهيم بن سالم الصاعدي ، الجامعة الإسلامية ـ السعودية ، ط١ ،٢٠٠٤م .

📖 **لمع الأدلة في أصول النحو**، أبو البركات الأنباري، قدم له وعُني بتحقيقه: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، ١٩٧٥م.

📖 **اللُّمَع في العربية** ، ابن جني ، تح : فائز فارس ، دار الكتب الثقافية ـ الكويت، (د.ت) .

📖 **ليس في كلام العرب** ، ابن خالويه، تح : أحمد عبد الغفور عطار ، مكتبة مكة المكرمة ، ط٢ ، ١٩٧٩م.

(م)

📖 **ما يجوز للشاعر في الضرورة** ، القزاز القيرواني(ت:٤١٢هـ)، حقّقه وقدَّم له ووضع فهارسه: د. رمضان عبد التواب، ود. صلاح الدين الهادي، دار العروبة ـ الكويت، (د.ت).

📖 **ما يحتمل الشعر من الضرورة** ، السيرافي ،تحقيق وتعليق: د. عوض بن حمد القوزي، جامعة الملك سعود ـ الرياض ،ط٢، ١٩٩١م .

📖 **مجمع الأمثال** ، الميداني (ت:٥١٨هـ) ، تح : محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار المعرفة ـ بيروت، (د.ت).

📖 **مجمع البيان في تفسير القرآن** ، الشيخ الطبرسي (ت:٥٤٨هـ)، حقّقه وعلّق عليه : لجنة من العلماء والمحققين ، مؤسسة الأعلمي ـ بيروت ، ط١ ، ١٩٩٥م .

📖 **مجموعة أشعار العرب وهو مشتمل على ديوان رؤبة بن العجاج**، وعلى أبيات مفردة منسوبة إليه، اعتنى بتصحيحه وترتيبه: وليم بن الورد البروسي، دار قتيبة ـ الكويت ،(د.ت).

📖 **المحاسن**، أحمد بن محمد البرقي(ت: ٢٧٤هـ)،تح: السيد جلال الدين الحسيني، دار الكتب الإسلامية ــ طهران ،١٣٧٠هـ.

📖 **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها** ، ابن جني ، تح : علي النجدي ، ود. عبد الحليم النجار ، ود. عبد الفتاح إسماعيل ، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ـــ القاهرة، ١٩٩٤م .

- **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز** ، ابن عطية الأندلسي (ت:٥٤٢هـ) ، تح : عبد السلام عبد الشافي محمد ، دار الكتب العلمية ـــ بيروت ، ط١ ، ١٤٢٢هـ .
- **المحصول**، فخر الدين الرازي(ت:٦٠٦هـ)، دراسة وتحقيق:د.طه جابر فياض العلواني، مؤسسة الرسالة،ط٣، ١٩٩٧م.
- **المحكم والمحيط الأعظم** ، ابن سيده (ت:٤٥٨هـ) ، تح : عبد الحميد هنداوي ، دار الكتب العلمية ـــ بيروت ، ط١ ،٢٠٠٠م .
- **مختار تذكرة أبي علي الفارسي وتهذيبها**، ابن جني ، تح:د. حسين أحمد بو عباس، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية ـ الرياض ، ط١ ،٢٠١٠ م.
- **مختصر المعاني (مختصر لشرح تلخيص المفتاح)**، سعد الدين التفتازاني (ت: ٧٩٣هـ)، دار الفكر ـ قم ،ط١، ١٤١١ هـ .
- **المخصص** ، ابن سيده ،تح: خليل إبراهم جفال ، دار إحياء التراث العربي ـ بيروت ،ط١ ، ١٩٩٦م .
- **المدارس النحوية** ، شوقي ضيف ، دار المعارف ـ القاهرة، (د.ت).
- **مدارك التنزيل وحقائق التأويل(تفسير النسفي)** ، النسفي (ت: ٧١٠هـ) ،حققه وخرج أحاديثه: يوسف علي بديوي ،راجعه وقدم له: محيي الدين ديب مستو ، دار الكلم الطيب ـ بيروت ،ط١ ، ١٩٩٨ م
- **مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو**، د. مهدي المخزومي، مطبعة دار المعرفة ـ بغداد، ١٩٥٥م.
- **المرتجل في شرح الجمل**، ابن الخشّاب (ت: ٥٦٧ هـ) ، تحقيق ودراسة: علي حيدر ، دمشق، ١٩٧٢ م.
- **المزهر في علوم اللغة وأنواعها** ، السيوطي ،تح: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية ـ بيروت،ط١ ، ١٩٩٨م
- **المسائل البصريات** ، أبو علي الفارسي، تحقيق ودراسة:د. محمود الشاطر أحمد محمد، ط١ ، ١٩٨٥م .

- **المسائل الشيرازيات**، أبو علي الفارسي، تح: د.حسن بن محمود الهنداوي، كنوز أشبيليا ـ السعودية ، ط١ ، ٢٠١٠م .
- **المسائل العسكريات**، أبو علي الفارسي ، دراسة وتحقيق: د. علي جابر المنصوري، مطبعة الجامعة ـ بغداد ، ط٢، ١٩٨٢م .
- **المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات**، أبو علي الفارسي، دراسة وتحقيق: صلاح الدين عبد الله الشيكاوي، مطبعة العاني ـ بغداد ،(د.ت).
- **المسائل المنثورة** ، أبو علي الفارسي ، تحقيق وتعليق: د. شريف عبد الكريم النجار، دار عمار،(د.ت).
- **المساعد على تسهيل الفوائد**، ابن عقيل، تحقيق وتعليق: د. محمد كامل بركات، جامعة أم القرى ـ مكة المكرمة، ط٢ ، ٢٠٠١م.
- **مستدرك الوسائل**، ميرزا حسين النوري، تح:مؤسسة آل البيت لإحياء التراث ـ بيروت ،ط١ ،١٩٨٧م .
- **مسند الإمام أحمد بن حنبل أحمد بن محمد بن حنبل** (ت: ٢٤١هـ) ،تح: شعيب الأرنؤوط ،و عادل مرشد وآخرين ،بإشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة ،ط١ ، ٢٠٠١ م.
- **مشكل إعراب القرآن**، مكي بن أبي طالب القيسي (ت: ٤٣٧هـ)،تح: د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة ـ بيروت ،ط٢، ١٤٠٥هـ .
- **مصادر نهج البلاغة وأسانيده**، السيد عبد الزهراء الحسيني، دار الزهراء ـ بيروت ،١٤٠٩هـ .
- **المصباح أو جنة الأمان الواقية وجنة الإيمان الباقية**، الشيخ إبراهيم الكفعمي(ت: ٩٠٥هـ)، مؤسسة الأعلمي ـ بيروت،ط٣ ،١٩٨٣م .
- **مصباح المتهجِّد** ، الشيخ الطوسي ، مؤسسة فقه الشيعة ـ بيروت،ط١ ،١٩٩٦م.
- **المصباح المنير في غريب الشرح الكبير** ، الفيومي (ت: نحو ٧٧٠هـ)، المكتبة العلمية ـ بيروت ،(د.ت).

- **المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى اواخر القرن الثالث الهجري**، عوض حمد القوزي ، عمادة شؤون المكتبات ـ الرياض ، ١٩٨١م
- **معالم التنزيل في تفسير القرآن (تفسير البغوي)** ، البغوي (ت : ٥١٠هـ) ،تح : عبد الرزاق المهدي ، دار إحياء التراث العربي ـ بيروت ،ط١ ، ١٤٢٠ هـ .
- **معاني القرآن**، الأخفش الأوسط (ت: ٢١٥هـ)،تحقيق: الدكتورة هدى محمود قراعة ، مكتبة الخانجي ـ القاهرة ، ط١ ، ١٩٩٠ م .
- **معاني القرآن**، الفرّاء (ت:٢٠٧هـ) ، تح : أحمد يوسف النجاتي ، ومحمد علي النجار ، وعبد الفتاح إسماعيل ، دار المصرية ـــ القاهرة (د.ت).
- **معاني القرآن وإعرابه**، الزجّاج (ت:٣١١هـ)، شرح وتحقيق:د. عبد الجليل شلبي، عالم الكتب ـ بيروت،ط١ ، ١٩٨٨م.
- **معاني النحو** ، د. فاضل السامرائي ، دار الفكر ـــ عمّان ، ط٢ ، ٢٠٠٣م.
- **معجم ألفاظ الفقه الجعفري**، د. أحمد فتح الله، مطابع المدوخل ـ الدمام ،ط١، ١٩٩٥م.
- **معجم البلدان**، ياقوت الحموي(ت: ٦٢٦هـ)، دار صادر ـ بيروت ،ط٢، ١٩٩٥ م .
- **معجم القراءات**، د. عبد اللطيف الخطيب، دار سعد الدين ـــ القاهرة ، ط١ ،٢٠٠٢م.
- **المعجم الكبير**، الطبراني (ت: ٣٦٠هـ) ،تح: حمدي بن عبد المجيد السلفي ، مكتبة ابن تيمية ـ القاهرة ،ط٢ ، (د.ت) .
- **المعجم المفصل في شواهد العربية** ، د. إميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية ـ بيروت ط١ ،١٩٩٦م .
- **معجم مقاييس اللغة** ، ابن فارس، تح : عبد السلام هارون ، دار الفكر،١٩٧٩م.
- **معجم النقد العربي القديم** ،د. أحمد مطلوب ، دار الشؤون الثقافية ـ بغداد ،١٩٨٩م .
- **معيار العلم في فن المنطق** ، أبو حامد الغزالي(ت:٥٠٥هـ)، تح:د.سليمان دنيا، دار المعارف ـــ القاهرة، ١٩٦١م.
- **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب** ، ابن هشام ، تح : د.مازن المبارك ، ومحمد علي حمد الله ، دار الفكر ـ دمشق ، ط٦ ، ١٩٨٥م .

- **مفاتيح الغيب (التفسير الكبير)**، الفخر الرازي، دار إحياء التراث العربي ـ بيروت ،ط٣ ، ١٤٢٠ هـ .
- **مفردات ألفاظ القرآن** ، الراغب الأصفهاني (ت:٤٢٥هـ) ، تح : صفوان عدنان داوودي ، طليعة النور ـ إيران ، ط٢ ، ١٤٢٧هـ.
- **المفصَّل في علم العربية** ، الزمخشري ، وبذيله المفصل في شرح أبيات المفصل ، للسيد محمد بدر الدين الحلبي ، دار الجيل ـــ بيروت ،ط٢ ،(د.ت).
- **مقاتل الطالبيين** ، أبو الفرج الأصفهاني، تقديم وإشراف : كاظم المظفر ، منشورات المكتبة الحيدرية ومطبعتها – النجف الأشرف،ط٢ ، ١٩٦٥م .
- **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية(شرح ألفية ابن مالك)** ، أبو إسحاق الشاطبي (ت٧٩٠هـ) ، تح : مجموعة من المحققين، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي ، جامعة أم القرى ـــ مكة المكرمة ، ط١ ، ٢٠٠٧م .
- **المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بـ (شرح الشواهد الكبرى)**، العيني (ت: ٨٥٥ هـ) ،تحقيق: د. علي محمد فاخر ،**ود. أحمد محمد توفيق السوداني، ود. عبد العزيز محمد فاخر**، دار السلام ـ القاهرة ،ط١ ، ٢٠١٠ م .
- **المقتضب** ، المبرّد ،تح : محمد عبد الخالق عضيمة ، القاهرة ، ط٣ ، ١٩٩٤م
- **المقرّب** ، ابن عصفور، تح : أحمد عبد الستار الجواري ، وعبد الله الجبوري ، ط١ ، ١٩٧٢م
- **من أسرار اللغة** ، د. إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو ـ مصر ،ط٦ ، ١٩٧٨م.
- **من قضايا اللغة** ، د. مصطفى النحاس، مطبوعات جامعة الكويت ،ط١ ،١٩٩٥م
- **المنطق** ، الشيخ محمد رضا المظفر، دار التعارف للمطبوعات ـ لبنان، ط٢، ٢٠٠٦م.
- **منهاج البراعة في شرح نهج البلاغة** ، حبيب الله الخوئي (ت: ١٣٢٤هـ) ، تصحيح : إبراهيم الميانجي ، المكتبة الإسلامية ـــ طهران ، ط٤ ، ١٤٠٠هـ .
- **منهاج البراعة في شرح نهج البلاغة** ، قطب الدين الراوندي(ت:٥٧٣هـ)، تح : السيد عبد اللطيف الكوهكمري ، قم ، ١٤٠٦هـ .
- **الموجز في قواعد اللغة العربية**، سعيد الأفغاني ،دار الفكر ـ بيروت، ٢٠٠٣م .

- **موسوعة كلمات الإمام الحسين (عليه السلام)** ، لجنة الحديث في معهد باقر العلوم (عليه السلام) دار المعروف للطباعة والنشر ،ط٣ ،١٩٩٥م .
- **موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب** ، خالد الأزهري، تح: عبد الكريم مجاهد ، الرسالة ـ بيروت ،ط١ ، ١٩٩٦م
- **موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف**، د. خديجة الحديثي، دار الرشيد ـ بغداد، ١٩٨١م.
- **الميزان في تفسير القرآن** ، السيد محمد حسين الطباطبائي(ت:١٤٠٢هـ) ، منشورات جماعة المدرسين في الحوزة العلمية ـــ قم المقدسة (د.ت).

(ن)

- **نتائج الفكر في النَّحو** ، السُّهَيلي ، دار الكتب العلمية ـ بيروت ، ط١ ، ١٩٩٢ م
- **النحو الوافي مع ربطه بالأساليب الرفيعة والحياة اللغوية المتجددة** ، عباس حسن (ت:١٣٩٨هـ) ، دار المعارف ــ القاهرة ، ط٣ (د.ت)
- **النحويون والقرآن** ، د. خليل بنيان الحسون، مكتبة الرسالة الحديثة ـ الأردن،ط١ ،٢٠٠٢م.
- **نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة** ، الشيخ محمد الطنطاوي، دار المعارف ـ القاهرة ،ط٢ (د.ت)
- **نظرية المعنى في الدراسات النحوية**، د. كريم حسين ناصح ، دار صفاء ــ الاردن ، ط١، ٢٠٠٦م.
- **نظرية النحو القرآني نشأتها وتطورها ومقوماتها الأساسية**، د. أحمد مكي الأنصاري، دار القبلة للثقافة الإسلامية ،ط١ ،١٤٠٥هـ.
- **النكت في تفسير كتاب سيبويه وتبيين الخفي من لفظه وشرح أبياته وغريبه**، الأعلم الشنتمري(ت:٤٧٦هـ) قرأه وضبط نصه:د. يحيى مراد، دار الكتب العلمية ـ بيروت ،ط١، ٢٠٠٥م .
- **النهاية في غريب الحديث والأثر** ، مجد الدين ابن الأثير ، تح : طاهر أحمد الزاوي ، ومحمود محمد الطناحي ، المكتبة العلمية ــ بيروت ١٩٧٩م

📖 **نهج البلاغة** ، ضبط نصه وابتكر فهارسه العلمية: د.صبحي الصالح ، دار الهجرة ـقم ، (د.ت).

📖 **نهج البلاغة**، تح: الشيخ فارس الحسون، مركز الأبحاث العقائدية، إيران ــ قم المقدسة ، مطبعة ستارة ، ط١، ١٤١٩هـ .

📖 **النواسخ في كتاب سيبويه**، د. حسام سعيد النعيمي، دار الرسالة ـ بغداد ،١٩٧٧م .

(هـ)

📖 **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع** ، السيوطي، تح: عبد الحميد هنداوي،المكتبة التوفيقية ـ مصر،(د.ت).

(و)

📖 **الوافي** ، الفيض الكاشاني(ت: ١٠٩١هـ) ،تح : ضياء الدين الحسيني، مكتبة الامام أمير المؤمنين علي (ع) العامة ـ أصفهان ــ إيران ،ط١ ،١٤٠٦هـ .

ثانياً : الرسائل الجامعية المخطوطة:

📖 **الاحتكام إلى القياس وحده في النحو العربي**، فاطمة ناظم مطشر، (أطروحة دكتوراه مخطوطة)، بإشراف الأستاذ الدكتور هاشم طه شلاش، كلية التربية الأولى ـ ابن رشد ـ جامعة بغداد،٢٠٠٦م.

📖 **الأساليب الإنشائية غير الطلبية في نهج البلاغة**، حسين علي محمد (رسالة ماجستير مخطوطة)، بإشراف الأستاذ الدكتور صباح عباس السالم، ، كلية التربية للعلوم الإنسانية ـ جامعة بابل،٢٠١١م.

📖 **تراكيب الأسلوب الشرطي في نهج البلاغة، كريم حمزة حميدي** ،(رسالة ماجستير مخطوطة)، بإشراف الأُستاذ المساعد الدكتور علي عبد الفتاح محيي، كلية التربية للعلوم الإنسانية ـ جامعة بابل ،٢٠١١م.

📖 **ظاهرة المنع في النحو العربي**، مازن عبد الرسول الزيدي (رسالة ماجستير مخطوطة) ، بإشراف الأستاذة الدكتورة خديجة الحديثي، كلية التربية ــ الجامعة المستنصرية، ٢٠٠١م.

- **كتاب التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين**، العكبري، عبد الرحمن سليمان العثيمين (رسالة ماجستير مخطوطة) بإشراف الأُستاذ أحمد مكي الأنصاري، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية ـ جامعة الملك عبد العزيز ـ السعودية ، ١٩٧٦م .
- **منصوبات الأسماء في نهج البلاغة**، فلاح رسول حسين (أُطروحة دكتوراه مخطوطة)،بإشراف الأُستاذ الدكتور علي ناصر غالب، كلية التربية للعلوم الإنسانية ـ جامعة بابل ٢٠١٢م .
- **النَّواسخ في نهج البلاغة(دراسة نحوية)**، سعد عبد الكريم شمخي(رسالة ماجستير مخطوطة)، بإشراف الأُستاذ المساعد الدكتور صادق حسين كنيج ، كلية التربية ـ الجامعة المستنصرية، ٢٠١٢م .

ثالثاً : البحوث المنشورة:

- **الاستقراء في النحو**، د. عدنان محمد سلمان، مجلة المجمع العلمي العراقي، المجلد: ٣٤ ، الجزء: ٣ ، ١٩٨٣م.
- **أسلوب القسم في نهج البلاغة (عرض وإحصاء)** ، م.م. فلاح رسول حسين ، بحث منشور في مجلة أهل البيت (Φ) العدد الثامن ، حزيزان ٢٠٠٩م .
- **الترجيح بالقرآن في إعراب القرآن**، د. خالد بن إبراهيم النملة، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ـ الرياض، ط١، ٢٠١٤م، وهو من ضمن البحوث المشاركة في المؤتمر القرآني الدولي السنوي(مقدس: ٤) الذي ينظمه مركز بحوث القرآن في جامعة مالايا ـ كوالالمبور ـ ماليزيا ،جمادى الآخرة، ٢٠١٤م.
- **الجملة الطويلة في القرآن الكريم**، د. علي ناصر غالب ، مجلة مركز دراسات الكوفة، المجلد: ١، الإصدار :٢، ٢٠٠٤م .
- **سيبويه أول من جرَّأَ النحويين على العزوف عن الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف**، أ.د. سعدون أحمد علي الرَّبَعي، بحث منشور في مجلة العميد ، العدد الخامس، آذار، ربيع الثاني ١٤٣٤هـ ،٢٠١٣م .

📖 **ظاهرة التقارض في النحو العربي** ، أحمد محمد عبد الله ، مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ، السنة الثانية عشرة ، العددان الثامن والخمسون والتاسع والخمسون ، ١٩٨١ م .

Abstract

This research, which is characterized by the words of Imam Ali and the grammatical industry, is a study of grammatical criticism. It seeks to critique grammatical rules based on incomplete extrapolation and correct some of the grammatical rulings that are based on the words of the Emir of the Believers. In its language and composition, has come in accordance with the criteria of Arab scholars in the right to cite it, but did not get entitlement in the grammar lesson for the reasons we mentioned the most important in the body of this letter, the grammatical provisions hostage martyrdom, but it is said that the witness in the grammar is the same.

The main idea that the research aims to highlight is reflected in our protest of the provisions of the Amir of the faithful in modifying a number of grammatical rules that grammarians have forbidden or limited to poetic egoism, as well as the construction of grammatical rules that were never mentioned by grammarians within the limits of what I have seen.

The importance of this topic is that it is considered the first research in which I think that highlights the importance of the words of the Imam in addressing the lack of extrapolations in which the Arabic grammar in many different disciplines, the Arabic grammatical rules as a result of the extrapolation results, The approach of the grammarians, especially the later ones, in bridging the gaps that their interpretation of the language and its manifestations and uses were based on was based on the measurement, not by re-tracing and surveying, unless the ancients could stand it from the books of the Arab heritage, including (Nahj al-Balajah). Wael grammar.

It was adopted in the graduation of the texts of Imam's speech and documenting the explanation of (Nahj al-Balajah) to Ibn Abi al-Hadid al-Mu'tazili by the achievement of Professor Muhammad Abu al-Fadl Ibrahim, except in some texts based on a more famous and famous narratives between the explanations of the approach. I carried a witness to the Imam and said in one of the books of the Arab heritage, we reported in the amendment of a certain grammatical rule.

The method of research required dividing it into three sections and paving the way forward and concluding with the most important findings of the research and a list of its branches, a summary in English.

The first was the concept of extrapolation in language and terminology, the second in its types, the third in the relationship of extrapolation by the total extrapolation, the fourth in the relation of the extrapolation by subtraction, the fifth In the reasons of lack of induction with representation, and held the sixth demand for the importance of the words of the Imam in addressing the lack of extrapolation of grammarians with the mention of concise examples of that I mentioned in the chapters of the letter and chapters, and then concluded to highlight the most important motives behind the reluctance of most grammarians to quote his words in the escalation.

As for the first chapter, I studied it (what was prohibited by the grammarians and was mentioned in the words of the imam) and started it with a slowness in the statement of the prohibition of the grammarians, and then divided it into two chapters. The prohibition of acts and letters was in two parts: the first of the acts was in three rules, the second of the letters and the annexation of four rules.

As for the second part, it was included in the presentation of what the grammarians carried out on the poetic necessity and mentioned in the words of the imam. It was opened with a slowness in which I mentioned the concept of necessity in the language and the term. It briefly explained the doctrines of Arab scholars in the poetic necessity, and consisted of two chapters. (The poetic necessity as proven in the speech) has formed of five rules, and the second chapter bore the title (the poetic necessity in the deletion and other issues) has been divided on two topics, studied in the first (the poetic necessity in the deletion) and three rules, (Poetic necessity in other matters) and the inclusion of four s promising.

As for the third chapter (the latter), it was marked by (unless it is referred to by the grammarians and mentioned in the words of the imam), which paved the way for him to explain the negligence of the grammarians to a number of grammatical methods as a result of their lack or failure to follow the language and grammatical patterns. (Unless the grammars refer to it in the two styles of the section and the

condition), and it was in two sections, including the first (unless the grammars refer to it in the style of the section) and it has two bases. The second (unless the grammars refer to it in the style of the condition) has two rules as well, and dealt with in the second chapter (unless the grammarians refer to it in other matters) and held six rules.

The conclusion was presented by the most important findings of the research.

The tributaries of the research included books of language and grammar, old and modern, and language adaptations, and books of interpretation and the Prophet's Hadith and poets, and explanations of the approach of rhetoric, studies, letters and research related to it, as well as a number of recent studies that sought to get acquainted with the ancient grammarians, The Qur'an or the Hadith of the Prophet (peace be upon him), I mention from them (evidence of clarification and correction of the problems of the correct mosque) to Ibn Malik, and (studies of the style of the Qur'an) of Sheikh Muhammad Abdul-Khaleq Adaimah, (grammarians and Qur'an) (Arabic grammar) by Dr. Mohamed Samir Al-Labadi, and "The Inferior Induction and Its Impact in Arabic Grammar" by Dr. Muhammad Ibn Abdul-Aziz Al-Omairini and "The Prophetic Hadith in Arabic Grammar" by Dr. Mahmoud Fajal. The phenomenon of prohibition in Arabic grammar), and other sources and references that we have proven in the list of tributaries of research.

The study has devised a method based on the theory of the question to be studied from grammar books and Mara'i language

Republic of Iraq
Ministry of Higher Education and Scientific Research
Babylon University / College of Education for Human Sciences
Arabic Language Department / Highest Studies

Imam Ali's(pbuh) speech of grammatical rules

"study in grammatical criticism"

A dissertation presented by the student

Haidar Hadi Khalalkhal Al-Shaibani

to the Council of the Faculty of Education for Human Sciences - University of Babylon

It is part of the requirements of the Doctor of Philosophy in Arabic Language and Literature / Language

Supervised by:

Prof. Dr. Rahim Jabr Ahmed Al-Hasnawi

2017 A.D. 1438 A .H.